

١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـــات ومصيــر العــرب

(المجلد العاشر)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٠ الجات ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
"شبح الجات" يهدد مهنى المحاماة فى الوطن العربى !			
امانى الطويل	العربى	١	٩٦-٠١-٠١
هموم المهنة .. تفرض نفسها على اجتماعات المحامين العرب اقتراحات بإعادة هيكلة الاتحاد .. وتحذي			
محمد عصمت	الوفد	٣	٩٦-٠١-٠١
قضية ورأى			
محمد العتر	الاخبار	٤	٩٦-٠١-٠٤
مطلوب الالتزام بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لحماية الصناعة المصرية الوليدة وعدم الموافق			
	الاهرام	٥	٩٦-٠١-٠٤
حول "الجات والتحديات ومستقبل الشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة تعقد اكاديمية السادات للعلوم			
	الاهرام الاقتصادى	١٠	٩٦-٠١-٠٨
الاقتصاد المصرى يملك القدرة على اللحاق بركب التجارة العالمية			
محمد عرفة	الاخبار	١١	٩٦-٠١-١٤
الصناعة المصرية والتجارة الحرة			
	الاهرام	١٣	٩٦-٠١-٢١
ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة فى اتفاقيات الجات			
	الاهرام	١٥	٩٦-٠١-٢٢
شرح النصوص الانجليزية لانفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية			
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	١٧	٩٦-٠١-٢٢
سلوك مصر الدفاعى فى اتفاقية التجارة يحد من الآثار المحتملة على قطاعاتها			
ياسر صبحى	الاهرام	٢٣	٩٦-٠١-٢٨
منطقة حرة أحلامها مر			
	العربى	٢٦	٩٦-٠١-٢٩
سوق التأمين			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢٧	٩٦-١٢-٠٥
تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢٩	٩٦-٠٢-٠٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"الجات" والاقتصاديات العربية			
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	٣٥	٩٦-١٢-٠٥
الإنتاج المصرى .. بين "متطلبات" تحرير التجارة ومواجهة خطر الإغراق !			
على محمود	الاهرام المسائى	٣٨	٩٦-٠٢-٠٧
إجراءات هامة لحماية الإنتاج المحلى فى ظل سياسة تحرير التجارة			
	الاهرام المسائى	٣٩	٩٦-٠٢-٠٧
اتحاد الصناعات المصرية يطالب بتأجيل تطبيق اتفاقية "الملكية الفكرية"			
مرفت عبدالعزيز	العالم اليوم	٤١	٩٦-٠٢-٠٩
٢٦ دولة فى قائمة الانتظار للانضمام لمنظمة التجارةة العالمية			
	العالم اليوم	٤٢	٩٦-٠٢-١٢
يمكننا أن نطفو على سطح طوفان الجات			
	الاهرام الاقتصادى	٤٤	٩٦-٠٢-١٢
الحظر القادم !			
صبرى عبد الله قنديل	الاحرار	٤٧	٩٦-٠٢-١٣
إتاحة فرص للدول النامية الأعضاء للاستفادة من الجات			
	العالم اليوم	٤٩	٩٦-٠٢-١٥
اكتوبر تفتح ملف قضية تزوير الكتاب المصرى !			
مهنى انور	اكتوبر	٥١	٩٦-٠٢-١٨
مراجعة جميع قوانين لتتمشى مع اتفاقية الجات			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٥٦	٩٦-٠٢-٢٣
وبدأت مشاكل "الجات" ! اتهامات متبادلة بين الشركات المصرية والاجنبية حول اسعار السلع !			
طارق تهامى	الوفد	٥٧	٩٦-٠٢-٢٦
حكاية الإغراق			
	الوفد	٦٠	٩٦-٠٢-٢٦
اتفاقية "جات" أزالت معوقات إقامة تكتل تجارى عربى			
عاطف عبداللة	الاهرام	٦١	٩٦-٠٢-٢٨
اتفاق وشيك لفتح أسواق الاتصالات فى إطار الجات			
	الاهرام	٦٢	٩٦-٠٢-٢٩
الدواء يشكو مرارة "الجات" !			
محمد حسان	الاهرام المسائى	٦٣	٩٦-٠٣-٠١
الدواء يشك مرارة "الجات" !			
محمد حسان	الاهرام المسائى	٦٤	٩٦-٠٦-٠١

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
١,٥ مليار دولار خسائر مصانع الدواء و ٥٠ % انخفاض فى الإنتاج			
ليلى عبدالحميد	الشعب	٦٥	٩٦-٠٣-٠٥
تصاعد خسائر مصر والدول النامية بسبب اتفقية "الجات"			
علاء البحار	الشعب	٦٧	٩٦-٠٣-٠٨
دول مجلس التعاون الخليجى تبحث تأثير "الجات" على تجارتها الخارجية			
	الاهرام	٦٨	٩٦-٠٣-٠٩
٥,٥ مليار دولار الواردات العربية من الدول عام ٢٠٠٠			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٦٩	٩٦-٠٣-١٠
عدوى المثقفين اصابت رجال الاعمال			
حسن عامر	الاهرام الاقتصادى	٧٢	٩٦-٠٣-١١
العلم فى حياتنا قانون براءات الاختراع بعد اتفاقية الجات			
	الاهرام	٧٦	٩٦-٠٣-١٢
ندوة حول "الجات" وآثارها على الاقتصاديات العربية			
	الاهرام الاقتصادى	٧٧	٩٦-٠٣-١٨
الترجمة .. فى خطر !! "الجات" ترفع التكلفة .. على حساب القارئ والمؤلف			
	المساء	٧٩	٩٦-٠٣-١٨
إنذار على يد محضر لسفير إسرائيل			
	روزاليوسف	٨٢	٩٦-٠٣-١٨
المؤتمر السنوى الأول بحقوق المنصورة يناقش مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية "الجات"			
مصطفى عزت	المساء	٨٣	٩٦-٠٣-١٩
خناقات ناشرين ومؤلفين وكتب			
	الاهالى	٨٧	٩٦-٠٣-٢٠
"التيربس "			
جيهان الصاوى	الاهالى	٨٨	٩٦-٠٣-٢٠
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٩٠	٩٦-٠٣-٢٥
فضيلة المفتى : الإسلام يرحب بالاستثمار الذى يقوم على النفع العام			
عزة على	الاهرام	٩١	٩٦-٠٣-٢٧
.. والجات يوم الإثنين			
	الاهالى	٩٣	٩٦-٠٣-٢٧
وندوة بالبحرين عن تقديم آثار الجات على الاقتصاد العربى			
	الاهرام	٩٤	٩٦-٠٣-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مؤتمر بالقاهرة لمناقشة أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية			
	الاهرام	٩٥	٩٦-٠٣-٢٧
الجات لا تمنع الرقابة			
	الاهرام	٩٦	٩٦-٠٣-٢٨
التجارة الدولية بعد دورة أوروغواى			
حسين عبد الله	الحياة	٩٧	٩٦-٠٣-٢٩
أثر "غات" على الصناعة والواردات العربقية			
حسين عبد الله	الحياة	٩٩	٩٦-٠٣-٣٠
مستقبل الاقتصاد المصرى .. والجات			
	حريتى	١٠١	٩٦-٠٣-٣١
الإدارة المصرية .. تواجه الجات !			
رشا حسنى	الاهرام المسائى	١٠٣	٩٦-٠٣-٣١
الجات ومصر والبدان العربية من هافان إلى مراكش (١)			
اسامة المحجوب	الاهرام الاقتصادى	١٠٤	٩٦-٠٤-٠١
الجات أكبر التحديات التى تواجه مصر والعالم العربى			
لبيبة شاهين	المساء	١٠٩	٩٦-٠٤-٠٣
مندور ليس أول المتهمين بالسرقات !			
	الاهرام	١١٢	٩٦-٠٤-٠٣
أثر "غات" الصادرات النفطية			
حسين عبد الله	الحياة	١١٤	٩٦-٠٤-٠٣
اتفاقية الجات والطب فى مؤتمر يفتتح ٤ وزاره !			
	الاهرام	١١٧	٩٦-٠٧-٠٤
السينمائيون يلعبون فى الوقت الضائع			
عدلى المولد	الوفد	١١٨	٩٦-٠٤-٠٧
اتفاقية الجات .. المكاسب والخسائر لمن ؟			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	١١٩	٩٦-٠٤-٠٨
الجات ... ومصر والبدان العربية من هافان إلى مراكش			
اسامة المحجوب	الاهرام الاقتصادى	١٢٩	٩٦-٠٤-٠٨
ندوات صناعة الدواء وتحديات المكية الفكرية			
	الاهرام الاقتصادى	١٣٤	٩٦-٠٤-٠٨
نماذج د. مندور مأخوذة من مكاتب كالفية ما عدا نموذجاً واحداً !			
	الاهرام	١٣٥	٩٦-٠٤-٠٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أمريكية تنافس أوروبا على سوق الأقمار الصناعية بالمنطقة			
مجدى عبيد	العالم اليوم	١٣٦	٩٦-٠٤-١١
ضغوط أمريكية لإجبار مصر على تطبيق الجات فوراً .. !!			
أحمد فرغلى	الاحرار	١٣٩	٩٦-٠٤-١١
كارثة تهدد صناعة الدوراء بسبب الجات ؟!			
	الاهرام	١٤٣	٩٦-٠٤-١٣
الدواء المصرى هل يصبح ضحية الاسراع فى تطبيق الجات ؟			
سالم وهبى	الاهرام الاقتصادى	١٤٤	٩٦-٠٤-١٥
عاصفة على "صناعة الدواء المصرية"			
شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	١٥١	٩٦-٠٤-١٥
قالو عن صناعة الدواء			
	الاهرام الاقتصادى	١٥٨	٩٦-٠٤-١٥
بسبب براءات الاختراع - كندا تخسر ٤=٧ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠			
	الاهرام الاقتصادى	١٦٠	
منتجو الأدوية يرفضون التنازل عن ١٠ سنوات فترة سماح وقبول شروط الجات			
جلال راشد	الجمهورية	١٦١	٩٥-٠٤-١٥
صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية			
محمد قاسم	الاهرام	١٦٤	٩٦-٠٤-١٥
الجات .. ومصر والبلدان العربية من هانانا إلى مراكش (٣)			
اسامة المحجوب	الاهرام الاقتصادى	١٦٦	٩٦-٠٤-١٥
"الجات" فتحت الطريق للسوق العربية المشتركة			
سعيد غزلان	العالم اليوم	١٧٠	٩٦-٠٤-١٥
اتفاقية "الجات" .. خسائر كثيرة .. منافع أقل !			
	الاهرام المسائى	١٧١	٩٦-٠٤-١٦
قانون الفيديو .. لـ"حماية الفيلم الأمريكيى" .... لية ؟!!			
	الجمهورية	١٧٢	٩٦-٠٤-١٦
د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد : الكفاءة مطلوبة من رجال الصناعة فى عصر الجات			
	الاهالى	١٧٤	٩٦-٠٤-١٧
اتحاد الصناعات يقترح ٥ مراحل للتعريفة الجمركية			
	الاهالى	١٧٥	٩٦-٠٦-١٧
مخاوف من ارتفاع الاسعار وتهديد الاحتكارات العالمية للادورية المحلية			
	الوفد	١٧٦	٩٦-٠٤-١٧

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاتفاقية فى مصلحة الصناعة المصرية وفترة السماح حق وليست منحة	طارق فتحى	الاهرام	١٧٧	٩٦-٠٤-١٧
هل تنهار صناعة الدوراء المصرى بسبب الضغوط الأمريكية ؟		العالم اليوم	١٧٩	٩٦-٠٤-١٨
صناعة الدواء المصرية فى مهب الريح	رمضان عبد العال	الاحرار	١٨١	٩٦-٠٤-١٨
أمريكا إسرائيل و "الجات" عدوان ثلاثى على الدواء المصرى !		صباح الخير	١٨٢	٩٦-٠٤-١٨
وقفة للتأمل الحماية كافية .. ولكن !!	عادل ابراهيم	الاهرام	١٨٧	٩٦-٠٤-٢١
صناعة الدواء فى مصر .. على موعد مع أوجاع اتفاقية		الاهرام المسائى	١٨٨	٩٦-٠٤-٢٢
تساؤلات	عبد اللة نصار	الجمهورية	١٨٩	٩٦-٠٤-٢٢
تساؤلات.......	عبد اللة نصار	الجمهورية	١٩٠	٩٦-٠٤-٢٣
المنتجون المصريون يطلبون حماية اتحاد المنتجين العالمى	ناصر حسين ابراهيم	العالم اليوم	١٩١	٩٦-٠٤-٢٣
الاعلام فى اسبوع ندوة للتعريف بأحكام اتفاقية الجات	ابو بكر عمر	الاذاعة والتليفزيون	١٩٣	٩٦-٠٤-٢٧
شركات الدواء المصرية ترفض التنازل عن مهلة "الجات"	صادق حشيش	الوفد	١٩٤	٩٦-٠٤-٢٨
التكامل العربى فى صناعة الادوية غير ممكن التحقيق		الحياة	١٩٥	٩٦-٠٤-٢٨
السينما المصرية فى المزاد العلنى اسرائيل تخصص ٣ مليارات دولار أمريكى للفوز بالصفقة	هيثم وحيد	السياسى المصرى	١٩٦	٩٦-٠٤-٢٨
الجات .. قادمة		الاهرام	٢٠٠	٩٦-٠٥-٠١
نظام الجودة الشاملة كيف نأخذ به	فؤاد ابو اسماعيل	الاهرام	٢٠١	٩٦-٠٥-٠١
صحة المصريين فى خطر ارتفاع اسعار الدواء بنسبة ٢٠٠ % والمصانع تغلق ابوابها بسبب "الجات"	احمد عبد المنعم	الشعب	٢٠٢	٩٦-٠٥-٠٧

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القرصنة الفكرية ظاهرة جريئة ومفضوحة		العالم اليوم	٢٠٥	٩٦-٠٥-٠٨
علينا مواجهة الجات بخفض التكلفة وزيادة الجودة		الاهرام	٢٠٦	٩٦-٠٥-١٢
بانوراما اقتصادية جامعة تناقش اثر الجات	مصطفى امام	الاهرام الاقتصادى	٢٠٧	٩٦-٠٥-١٣
بعد جهود مكثفة لصناعة الدواء مهلة العشر سنوات باقية ؟	شهيرة الرافعى	الاهرام الاقتصادى	٢٠٨	٩٦-٠٥-١٣
ندوة اسلامية حول حقوق المؤلف !		المسلمون	٢١٠	٩٦-٠٥-١٣
وزارة النقل العرب يبحثون تأثير الجات على خدمات النقل العربى	سلامة حسن	الاهرام	٢١١	٩٦-٠٥-١٥
حقوق الملكية الفكرية واعتبارات النظام العام	حسن البدراوى	الاهرام	٢١٢	٩٦-٠٥-١٥
قرآن وسنة	عبد الله النجار	الجمهورية	٢١٣	٩٦-٠٥-١٥
فاتورة الاستهلاك سترفع الى ١٣ مليار جنيه بعد "الجات" خفايا أزمة الدواء	صفاء لويس	المصور	٢١٤	٩٦-٠٥-١٧
اصحاب المصانع: "الجات" ستحرمنا من إنتاج ٢٥٠ مستحضراً جديداً و"الأسبرينة" ستصبح بجنية مصر	صفاء لويس	المصور	٢١٩	٩٦-٠٥-١٧
العلم وتحديات المستقبل	عصام الحناوى	الاهرام	٢٢١	٩٦-٠٥-١٩
استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة المصرية	محمد خراجة	الاهرام المسائى	٢٢٣	٩٦-٠٥-٢٠
صناعة "البتروكيماويات" الأسيوية فى مأزق "الجات"		العالم اليوم	٢٢٤	٩٦-٠٥-٢٠
مؤتمر بجامعة الأزهر يبحث آثار الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية	ممدوح الولى	الاهرام	٢٢٦	٩٦-٠٥-٢٠
مصر ترحب بالمناطق التجارية الحرة	حسن عبد المنعم	الاهرام	٢٢٧	٩٦-٠٥-٢٢
استراتيجية جديدة للصناعات المصرية		الاحرار	٢٢٩	٩٦-٠٥-٢٣

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بإقامة سوق إسلامية مشتركة			
نعيمة جليل	الاخبار	٢٣٠	٩٦-٠٥-٢٤
السوق الاسلامية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف العالمية الراهنة			
حسام سليمان	الاحرار	٢٣١	٩٦-٠٥-٢٤
أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية			
صلاح ضرار	الاحرار	٢٣٤	٩٦-٠٥-٢٤
مؤتمر أثر "الجات" على اقتصاد العالم الاسلامى يطالب بالانضمام لاتفاقية تحرير التجارة			
عبد الرحمن الراشد	الاهرام	٢٣٥	٩٦-٠٥-٢٤
قرآن وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٢٣٦	٩٦-٠٥-٢٥
قرآن وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٢٣٧	٩٦-٠٥-٢٦
"علاج" مشاكل صناعة "الدواء" !			
أمنية عادل	الاهرام المسائى	٢٣٨	٩٦-٠٥-٢٦
الجات من منظور إسلامى لصالح الكبار أم الصغار			
نعيمة جليل	الاخبار	٢٤١	٩٦-٠٥-٢٧
قرآن وسنة			
عبد الله النجار	الجمهورية	٢٤٢	٩٦-٠٥-٢٧
الجات وحكايتها معنا			
امينة شفيق	الاهرام	٢٤٣	٩٦-٠٥-٢٨
السوق الاسلامية العربية المشتركة حبر على ورق .. ولكانها خيارنا الوحيد			
	عقيدتى	٢٤٤	٩٦-٠٥-٢٨
مطلوب إعادة هيكلة قطاع التأمين العربى مالياً وفنياً			
محمد قنديل	العالم اليوم	٢٤٥	٩٦-٠٥-٢٩
التكامل الاقتصادى هو المخرج الوحيد للعالم الاسلامى			
احمد عبد الرحمن	لواء الاسلام	٢٤٧	٩٦-٠٥-٣٠
بدلاً من إحالة علمائنا للمعاش مصر وعلوم القرن الحادى والعشرين			
محمد فتحى	المصور	٢٥٠	٩٦-٠٥-٣١
٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية وتعرقل المنافسة			
محمد العزاوى	الجمهورية	٢٥٦	٩٦-٠٥-٣١
رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية يكشف أبعاد اللعبة فى سق الدواء المحلى			
صفاء لويس	المصور	٢٥٨	٩٦-٠٥-٣١

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
(انترنيلد ٩٦) يناقش الجات والسوق الشرق أوسطية وتنمية الصعيد			
	العربى	٢٦٥	٩٦-٠٦-٠٣
بنوراما اقتصادية مؤتمر بالأزهر يطالب باقامة السوق الاسلامية المشتركة			
	الاهرام الاقتصادى	٢٦٦	٩٦-٠٦-٠٣
بورصة زراعية .. فى مواجهة الجات ! أصحاب الملكيات الصغيرة أبرز المستفيدين من هذه الخطوة			
عبدالرءوف خليفة	الاهرام المسائى	٢٦٧	٩٦-٠٦-٠٥
مصر تحذر من استخدام الجات فى الإضرار بمصالح الدول النامية			
	الاحرار	٢٧١	٩٦-٠٦-٠٥
ندوة بأكاديمية ناصر العسكرية حول مواجهة التكتلات الاقليمية			
	الاهرام	٢٧٢	٩٦-٠٦-٠٦
ردود فعل إيجابية للبداية الجادة فى تطبيق قانون حماية حقوق مؤلف برامج الكومبيوتر			
ياسر صبحى	الاهرام	٢٧٣	٩٦-٠٦-٠٦
وضع استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية			
	لواء الاسلام	٢٧٤	٩٦-٠٦-٠٦
مصر تتابع الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على تنيف اتفقيات "الجات"			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٢٧٧	٩٦-٠٦-٠٩
غداً افتتاح معرض كمبيوسكوب السابع للكمبيوتر بفندق هيلتون رمسيس من ١٩٩٦/٦/١٦			
	الاهرام	٢٧٨	٩٦-٠٦-١٣
"الجات" الثقافة تفتح أبواب الدول أمام الغزو الغربى			
	الشعب	٢٧٩	٩٦-٠٦-١٤
الكمبيوتر .. فى انتظار فض الاشتباكات الحاسب الإلى فى الهيئات الحكومية والجامعات بعيدا عن الر			
سامح فوزى	وطنى	٢٨٢	٩٦-٠٦-١٦
الفقة وضع مقاييس علمية لمن يريد النقل والاقتباس			
محمد الشندويلى	لواء الاسلام	٢٨٥	٩٦-٠٦-١٦
غرفة تجارة القاهرة تحذر من الاثار السلبية للجات على القمح المصرى-واردات القمح ثابته			
	الاهرام الاقتصادى	٢٨٨	٩٦-٠٦-١٧
تجار مصر مع الدول العربية .. الواقع وآفاق المستقبل			
صفاء جمال الدين	الاهرام	٢٩٠	٩٦-٠٦-٢٠
تأثير اتفاقية الجات على النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية			
	الاهرام	٢٩٣	٩٦-٠٦-٢٣



«شبح الجات» يهدد مهنة المحاماة فى الوطن العربى!

الهموم المهنية للمحامين العرب والتوجهات القومية للاتحاد شكلتا معا السجال الساخن الذى تميزت به اجتماعات مكتب المحامين العرب فى دورته الثانية لعام ١٩٩٥ بطرابلس. فى الجانب القومى هيمن حصار الشعبين الليبى والعراقى على مناقشات الاعضاء الى جانب ملف التطبيع مع العدو الصهيونى والذى حظى بادانة مطلقة من الامانة العامة والاعضاء وطالبوا بتنشيط الجامعة العربية فى مواجهة مشروعات الشرق اوسطية عبر أجندة عمل محددة تهتم بقطاع الاعمال العربى فى جانبه العام والخاص وتحول دون خلق مصالح اقتصادية مشتركة مع العدو الاسرائيلى وقد اقترح احمد يحيى عضو الامانة العامة عن مصر عقد الية تنسيق بين المنظمات الاهلية العربية ضد التطبيع وعقد مؤتمر يضم التجمعات المهنية والاهلية والتى تعكس موقف الضمير الشعبى العربى ضد التطبيع.

ملف الحريات استحوذ على مناقشات اعضاء المكتب حيث أدانوا اعتقال ليث شبيلات نقيب المهندسين بالاردن ومحمد مواعده رئيس الديمقراطيين الاشتراكيين فى تونس وذلك الى جانب كل سجناء الراى فى المنطقة العربية، وقد أشار عبد العظيم المغربى عضو المكتب الدائم فى هذا الاطار الى ادانة احالة المواطن المدنى أمام القضاء العسكرى، ومحاكمة اصحاب الراى وخاصة الصحفيين فى ظل قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وهو ما اعتبره المغربى ذا مردود سلبى على حرية الرأى فى الوطن العربى كله.

اوضاع العمالة العربية حظيت بنقاش ساخن بين اعضاء المكتب الدائم من الليبين وأصحاب الجنسيات الاخرى حيث أدان صابر عمار طرد العمال العرب وقال ما ذنب العامل السودانى والمصرى والفلسطينى الذى صدق الشعارات الوحدوية الليبية ويدفع اليوم الثمن مرتين فى الحرب من قوته وفرصة فى العمل والرخاء، وفى السلام تحت الزعم الليبى بتصدير الازمة الى المفاوضين فى اوسلو.. وقد تناول الرئيس الليبى معمر القذافى هذا الملف وقال لاعضاء المكتب الدائم فى اجتماع لم يسمح للصحفيين بحضوروره بانه ينوى طرد بقية العاملين الفلسطينيين من ليبيا وذلك بتنسيق مع سوريا ولبنان لطرح ملف اللاجئين الفلسطينيين مجددا فى مفاوضات المرحلة النهائية من اتفاقات اوسلو ورغم عدم رغبة الرئيس الليبى فى نشر المعلومة إلا ان تليفزيون الدولة عاد وبث اللقاء كاملا.

فى الجانب المهنى كانت الجات تشكل شبحا يهدد مستقبل مهنة المحاماه فى الوطن العربى حيث بدأ المحامون الاجانب فى تولى القضايا على الارض العربية وبالاخص فى تونس كما اكد عبد الوهاب الباهى نقيب المحامين فيها وذلك فى ظل اوضاع معيبة للمستوى المهنى للمحاماه فى الوطن العربى.. وقد صرح ادريس الطود نقيب المحامين فى طنجة للعربى ان المحامى أمام محكمة باريس يستطيع التعامل مع مجمل الخطوات الاجرائية لقضية عبر الكمبيوتر ودون حضور جلسات المحاكمة وكذلك مخاطبة جهاز تنفيذ الاحكام للبدء فى خطواتها القانونية.

وفى مواجهة هذه التحديات طرحت الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب مشروعا لانشاء معهد عربى للمحاماه يضمن تواصلا بين الاتحاد فى المركز وشباب المحامين فى الاطراف ويؤهل الاخيرين للتحديات المهنية. وقد حاز المشروع على جدل ساخن فيما يتعلق بطرق التمويل والبرامج المهنية والدراسة، حيث اقترح المشروع ان

المصدر: العربي

التاريخ: ١٠ يناير ١٩٩٦

طرابلس:
أماني الطويل

يكون المعهد على شكل شراكة بين الاتحاد والنقابة الدولية للمحامين «I.B.A.» ونقابة المحامين الامريكيين على غرار تجربة الاتحاد في تأسيس المعهد العربي لحقوق الانسان بتونس وقد حددت الامانة العامة اهداف المعهد في تقديم المساعدات اللازمة لنقابات وجمعيات المحامين وذلك بهدف تحديثها كلها وبرامجها مع العمل على توفير المكتبات الحديثة لهذه النقابات، وكذلك تعزيز ودعم اطر التعاون وتبادل الخبرات بين نقابات المحامين العربية من جهة والنقابات الدولية من جهة ثانية وكذلك توفير تدريب جاد للمحامين الشبان عبر منح دراسية للخارج ودورات مهنية متخصصة وقد اقترح المشروع فيما يتعلق بالادارة مجلسا للادارة يمثل كافة الاطراف المشاركة في التأسيس على أن يكون المدير التنفيذي عربي الجنسية.

وقد حظي مقترح انشاء المعهد بصراع ساخن بين نقابات المشرق العربي ذات الحس القومي ونقابات المغرب العربي المتأثرة بالاتجاهات الاوروبية والتي وقعت فريسة سهلة بالفعل لاتفاقات الشراكة الاوروبية.

وقد توزع السجال حول المعهد على ثلاثة اتجاهات الاول يرفض فكرة المعهد برمته بدعوى ان التمويل الاجنبي يسيطر على الاتجاهات السياسية للمحامين ويخدم اهداف التطبيع التي تتماشى مع الاطراف الاخرى ومنها نقابة المحامين الامريكيين.

وفي مواجهة هذا الاتجاه قال فريق ثان إن الرفض المطلق لفكرة المعهد عبر اتحاد المحامين العرب يوفر فرصة اختراق النقابات العربية في ظل امكانياتها المحدودة ورغباتها في ملاحقة التطورات المهنية وذلك عبر المنظمات الدولية وهو الامر الذي يهدد كيان الاتحاد ذاته والنقابات ايضا ويلحقها باتجاهات نقابات المحامين العالمية أو المنظمات الشرق اوسطية العاملة في مجال القانون.

اما الفريق الثالث فقد قدم مقترحات عملية لضمان السيطرة العربية على القرار سواء فيما يتعلق بتسيير المعهد او برامجه الدراسية حيث طالب هؤلاء بتغيير اسم المعهد من المعهد العربي للقانونيين الى المعهد العربي للمحاماه، وذلك بهدف عدم اختراق الحكومات العربية للمعهد.وقد اتفق اعضاء المكتب الدائم على تشكيل لجنة من فاروق ابو عيسى امين عام الاتحاد ود. كمال ناصر نقيب محامي الاردن وعبد الوهاب الباهي نقيب تونس بصياغة مشروع متكامل للمعهد يضمن سيطرة الاتجاهات القومية للاتحاد على المكتب كما قدمت ليبيا تبرعاً للاتحاد لم يحدده لـ «العربي» عبد الخالق الترهوني نقيب محامي ليبيا وذلك بهدف نفي اي وجود امريكي داخل المعهد.. ولكن بعض المصادر شككت للعربي في جدية التبرع الليبي نظرا لامتناع ليبيا عن تسديد حصتها في اتحاد المحامين منذ عشر سنوات، وبغض النظر عن ذلك فإنه مطلوب من الحكومات العربية دعم معهد المحاماه لتطوير القدرات التنافسية للمحامين العرب في مواجهة الجات وتجنيد النخبة العربية في خندق المصالح القومية العربية.

هموم المهنة.. تفرض نفسها علي اجتماعات المحامين العرب
اقتراحات بإعادة هيكلة الاتحاد.. وتحذيرات من آثار الجات علي المهنة



فاروق ابوعيسي — حامد الازهري — احمد يحيي عبدالفتاح

رسالة طرابلس:
محمد عصمت

فرضت القضايا المهنية نفسها بشدة، علي اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، الذي عقد جلساته في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من «٢٠» الي «٢٣» ديسمبر الجاري. اكد فاروق ابوعيسي الأمين العام للاتحاد المحامين العرب، استمرار الجهود لإنشاء المعهد العربي للمحاماة، الذي يستهدف الارتقاء بالمستوي المهني والعلمي للمحامين الشباب وتنظيم دورات تدريبية لهم قد تصل مدتها الي عام كامل. وحذر ابو عيسي من ان الاتحاد بتركيبته القديمة مع زيادة عدد المحامين كل عام في نفس الوقت الذي تتدهور فيه الأحوال الاقتصادية في معظم الأقطار العربية، كان لها تأثيرها السلبي علي شباب المحامين. وطالب ابو عيسي باثارة نقاش واسع بين مختلف المحامين العرب لوضع حلول لهذه المشاكل، واعرب عن امله في ان يستمر اتحاد المحامين العرب في اداء دوره كمؤسسة قومية تلبي احتياجات وتطلعات المحامين في كل الأقطار العربية.

واشار عبدالوهاب الباهي نقيب محاميي تونس الي ان اتفاقية الجات، سوف يكون لها تأثيراتها السلبية علي مهنة المحاماة في العالم العربي، واكد ان المكاتب القانونية الاستشارية في اوروبا، تحاول الآن ممارسة انشطتها داخل تونس، بعد ان وقعت الحكومة التونسية علي اتفاقية «الجات»، وطالب الباهي المحامين العرب بمناقشة آثار هذه الاتفاقية علي المحامين العرب، وما يتاح امامهم من اختيارات لمواجهة اخطار هذه الاتفاقية علي مهنتهم. كما طالب الباهي اتحاد المحامين العرب بتنظيم ندوات اقليمية تبدا بدول المغرب العربي، لبحث آخر التطورات العلمية علي الصعيد القانوني في الدول الغربية.

كما اثارت قضية هيكلة الاتحاد العام للمحامين العرب مناقشات ساخنة، ففي حين طالب فؤاد ياسين عضو المكتب الدائم - سوريا - بتشكيل «مكتب دائم» جديد للاتحاد تتكون عضويته من الأمناء المساعدين، او تقليص عدد اعضاء المكتب القديم بتركيبته الحالية، طالبت تهاني الجبالي رئيسة امانة المرأة بالاتحاد، بانشاء بناء تنظيمي جديد يكون حلقة اتصال بين الأمانة العامة والمؤتمر العام. واكدت انها لاتوافق علي تغيير مهمة المؤتمر العام باعتباره محفلا سياسيا مفتوحا، وطالبت بضرورة تنظيم العمل داخل المؤتمر العام الذي اصبح يواجه صعوبات في اتخاذ القرارات بسهولة، بسبب زيادة حجم عضويته بشكل كبير. واكد عبدالعظيم المغربي عضو المكتب الدائم والذي تم اختياره لمنصب الأمين العام المساعد للاتحاد ان فكرة الجمعية العمومية لم تنضج بما يكفي والمطلوب المزيد من الجهد لتنظيم المؤتمر العام. وشدد المغربي علي ضرورة التمسك بتوجهات الاتحاد في القضايا السياسية المختلفة لأنها محل تاييد كل المحامين العرب. واشار احمد يحيي عضو المكتب الدائم الي أن تنشيط دور الأمانة العامة هو الحل، علي ان تجتمع بصفة دورية لبحث كافة القضايا المطروحة علي الاتحاد.

وقدم سليمان حلو نقيب مدينة «وجدة بالمغرب» بمناقشة افكار هيكلة الاتحاد داخل مختلف النقابات، علي ان يتم تقديم ورقة واحدة تجمع كل افكار النقابات لمناقشاتها في اجتماع للمكتب الدائم القادم. واكد حامد الأزهري أن علينا ان نعمل علي وحدة المنظمات العربية لا تفتيتها، وقال ردا علي احد نقباء المغرب انه ليس من المعقول ان نأتي الآن لنضيع عمل السنوات الماضية.

وفي نهاية المناقشات، اتفق الأعضاء علي تشكيل لجنة من كافة النقباء لبحث كافة جوانب القضية، والخروج بورقة عمل يتم بحثها في اجتماعات المكتب الدائم القادم.

وكان فاروق ابوعيسي الأمين العام لاتحاد المحامين العرب قد اكد علي ضرورة إلغاء قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار علي ليبيا، ودعا الي تضافر الجهود العربية للوصول لهذا الهدف. ووصف ابوعيسي هذه القرارات بانها ظالمة وتستهدف الاضرار بمصالح الشعوب العربية. واكد علي ضرورة دعم مسيرة الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة حقوقه في كل الدول العربية. جاء ذلك في الكلمة التي القاها ابوعيسي خلال افتتاحه لأعمال المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب في طرابلس بليبيا.

غدا.. اجتماع مجلس إدارة اتحاد المهن الطبية

يعقد مجلس إدارة اتحاد النقابات الطبية اجتماعا غدا.. يناقش الاجتماع شراء أسهم جديدة في شركة الاستثمار للمهن الطبية كما يناقش الاجتماع موعد افتتاح المقر الجديد للاتحاد بشارع الجلاء. صرح بذلك الدكتور نبيل العطار أمين صندوق الاتحاد المساعد.



قضيــة ورأى

الجات او الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة دخلت حيز التنفيذ منذ ما يقرب من عام .. بعد توقيع مصر عليها في مراكش بالمغرب .

وفي خلال عشر سنوات سيتم ازالة الحواجز الجمركية بين الدول .. وستتعرض الصناعات المحلية في الدول النامية لمنافسة شرسة وعنيفة من صناعات الدول المتقدمة .

ومصر وهي دولة نامية ستواجه صناعاتها نفس المنافسة .. وقد علا الصراخ والعويل في الفترة الاخيرة من جانب بعض الصناع والمستثمرين .. وبدا بعضهم يهاجم الجات رغم انهم يعلمون انها اتفاقية دولية .

والحق ان هذا الصراخ والعويل ليس له ما يبرره .. فالصناعة في مصر لديها من المقومات والميزات النسبية ما يجعلها قادرة على المنافسة في الاسواق الدولية ..

خذ مثلا .. ان ساعة العمل في صناعة الاتوبيس تتكلف في مصر عشرة جنيهات في حين تتكلف في انجلترا ١٥٠ جنيها استرلينيا .

لكن على ما يبدو ان بعض الصناع والمستثمرين استراحوا للمكاسب الخيالية التي يحققوها في الاسواق المحلية .. ويحاولون بكل جهدهم قفل الباب والسوق عليهم .. في الوقت الذي لم يعد ذلك مسموحا ..

لكن هناك من يثبطون الهمم في الوقت الذي يحققون فيه هامش ربح عاليا جدا لا يسمح به السوق العالمي ولا يمكن لأي شركة أن تنمو في ظل هذا الربح الكبير ... ان امامي احدى الميزانيات المنشورة بالصحف لواحدة من شركات الاسمنت باحدى المدن الساحلية توضح ان الشركة انتجت خلال عام حوالي ٢ مليون طن وان ارباحها ١٨٠ مليون جنيه اي أن الشركة تكسب في كل طن ٩٠ جنيها .. ومستثمر اخر يفتخر في احدى الندوات انه يحقق مكسبا يصل الى ٣٥٪ .. فهل هذا هو هامش الربح

لذلك فان هؤلاء الذين يرغبون في قفل السوق المحلية لحسابهم مهددون بفقد مواقعهم التي حققوها فما بالك اذا انفتح عليهم تيار الاسواق الدولية .. اعتقد انهم سيذهبون مع الريح .

محمد العتر



حتى لا تقع صناعة الدواء المصرية مبكرا فى مصيدة الجات!

مطلوب الالتزام بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لحماية الصناعة المصرية الوليدة وعدم الموافقة على ضغوط تخفيض المدة لأسباب واهية ومفتعلة



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٤ يناير ١٩٩٦

على الرغم من ان اتفاقية الجات الأخيرة التى عقدت فى ظل جولة اورجواى تعطى صناعات الدول النامية حماية استثنائية لمدة عشر سنوات من خلال الإبقاء على التشريعات الوطنية القائمة الا ان بعض الاصوات الداخلية والخارجية تضغط فى اتجاه تقليص مرحلة الحماية الاستثنائية والتى تسمح بها قوانين منظمة التجارة العالمية.. ويستند القائلون بتقليص هذه المرحلة وعلى الأخص فى مجال براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الى أن مصر يجب أن تبدى حسن النوايا تجاه ديناصورات العالم الخارجى حتى تجنبهم للتعامل والاستثمار فى مصر متناسين الثمن الفادح الذى تدفعه مصر وصناعتها والأعباء الضخمة التى تلقى على عاتق المواطن محدود الدخل الذى با يتحمل ذرة من الضغوط الإضافية والمفتعلة.

وحول مقترحات تقليص فترة الحماية لصناعة الدواء المصرية كمثل ونموذج لما يتم دراسته ومناقشته حاليا فى العديد من الأجهزة والوزارات المختلفة كان هناك لقاء مع الدكتور برهان الدين اسماعيل رئيس الشركة الدولية المصرية للصناعات الدوائية «ايبيكو» لايضاح حجم الأعباء والخسائر والصعوبات التى يمكن ان تتعرض لها صناعة الدواء المصرية اذا اتخذت اجراءات مفتعلة لتقصير مرحلة الحماية التى قررتها اتفاقية الجات وكان مصر يجب أن تتنازل وتفرط فى الحقوق التى تقررت لدول العالم النامية كافة فى ظل الحد الأدنى من القبول الدولى للدول الصناعية الكبرى للموافقة على فترة انتقالية لتصحيح الأوضاع الصناعية وهى فترة غير كافية بكافة المقاييس ليس فقط فى ظل ظروف العالم النامى ولكن من منظور ما حققه العالم المتقدم من سطوة وسيطرة وتقدم فى اطار اوضاع النظام الاقتصادى العالمى وضغوطه وأحكامه التعسفية ويوضح الدكتور برهان الدين اسماعيل أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية اشتملت على حماية المنتج النهائى وليس طريقة التصنيع فقط ولمدة زمنية مدتها عشرون عاما وأن الصناعة الدوائية قد تكون اكثر الصناعات تاثرا بالاتفاقية ذلك أن الصناعة الدوائية لها خصوصيتها وأهميتها من جهة وتتأثر بشكل كبير عن غيرها بحقوق الملكية الفردية ومن ضمنها براءات الاختراع.

الاثار السلبية للتطبيق المباشر على الصناعة الدوائية سوف تكون كبيرة لعدة اسباب ابرزها

(١) كانت الاتفاقية السابقة والخاصة ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلية تنتهى فى مصر بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التقدم بها وحينما تسقط البراءة كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع الدواء مما ساعد على ان تغطى صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤ بينما كانت هذه النسبة لاتتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ وظلت اسعار الدواء منخفضة عن مثيلاتها بالدول المجاورة حيث يصل سعر الدواء فى مصر ٦/١ سعره العالمى.

لذلك فان الموافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم مصر من العشر سنوات المقبلة واستغلالها فى عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٣٠٠ مستحضر بالاسعار التى تتوافق اقتصاديات الشعب المصرى .

(٢) التطبيق الفورى للاتفاقية اغرى الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات اختراعاتهم (من المعروف أن براءة الاختراع كانت ١٧ سنة بالولايات المتحدة واصبحت بعد اتفاقية الجات ٢٠ سنة) اى ان هناك فرق ثلاث سنوات هذا الفرق سمى الـ (DELTA PERiOD) الفترة المعروفة باسم DELTA PER-LOD وبعض الشركات قد منحت فعلا هذه الفترة وشركات اخرى فى الطريق الى ذلك مما حدا بالشركة التى تنتج البدائل الى رفع قضايا وحكم فى بعض القضايا بالتعويض للشركات صاحبة براءة الاختراع.

اى أن مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر سوف تزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلا والتى قاربت مدتها أو على الانتهاء إلى ٥ ـ ٦ اضعاف السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية البراءة الى عشرين عاما.

(٣) الدول التى لها نفس ظروفنا الاقتصادية مثل الهند والصين. تعارض التطبيق الفورى لبراءات الاختراع وتطالب بحق التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمية وكذا المساهمة المادية والفنية فى الابحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات والتى سوف تمنح للدول النامية وفقا للاتفاقية.

(٤) الاهمية الخاصة للدواء فى حياة الانسان فهو سلعة اساسية لاغنى عنها ولايرتبط استهلاكه بمرونات سعرية او دخلية ولايرتبط تجدد الطلب عليها بمستوى سعر معين كما انه طلب غير قابل للارجاء او البحث ولا يخضع لقوانين المنافع الحدية وتناقصها مع زيادة المستهلك منها.

(٥) خصوصية البحث والتطوير فى الصناعة الدوائية حيث تقوم الصناعة الدوائية بالاساس على البحث والتطوير المتواصل ونقل المعرفة الفنية بين دول العالم.

د. برهان الدين اسماعيل

وكالة الادوية تتمتع ببراءات اختراع بعضها استنفدت المدة القانونية والبعض الاخر لم تستنفد مدتها. ومن البديهى ان كافة التراخيص التى فى ايدينا الان كشركات ادوية هى تراخيص تصنيعية منحت بموجب القانون الحالى المحلى وعلى هذا الاساس فان تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية فان جميع المنتجات التى مازالت براءة اختراعها سارية بالنسبة لها وفقا للقواعد الجديدة المقترحة سوف تتوقف رخصة تصنيعها مباشرة ويتوقف انتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة الاستهلاك اليها من عدمه وبغض النظر عن القدرة على استيرادها وتكاليف ذلك.

الاضرار المتوقعة على الصناعة الدوائية:

تعتمد الصناعة المصرية الدوائية على تشريعات محلية ترتكز على مبدأ منح براءات الاختراع لعمليات التصنيع دون المنتج النهائى وكذلك لبراءات الاختراع المسجلة عالميا التى استنفدت مدة الحماية لها ولم تعد حكرا وفقا للقواعد المصرية المحلية والتى تحدد الحماية بفترة زمنية مدتها عشر سنوات ومع ماتمتاز به الصناعة الدوائية فى الدول المتقدمة من قاعدة كيماوية واسعة قادرة على اكتشاف المواد الفعالة بفعل افراد او شركات وقدرتها على تخصيص استثمارات كبيرة لتمويل البحث والتطوير فان الاضرار المتوقعة كما يلى:-

(١) تراجع الانتاج وجهود التطوير ومواكبة التقنيات المختلفة .

(٢) حصر مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكارها بالشركات العملاقة العالمية.

(٣) تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية عن ملاحقة التطورات العالمية على الاقل عشرين عاما هى مدة حقوق الملكية الفكرية.

(٤) زيادة اسعار المنتجات الدوائية عموما وذلك باطلاق يد صاحب البراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى كافة الشركات العاملة بمصر عام وخاص واستثمارى وحصوله على امتيازات تضاف الى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره.

(٥) زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم وقدرات التصدير.

(٦) المستحضرات التى تتداول فى السوق المصرى الان تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريـــخ :

بعض منها مازال له براءة اختراع وفقا للقواعد الجديدة المقترحة لذا سوف تطبق على هذا الجزء اتفاقية براءات الاختراع مما سوف يزيد من الاسعار المتداولة حاليا بالسوق.

وعلى سبيل المثال ماحدث فى امريكا حيث طالبت احدى الشركات بمنع الشركات المنافسة من طرح احد الادوية.

ونوقشت هذه الحالات فى الكونجرس الامريكى مما يكلف المواطن الامريكى ٢٠٠٠ مليون دولار سنويا كتكلفة اضافية نتيجة للانتقال من اوضاع النظام القديم الذى يحمى براءات الاختراع لمدة ١٧ عاما الى النظام الجديد والذى يحقق الحماية الحماية لمدة عشرين عاما بزيادة ثلاث سنوات.

اما فى مصر فسوف يكون الفرق عشر سنوات تؤدى الى تحميل المواطن المصرى باعباء ضخمة وثقيلة فى تكلفة الدواء فى الوقت الذى تسعى فيه الدولة الى عدم زيادة الاعباء العامة على المواطن بكافة الطرق والوسائل الممكنة.

(٧) بالتطبيق الفورى سوف يخسر المواطن المصرى ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حاليا بمدة (عشر سنوات) وفقا للقانون المحلى وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة التى ترفع مدة الحماية الى ٢٠ عاما مما يؤدى الى رفع اسعار انتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة اضعاف على الاقل.

وفى ضوء الحقائق السابقة فان هناك حاجة الى استغلال الفترة الانتقالية المتاحة كلها عشر سنوات وخلالها يتم: ـ

(١) تقوية الابحاث الدوائية سواء بالجامعات او بالمراكز العلمية التابعة لوزارة البحث العلمى.

(٢) تشغيل جميع مراكز الابحاث الدوائية والنظر بجدية الى الابحاث التى تنشر والتى لها مجال تطبيقى.

(٣) العمل على دمج بعض الشركات بهدف المشاركة الفعالة فى الابحاث والتطوير.

(٤) توسيع قاعدة صناعة المواد الخام إما باستغلال الطاقات المتاحة للشركات الحالية أو انشاء شركات جديدة للمواد الصيدلية والتى تعتمد على الابحاث المحلية وكذلك الاستعانة ببعض الخبرات العالمية ونامل ان تشارك الشركات العالمية اذا كانت ترغب فى المساهمة البناءة فى الابحاث والتطوير وان تستثمر فى هذا المجال الحيوى.



المصدر: العالم اليوم

للبحوث والتدريب والمعلومات — التاريخ: ٧ يناير ١٩٩٦

ندوة بالقاهرة تبحث دور منظمات الأعمال في ظل الجات

د. عاطف عبيد:

«الجات» أصبحت واقعا علينا التعامل معه

□ كتب ـ خالد حسن:

دعا خبراء المال والاقتصاد في مصر إلى ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات وتطويرها لمساعدة الصادرات المصرية على الحركة في الاسواق الدولية في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة خاصة فيما يتعلق ببنود اتفاقية الجات الأخيرة واكد الخبراء اهمية المشاركة المصرية في التكتلات الاقليمية التي يجرى التشاور بشأنها حاليا.

جاء ذلك في مؤتمر القدرة التنافسية لمنظمات الاعمال في مواجهة اثار اتفاقية الجات والذى اقامته كلية التجارة جامعة القاهرة واشار الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة إلى اننا يجب ان نعي تماما أن الدول الصناعية الكبرى قررت ان ترفع حواجز التجارة فيما بينها وتوصلت لاتفاقية الجات ومن ثم فعلينا ان نعمل بجدية للدخول إلى السوق العالمية خاصة وان العالم يتجه الأن إلى اقامة تكتلات اقليمية تزداد قوة لتصبح قادرة على الوجود العالمي وهذه التكتلات لها الأن اسماء مختلفة مثل الشراكة والتحالف والسوق الشرق اوسطية والسوق البحر متوسطية وكل هذا عبارة عن انتماء لتجمع اكبر يستطيع العمل والسوق الاوروبي الامريكي يتم تشكيله الأن.

واضاف انه في ظل تلك المعطيات لابد ان نحدد ماذا نفعل هل نسعى إلى ان يكون لنا دور مهم في سوق اقليمي ام نتحالف مع الاسواق الاخرى ولكن عموما نستطيع القول ان التكتلات الاقليمية هي نموذج مصغر لتجربة الجات وهي بالطبع تفيد الاقتصاد المصري استعداداً لتطبيق بنود اتفاقية الجات.



د. عاطف عبيد — محمود عبد العزيز

□ محمود عبد العزيز:

لا تنازلات أخرى في مجال الخدمات المصرفية

واكد محمود عبدالعزيز رئيس البنك الاهلي المصري ورئيس اتحاد المصارف العربية في ورقة بحث مقدمة للمؤتمر ان تحرير التجارة الدولية والمعاملات الاقتصادية بشكل عام لن يشكل طفرة مفاجئة بالنسبة لمصر بل تدعيماً لاتجاه تم تبنيه منذ اكثر من عشرين عاماً حيث كانت مصر قد اخذت بسياسة الانفتاح في منتصف السبعينات بصدور القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته ثم ما لبثت عملية التكيف الاقتصادي ان سارت بمعدلات متسارعة منذ اوائل التسعينات في ضوء الاتفاق الموقع مع صندوق النقد والبنك الدوليين في مايو 1991 بشأن برنامج الاصلاح والتكيف الاقتصادي فبالنسبة للاصلاح المالي والنقدي تم تحرير اسعار الفائدة على الجنيه المصري وتركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب مما ادى للوصول إلى اسعار فائدة حقيقية والقضاء على ظاهرة الدولرة في الاقتصاد المصري كما تم تمويل



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٦

عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية لكبح جماح التضخم كذلك تم الانتهاء من تعدد اسعار الصرف نهاية عام 1991 مع تخفيف قيود الرقابة على النقد وافساح المجال للتعامل في النقد الاجنبى خارج نطاق البنوك وذلك بانشاء شركات الصرافة.

واشار محمود عبدالعزيز إلى انه في سبيل تدعيم القدرة التنافسية للبنوك المصرية تم اصدار القانون رقم 37/1992 الخاص بتعديلات قانون البنوك والائتمان وتم رفع رؤوس اموال البنوك لتدعيم مراكزها المالية مع السماح لفروع البنوك الاجنبية بالتعامل بالجنيه المصرى ومن ثم نؤكد هنا أن ما التزمت به مصر في مجال الخدمات المصرفية يتفق تماماً مع ما جاءت به اتفاقية الجات الأمر الذى يعنى ان التزامنا بتنفيذ اتفاقية الجات لن يتطلب تقديم اى تنازلات او تحولات جذرية في مجال الخدمات المصرفية بل سوف يتعامل الجهاز المصرفي مع الاتفاقية على انها اتفاقية دولية فقط وليست شروطا.

قضية المعلومات

واشارت الدكتورة منى قاسم مديرة مركز البحوث ببنك مصر إلى انه لا يجب التخوف من انضمام مصر لمنظمة الجات اذ ان ذلك سيفتح المجال بشكل اوسع امام المنتجات المصرية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة الامر الذى يتطلب أن تكون المنتجات المصرية بالجودة والسعر المناسبين بما يناسب المنافسة في الاسواق الخارجية المفتوحة وللمنافسة في الداخل ايضاً لذا من الضرورى التركيز في السياسة الانتاجية للقطاع الصناعى على المزايا النسبية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى عن الدول الاخرى واضافت ان حجم تجارة الدول الاعضاء في الاتفاقية يمثل 90٪ من حجم التجارة العالمى فإذا لم تنضم مصر لها فإنها لن تستطيع دخول أسواق الدول كذلك فاننا لا نستطيع غزو هذه الاسواق الواسعة في ظل غيبة المعلومات وبالتالى فإن انضمام مصر للاتفاقية سيلتزم بشكل مباشر بتاسيس مراكز معلومات عن هذه الاسواق واذواقها وحجم الطلب السلعى ونظراً لانه لا يوجد لدينا هذه النوعية من مراكز المعلومات كما ان الموجود منها يتسم بعدم الفعالية فقد ان الاوان لتاسيس مثل تلك المراكز وهناك بالفعل نقطة التجارة التى تم تاسيسها في بداية 1995.

كما اشارت الدكتورة منى قاسم إلى ان مصر سوف تستفيد من خفض مستوى التعريفة الجمركية لصادراتها من المنتجات النسيجية للدول المتقدمة كما ستستفيد من الغاء الحصص والقيود على صادراتها علاوة على احتفاظ مصر بحقها في حظر استيراد الاقمشة حتى عام 1998 والملابس الجاهزة حتى عام 2002 الأمر الذى يتيح لمصر فترة انتقالية لتطوير صناعاتها النسيجية وصناعة الملابس الجاهزة.

وطالبت الدكتورة منى قاسم بضرورة قيام مكاتب التمثيل التجارى بالدول الاعضاء بالمنظمة بمد القطاع الصناعى بجميع المعلومات عن الفرص التسويقية للصادرات المصرية من حيث الذوق والنوعية والكم مع فتح مكاتب تمثيل تجارى بالدول التى لا يوجد بها تمثيل تجارى.

تطوير الادارة

، واكد الدكتور على السلمى نائب رئيس الجمعية العربية للادارة أن اتفاقية الجات بما تشمله من ازالة جميع الحواجز وفتح الاسواق والتركيز على قضايا التصدير ورفع القدرة التنافسية فإن ذلك يتطلب بالتاكيد ادارة متطورة قادرة على التعامل مع معطيات الوضع الجديد ولكن للاسف فإن عملية خلق المدير المصرى مازالت متروكة للمصادفة لذلك فلابد من العمل على اعادة احياء المعهد القومى للادارة العليا ليؤدى دوره كمؤسسة قومية لتخريج وتنمية واحتضان المديرين النابهين للقطاعين العام والخاص وان تكون عودته بشكل جديد يتفق مع النظم العالمية الجديدة وان يرتبط ايضا ايضا بجهة عالمية متطورة لكى ينقل عنها كأن يتعاون مثلاً مع المؤسسات اليابانية او الأمريكية او الاوروبية كما يجب زيادة الوعى بضرورة تدريب وتنمية المديرين بالخارج عن طريق عمل دورات تدريبية لهم في الدول الاجنبية من خلال المنح والمعونات مع ضرورة وجود برنامج متكامل لاعداد القيادات الوسطى والتنفيذية.

المصدر: الأهرام الاقتصادى
التاريخ: ٨ يناير ١٩٩٦

حول «الجات والتحديات ومستقبل الشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة» تعقد اكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا ندوة يحضرها وزراء الاقتصاد والتموين والادارة المحلية ورئيس الاكاديمية.

الندوة ستناقش موضوعات مختلفة تتعلق بمستقبل فى الشراكه مع الاتحاد الأوروبى وأمريكا وماهى التحديات التى يمكن ان يواجهها الاقتصاد المصرى وذلك لأخذ الاحتياطات المطلوبة مستقبلا.

د. يوسف غالى فى مؤتمر تاثير اتفاقية أورجواى على الدول العربية :

الاقتصاد المصرى يملك القدرة على اللحاق بركب التجارة العالمية

كتب محمد عرفة :

• اكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء ان تاثير اتفاقية دورة اورجواى على الاقتصاد المصرى تعتمد على القرارات التى ستتخذ لتحرير التجارة المصرية .. وان هذه الاتفاقية تمثل اتجاها جديدا فى الاقتصاد العالمى .. ولامستقبل لاى دولة لا تندمج فى هذا الاتجاه حيث ستتعرض الى تهميش اقتصادها وتجارتها من دول العالم .

وقال الدكتور يوسف بطرس ان الاقتصاد المصرى لديه القدرة والمقدرة على تخطى الفترة الانتقالية التى منحتها منظمة « الجات » للحاق بالركب التجارى العالمى فى زمن اقل من المفروض (١٠ سنوات) .. ايماننا من ان هذه الفترات ليست فى صالح الدول المنضمة للجات .. اذ انه كلما اسرعت الدولة فى الانضمام للجات كان ذلك فى صالح شعبها واقتصادها .

جاء هذه فى الكلمة التى القاها الدكتور يوسف غالى – صباح أمس – فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر انعكاسات دورة اورجواى على الدول العربية والذى ينظمه قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والمنعقد حاليا ولمدة ثلاثة ايام بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بالجامعة .

• واضاف الدكتور غالى فى كلمته ان دورة اورجواى وضعت قواعد عالية لتحرير التجارة والتعامل الدولى ومن خلال معايير محددة لهذه القواعد فان الجات تتحكم فى اقتصاديات الدول الاعضاء بها مرتبطة بمؤشرات محلية حيث تبدى « الجات » رايها فى اى متغير اقتصادى مثل عجز الموازنة العامة لاى دولة .. وانه لامستقبل لاى دولة من الدول لاتلتزم بهذه المعايير ... واكد ان تاثير الجات على مصر سيكون ايجابيا



الدكتور يوسف غالى والدكتور على الدين هلال والدكتورة هناء خير الدين يتحدثون امام الجلسة الافتتاحية « تصوير : مناع محمد »



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٦

فى اطار اتفاقيات الجات :

السماح بزيادة مساهمة الأجانب فى البنوك الى ٥١٪

كتبت اميمة كمال :

اكدت د . فائقة الرفاعي وكيل محافظ البنك المركزى انه طبقا لجدول الالتزامات الذى تقدمت به مصر لمنظمة التجارة العالمية فى اطار اتفاقيات الجات فانه سوف يتم السماح بزيادة مساهمة الاجانب فى البنوك الى ٥١٪ وذلك بالنسبة للبنوك التى نشأت منذ عام ١٩٩٢ اما البنوك التى نشأت قبل ذلك فلن تتجاوز المساهمة الاجنبية ٤٩٪ ،

الى جانب الزام فروع البنوك الاجنبية فى مصر والتى ترغب فى التعامل بالجنيه المصرى بالالتزام بالحد الادنى لرأس المال وبالمعايير التى يطبقها البنك المركزى على البنوك المصرية الاخرى ولايتم السماح للبنوك الاجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها اذا كان لديها فرع فى مصر . مع الزام البنوك الاجنبية فى مصر بتوفير التدريب اللازم للعاملين بها من المصريين .

جاء ذلك فى مؤتمر « انعكاسات اتفاقيات الجات على الدول العربية » والذى نظمه قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة شارك فيه عدد كبير من اساتذة الجامعات وخبراء الاقتصاد ورجال البنوك .

ودعت د . فائقة الرفاعى الى الاندماج الاقليمي للبنوك العربية بحيث تشكل قوة مصرفية تستطيع منافسة البنوك الاجنبية التى ستأتى للعمل فى المنطقة طبقاً لاتفاقية الخدمات المالية فى اطار الجات الى جانب ان ذلك سيمكن البنوك العربية من فتح بنوك فى الخارج وهو مالم تستطع الدول العربية تحقيقه حتى الآن . وقالت انه من بين الـ ٥٠٠ بنك الاول فى العالم لايوجد سوى ١٨ بنكا عربيا ، ولايوجد بنك عربى واحد من بين الـ ١٠٠ بنك الاول فى العالم .

واشارت الى اهمية الاحتكاك بين البنوك العربية والاجنبية بما له من اهمية فى خلق روابط قوية بين اسواق المال العربية والاجنبية .

الأهـــرام

المصدر :

التاريـخ : ٢١ يناير ١٩٩٦



من البديهيات التي لا تقبل الجدل ان الصناعة فى اى بلد هى عماد الاقتصاد فيها، وان التنمية الصناعية امر حتمى لنمو الاقتصاد القومى، والتنمية الصناعية لا تتاتى الا باستخدام التكنولوجيا التى اصبحت سمة العصر فى كل قطاعات الحقل الاقتصادى.

ولقد جاء النظام العالمى الجديد بتكتلات اقتصادية عديدة منها منظمة التجارة العالمية و النافتا والاتحاد الاوروبى، ولم يعد فى امكان اى بلد بالعالم ان يعيش بمعزل عن هذه التكتلات، والا فقد سوقا واسعا لمنتجاته وخسر ميزات ضخمة فى وارداته، متمثلة فى اعفاءات جمركية ولم يحصل على مساعدات فنية ومالية، كما فقد استثمارات كبيرة، ويمكن القول ان العالم كله قد اصبح سوقا واحدا للتجارة.

الصناعة المصرية.. والتجارة الحرة

ولم يكن لمصر ان تقف فى عزلة عن العالم وكان عليها ان تنضم لبعض هذه التكتلات الاقتصادية فانضمت لاتفاقية الجات ضمن «١١٧» دولة، التى من اهم سماتها تحرير التجارة بين اطرافها تدريجيا سواء من حيث رفع الحظر عن تبادل السلع او تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا. وتدور الحلقة الاخيرة من المفاوضات مع الاتحاد الاوروبى لتوقيع اتفاقية مشاركة معه لتحرير التجارة تحريرا كاملا بين مصر وبلدان اوروبا خلال اثنتى عشرة سنة. كما تدور المفاوضات حاليا لتوقيع اتفاق شراكة مع الولايات المتحدة الامريكية، واتوقع ان يأتى وقت اقرب مما نظن توقع فيه اتفاقية للشراكة وحرية التجارة بين مصر والدول العربية او دول الشرق الاوسط.

وبالنسبة لاتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى فقد سبق ان تناولنا مالها وما عليها فى مقال سابق بالاهرام ولاهميتها المؤثرة قلنا فيها عود على بدء فى مقال آخر.

والواقع ان دخول مصر فى مشاركات مع تكتلات عالمية له ايجابياته بالنسبة للصناعة التى يمكن ان نجملها فى الاستفادة من المعونات الفنية التى تقدمها اطراف هذه الاتفاقيات فى المجالات الصناعية والعلمية والتكنولوجية مما يساعد على تحديث اساليب الانتاج ويتيح للصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الاجنبية وفتح اسواق هذه الاطراف امام منتجاتنا.

اجتذاب استثمارات جديدة لمصر من الدول اطراف هذه الاتفاقيات وخاصة بعد ان بدا الحماس لازالة معوقات الاستثمار بعد تولى السيد رئيس الجمهورية رئاسة المجلس الاعلى للاستثمار وبعد القرارات الاخيرة لمجلس الوزراء فى هذا المضمار. وسيؤدى هذا بالضرورة الى ايجاد فرص عمل جديدة، وفى النهاية ارتفاع مستوى المعيشة، وحصول مصر على معونات مالية بمنح لا ترد مما يساعد على تطوير الصناعة وزيادة الاستثمار ورفع كفاءة المنتجات المحلية والتعويض عن الرسوم الجمركية التى ستفقدها مصر نتيجة لتحرير التجارة وخفض هذه الرسوم او الغائها على السلع الواردة.

سيد جريشة

اما الجوانب السلبية لاتفاقيات المشاركة مع التكتلات الاقتصادية العالمية فاهمها هو فتح السوق المصرى امام المنتجات الاجنبية وعدم قدرة الانتاج المحلى بوضعه الحالى على المنافسة داخل مصر او فى الاسواق العالمية لعدم تمتعه بالظروف التى يتمتع بها الانتاج الاجنبى فى بلاده.

ولهذا فان واجبنا جميعا سواء من جانب الدولة او من جانب المصانع المحلية ان نبدأ فورا فى اتباع سياسات بهدف انطلاق الانتاج كما وكيفا تتمثل فى:

الاخذ بآخر ما وصلت اليه التكنولوجيا فى البلاد المتقدمة صناعيا اختصارا للوقت والمراحل، و الاستفادة باتفاقيات المشاركة المذكورة فى الحصول على هذه التكنولوجيا.

العمل على رفع مستوى جودة الانتاج باستخدام احدث الآلات واحدث اساليب الانتاج، وتدريب العمالة ورفع مستوى كفايتها.

العمل عل خفض تكلفة الانتاج لامكان الوقوف امام المنافسة الاجنبية عن طريق مراجعة جميع مراحل الانتاج وعناصر التكلفة للمصانع لاختصارها وخفضها والعمل على خفض سعر الفائدة الذى يصل حاليا الى ١٢٪ فى المتوسط بينما يدور حول ٥٪ فى اوروبا وامريكا، وتخفيض العبء الضريبى الذى يصل حاليا الى ٣٥٪ فى المتوسط بينما يقل عن هذه النسبة بكثير فى معظم بلاد العالم والغاء ضريبة المبيعات والرسوم على الآلات المستوردة وتخفيضها على الخامات ومستلزمات الانتاج وهو ما لا تفرضه الدول الاخرى على مصانعها واعادة دراسة تكلفة الطاقة للمصانع ومدى ملاءمتها لواقع الصناعة فى مصر

تعديل التشريعات واللوائح الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى مصر بما يلائم التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة.

وليس معنى ذلك ان نقلل من كفاءة الصناعة المصرية حاليا، فقد ارتقت كثير من صناعاتنا الى المستويات العالمية واصبحت تصدر منتجاتها الى دول عديدة فى اوروبا وامريكا والشرق العربى ومنها صناعات السجاد و الجلود و الادوات المنزلية والملابس الجاهزة، وانما ما اردنا ايضاحه هو حتمية نهضة الصناعة المصرية الى المستوى التنافس العالمى، فلم يعد الامر يتحمل مزيدا من التراخى او الانتظار، وانما الامر يستلزم ان نسرع بالاخذ باسباب النهضة الصناعية لنقف فى صف النمور الاقتصادية، فلسنا اقل منها من حيث الموارد الطبيعية



او كثافة العمالة وذكائها او الفكر الاقتصادى.

ثم ان هذا الانتاج المصرى المتميز، وكذلك الانتاج المستورد يلزم ان يعرض كما يعرض الانتاج الاوروبى فى بلاده، يلزم ان يعرض باسلوب عرض متميز فى متاجر حضارية فسيحة مكيفة الهواء تنساب فيها الموسيقى الهادئة و تقدم فيها الخدمة للزبون باسلوب حضـارى.. فالصناعة والتجـارة الداخلية وجهان لعملة واحدة كل منهما تكمل الاخرى.

وهذا ما حققته شركة عمر ا فندى رائدة التجارة الداخلية بفروعها العملاقة الحضارية مكيفة الهواء.. فلقد احدثت شركة عمر افندى ثورة فى التجارة الداخلية بداية من حكم الرئيس مبارك، فانشات متاجر جديدة عملاقة وجددت متاجرها القائمة على اعلى مستوى حضارى عالمى، فتآخت بذلك مع متاجر اوروبا وامريكا، ولعل الارقام تنطق بما تحقق منذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٥.

سنة ١٩٨١ كان عدد الفروع ٥١ وفى ١٩٩٥ اصبح ٨٣، اما بالنسبة للمبيعات فقد كانت فى سنة ١٩٨١ ١٠٨ ملايين جنيه ووصلت الى ٦٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، اما بالنسبة لعدد العاملين فقد كان فى سنة ١٩٨١ ٤٠٠٠ ووصل الى ٨٢٠٠ فى سنة ١٩٩٥، وكان متوسط اجر العامل بالجنيه فى سنة ١٩٨١ يصل الى ١١٨٦ وارتفع الى ٤٠٧٩ جنيه فى سنة ١٩٩٥، لذلك ازداد اجمـالى الربح من ١٧ مليـون جنيـه فى ١٩٨١ الى ٩٠ مليـون جنيـه فى سنة ١٩٩٥، وارتفع صـافى الربح من ٩ ملايين جنيه فى ١٩٨١ الى ٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٩٥، وبالنسبة للاحتياطيات والمخصصات فقد زادت من ١٨ مليون جنيه سنة ١٩٨١ الى ١٦٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٩٥، ولقد كان للتواجد القوى لشركة عمر افندى فى السوق المصرى وتوليها موقع الريادة و القيادة فيه ان حصلت الشركة على جائزتين بل وسامين من مؤسستين مختلفتين عن عام ١٩٩٥ هما جائزة الراي العام الدولية للتفوق والتعاون الاقتصادى الدولى لعام ١٩٩٥ التى منحها مركز الراى العام الدولى للبحوث والدراسات والعلاقات الدولية بجمهورية مصر العربية للسيد رئيس مجلس ادارة شركة عمر افندى لما تقوم به الشركة من دور بارز وجهود مخلصة فى خدمة الاقتصاد الوطنى والتعاون الدولى، وجائزة الملتقى الدولى التى منحتها مؤسسة المتحدون للاعلام والتسويق البريطانية المحدودة لشركة عمر افندى وذلك بعد الدراسة التى اجرتها المؤسسة لاستبيان ورصد الانشطة الاقتصادية فى مصر التى اكدت ان شركة عمر ا فندى بقيادتها المتميزة قد فازت بجائزة الملتقى الدولى للتفوق و العطاء لافضل مائة نجحوا من اجل مصر لعام ١٩٩٥ .ولعل هذا يفسر كيف اصبحت شركة عمر افندى سمة العصر وواجهة حضارية لمصر ومزارا يحرص عليه السائحون واصبحت عملية الشراء بفضله متعة وسياحة وراحة واصبح اسم عمر افندى يعنى الجودة.. والثقة.. والحضارة.

■سيد احمد جريشة
رئيس مجلس الادارة
والعضو المنتدب شركة عمر افندى



المصدر: الأهـــرام

للبحوث والتدريب والمعلومات — التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩٦

ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة فى اتفاقيات الجات

بدا فى الاول من يناير سنة ١٩٩٦ إلتزام الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتطبيق نصوص إتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية، وبات من حق جهاز تسوية المنازعات طبقا للمادة الثانية من الملحق الثانى من الوثيقة الختامية لجولة اورجواى ، بشان القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات، ان يباشرعمله للتاكد من إلتزام كل الدول الاعضاء فى هذه الإتفاقية بما ورد فيها من نصوص تشريعية ملزمة، وفرض تطبيقها بهدف التسوية الفورية للحالات التى يرى فيها احد الاعضاء ان اجراء صدر من عضو اخر يضر بالمصالح الخاصة به بصورة مباشرة او غير مباشرة. ويتم هذا كله فى إطار منظمة التجارة العالمية التى تتمتع بشخصية قانونية مستقلة تخولها الحق في لعب الدور الرئيسى فى التوجيه والاشراف على النظام التجارى الدولى الجديد. شوبذلك بات منطقيا الحديث عن اتفاقيات الجات ١٩٩٤ التى عهد إلى هذه المنظمة بالسهر على تنفيذ ماورد فيها وهى الإتفاقيات التي بلغ عددها ثماني وعشرين اتفاقية . تقع في حوالى اربعمائة واربعين صفحة من القطع الكبير . تندرج تحت مجموعات ثلاث وهى التجارة السلعية، وامور التجارة فى بعض القطاعات السلعية، مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة، والخدمات فضلا عن إتفاق مهم يتعلق بموضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وضمت الوثيقة الختامية لدورة اورجواى ثلاثة ملاحق ، اولها يتعلق بالتجارة فى السلع ٣٠ ملاحق، والخدمات والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والثانى يتصل بالقواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات والثالث خاص بالية السياسة التجارية. وتحكم هذه الإتفاقيات جميعها التجارة الدولية الآن، وتقوم اساسا على إحترام مبداى المعاملة الوطنية للاجانب ومعاملة الدول الاعضاء لبعضها معاملة لا تقل عما تمنحه لاى دولة اخرى من مزايا وتفضيلات «شرط الدولة الاكثر رعاية».

وقد اكد وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ان عضوية مصر فى إتفاقية الجات منذ عام ١٩٧٠ ومشاركتها فى صياغة النصوص الواردة في الإتفاقيات المختلفة الواردة فى الوثيقة الختامية التى تضمنت نتائج جولة مفاوضات اورجواى جعل لها الحق فى الإنضمام كعضو اصلى في منظمة التجارة العالمية بعد ان تقدمت بجداول للتنازلات الجمركية وجداول إلتزامات فى مجال الخدمات تم قبولها من باقي اطراف الجات ولا يستند هذا التاكيد إلا إلى صريح نص المادة الحادية عشرة فقرة أولى من اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة فى مدينة مراكش بالمملكة المغربية في ١٥ من ابريل سنة ١٩٩٤.

ولعل اهم الملاحق التى تعنينا فى هذا المقام هو الإتفاقية المدرجة بالملحق الاول «ج» المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والواجبة التطبيق على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية، وبراءات الاختراع، والدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها، والرقابة على الممارسات غير التنافسية فى التراخيص العقدية، فضلا عن جزء تنفيذى لهذه الحقوق يتضمن إجراءات وجزاءات مدنية وإدارية وتدابير مؤقتة وحدودية فضلا عن إجراءات جنائية ونصوص اخرى متفرقات. وقد سمحت هذه الإتفاقية للبلدان النامية الأعضاء بتاخير تاريخ تطبيق هذا الإتفاق لفترة زمنية مدتها اربع سنوات اعتبارا من



الاول من يناير سنة ١٩٩٦، قابلة للإمتداد لفترة إضافية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبراءات الإختراع في مجال الادوية والمنتجات الكيماوية الزراعية. وبديهي ان الحصول على هذه المدة الاضافية مرهون بموافقة مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فى ضوء ماتم تنفيذه من قبل الدولة النامية المعنية فى هذا الصدد. وقد أكد رئيس اللجنة المشتركة للجان المعنية بمجلس الشعب والتى شكلت بقرار من مجلس الشعب فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٥ فى تقريره الذى عرض على المجلس «ملحق المضبطة الجلسة، ٧٤ فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٧٧» ان مصر قد حصلت على هذه الفترة الزمنية لمواجهة ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا وارتفاع اسعار الدواء والمواد الغذائية على وجه التحديد». وقد حضر هذه اللجان وزير الاقتصاد وممثلون لكل الجهات المعنية وبعد ثلاثة اجتماعات انتهت اللجنة المشتركة لمجلس الشعب الى ما تقدم واكد هذا المعنى صراحة وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية «مضبطة الجلسة الرابعة والسبعين، ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٢٠» ورئيس مجلس الوزراء عند تعقيبه على هذا التقرير «مضبطة الجلسة الرابعة والسبعين، ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٤٧».

وايا كان الامر بشان تاريخ الإلتزام بالتنفيذ الذى بدا بالفعل بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فى الاول من يناير سنة ١٩٩٥، وبالنسبة لإتفاقية الملكية الفكرية فى الاول من يناير سنة ١٩٩٦. فإن النظام الدستورى المصرى يتميز بخصوصية ينفرد بها مفادها منح مثل هذه الاتفاقيات الدولية «قوة القانون الداخلى» بعد الإنضمام إليها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. ولما كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد بدا نفاذها باثر رجعى بملاحقها الثمانية والعشرين فى مصر، طبقا لقرار نشرها فى الجريدة الرسمية الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ من وزير الخارجية «قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥».

د. حمد حسام محمود لطفى

استاذ بحقوق بنى سويف جامعة القاهرة

إعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٩٥ فإن مفاد ذلك انها قد اصبحت منذ هذا التاريخ قانونا وطنيا واجب التطبيق. وقد استقر الفقه والقضاء فى مصر على إلتزام القاضى الوطنى بتطبيق هذه الإتفاقية بكل ماورد فيها من إلتزامات محددة قابلة للتنفيذ بذاتها بإعتبارها قانونا وطنيا منشورا فى الجريدة الرسمية للدولة. حيث لم يرغب المشرع الدستورى المصرى فى طلب اصدار قانون داخلى للنفاذ الوطنى للاتفاقيات الدولية كما فعلت الكثير من الدول، بل اكتفى بمجرد نشر الإتفاقية الدولية فى الجريدة الرسمية الوطنية لتنفذ فى حق مصر. وهذا هو ماحدث بالفعل بالنسبة إلى إتفاقيات الجات. وعلى هذا الأساس لم يعد هناك مجال لإستصدار اية تشريعات اضافية او التعديل فى التشريعات القائمة، إلا بهدف واحد وهو الاستفادة من الاحكام الإستثنائية المقررة للبلدان النامية فى هذا الشان والمتمثلة اساسا فى الاستفادة من فترات زمنية إنتقالية لا تلتزم هذه الدول خلالها بتوفير حماية من اى نوع لكل ما لا تحميه بالفعل بموجب تشريعاتها الوطنية المعمول بها لحظة النفاذ الدولى، فإذا انتهت هذه الفترات وجب التطبيق الكامل والحرفى لكل ما ورد فى هذه الإتفاقيات توحيدا للقواعد الحاكمة للتجارة الدولية.

وللاسف فمازال هذا البعد الدستورى غائبا عن الساحة، ومازال البعض يتجاهل وجود نص المادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ١٩٧١ سالفة الذكر، دون إبداء سبب وجيه لهذا التجاهل، وقد ترتب على هذا المسلك المعيب ان اصبح سيف العقوبات مسلطا على رقبة مصر من قبل منظمة التجارة العالمية التى لن تسمح لمصر بان تتجاهل إلتزاماتها الدولية حيث انضمت وصدقت على إتفاقيات الجات، او إلتزاماتها الوطنية حيث عجلت بتنفيذ إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فى مصر ليبدا العمل بها لديها فى الاول من يناير سنة ١٩٩٥ قبل تاريخ الالتزام الدولى بتنفيذها فى الاول من يناير سنة ١٩٩٦. والامل مازال قائما فى ان تدرك اللجان المصرية الرسمية للجات التى شكلت وتضم عددا من الممثلين الرسميين للجهات المعنية هذه الحقيقة وتحزم امرها وان تضطلع بمهامها دون ان تضيع الوقت فى شأن



بحث مسالة جدوى الأخذ بالفترات الانتقالية او التخلى عنها حيث حسم هذا الموضوع بداية لدى حصول الحكومة على موافقة مجلس الشعب على إنضمام مصر إلى إتفاقيات الجات عام ١٩٩٤، فلم يعد من حق أى شخص مهما علا شانه ان يغير إرادة مجلس الشعب التى اعلنها بالموافقة على هذا الإنضمام بناء على تاكيد من السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس اللجنة المشتركة بمجلس الشعب ووزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس مجلس الوزراء على أن مصر قد حصلت بالفعل على اقصى فترة إنتقالية متاحة طبقا لإتفاقيات الجات عام ١٩٩٤، ولم يعد امام مصر سوى ان توجه إلى المنظمة العالمية للتجارة كل الإخطارات المناسبة المنصوص عليها فى نصوص الملحق ١٠ ج، من إتفاقيات الجات عام ١٩٩٤ الخاص بالملكية الفكرية.

فنذرا بذلك تمسك الدول الاعضاء بأن هذه الإتفاقية بما فيها من نصوص تشريعية ملزمة قد اصبحت، كغيرها من إتفاقيات الجات الموقعة فى دورة اورجواى ، قانونا وطنيا تلتزم المحاكم الوطنية بتطبيقه، التزام منظمة التجارة العالمية بتوقيع العقوبات على من يخالفه، وبدون توجيه هذه الإخطارات لن يكون من حق مصر التمسك باية حقوق تقررت لمصلحة البلدان النامية. وهذا كله يؤكد حتمية تدخل الحكومة دون إبطاء بإصدار التشريعات الوطنية التى تضمن لها اقصى استفادة من الفترات الإنتقالية والمميزات المتاحة للبلدان النامية مع إخطار منظمة التجارة العالمية بذلك. وننوه بالا حاجة إلى اصدار قوانين جديدة لتعديل القوانين القائمة حيث عدلت بالفعل كل القوانين القائمة بنشر هذه الإتفاقيات فى الجريدة الرسمية المصرية ومفاد ذلك ان الذى نرجوه هو إفصاح الدولة رسميا عن نيتها فى الإستفادة من الحقوق المقررة للبلدان النامية فى إتفاقيات الجات، وليس سكوتها إلا عزوفا عن هذه الإستفادة لا يرتضيه من يجعل مصلحة مصر فوق الرؤوس والاعناق. فهل من مجيب لهذه الدعوة الصادقة التى تستند إلى صريح نص المادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ١٩٧١ فقها وقضاء وافتاء بانها تجعل للإتفاقيات الدولية قوة القانون الداخ نشرها فى الجريدة الرسمية المصرية؟! الا هل بلغت اللهم فاشهد.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: ....

التاريخ: ٢٢ يناير ١٩٩٦

شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية



كتب

اشراف: جمال فاضل

تكتسب النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية اهمية كبرى لاربعة اسباب جوهرية كما يحصرها المستشار عبدالفتاح مراد،اولها ان اللغة الانجليزية هى إحدى ثلاث لغات نصت اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية على انها هى اللغات الرسمية المعمول بها بين الدول الموقعة على الاتفاقيات وما ينشا عنها من منازعات.

وورد صراحة ذلك فى نصوص مواد اتفاقيات الجات فى الملحق الثانى حيث نصت المادة على ان اللغات الرسمية للاتفاقيات هى الانجليزية والفرنسية والاسبانية وثانيها ان ذكر اللغة الانجليزية كلغة اتى فى النصوص القانونية سابقا على اللغتين الفرنسية والاسبانية وان كان لكل منها ذات القيمة القانونية. كما ان اللغة الانجليزية هى اكثر اللغات الحية انتشارا فى دول العالم وهو السبب الثالث بينما الرابع ان اللغة الانجليزية باعتبارها اهم اللغات العالمية سوف تكون هى الفيصل من الناحية العملية عند الاختلاف فى تفسير النصوص القانونية لمنظمة التجارة العالمية بين النص العربى على - سبيل المثال - وبين اى نص آخر بلغة غير رسمية اخرى مثل اللغة الايطالية او اليابانية.

ويقسم د. عبدالفتاح مراد كتابه «شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات» الى مجلدين احدهما انجليزى والاخر عربى.

ويتضمن المجلد الانجليزى من هذا الكتاب - بصفة عامة - النصوص القانونية لكل الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى ختام جولة الاورجواى فى ديسمبر ١٩٩٣. واحتوى على القرارات المتعلقة بذلك والتى تم انجازها فى ختام جولة اورجواى وفيما بعدها وذلك فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى مراكش فى ابريل سنة ١٩٩٤.

كما تم التوقيع على النص الختامى لجولة اورجواى واتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية فى مؤتمر مراكش الوزارى.

يضاف ان بعض الوفود قد وقعت على واحد او اكثر من الاتفاقيات الاربعة متعددة الاطراف كما فى الملحق رقم ٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ويتضمن القسم الانجليزى القرارات والاعلانات الوزارية التى اتخذتها لجنة المفاوضات التجارية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والقرارات الوزارية التى اصدرها الوزراء فى مراكش يوم ١٤ ابريل عام ٩٤.

ويتضمن القسم الانجليزى من هذا الكتاب فى نهايته نصوص اتفاقية


شرح النصوص الانجليزية

الجات لعام ١٩٤٧ كما تم تعديله فيما بعد من الاطراف الموقعين على اتفاقيات الجات.

ويتضمن القسم الانجليزى من هذا الكتاب تفصيلا لنصوص الانجليزية التى تحوى اعلانات مراكش والوثيقة الختامية.

ومن وثائق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ المعروفة بـ «جات» وثيقة التفاهم الخاصة بشأن تفسير المادة الثانية واحد (ب) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بشأن تفسير المادة السابعة عشرة من الاتفاقية العامة التعريفات والتجارة ١٩٩٤ ثيقة التفاهم الخاصة باحكام ميزان المدفوعات فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وبروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤. وتتضمن وثائق واعلانات مراكش:

- اتفاق بشأن الزراعة.
- اتفاق بشأن تطبيق تدابير صحة الانسان والصحة النباتية.
- اتفاق بشأن المنسوجات والملابس.
- اتفاق بشأن القيود الفنية على التجارة.
- اتفاق بشأن القيود وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- اتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
- اتفاق بشأن تنظيم المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
- اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن.
- اتفاق بشأن قواعد المنشأ.
- اتفاق بشأن اجراءات تراخيص الاتسيراد.
- اتفاق بشأن الدعم والاجراءات التعويضية.
- اتفاق بشأن الوقاية.

ويتضمن القسم الانجليزى ايضا من الكتاب الملحق رقم واحد (ب) الخاص باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. والملحق رقم «٢»: ويتضمن وثيقة التفاهم بشأن القواعد والاجراءات التى تحكم تسوية المنازعات التى تنشأ بين الاطراف الموقعين على الاتفاقيات والملحق رقم «٣» ويتضمن الية مراجعة السياسات التجارية. والملحق رقم «٤» ويتضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف وهى:

- اتفاق بشأن التجارة فى الطائرات المدنية.
- اتفاق بشأن المشتريات الحكومية.
- اتفاق عالمى بشأن الالبان.
- اتفاق عالمى بشأن لحوم الابقار.

ويتضمن القسم الانجليزى من الكتاب القرارات والاعلانات الوزارية التى اتخذتها لجنة المفاوضات التجارية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وهى:

- قرار بشأن اجراءات فى صالح الدول الاقل نموا.
- اعلان بشأن مساهمة منظمة التجارة العالمية فى تحقيق اكبر تماسك فى صنع السياسة التجارية العالمية
- قرار بشأن اجراءات الاخطارات.
- اعلان بشأن علاقة منظمة التجارة العالمية بصندوق النقد الدولى.
- قرار بشأن اجراءات خاصة بالتاثيرات السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على الدول الاقل نموا والدول النامية المستوردة للاغذية.
- قرارات بشأن اخطار عن اول تكاسل بشأن المادة رقم (٢) فقرة ٦ من اتفاقية المنسوجات والملابس.
- قرارات بشأن الاتفاقية المتعلقة بالعوائق الفنية للتجارة.
- قرارات بشأن تفاهم مقترح ومتعلق بنظام معايير المعلومات لمنظمة التجارة



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٦

العالمية والمنظمة العالمية للتوحيد القياسى.

● قرار بشأن مراجعة مركز نشر المعلومات للمنظمة العالمية للتوحيد القياسى واللجنة الدولية للكهرباء.

● قرارات واعلانات متعلقة بالاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية التامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

● قرار بشأن محاربة الغش.

● قرار بشأن مراجعة المادة ١٧ فقرة ٦ من الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

● اعلان بشأن التسوية المنازعات الملحقة بالاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ أو القسم الخاص من الاتفاق الخاص بالدعم والاجراءات التعويضية.

● قرارات متعلقة بالاتفاق الخاص بتطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ٩٤.

● قرار خاص بالحالات التى تتوافر فيها الاسباب التى تدعو ادارة الجمارك للشك فى صحة أو دقة القيمة المقررة.

● قرار بشأن النصوص المتعلقة بالحد الادنى للقيمة والواردات عن طريق الوكلاء الوحيدين والموزعين الوحيدين واصحاب الامتياز الوحيدين.

● قرارات متعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات.

● قرار بشأن التدابير التاسيسية الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات.

● قرار بشأن بعض اجراءات تسوية المنازعات الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات.

● قرار بشأن التجارة فى الخدمات والبيئة.

● قرار بشأن المفاوضات الخاصة بحركة الاشخاص الطبيعين.

● قرار بشأن الخدمات المالية.

● قرار بشأن المفاوضات الخاصة بخدمات النقل البحرى.

● قرار بشأن المفاوضات الخاصة برسائل الاتصال السلكية واللاسلكية الرئيسية

● قرار بشأن الخدمات التخصيصية.

● قرار بشأن الانضمام للاتفاقية المتعلقة بالمشتريات الحكومية

● قرار بشأن تنفيذ ومراجعة التفاهم الخاص بالقواعد والاجراءات التى تحكم تسوية المناز عات.

● قرار بشأن قبول الانضمام للاتفاقية التى نشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية

● قرار بشأن التجارة والبيئة

● قرار بشأن الآثار التنظيمية والمالية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية التى نشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية.

● قرار بشأن تاسيس لجنة تمهيدية لمنظوة التجارة العالمية.

اختتم المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد هذا القسم من مؤلفه بايراد نصوص التفاهم بشأن الالتزامات فى الخدمات المالية وأورد كذلك نصوص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧.

ويتضمن القسم العربى من هذا الكتاب شرحاً تفصيليا باللغة العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية الواردة فى القسم الانجليزى من هذا الكتاب وكيفية تفسيرها وتطبيقها من خلال خمسة أبواب خصصها - د. عبد الفتاح مراد - لرصد التطور التاريخى لاتفاقيات الجات وأهميتها فى النظم القانونية والاقتصادية المعاصرة ومضمون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واهدافها واثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على النظام القانونى والاقتصادى لجمهورية مصر العربية واثر اتفاقية المنظمة التجارة العالمية على النظام القانونى والاقتصاد فى دول العالم والنظام القانونى لمنظمة التجارة العالمية.

وقد اختتم المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد مؤلفه عن شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات بملحقين اولهما ترجمة الاختصارات القانونية الواردة فى النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات الى اللغة العربية. وثانيهما رسم لهيكل التنظيم الداخلى لمنظمة التجارة العالمية.

الكتاب: شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية
المؤلف: د. عبد الفتاح مراد
الناشر: دار النهضة العربية

اعداد: نجوى نظمى

ممثل صندوق النقد الدولي فى دراسة حول أثر دورة أوروجواى على مصر:

سلوك مصر الدفاعى فى اتفاقية التجارة العالمية يحد من الآثار المحتملة على قطاعاتها

زيادة واردات الغذاء إلى ٢٦ مليون دولار وصادرات الملابس ٤ ملايين فقط نتيجة الاتفاقية.. والأدوية هى الأكثر تأثرا!



كتب - ياسر صبحي :

اكد ارفند سوبرامانيان ممثل صندوق النقد الدولي في مصر أن جولة اوروجواى من خلال اتفاقية الجات سوف يكون لها آثار محدودة على السياسات المصرية فيما يتعلق بالسلع والاستثمار والخدمات بينما قد يكون لها آثار اكثر اهمية في مجال الملكية الفكرية. وأضاف انه اذا كانت التزامات مصر من خلال منظمة التجارة العالمية تعكس سلوكا دفاعيا من جانب مصر الا أن هذا قد لا يكون مفيدا بالنسبة لاقتصادها الذى يواجه ضغوطا تنافسية متزايدة مع اتجاه الاقتصاد العالمي للاندماج بصورة اكبر. واشار الى أن المبادرات الحالية في الاتجاه نحو اتفاقيات للتجارة الحرة مثل الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي هي امر مفيد للاقتصاد المصري ، وأنه من الافضل أن يكون الهدف هو الاستفادة من الفرص التي تتيحها جولة اوروجواى للقيام بسياسات اكثر تحررا للتجارة.

جاء ذلك في الدراسة التي اعدها بالاشتراك مع برنارد هوكمان الخبير بالبنك الدولي حول اثر اتفاقات جولة اوروجواى على مصر قاما بتقديمها لمؤتمر في جامعة القاهرة واوضحا أنها تعبر عن رأيهما الشخصي وليس عن رأى المنظمتين الدوليتين.

توضح الدراسة انه مع تطبيق كافة التزامات مصر التي قدمتها أمام منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٥ سيصل متوسط التعريفة الجمركية على السلع الزراعية ٦٢٪ وفي الصناعة ٣٢٪ وحوالى ٣٧٪ كتعريفة عامة. وهكذا تصبح التعريفة الجمركية عام ٢٠٠٥ في قطاعي الزراعة والصناعة أعلى من التعريفة المطبقة حاليا بحوالى خمس نقاط مئوية. ومع تطبيق التخفيض الجديد في التعريفة الجمركية تبعا لاتفاق برنامج الاصلاح الاقتصادى فان الفرق سوف يصبح ١١ نقطة مئوية. ومن المعروف ان التزامات الدولة امام منظمة التجارة العالمية لا يمكن الرجوع عنها الا بموافقة الدول الاعضاء او بتقديم تعويض، لذلك فان الهامش الذى يمكن أن تعاود من خلاله مصر رفع التعريفة سيكون حوالى ١١ نقطة مئوية. وتوضح الدراسة انه رغم هذا التخفيض فان الرسوم الجمركية ستظل ايضا مرتفعة بالمقارنة بدول نامية أخرى والتي لا ترتفع الرسوم الجمركية بها عن ١٥٪. وان هذا الارتفاع سيكون له تكلفة ملحوظة على الاقتصاد المصرى سواء من حيث رفاهية المستهلك او العوائق امام التصدير او تضييع لفرص اخرى. ويرى الباحثان ان هذا الوضع يزيد من اهمية اتفاقية التجارة الحرة التى تجريها مصر مع الاتحاد الاوروبي.

ومن ناحية القيود الكمية فمن المنتظر إزالتها تماما مع انتهاء تنفيذ التزامات جولة اوروجواى في عام ٢٠٠٥ على ان ينتهى الحظر على منتجات الدواجن قريبا وعلى المنسوجات بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وعلى الملابس الجاهزة بعد عشر سنوات.

ارتفاع طفيف في تكلفة واردات الغذاء

تشير الدراسة الى أن مصر مستورد كبير للغذاء وأن أهم الواردات الزراعية تتكون من القمح والدقيق والذرة والزيوت والسكر والدهون والشاى، حيث بلغت هذه الواردات في عام ٩٣-٩٤ اكثر من ١.٢ مليار دولار. وقد كان لمصر دور مهم في مفاوضات جولة اوروجواى في التنبيه الى تاثير تحرير التجارة الزراعية على واردات الغذاء واخذ الخطوات التى تخفض من هذا التاثير. وبالرغم من أن هناك بعض السلع التى تستوردها مصر مثل (الزيوت والدهون والشاى) ينتظر ان تنخفض أسعارها فان فاتورة الواردات المصرية من الغذاء بصفة عامةينتظر ان تزداد حوالى ٢٦ مليون دولار (تبعا لسعر الصرف في سنة ١٩٩٤ ترتفع الى ٣٢.٨ مليون دولار بقياس عام ٢٠٠٠) نتيجة تطبيق الاتفاقية وهو ما يمثل ٢٪ من واردات الغذاء في ٩٤ و٠.٢٪ من اجمالى الواردات. وتبعا للسيناريو المحتمل فان ارتفاع حجم واردات الغذاء سوف يكون طفيفا ولن توجد آثار ملحوظة خاصة في السنوات الخمس الاولى.

تاثير طفيف على صادرات الملابس

تشير الدراسة الى ان اهم المجالات التى تهم الصادرات المصرية هو قطاع الملابس والمنسوجات والازالة التدريجية للحصص. وينتظر في عام ٢٠٠٥ أن ترتفع الواردات من هذه المنتجات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بنحو ٢١٨ مليون دولار بسبب اتفاقية جولة اوروجواى من بينها ٧٦٪ صادرات الى الاتحاد الاوروبي. ورغم أن صادرات مصر من الملابس والمنسوجات تمثل ما يقرب من ٢٨٪ من صادراتها السلعية غير البترولية فانه لا ينتظر أن يكون للتخفيض الناتج عن الاتفاقية آثار ايجابية كبيرة على الصادرات المصرية سواء بسبب إزالة مزايا النفاذ التى كانت تتمتع بها عن الدول الاخرى او بسبب طبيعة التخفيض في الرسوم الجمركية والذى يتسم بالمحدودية.

وفي الاجمالى فانه من المتوقع أن يؤدى التحرير (نتيجة الاتفاقية فقط) الى ارتفاع الصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات حوالى ٤ ملايين دولار فقط الى الاسواق الثلاثة الرئيسية (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان)!

الادوية الأكثر تأثرا

و توضح الدراسة ان حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال الاتفاقية لها آثار هامة بالنسبة لمصر. ولعل اكثر هذه المجالات والتى لاقت صعوبات كبيرة اثناء المفاوضات هو حماية منتجات الادوية. فبينما توجد دول تفرض حماية ضخمة ومتزايدة على تلك المنتجات مثل الدول الصناعية فان كثيرا من الدول النامية ومن بينها مصر لا توفرحماية مناسبة أو لا توفرها على الاطلاق. وبالعكس من قطاعات أخرى فان منتجات الادوية هي الاكثر احتياجا للحماية القانونية حتى لا تقوم الشركات المنافسة بتسجيل الدواء ومعرفة التركيبة وتقليدها بارخص الاسعار دون حفاظ حق الشركة صاحبة التركيبة والتى تكلفت الكثير من الدراسات والأبحاث.

ويبلغ حجم السوق المصرية من الادوية ما يقرب من ٦٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣ وجزء كبير منه يعتمد على الشركات الاجنبية. والتاثير يتوقف على عاملين: الاول من حيث حجم كمية الادوية الطبية التى ستخضع للترخيص وتسجيل البراءة لها في المستقبل، حيث أوضحت إحدى الدراسات العالمية أن حوالى ٦٠٪ من مبيعات الادوية الطبية في الدول النامية كانت يجب أن تخضع لتسجيل براءتها ان كان لدى تلك الدول نظام للحماية. فاذا كان هذا هو الوضع في مصر فان التاثير سيكون كبيرا.

أما العامل الآخر فهو درجة التنافس داخل السوق. فاذا كانت السوق في حالة تنافس كبير قبل تطبيق القواعد الجديدة في الحماية ثم تحول بعد ذلك الى الاحتكار فان التاثير سيكون أيضا كبيرا. وتضيف الدراسة أنه على اي الأحوال فان الآثار المتوقعة لحماية حقوق الملكية الفكرية لن تظهر قبل الفترة من عام ٢٠١٥ -٢٠٢٠ بعد التطبيق الكامل للاتفاقية والتى سمحت بفترة طويلة لتصحيح الهياكل الداخلية.

جدول التزامات الخدمات

وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من أن جدول التزامات مصر في اتفاقية الخدمات تعد من افضل وأشمل الالتزامات مع الكويت والمغرب بالمقارنة بمتوسط الدول النامية الاخرى، فان كثيرا من الامور الحمائية لا يزال يتضمنها الجدول المصرى مما قد يحرمها من كثير من الفوائد التى تؤدى الى تحسين قطاع الخدمات.

وبصفة عامة فان الآثار المحتملة لاتفاقية الخدمات على الاقتصاد المصرى سوف تكون محدودة. وقد قدمت مصر التزامات لا تتعدى ٢٠٪ من حجم قطاع الخدمات. ومن ضمن الامور الحمائية التى ظلت باقية وتمثل اهمية مثل تحديد نسبة مساهمة



الاجنبى فى الشركات الاجنبية والا تتعدى مساهمة رأس المال الاجنبى ٤٩٪ فى كثير من الصناعات (البناء والخدمات الهندسية التابعة له، والمشروعات السياحية فى منطقة سيناء، والتامين)، ودراسة مدى الحاجة الاقتصادية فى مجال السياحة او فتح فروع جديدة لبنوك أجنبية أو لشركات التأمين (الشركات الجديدة يجب أن تعمل دون منافسة تؤدى الى ايذاء الشركات القائمة)، بعض القيود حول العمليات التى تقوم بها مكاتب التمثيل الاجنبى. ويرى الباحثان ان هناك الكثير من الاجراءات التى يجب القيام بها لرفع المنافسة فى قطاع الخدمات وبالتالى ضمان خدمة مميزة وذات تكلفة اقل بالنسبة للصناعة المصرية ولتشجيع تنمية الصادرات.

ويؤكد الباحثان أن مصر لديها وسائل متعددة لتحقيق مزيد من التحرير فى قطاعاتها سواء عن طريق الاتفاقات الجماعية او الخاصة بدولة او تجمع معين وان عليها اختيار افضل ما يناسبها. كما اكدا اهمية الاتفاق فى التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى خاصة مع السلوك الدفاعى الذى اتخذته من خلال جولة اوروجواى فى اتفاقية الجات وحتى تسير بصورة أكبر فى سياسات التحرير الاقتصادى.



منطقة حرة

أحلامهما مصر

تحفل مصر بالامكانيات الهائلة رغم ضوائقها وما تعانيه.. فإمكانياتها علمية وفنية وبشرية هائلة، وتحوى أيضاً بين ربوعها دعائم قوة اقتصادية.. بل ربما لا ينقصها سوى التكنولوچيا والمال وشئ من تنظيم الموارد وإرادة هذا التنظيم وعندها تكتمل لديها اسباب التقدم الحقيقى..

ولكن الشرق أوسطية والجات كلتيهما تنكران على مصر احتواءها لذلك واقتدارها عليه.. وتصر كل من الجات والشرق أوسطية على تقليص امكانياتنا واختزالها.. فالشرق أوسطية تعطى اسرائيل حق احتكار التكنولوجيا والهيمنة العلمية والخبرة، وتعتمد على الدول العربية البترولية «الأبية»؟ كممول وتتعامل مع مصر وبقية الدول العربية غير الغنية ولكنها «ابية ايضاً» على انها مصدر للأيدى العاملة الرخيصة، اما «الجات» فوفق بنودها تفتح أسواقنا للسلع الأوروبية المتفوقة وترفع عنها الجمارك ومعها رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر..

ويدعى المتشيعون «للجات» أن فى هذا حافزاً للمستثمر والمنتج المحلى للتحسين وتجويد منتجه حتى يرتقى لمستوى المنافسة بينما ليس خافياً على احد أن احد عوائق التقدم لدول العالم الثالث حكومات أو منتجين هو الافتقار الى التكنولوچيا التى تشكل العامل الأساسى فى تجويد وتطوير الانتاج.. والتى يصر الغرب على حجبها عن هذه البلاد حتى الغنية منها.. فكيف للمستثمر المحلى أن يجرؤ على المنافسة أيضاً.. واقع الحال يؤكد أن ٣٠٪ من شعبنا نظراً لتدنى مستواه المعيشى، سيظل لاهثاً وراء المنتج المحلى مهما كان متواضعاً الى جوار المنتج الغربى.. فلسوف تملى علينا البنية الاجتماعية والاقتصادية حاجة شعوبنا الفقيرة لهذا المستثمر الذى يناضل لانتاج سلعة تشبع فى غياب الشرط الاساسى للمنافسة وهى التكنولوچيا.. هذا المستثمر والذى يستحق المؤازرة نعمل على خنقه بغزو اسواقه وبدلاً من أن نترفق به وندعمه نزاحمه فى عقر داره باستجلاب المستثمر الأجنبى ليجتذب اليه الأيدى العاملة، والمواد الأولية لينتج سلعة يتم تصريفها أيضاً فى أسواقنا وفق تقييمه هو لأسعارمنتجه - لا وفق امكانات الفقراء أو متوسطى الدخل عندنا فأسواق العالم مفتوحة أمامه ويبيع لمن يدفع اكثر.

فاديه مغيث



سوق التأمين

إشراف
زينب ابراهيم

دخل تنظيم التجارة العالمية للخدمات فى مفاوضات الجات (جولة اورجواى) بعد ثمانى جولات من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف وذلك نتيجة لزيادة اهمية الخدمات فى التجارة الدولية حيث يصل معدل النمو السنوى في المتوسط الى ٨.٣٪ مقارنة بنسبة ٥.٥٪ لتجارة السلع ما بين اعوام ١٩٨٠ الى ١٩٩٢، كما ارتفع نصيب الخدمات في التجارة العالمية من ١٧٪ عام ١٩٨٠ الي ٢٢٪ عام ١٩٩٣، وتستحوذ الدول المتقدمة علي النصيب الاكبر من تجارة الخدمات العالمية من حيث الصادرات ونسبتها ٧٨٪، والواردات ٧٥٪.

الكتاب : اتفاقية الجات واثارها على البلاد العربية

المحرر : د . سعيد النجار

الناشر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى

عرض: إيهاب الدسوقى

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٢٥ فبراير ١٩٩٦

تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين

عن اثر اتفاقيات الجات على تحرير تجارة خدمات التأمين، وموقف شركات التأمين المصرية من تحرير تجارة خدمات التأمين، واستراتيجيات المنافسه لشركات التأميم مواجهة اثار اتفاقيات الجات فى مجال الخدمات... تحدث الدكتور حلمى رزق المدرس بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة جامعة القاهرة. فى المؤتمر السنوى لكلية التجارة عن القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال فى مواجهة اثار اتفاقية الجات فقال: -

ان اتفاقيات الجات فى مجال تجارة الخدمات تضمنت عدة محاور منها:

توفير القواعد الملائمة لتجارة الخدمات وخاصة من حيث الانشاء وهو الحق في فتح فروع فى الاسواق الخاصة بالدول الاعضاء، مع تحديد القطاعات التى يمكن أن يغطيها الاتفاق والاجراءات والممارسات المرغوبة وغير المرغوبة، وتحديد نطاق التغطية عن طريق تحديد أشكال الدخول فى أسواق الخدمات، وتحرير تجارة الخدمات فى الأسواق العالمية كشرط الحصول على ميزة الدولة الاولى بالرعاية، والقدرة على الوصول لاسواق الدول التى تستفيد من هذا الشرط.

ويشمل اتفاق تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات عدة التزامات هى : -

- تحديد مجال الخدمات فى الاتفاقية. وتعتبر اتفاقية جولة أورجواى اول اتفاق تجارى دولى لتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية (بنوك، تامين، سوق المال....)، وخدمات النقل والاتصالات، والخدمات الاستشارية والمقاولات والانشاء والتعمير، والسياحة، والخدمات المهنية...

- تحديد مجموعة الالتزامات العامة (المبادىء والاحكام العامة) الخاصة بالجات مثل شرط الدول الأولى بالرعاية، والشفافية، ونشر المعلومات، والتدرج في تحرير التجارة الدولية في الخدمات. وتعتبر الالتزامات العامة لكل الأعضاء. وتشمل تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلى، وتحديد المؤهلات العلمية والخبرات العملية اللازمة فى مجال الخدمات.

- تحديد مجموعة الالتزامات المحددة لتحرير تجارة الخدمات، والتي تشمل شروط التحرير، والجداول الزمنية المرتبطة بها والمرفقة مع انضمام الدولة. ولا تصبح أى دولة عضوا فى الاتفاقية بدون التقدم بجدول أو ببرنامج فى قطاع من قطاعات الخدمات.

- تقديم مجموعة الملاحق المتضمنة الاحكام الخاصة. ولا يجوز التفرقة فى المعاملة بين الأجنبى والوطنى في مزاولة انشطة التجارة الدولية فى الخدمات الا

جدول رقم (١)

مصادر التكنولوجية الحديثة فى منظمات الخدمات المصرية

المصادر التكنولوجية	محلية		خارجية					
			أمريكا		أوروبا		اليابان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المنتجات	(٤)	٤٠	٢	٢٥	٢	١٤	٢	٢٥
العمليات (الآلات والتجهيزات)	(٤)	٤٠	(٤)	٥٠	(١٠)	٧٢	(٤)	٥٠
المواد	٢	٢٠	٢	٢٥	٢	١٤	٢	٢٥
الاجمالى:	١٠	١٠٠	٨	١٠٠	١٤	١٠٠	٨	١٠٠

في عدد من الحالات الاستثنائية التي تحددها جداول الالتزامات المحددة. وتحدد أسس التحرير التدريجي في مجال الخدمات حيث يتم التعديل والتطوير في الالتزامات بعد ثلاث سنوات.

ويؤثر تحرير التجارة في الخدمات علي الميزة التنافسية والتطور التكنولوجي، وما يستلزم من انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والافراد اللازمين لتقديم الخدمات.

ولذلك ظهرت المخاوف من المنافسة غير المتكافئة في صناعة الخدمات بين الدول المتقدمة، وعارضت الدول النامية ادخال تحرير تجارة الخدمات في إطار مفاوضات الجات بسبب عدم توافر القدرة التنافسية لديها في هذا المجال، وبسبب تشكك الدول النامية من المكاسب التي ستعود عليها من تجارة الخدمات نتيجة سيطرة الدول المتقدمة علي التجارة الدولية للخدمات من الصادرات والواردات. واختلف موقف الدول النامية وموقف الدول المتقدمة حول الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة التفضيلية، والمعاملة بالمثل والمزايا المتبادلة، والمعاملة الوطنية للشركات الأجنبية، والتغطية القطاعية للمفاوضات في مجال الخدمات كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال.

وتقوم الدول المتقدمة بانشاء مراكز اتصال لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات في أسواق الخدمات في الدول المتقدمة، وتقوم أمانة منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات

تظهر أهمية الخدمات في مصر من حيث المساهمة في الناتج القومي وقد تطورت النسبة ما بين ٤٩.٥٪، ٥٣٪ مقارنة بالزراعة ١٦.٥٪، والصناعة والتعدين ١٧.٤٪ في عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى ارتفاع العمالة المستخدمة في الخدمات حتى وصلت الى ٤٥.٩٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بالزراعة ٣٢.٤٪، والصناعة ١٣.٩٪، وزادت اهمية الخدمات في مكونات الصادرات والواردات بما ادى الى تحقيق فائض في الميزان التجاري غير المنظور (الخدمات) وتمثل الاستثمارات في مجال الخدمات ٤٨٪ من اجمالي الاستثمارات، كما واحتلت مصر مكانا بارزا بين الدول النامية من حيث الصادرات والواردات في مجال الخدمات حيث احتلت مصر المركز الخامس بين أكبر عشرين دولة نامية مصدرة للخدمات علي مستوى العالم (٤.٦٪ للصادرات، ٣٪ للواردات). وتمثل الواردات من الخدمات ١٢.٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتمثل الصادرات ٢١.٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٣.

وقدمت مصر ملاحق عند الانضمام الى اتفاقيات الجات (جولة أوروجواي) في مجال تحرير الخدمات، وتشمل الملاحق الخدمات المالية والاتصالات والنقل والسياحة. وتدخل خدمات التأمين في الخدمات المالية، وتشمل خدمات التأمين حماية حقوق الأطراف في اتخاذ اجراءات وقائية تستهدف حماية المستثمرين وأصحاب بوالص التأمين لضمان

فنية في مجال تجارة الخدمات للدول النامية. ويتولى مجلس تجارة الخدمات الاشراف على تنفيذ اتفاقية الجات في تجارة الخدمات، بجانب المؤتمر الوزاري واللجان الخاصة بالخدمات لتطبيق المواد التنظيمية والمؤسسية الخاصة بادارة الاتفاق وتسوية المنازعات (جهاز تسوية المنازعات).

عن موقف مصر من تحرير تجارة الخدمات : قال الدكتور حلمي رزق:

سلامة واستقرار النظام من الاحتكار في تجارة الخدمات المالية والتأمين واعادة التأمين.



وتم الاتفاق على فتح الباب للشركات الأجنبية للدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات المصرية على أن تكون نسبة اشتراك المصريين ٥١٪ والاجانب ٤٩٪ فى قطاع البنوك والتأمين... وبعد خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية (يناير ١٩٩٥).

وتظهر القيود عند تحرير الخدمات فى التأمين بالنسبة للشركات المصرية فى مدى الاعتماد على الكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة، بما يؤثر على القدرات التنافسية مع الشركات الضخمة بسبب اقتصاديات الحجم فى الانتاج والتسويق. ويظهر أثر الشركات العالمية الضخمة فى نفاذ السوق فى مجالات البنوك والتأمين والاتصالات كما تظهر أهمية المنافسة فى الاسواق الدولية فى مجال الخدمات مقارنة بالسلع، حيث أنها تعتمد على كثافة المعرفة والمعلومات (رأس مال المعرفة الناتجة من البحوث والتطوير، والتى تعتبر خدمات كثيفة المهارة ويتوقف مستوى الخدمات على القدرة علي الابتكار فى تقديم الخدمات، وعلى سرعة انتقال المعلومات بما يوضح أهمية التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مزايا الجات

ويؤثر تحرير تجارة الخدمات على المنافسة غير المتكافئة فى قطاع الخدمات المصرية من حيث الصادرات والواردات، وبما يؤثر بالسالب على الميزان التجارى عند التعامل مع العالم الخارجى فى مجال الخدمات. وتساعد المرونة فى التطبيق، والالتزام بعدد من القطاعات الخدمية، على تنمية القدرات التنافسية فى المجالات التى تم تحريرها فى برنامج الاصلاح الاقتصادى مثل السياحة، والتأمين، والبنوك، والتشييد والبناء، والنقل البحرى.

ويساعد تحرير التجارة فى مجال الخدمات على تشجيع الاجانب للاستثمار فى هذا المجال، حيث تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وزيادة المعرفة المحلية فى مجال التامين.

وتحقق إتفاقية الجات فى مجال الخدمات عدة مزايا للدول النامية (ومنها مصر) من حيث التنازلات المطبقة فى إتفاقية الجات منها ان من حق الدول المشاركة التخلى عن جميع التزاماتها العامة فى حالة مواجهة عجز حاد فى ميزان المدفوعات، أو اتخاذ إجراءات الحماية بسبب الطوارىء او فى حالة الامن القومى.

ويمكن للدول النامية تحديد ضوابط لكل قطاع من قطاعات الخدمات أو تحديد التغطية القطاعية فى المفاوضات. وتحقيق الدول النامية عدة مزايا من تحرير تجارة الخدمات العالمية عن طريق:

– توفير الحماية لقطاعات الخدمات الحديثة والاستراتيجية عن طريق تطبيق القوانين واللوائح المحلية، وعدم إعتبارها عقبة فى سبيل تحرير تجارة الخدمات، والاعتراف بحق الدول النامية فى فتح أسواقها أمام الشركات الاجنبية بشرط المساهمة فى تنمية قطاع الخدمات، وتيسير الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بما يحقق وضعا تنافسيا فى السوق العالمية للخدمات.

– أن تجرى التغطية القطاعية بشكل تدريجى لتحقيق ميزه نسبية عند تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات فى ضوء ظروف كل دولة خلال الفترة الزمنية المسموح بها (خمس سنوات).

ويظهر التأثير الواضح على مجالات التأمين فى عدة نواحى تشمل:

– تحرير قطاع التأمين المصرى وتطويره

– فتح فروع لشركات التأمين الاجنبية للعمل فى السوق المصرية وزيادة المنافسة فى مجال التأمين بالاضافة إلى

- زيادة القدرة التنافسية لقطاع التأمين عن طريق:

- زيادة الوعى التأمينى، وتنوع خدمات التأمين

- تطوير الاستثمارات والاتجاه نحو الخصخصة فى قطاع التأمين

- إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شركات التأمين

- زيادة كفاءة العاملين والإدارة فى مجال التأمين.

- إتساع سوق التأمين الاقليمى بدخول عدد كبير من الدول العربية فى إتفاقيات الجات، وإتساع سوق التصدير لخدمات التأمين المصرية.

وعن الجات وخدمات التأمين يقول الدكتور حلمى رزق:

تعتبر خدمات التأمين من الخدمات الفعلية فى التجارة الدولية (خدمات تجارية) وخدمات تتميز بتمركز الطلب حيث تتطلب إنتقال عارض الخدمة الى اماكن تمركز العملاء، بمعنى التواجد فى الاسواق والاستثمار المباشر المصحوب بالحركات الدولية للعمل ورأس المال، وتصنف خدمات التأمين حسب النقطة النهائية لتقديم الخدمة بأنها خدمات المعرفة أو المهارة وتعتبر خدمات ذات معامل تزامن صغير نسبياً حيث تحتاج الى وقت إتصال أو تفاعل قصير نسبياً بين مورد أو مقدم الخدمة والعملاء. وتعتبر خدمات التأمين كثيفة العمل ورأس المال.

وتلعب إقتصاديات الحجم أو النطاق دورا كبيرا فى القدرة التنافسية فى تقديم الخدمات، كما ترتبط بتوافر الاسواق جيدة التنظيم. ويعتبر توافر رأس المال الكافى للتمويل شرطا لدخول مجال خدمات التأمين.

ويؤثر تطبيق قواعد ومبادىء الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مجال التأمين من حيث: دخول شركات التأمين الاجنبية فى سوق التأمين المصرى، ودخول شركات التأمين المصرية فى أسواق التأمين العالمية، والاقليمية، والعربية. وتظهر أهمية كيفية مواجهة شركات التأمين المصرية للمنافسة الناتجة من إتفاقية الخدمات فى مجال التأمين، وخاصة أن مشاركة الدول النامية على أساس المساواة، وليس هناك معاملة تفضيلية بغض النظر عن طول الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية لتطوير تشريعاتها وظروفها المحلية مع تطورات النظام التجارى العالمى الجديد. ويعنى إنضمام أى دولة الى إتفاقية الجات للخدمات قبولها لجميع الاتفاقيات ككيان واحد لايتجزأ فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة.

ودخل قطاع التأمين المصرى التأمين، وإعادة التأمين، والسمسرة فى التأمين فى إتفاقية الجات للخدمات. وقامت مصر بتحديد الشروط والقواعد التى يسمح بها بدخول الموردين للخدمة الاجنبية فى السوق المصرية، والشكل الذى يسمح له وفقا لما هو قائم فعلا فى القوانين الوطنية، ومايتمشى مع سياسة الاصلاح الاقتصادى، والتى تقدمت فيها مصر بخطوات إيجابية خلال السنوات الماضية.

ويساعد تحرير تجارة خدمات التأمين على إتساع نطاق السوق وزيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين المصرية عن طريق:

تزايد اعداد الدول العربية المشتركة فى اتفاقية الجات للخدمات، وبالتالى إتساع الاسواق العربية أمام الخدمات المصرية، وخاصة دول الخليج البترولية (السوق الاقليمية)، وزيادة قدرة الشركات المصرية فى تجارة خدمات التأمين على المستوى العالمى وخاصة فى الدول المتقدمة (السوق العالمية)، واستفادة شركات التأمين المصرية من نقل وتطوير التكنولوجيا عند فتح السوق المصرية (السوق المحلية) أمام الشركات الاجنبية من الدول المتقدمة.

وتظهر الايجابيات لشركات التأمين عند فتح أسواق جديدة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات. وتحتاج شركات التأمين لتبنى إستراتيجيات المنافسة لزيادة قدرتها التنافسية فى الاسواق.

مواجهة الاثار السلبية

وتحتاج شركات التأمين المصرية الى مواجهة الاثار السلبية والناتجة عن تحرير التجارة الخارجية فى مجال خدمات التأمين من حيث: الغاء الحماية للخدمات الوطنية، وفتح الاسواق بما يزيد المنافسة القائمة على مهارة العاملين والتكنولوجيا الحديثة. وتظهر إستراتيجيات المنافسة فى مجالات الاسعار، والجودة بسبب الحجم الكبير فى الانتاج والتسويق وتخفيض التكاليف فى الاسواق العالمية، وتؤثر المنافسة على دخول الشركات العالمية، وخروج الشركات المحلية الضعيفة أو الصغيرة.

ويظهر تاثير تحرير التجارة فى مجال خدمات التأمين على المنتج (خدمات التأمين)، وعلى الاسواق (العالمية، والاقليمية، والمحلية)، وعلى المنافسة السعرية وغير السعرية ويمكن لشركات التأمين مواجهة ذلك عن طريق:

١- مواجهة المنافسة للشركات الاجنبية فى الاسواق المصرية والعربية سواء سعرية أو غير سعرية (الجودة).

٢- الموازنة بين الاعباء المالية (الضرائب)، ودخول الافراد، ومستوى الاسعار (تكلفة الانتاج)، بما يؤثر على القدرات التنافسية.

٣- الاهتمام بتصدير الخدمات للاسواق الاقليمية (العربية والافريقية)، والاسواق العالمية مع تنمية الاتجاه نحو التكتلات الاقليمية (عربية، افريقية، شرق أوسطية، بحر متوسطية.....)

٤- الاستفادة من المرحلة الانتقالية فى التطوير أو الاستفادة من المنح والتعويضات والمساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة، وخاصة فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٦

جدول رقم (٢)

موقف منظمات الخدمات من تطوير المنتجات فى الأسواق الجديدة .

الموقف	تطبق حالياً	لاتطبق	الوزن النسبى
١- تقديم منتجات جديدة فى أسواق جديدة .	٨	(١٠)	٣
٢ - تقديم المنتجات القائمة فى أسواق جديدة .	٦	(١٠)	٢
٣ - تقديم منتجات جديدة فى الأسواق الحالية .	١٠	٤	٤
٤ - تقديم المنتجات القائمة فى الأسواق الحالية.	(١٢)	٤	٥
٥ - أ - تفضيل التكامل الأمامى مع المستهلك أو السوق	٨	٦	٣
ب - تفضيل التكامل الخلفى مع الموردين .	٨	١٠	٣



المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٥ يناير ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

«الجات» والاقتصاديات العربية

تعد جولة اوروجواى ونتائجها من أهم التطورات الاقتصادية الدولية التى حدثت النصف الاول من التسعينات نتيجة الاثار الجوهرية على هيكل النظام الاقتصادى العالمى وتاثر كل دول العالم بنتائج تلك الجولة. حيث تعد أحد الجوانب العامة لما أسفرت عليه جولة اوروجواى من نتائج هو السير فى تحقيق العالمية وسيادة مبدأ المنافسة بين دول العالم. وهو ما يناقض الاتجاهات الحمائية التى كانت سائدة.

ويأتى كتاب «اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية» ليتصدى لهذه القضيه من خلال اعمال ندوة اشرف عليها د. سعيد النجار بالتعاون بين «صندوق النقد العربى» و«الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى» و«صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى» ويضم الكتاب سبعة ابحاث تتناول اثر جولة اوروجواى على الدول العربية.

يتناول د. سعيد النجار فى بحثه القيم تطور اتفاقية الجات وارتباطها بالتغيرات التى حدثت فى النظام التجارى الدولى. ويحدد



كتب

اشراف: جمال فاضل

المبادىء الرئيسية لاتفاقية الجات فى ثلاث مبادىء رئيسية هى تحرير التجارة الدولية مما يرد عليه من قيود جمركية وغير جمركية، وعدم التمييز بين الدول فى المعاملات التجارية وهو ما يعرف بشرط «أولى الدول بالمراعاة»، تحريم كل انواع السلوك الجائر مثل ظاهرة الاغراق غير ان الدول النامية لم ترحب بهذه المبادىء على اساس انها لا تراعى ظروفها ومن ثم تم انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) عام ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة الدولية على اسس مختلفة تماماً عن الاساس الذى قام عليه الجات.

ويختتم د. سعيد النجار البحث بمناقشة اثار نتائج جولة اورجواى على الدول العربية مشيراً إلى ان الاتفاقية ستؤدى الى الآتى:

● انتعاش الاقتصاد العالمى. وتشير الدراسات الى زيادة الدخل الصافى العالمى ما بين ٢٥٠ مليار الى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وارتفاع الصادرات بنحو ٧٦٠ مليار دولار ولا شك ان الدول النامية ستحصل على جزئى من هذا الانتعاش.

● فتح الاسواق المتقدمة امام صادرات الدول النامية.

● استفادة الدول النامية من ضبط قواعد السلوك فى التجارة الدولية

يرى د. سعيد النجار ان الشكوك حول الاثار السلبية من الاتفاقية محدودة خاصة ان قطاع الخدمات مثلاً يخضع تحريره لرغبة الدول النامية كما فى جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة. كما ان الاتفاقية اعطت الدول النامية مده اطول للتنفيذ مع نسبة اصغر فى التحرير. اما الدول الاقل نمواً فان الاتفاقية تعفيها تقريباً من اى التزام.

ويركز البحث الثانى لجيسوس سياد نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية على نتائج الجولة. ويشير البحث ان جولة اوروجواى ادت الى خفض التعريفة الجمركية بنسبة ٤٠٪ فعلى سبيل المثال كان متوسط التعريفة المرجحة قبل الجولة فى الدول المتقدمة ٦,٣٪ واصبحت بعد الجولة ٣,٨٪ وعلى المنسوجات والملابس انخفضت من ١٥,٥٪ إلى ١٢,١٪، وعلى الالات الكهربائية من ٦,٦٪ الى ٣,٥٪.



المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٥ فبراير ١٩٩٦

ويتناول البحث الثالث المعنون بـ «النتائج الممكنة لدورة اوروجواى بالنسبة للبلدان العربية» والمقدم من

بول شابريبه ومحمد العريان وراقية معلى فطينى نتائج الجولة بصفة عامة والنتائج المؤثرة على البلدان العربية بصفة خاصة ويشير البحث الى ان جولة اورجواى اسفرت عن اتفاقيات ذات اثار بعيدة المدى منها، تحرير التجارة، وتوسيع القواعد التى تحكم التجارة متعددة الاطراف، وتدعيم القواعد المطبقة وخاصة الدعم المالى والرسوم التعويضية، واخيراً تدعيم البنية الاساسية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. ومن ناحية اخرى فان اثر الاتفاقية على الدول العربية تتوقف على مدى انفتاح اقتصاديات البلدان العربية، والتغييرات فى الافضليات التجارية.

ويشير البحث الى ان التحرير التجارى يؤثر على البلدان النامية من ثلاث زوايا رئيسية هى:

● المكاسب الناجمة عن تحسن فرص الدخول الى اسواق الدول الشريكه.

● مكاسب الكفاءة الاقتصادية المرتبطة إلى حد كبير بسياسات التحرير التجارى.

● التغيرات المتوقعة فى معدلات التبادل التجارى والمرتبطة خصوصاً بتحرير القطاع الزراعى.

وينتهى البحث الى نتائج اورجواى ستسهم فى توسيع التجارة، والنمو وسيختلف توزيع المكاسب والخسائر على قدرة كل قطاع فى البلدان العربية على الاستجابة للتغير، وهيكل تجارتها وميزانها التجارى والزراعى ونمط التفضيلات التجارية.

ويبرز البحث الرابع لجمال زروق بعنوان «اثار دوره أورجواى على البلاد العربية» المعالم الرئيسية لنتائج جولة اوروجواى مشيراً إلى ان هناك احتمالات للتحسن فى

الرفاهية الاقتصادية للدول النامية نتيجة تزايد القدرة على المنافسة، وزيادة الشفافية، وتحقيق مستوى اعلى للتكامل بين الاسواق، ومن ناحية اخرى يوضح البحث ان اكثر من ٥٠٪ من الصادرات الزراعية العربية ونحو ٥٣٪ من الصادرات الصناعية العربية تذهب الى الدول الصناعية. كما تعد اوربا الغربية اكبر سوق للمنتجات الزراعية والصناعية العربية تليها امريكا الشمالية واسيا وتشكل نسبة الصادرات العربية الى اجمالى الصادرات العالمية نحو ١٨,٩٪ لصادرات النفط و٤,١٪ للصادرات الزراعية والكيماوية، و١,٧٪ للمنسوجات والملابس.

ويرى البحث ان الاثار السلبية على الاقتصاديات العربية تتمثل فى:

● تآكل الافضليات الممنوحة للمنتجات العربية فى اسواق البلدان الصناعية.

● زيادة الانفاق على الغذاء نتيجة الارتفاع المحتمل فى اسعاره خاصة مع ارتفاع الواردات العربية من الغذاء.

ويقترح البحث الاستفادة من الانفتاح على الاسواق العالمية من خلال استراتيجية لتنويع الانتاج الى جانب ضرورة التعاون الاقليمى لمواكبة التكامل المتزايد للاقتصاد العالمى...

ويتناول البحث الخامس الهام للغاية «دورة اورجواى والتجارة الدولية فى المنتجات الزراعية واثارها على البلاد العربية» وهو مقدم من ايام هولدين ومادلين خير الله، ويبدأ البحث برصد اثر جولة اورجواى على تحرير القطاع الزراعى مشيراً الى التحول للتعريفة الجمركية، وتخفيض الدعم للانتاج الزراعى، وتخفيض دعم الصادرات الزراعية الى جانب التغييرات فى معدلات الحماية والاسعار العالمية، ويوضح البحث ان الفترة من عام ١٩٨٦هى فترة الاساس المستخدمة فى حساب التخفيضات فى التعريفات

الجمركية وتدابير الدعم المحلية اما فترة الاساس بالنسبة لدعم الصادرات فى الفترة من عام ١٩٨٦ الى ١٩٩٠.

ويقدم البحث تحليل قطريا لكل دولة من المجموعات على فعلى سبيل المثال يحلل البحث الاثار على مصر مشيرا الى تخفيض التعريفات الجمركية سيخفض الاسعار للمستهلكين.. ولكن زيادة الاسعار العالمية قد يخفضها وهذا يرتبط بمدى استمرار استفادة مصر من الصادرات الزراعية الامريكية المدعمة من خلال برنامج تعزيز الصادرات وغيره من البرامج. ومن ناحية الصادرات فوفقا لدراسة بيتس فانخفاض متوسط معدلات التعريفة الممنوحة للدول الأكثر رعاية بنسبة ٣٧٪، فمن المتوقع أن تزيد صادرات مصر الزراعية بنسبة ٧,٤٪ لأوروبا، و٢,٠٪ للولايات المتحدة، ويخلص البحث

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ٥ فبراير ١٩٩٦

اتفاقية الجات



الى ان ندرة المياه والأراضى الصالحة للزراعة فى مصر يحتم عليها الاستخدام الاكثر كفاءة ورشدا لعوامل الانتاج غير المتجددة.

ويوضح البحث السادس بعنوان «دورة اورجواى والتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس» مقدم من ناهيد كرمانى وروباساندا، أهمية تجارة المنسوجات التى بلغت قيمتها ١٨٧ مليار دولار عام ٩٢ اى نحو ٧٪ من الصادرات السلعية العالمية. ويوضح البحث الحماية المتزايدة التى تعرض لها هذا القطاع فى اطار اتفاقيات المنسوجات المتعددة الألياف والتى تعيد صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية. وقد وصل العدد الكلى لاتفاقيات التقييد المتعلقة بالمنسوجات نحو ٢٧ اتفاقا حتى عام ١٩٩٢.

والجدير بالملاحظة ان التخلص من الاتفاقيات سيتم على مدى عشر سنوات يكون التركيز الاكبر فى التحرير فى القسم الأخير من المراحل، كما يتيح مجالا واسعا للدول الصناعية لتمارس سلطاتها التقديرية فيما يتعلق بتنظيم التحرير.

وبالنسبة لاثر التحرير فعلى الرغم من ان يترك اثرا ايجابيا على الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس فتقدر مجموعة يانج زيادة صادرات الدول العربية بنحو ١٠٪ ـ ٣٦٪ الا ان دراسة للبنك الدولى تشير الى ان مصدرى المنسوجات والملابس فى تونس والمغرب غير قادرين على المنافسة من حيث التكلفة مع منافسيهم. وذلك بسبب ارتفاع التكلفة التى ترجع لعوامل عديدة منها انخفاض انتاجية العمالة، وارتفاع تكلفة الطاقة والنقل وضآلة الاستثمار البشرى.

ويركز البحث الأخير على «اتفاقية الخدمات والدول العربية» عرضه برنادر هوكمان وكارلوس براجا، على موضوع تجارة الخدمات، حيث وصول معدل النمو السنوى لتجارة الخدمات الى ٨,٧٪ خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢ مقابل ٥,٥٪ لتجارة السلع مما ادى لارتفاع نصيب الخدمات فى التجارة العالمية من ١٧٪ عام ٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٩٢. ومن ناحية الاتفاقية العامة بشأن التجارة فى الخدمات حتى تتكون من اربعة عناصر رئيسية هى:

- مجموعة المفاهيم والقواعد التى تسرى على التدابير التى تمس تجارة الخدمات
- التزامات محدودة بصدد المعاملة الوطنية وبدخول السوق.
- تفاهم بشأن اجراء مفاوضات دورية لتحرير التجارة فى الخدمات بشكل متزايد
- مجموعة من المرفقات تضم الملاحق التى تأخذ فى الحسبان السمات الخاصة للقطاعات.

ونتيجة وجود وجداول التزامات لكل دولة فيرى البحث ان العناصر الديناميكية للتحرير فى اتفاقية الخدمات اضعف من مثيلاتها فى اتفاقية الجات، اما من ناحية الآثار على الدول العربية نهج الحد الادنى بالنسبة لتثبيت سياساتها فى مجال الخدمات.



■ في ضوء لقاء الجنزوري مع رجال الصناعة مساء اليوم:

الإنتاج المصري.. بين «متطلبات» تحرير التجارة ومواجهة خطر الإغراق!

بين مطرقة تحرير التجارة الخارجية وسندان الإغراق السلعي في السوق المحلية، يواجه الإنتاج المصري تحديات كبيرة تتطلب الحذر في اتخاذ المزيد من سياسات التحرر في مجال التجارة الخارجية، وتستلزم توفير مظلة تشريعية كافية لحماية الإنتاج المحلي وضمان وضعه موضع المنافسة الشريفة والحرة مع المنتج المستورد.

هذه التحديات وتلك الضمانات ستكون محور اللقاء الذي يعقد مساء اليوم بين الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، ورجال الصناعة والإنتاج بمصر وحضور لفيف كبير من الوزراء لمناقشة الوسائل اللازمة لحل مشاكل الصناعة ومساعدتها على الارتقاء بالجودة وخفض تكلفتها حتى تستطيع المنافسة أمام المنتجات المحلية.

وتتصدر قضية الإغراق السلعي وسبل حماية المنتج المحلي مقدمة الموضوعات التي ستطرح على المناقشة، باعتبار أن هذه القضية أصبحت تشكل أهمية كبيرة، وتثير مخاوف المنتجين خاصة في ضوء خفض الرسوم الجمركية على العديد من السلع والمنتجات المستوردة التي كان آخرها خفض جمارك نحو ٢٥ سلعة مستوردة.

وقد قام اتحاد الصناعات خلال الأيام الماضية باتصالات مكثفة مع المسئولين بالحكومة للتوصل إلى استراتيجية متكاملة

د. كمال الجنزوري

توفر المناخ المناسب لنمو وتطور الصناعات المحلية. وجاء ذلك بعد ورود عدة شكاوى من المنتجين المصريين يؤكدون فيها تضررهم من قرارات خفض الرسوم الجمركية الأخيرة خاصة في مجال تصنيع المضخات ومحركات الديزل والمراجل التجارية ووحدات الأطفال والطلمبات حيث أدى خفض الرسوم الجمركية على الواردات من هذه السلع إلى دخول كميات كبيرة للسوق المحلية أقل في المواصفات والسعر من السلع المحلية، وهو مايضع الإنتاج المصري في موضع غير تنافسي.

ومن قراءة هذه الشكاوى، تتأكد عدة حقائق مهمة هي: أن الصناعة المصرية تواجه مخاطر كبيرة في ظل تحرير التجارة وغياب التشريعات والقوانين التي تحميها رغم وجود شكاوى إغراق من بعض المنتجين منذ عدة أشهر ولم تتخذ بشأنها أية إجراءات، كما أن هذه الإجراءات تفرض وجود مزايا وحوافز جديدة للمنتجين المصريين لمساعدتهم على زيادة الصادرات. وقد أكدت مذكرة تقدم بها منتجي محركات الديزل والمضخات ووحدات الري، أن هناك إغراقا من هذه الصناعات في السوق المحلية خاصة بالنسبة للصناعات الواردة من الهند التي تقل في جودتها وأسعارها عن المثيل المحلي الذي يزيد على احتياجات مصر بنسبة ٥٪. وأشارت المذكرة إلى قيام بعض التجار باستيراد كميات كبيرة من المضخات من الهند وتركيا بكفاءة وجودة أقل من مثيلاتها المصرية، كما قام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي مؤخرا وبالتعاون من بعض البنوك التجارية وجمعيات الميكنة باستيراد كميات كبيرة من هذه المضخات ووحدات الري وطرحها بالسوق. والغريب أن الهند نفسها تفرض قيودا صارمة على المنتجات المستوردة من هذه الصناعات حماية لمنتجاتها، وبالتالي فإن هناك سؤالا يطرح نفسه في هذه الحالة.. وهو إذا كانت الهند تحمي إنتاجها بإغلاق الباب أمام منتجاتنا، فلماذا نفتح الباب أمام الإنتاج الهندي الذي يضر بالمنتج المحلي؟!! سؤال يبحث عن إجابة. ففي مذكرة هامة للمكتب التجاري المصري بسفارتنا بنيودلهي، أن السياسة الجديدة للاستيراد والتصدير في الهند تستهدف دعم وتنمية التصدير من الهند للارتقاء بقيمة الصادرات من ٢٧ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠، وتؤكد المذكرة أن سياسة الاستيراد في الهند تتسم بالتعقيد والتقييد رغم عضوية الهند في الجات، حيث تأخذ في الاعتبار مبدأ حماية المنتج المحلي. ففي حالة شراء الحكومة لاحتياجاتها يتم استخدام العطاءات الأجنبية كأداة ضغط على الموردين لخفض أسعارهم، كما يسمح للموردين المحليين بإعادة تقديم العروض حتى يكون المورد الأجنبي قدم عرضا أقل.

أما بالنسبة للعطاءات التي يحولها البنك الدولي والمؤسسات المالية المقرضة فإنها تتبع إجراءات التنافس بين مقدمي العطاءات، ولكن الشركات المحلية التي تعرض معدات وطنية - التي تتحدد وطنيتها بأن تكون نسبة القيمة المضافة فيها ٢٠٪ - تحصل على تفضيل سعري ١٥٪ بمعنى أنه إذا كان سعرها زيادة ١٥٪ ونسبة القيمة المضافة ٢٠٪ على الأقل يتم إرساء العطاء عليها.

علي محمود

المصدر: الأهرام المسائى
التاريخ: ٧/ ٢/ ١٩٩٦

إجراءات هامة لحماية الإنتاج المحلى فى ظل سياسة تحرير التجارة

الجنزورى يلتقى برجال الصناعة مساء اليوم لبحث توفير ضمانات جديدة للمنتجين وتطبيق قواعد منع الإغراق

فى إطار خطة الحكومة لدعم الصناعة المحلية يجرى حاليا وضع مجموعة من الإجراءات الهامة لحماية الإنتاج المحلى، وتحقيق المنافسة الشريفة للمنتجات المصرية فى ظل تحرير التجارة الخارجية، وضمان حصول المستهلك على السلع المختلفة بالجودة، والسعر المناسبين.يأتى ذلك بعد الاتجاه نحو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والتحرير الكامل لسياسات التجارة الخارجية، ووجود شكوى من بعض المنتجين من عمليات تحرير التجارة، ودخول بعض السلع الاستهلاكية، والرأسمالية للسوق المحلية تقل فى جودتها عن المنتج المحلى.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ٧ فبراير [illegible]

وفى هذا الإطار يلتقى مساء اليوم الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء برجال الصناعة، والانتاج - على إفطار عمل - لمناقشة هذه المشكلات التى تواجه الصناعة المحلية فى ظل تحرير التجارة، حيث يجرى رئيس الوزراء حوارا مفتوحا مع المنتجين حول هذه المشاكل، والمقترحات التى تم وضعها فى هذا الصدد لتوفير الحماية للانتاج المصرى، وتوفير المنافسة الشريفة فى السوق المحلية من خلال تطبيق الضمانات، والضوابط اللازمة لتحقيق ذلك.

وعلم على محمود مندوب «الاهرام المسائى» أن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام، والدولة للتنمية الادارية وافق على تشكيل مجموعة عمل مشتركة من وزارات الصناعة والإقتصاد والتجارة والمالية، واتحاد الصناعات لوضع المقترحات اللازمة لازالة هذه المشكلة، وتطبيق قواعد الاغراق، وقد تم إرسال مذكرة بهذا الشأن إلى اتحاد الصناعات ردا على الشكوى التى تقدم بها منتجو المضخات ووحدات الرى.

وعلم المندوب أن المقترحات المطروحة تتضمن فرض رسوم تعويضية على السلع، والمنتجات المستوردة التى يثبت ضررها على المنتج المحلى، وتحديد أسعار حكمية للواردات، تحدد أسعارها، ويتم احتساب الرسوم الجمركية على هذا السعر، إضافة إلى ذلك سيتم تعديل الفئات الجمركية لبعض السلع المستوردة خاصة التى لا تحتاجها السوق المحلية.

وكان اتحاد الصناعات قد تلقى خلال الايام الماضية عدة شكاوى من المنتجين بعد خفض الرسوم الجمركية على ٢٥ سلعة رأسمالية، خاصة من الشركات الوطنية المنتجة لمحركات الديزل، والمسبوكات، والصناعات الهندسية، والحديد، والصلب، إضافة إلى منتجى الطلمبات، والمضخات.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٦

اتحاد الصناعات المصرية يطالب بتأجيل تطبيق اتفاقية «الملكية الفكرية»

□ كتبت ـ مرفت عبدالعزيز:

طالب اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس بتأجيل تطبيق اتفاقية التجارة العالمية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية على الصناعات المصرية ، بالنسبة لجميع الصناعات مع مد هذه الفترة الى عشر سنوات بالنسبة لصناعة الدواء.

واوضح اتحاد الصناعات المصرية ان مطالبته بهذا التأجيل ستمكن المصانع المصرية من الاستفادة من استثماراتها وسداد ديونها للبنوك، وان تكون اكثر قدرة على مواجهة متطلبات السوق المحلية والتصدير. واشار الى ان تأجيل تطبيق الاتفاقية لمدة عشر سنوات فى مجال صناعة الدواء سيؤدى الى الحفاظ على المستوى الحالى لاسعار الدواء المتداول محليا لصالح المواطن، واعطاء الفرصة للشركات القائمة لاعادة ترتيب اوضاعها الداخلية استعدادا لتطبيق الاتفاقية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٦

أبرزها الصين وروسيا

27 دولة فى قائمة الانتظار للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

أقر اتفاق الجات فى 15 ديسمبر 1993 انشاء منظمة التجارية العالمية (WTO) باعتبارها مؤسسة تشرف على تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعدلة من خلال المفاوضات وكذلك جميع الاتفاقيات والترتيبات الملحقة بها وجميع النتائج التى اسفرت عنها الجولة.

وتعد منظمة التجارة العالمية بمثابة ناد ترغب جميع الدول فى الانضمام إليه، وبعد عام من انشائها كان عدد الدول التى انضم للمنظمة 112 دولة ثم انضم بعد ذلك 16 دولة من الدول النامية والتى لم تكن مستوفية لشروط العضوية فى اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، وتوجد 27 دولة ترغب فى الانضمام للمنظمة ولكن مازال هناك وقت طويل حتى تفى بشروط العضوية، ومن أهم هذه الدول الصين وروسيا، وقد أدى سقوط الشيوعية إلى زيادة عدد دول العالم ومن ثم زيادة عدد الدول الراغبة فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن عدم انضمام هذه الدول لا يقيد تجارتها، فدول البلطيق الثلاث تتاجر أكثر مع الاتحاد الأوروبى مقارنة بتجارتها مع روسيا. وتلزم منظمة التجارة العالمية الدول التى تنضم إليها بتحرير التجارة والدول التى تزيل القيود التجارية تستفيد من ذلك ولكنها لا تحتاج لدخول منظمة التجارة العالمية حتى تزيل القيود وهى ملزمة ادبيا عند عقدها أى معاهدة دولية بالاقلال من الحماية، وفى اقتصادات دول الاتحاد السوفييتى السابق فإنه يوجد التزام بتحرير التجارة باعتبار ذلك من أساسيات ومرحلة التحول الاقتصادى التى تمر بها.

وتستفيد الدول المنضمة بالفعل لمنظمة التجارة العالمية من انضمام الدول الأخرى خاصة الصين وروسيا حيث سيؤدى انضمام هذه الدول إلى جعل التجارة أكثر تحررا واستقرارا، وتوجد بعض الدول التى أصبحت مؤهلة حاليا للانضمام للمنظمة، فربما تدخل بلغاريا المنظمة هذا العام بعد أن طرقت باب الجات منذ عشر سنوات، كما ربما تدخل المنظمة كل من منغوليا وبنما، أما بالنسبة لباقى الدول فربما عليها الانتظار طويلا. وتوجد اسباب عديدة تمنع بعض الدول من دخول منظمة التجارة العالمية ومنها أن الدخول الآن للمنظمة أصبح أكثر صعوبة من الانضمام للجات فى الماضى، حيث يجب على الدول التى تريد الانضمام التوقيع على الاتفاق الذى يغطى التجارة فى الخدمات والزراعة والاقلال من القيود غير الجمركية كما يجب على هذه الدول حماية الملكية الفكرية وازالة دعم الصادرات، وهذا يبدو صعبا لأى دولة تعيد تشكيل نفسها أن تلتزم بكل ما جاء فى اتفاق الجات، وبالنسبة للدول الشيوعية أو التى كانت شيوعية فإن هذا يعد مثبطا للهمة، ولكن بالنسبة لبعض هذه الدول فإنها قدمت ضمانات بتخفيض سيطرة الدولة على الاقتصاد المحلى ومن ثم على التجارة، وقدمت سلوفينيا التى انضمت للجات عام 1994 وعدا بإعداد تقرير عن التقدم فى برنامجها للخصخصة وكان هذا شرطا لدخولها المنظمة.

وتوجد بعض الحالات الأخرى التى لها وضع خاص وابرزها الصين التى تمثل صداعا للمنظمة، ولكن بفضل سجلها السيىء لحقوق الانسان ومخاوف اغراق الصادرات الصينية الرخيصة كل دول العالم وتدمير الوظائف، فإن دخولها المنظمة مثير للجدل سياسيا خاصة فى أمريكا، والتعريفات الجمركية فى الصين لا تؤهلها لدخول المنظمة وكما تريد أمريكا بالنسبة لمعظم الدول، فهل تقبل الصين الالتزام بجدول التعريفات كما تريد أمريكا ويكون هذا ثمنا لدخولها المنظمة؟

لا أحد يستطيع التكهن بذلك.

وتوجد مسائل أخرى متعلقة بانضمام الصين ومنها انضمام تايوان، فقد اقرت الجات فى عام 1992 عدم انضمام تايوان للجات إلا بعد انضمام الصين، ومن حسن الحظ أن المفاوضات مع تايوان مازالت جارية بشأن قيودها على الواردات الزراعية والحظر على السيارات اليابانية ولكن توجد مخاوف من أن تسبق تايوان الصين فى الالتزام بشروط المنظمة ومن ثم تستغل الصين الموقف.

وكانت الصين قد حققت تقدما كبيرا فى العام الماضى ومن ثم يبدو أن قبول الصين فى المنظمة يتوقف على عوامل تجارية وليست سياسية لانه مازال أمامها الكثير، فالصين قدمت عرضا بخفض التعريفات



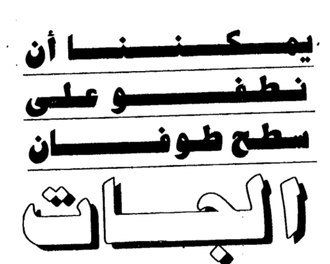
الجمركية إلى 17٪ أى نصف مستواها الحالى وباعطاء الاجانب حق التجارة مع الشركات الصينية والافراد، وبازالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بعد خمس سنوات من انضمامها للمنظمة، وترى امريكا أن اذعان الصين بالتوقيع على اتفاقية الملكية الفكرية فى العام الماضى يعد بمثابة اختبار لصدق نواياها.

وتشتكى الدوائر التجارية الغربية من تغيير الصين لنظمها التجارية بشكل غير متوقع واحيانا إلى الاسوأ، ومثال ذلك

قيام الصين بحماية وتشجيع صناعة السيارات بها وهو ما يحطم قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم.

وبالنسبة لجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تعد دول البلطيق من أقرب الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن الدول الاخرى وتتضمن روسيا وامريكا تعد فى المراحل الأولى لمحادثات انضمامهم إلى المنظمة، وبالنسبة لروسيا وأوكرانيا فإن دخولهما المنظمة يحوطه المشاكل السياسية الداخلية لهما كما أن طموح روسيا فى اقامة اتحاد جمركى خاص بها والذى يضم حاليا أربعة اعضاء قد يصبح عقبة أمام انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

وكانت اوكرانيا قد وقعت على اتفاق الملكية الفكرية كما تنوى اصدار قوانين جديدة للتعريفة الجمركية وتجارة الخدمات والاستثمار الاجنبى، وبالنسبة لروسيا فإن لديها قيودا قليلة وتعريفاتها ليست مرتفعة ولكن ترى الدوائر الدبلوماسية التجارية الغربية أن واردات روسيا تتم إدارتها بشكل ما ويبدو انه مازال هناك بعض الوقت أمام دخول روسيا منظمة التجارة العالمية.



يمكننا أن نطفو على سطح طوفان الجات

شكرا للدكتورة ماجدة شاهين على كل ما حاولت تركيزه فى ملحق عدد ٢٢ يناير ١٩٩٦ بعنوان «منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية» الذى سعت فيه الى اقناعنا - كدولة نامية - بأن الطريق امامنا ما زال وعرا ويحمل زخما من المخاطر والصعاب طبقا لما نصت عليه فى مقدمة الملحق.. ولكن عندما تلقى عاصفة بركاب سفينة فى خضم المحيط فلا مناص من أن يسعى كل فرد منهم الى النجاة بحياته والطفو على السطح، ويعنى هذا اننا هنا يجب أن نتحدث عن مصر وكيف تجد طريقها فى هذا الخضم كما سوف يعمل الآخرون حتما بعد أن دخلت منظمة التجارة العالمية الى حيز الوجود فى مؤتمر مراكش الوزارى فى ابريل ١٩٩٤.

وأنا لا أملك الا أن اقدم بعض النقاط:

اولا: المتحدثون من الدول النامية يتكلمون كأن الدول النامية ستبقى دائما فى محيط اليأس والتخلف، كان هذا مفهوما عندما كان العلم كهنوتا يدور فى دوائر مغلقة ولكن العلم وتطور التكنولوجيا اصبح يعرض الآن فى المجلات المتخصصة و المؤتمرات، ومصر بالذات لها ابناؤها الذين يعملون فعلا فى كثير من مراكز التكنولوجيا فى العالم و يعرفون اسرارها و يعملون على تطويرها، وهم وغيرهم يمكنهم أن يحمونا من الآثار الخطيرة لاتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، و بهذا ينتقل الكفاح اساسا الى داخل الدولة وتصبح خيوطه الأساسية فى ايدينا وتتمثل فى:

١ - وضع السياسة التى تتيح للكفاءات أن تتبوأ القيادة، وليس معنى هذا أن تكون هذه القيادات فنية فقط فالشخصية ذات المقدرة الادارية التى تعرف كيف تستخرج من الفنيين اقصى ما لديهم قد تكون اكثر اهمية من الفنيين أنفسهم، وقد يقول البعض أن هذا من الخيال فأهل الثقة ما زالوا يمرحون فى أعلى المناصب وأغلبهم يقصر تفكيره عن ادراك أهمية هذا الأمر، ولكن هذه مسألة حياة أو موت والقيادة السياسية تملك فرصة هذا التغيير.

٢ - اجتذاب الخبرات المصرية المهاجرة للمساهمة فى نقل التكنولوجيا الى الوطن مع تطويرها بحيث تصبح مصرية الصفة يسعى الآخرون الى شرائها منا.

٣ - ليس مطلوبا أن نتفوق فى جميع نواحى التكنولوجيا، فهذا غير عملى، اذ يكفى أن نتفوق فى جانب منها تترابط خيوطه ونصل فيه الى اقصى تطوير ثم نساوم عليه للحصول على تكنولوجيا اخرى بما نحصله ثمنا لما نملكه من تكنولوجيا.

٤ - على الدولة بصفة عامة والمؤسسات العامة والخاصة أن ترصد الميزانيات المناسبة واللازمة للبحوث، فقد اصبح هذا استثمارا مرحليا ومستقبليا، و يجب أن يتعلم مستثمروا المدن الجديدة التعاون والتكامل فى مجال البحوث عندما تقتضى هذه ميزانيات تفوق طاقة أحدهم بمفرده.

هذا على المستوى القومى

٥ - اما على المستوى الاقليمى فهناك مجالات لا تحصى للتعاون البحثى تعم فائدتها على الجميع سواء بسواء، فمثلا مصر بشمسها الساطعة وصحراواتها العطشى التى تطل على بحار واسعة تتشابه مع دول الخليج التى لها نفس الظروف وجميعهم مرشحون للاندفاع فى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

د. حافظ يوسف

مجال البحوث التى تؤدى الى التوصل الى تحلية مياه البحار ب استخدام الطاقة الشمسية فى جميع الخطوات بحيث تصبح العملية اوتوماتيكية واقتصادية فى ذات الوقت، تروى لنا اراضينا تمنحنا زراعة تخرجنا من حزام الجوع والعوز فلا نفقد اموالنا وتقوم على هذه الزراعة صناعات لا تحتاج من تلك التكنولوجيا المتطورة الا القليل، وحتى نصل الى هذا يجب ان ينتهى السفه فى مياه الرى بالغمر ولنتق الله فى شعبنا واجياله القادمة عندما تتوالى مشاريع تخزينية قد تقيمها دول اخرى على روافد النيل.

والبترول الذى تملك المنطقة منه اكبر احتياطي فى العالم يسعى هذا العالم بحماس للتحول عنه كمصدر للطاقة سعيا الى الطاقة النظيفة محافظة على البيئة، ونح مرشحون لقيادة البحوث فى مجال صناعات البتروكيماويات، وهذه الصناعات اللانهائية التى نملك مادتها الخام دون أن ندفع فيها مليما واحدا لا يملك احد في العالم فرصة السيطرة عليها كما نملكها نحن.

ثانيا: لقد رسمت لنا الدول التى تقود العالم فى المرحلة الحالية الصورة المثالية لرفاهية الانسان الحديث، ورغم ان هذه الصورة نابعة اساسا من خلفيتهم التاريخية ونظمهم الاقتصادية الا انهم استطاعوا ان يستثيروا فى نفوس ابناء العالم النامى رغبات وتطلعات لا تتمشى مع ظروفهم، واكثر ما قاسينا منه فى مصر فى هذا المجال وخرب بيتنا هو السيارات، ان طرقنا تموج بعشرات النوعيات من السيارات المستوردة من الشرق والغرب حولنا فيها الى خارج البلاد مليارات الدولارت منذ الانفتاح، و عفى الله عن مسئولى شركة النصر للسيارات التى كانت تنتج سيارة فيات بنسبة تصنيع بسيطة كان يجب أن تتطور الى أن تصبح مائة فى المائة كما فعلت الهند لولا اننا اوقعنا انفسنا فى مطب تغيير موديلات الفيات كل فترة قصيرة، فلم نعرف طريق الاستكمال، انك عندما تزور الهند الآن لا تجد الا طرازين اثنين من السيارات هما موريس الانجليزية موديل ٤٧ وفيات الايطالية موديل ٦٠ بعد ان ثبتت الهند - بصفتها دولة فقيرة على الشكل واصبحت تنتجهما من الألف الى الياء، والذى يرغب فى سيارة حديثة اليوم فانه يشترى أيا من السيارتين تصنيع ١٩٩٦، وهو ما يمارسه الاغنياء ومتسطو الحال، وان كان قلة من الاغنياء يقتنون بعض النوعيات الأخرى ولكن ليس كالخليط العجيب الذى يزحم طرق مصر، فلما قرنت الهند هذه الخطوة بثورة خضراء زرعت فيها غذاءها من القمح بعد ان كانت تسبب صداعا للعالم المتقدم بسبب احتياجاتها الرهيبة من القمح افاقت من الغمة وحفظت ثروتها وصنعت القنبلة الذرية وحافظت على مكانتها كاكبر ديمقراطية فى العالم.

ما كان احرانا بتثبيت اول موديل فيات انتجناه وربما اضفنا اليه موديل بيجو ٥٠٤ الذى اثبت مناسبته لنا اذن لحفظنا ثروتنا ولدخلنا مجال تصدير السيارات، ولما اصبحنا الآن نتلهف على تتبع ما يقرره الكونجرس الأمريكى لنا من مساعدات لم تعد لدينا القدرة على التصريح بامكانية الاستغناء عنها رغم اننا ندفع فى السيارات المستوردة اكثر مما نحصل عليه من المعونة الامريكية، لقد كنا ثانى دولة فى العالم صنعت سيارات الفيات خارج ايطاليا فى اول الستينات، ولكن للاسف وصل بنا الأمر أن استوردناها من الدول التى صنعتها بعدنا: يوغوسلافيا واسبانيا وتركيا وحاليا السوق المصرية غارقة بسيارات فيات الروسية «لادا» التى تصادف أن كنت فى زيارة روسيا سنة ١٩٧٢ عندما كانت شركة فيات لا زالت تنشىء مصنعها هناك.

على أن الفرصة لم تضع نهائيا فما زال بامكاننا اختيار موديل لسيارة صغيرة واخرى متوسطة نصنعهما بالكامل فى خلال خمس سنوات نغلق بهما هذا الملف الكبير من السفه، وتصبح السيطرة على صناعة السيارات كاملة.

ثالثا: تمتلك مصر مصدرا للثراء لا تضره اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهى الآثار الفرعونية و اليونانية والرومانية والاسلامية حيث تحوى مصر اكثر من ٢٠٪ من اثار العالم المكتشفة وربما اكثر آثاره الغير مكتشفة بعد، ونعجب عندما نكون بالخارج من ان خبرا عن أى كشف

فرعونى كانت اهميته يحتل وسائل الاعلام فى العالم لايام عديدة اكثر مما يحتله اخطر اكبر حديث عن مصر، وما زالت مصر هى حلم اى سائح مثقف فى العالم، فليس عجيبا أن نرى شركات السياحة تقدم نفسها فى وسائل الاعلام العالمية بأنها يمكن أن تتيح لزبائنها زيارة مصر، ولكننا عندما نجد أن أقصى عدد من السياح حققناه ظل فى منطقة الثلاث ملايين بينما يزور اسبانيا خمسة وخمسون مليون سائح، فان هذا يدلنا على أن هناك خطأ ما فى ادارة هذه العملية من الأول رغم أن نصر اكتوبر قد فتح لنا سيناء وسواحل البحر الاحمر حيث السياحة الدائمة على مدى العام، و بالمناسبة فقد لاحظت عندما كنت فى الولايات المتحدة صيف هذا العام اعلانا لتذاكر الطيران المخفضة الى الشرق الاوسط ورأيت سعر الرحلة ذهابا وايابا من نيويورك الى القاهرة هو ٥٠٠ دولار، بينما التذكرة الى تل ابيب ٣٠٠ دولار رغم ان المسافة واحدة، ولكنه توجيه محسوب الى السائح الامريكى بأن الطريق الى القاهرة يمر باسرائيل.

رابعا: ان تكوين الفوائض فى كل مجال سواء بالاقتصاد فيما ليس منتجا وبالصرف فيما هو مضمون الكسب فى ظل التخطيط الذى يساهم فيه الجميع دون احتكار للفكر هو الذى يمكن أن يؤدى فى النهاية الى أن نطفو على سطح الطوفان القادم



لم يعد طموح القضاء على شبح امية - القراءة والكتابة - على الرغم من خطورته يمثل في تقدير عصر العلم ومتغيراته المتلاحقة قمة الحلم المستحيل الذى تتعلق به الامال في الانتقال بالشعوب التى تعانى الامرين - من ذلك المرض اللعين الى مرحلة وعى ونهوض جديدة اذا قيست اهميته من ناحية الاولويات بميزان العنصر ومقتضياته التى فرضت فروضها على كل شيء حتى الرؤى المستقبلية لهذه الشعوب!

ومخطئ من يتصور اننا نهون او نروج لدعوة - التخلى ونفض اليد - فالتركيز الذى ضبطنا عليه الرؤية منذ اكثر من ربع قرن لمواجهة ذلك الشبح انحصر في - تعليم القراءة والكتابة فقط - وكان لذلك مايبرره في وقته، رغم هذا لم ينته بنا الطموح الى انجاز او قطع خطوات تبشر بنتيجة يمكن ان تتناسب مع التطلعات المعاصرة للطموح العام على طريق الاصلاح الحقيقى والاستعداد للتفاعل مع الآلية القادمة - للدائرة الاقتصادية المحكمة - المسماة مجازا باتفاقية الجات - كذلك استقبال القرن الحادى والعشرين باستعدادات مهارية مركبة تضمن لنا مكانا على خريطة المتغيرات!

فاذا كان تعليم - القراءة والكتابة - لايزال يمثل لدينا قمة الهدف من محو الامية التى لا تزال تؤرقنا في ظل هذا التحول المتسارع فان ذلك يبرر الحجم المذهل لتفاقم اميتنا على مستوى - النخب - في ادارة الواقع الذى نعيشه ومايحتاجه هذا الواقع من تطوير وتحديث لآلياته الفكرية والعملية واكتساب خبرات ابداعية تمكنه من التعامل مع الانعكاسات التى تاتى بها الرياح دون ان تشتهى السفن!

ماذا يعنى ذلك من المنظور المباشر للقضية؟ يعنى ان تعليم القراءة والكتابة لمن فاتهم قطار التعليم اصبح هدفا متاخرا في ترتيب اولويات المواجهة الجديدة لقضية الامية بمفهومها المعاصر رغم اهميته القصوى، اى ان الذى سيتعلم القراءة والكتابة ماذا سيفعل او يضيف وفقا لحسابات العصر وهو يعانى امية تفكير وانخفاض حاد في الذكاء ان لم تكن لديه تجربة ثقافية اجتماعية عملية مكتسبة من ضرورات الواقع الذى يعيشه وملمة بما يجرى حولها حتى يتمكن من مجاراته والتفاعل معه، هنا تكون القراءة والكتابة المفتاح لتنمية مدركات الوعى وتعميق الرؤية في اطار التجربة الاجتماعية والتى اصبح الوقت يمثل لحركتها عاملا فاصلا يفرض على الانسان المدرك كيف يجعل من يومه العادى (٢٤٠) ساعة بدلا من (٢٤)،

ولكن القضية تتاجج تخومها من المنظور غير المباشر مجسدة في - امية المتعلمين بجيشها الجرار - والتى صارت تعبر عن الشبح الحقيقى الذى يمثل قمة الخطورة على مستقبل الوطن وابنائه!

هذا الشبح هو بالطبع دون الدخول في تفاصيل - افراز مر - لمنظومة ازمات تراكمية متشابكة وبالغة التعقيد يتبلور موجزها في ابعاد ثلاث ياتى في مقدمتها البعد السياسى الذى يتمثل في التوسع الكمى في تعليم الاجيال كحق دستورى، ملاحقة للتزايد السكانى الزاحف كالطوفان دون الاهتمام بالتوسع الكيفى التربوى الملائم لهذا النسق وقد اكد الواقع خطورة غياب الكيف التربوى بافرازه لنتوءات العنف والتطرف!

ثم ياتى البعد التعليمى وهو ينطلق من نوازع المفهوم الذى يفرضه البعد السياسى حيث لاتزال رسالته منحصرة في تخريج مئات الالاوف من مستويات تعليمية - متباينة المقاصد والاهداف- دون أن تكون لهذه الرسالة استراتيجية ثقافية علمية تتوفر لها خطط التثقيف والتربية وتنمية القدرات ورعاية المواهب على مدار سنوات التعليم بحيث تنتهى بالمتعلم وقد تاهل تاهيلا يجعله قادرا على اداء دور فاعل ومؤثر في اطار المنظومة الاجتماعية محليا ودوليا والتى تتطلب التسلح برؤية متجددة وفكر مبتكر يتدفق بالثراء والابتكار خاصة ان القرن القادم لن يدرج في قوائمه الاعتبارية الا المجتمعات التى تخلصت من امية التعلم واعدت نفسها للمشاركة والتنافس الخلاق!

اما البعد الاقتصادى فهو الذى يرهن مواجهة القضية بالظروف العامة للمجتمع ولايقتصر على ذلك فقط بل يعكس تاثيره الاخطر على المتعلمين الذين انهوا تعليمهم ولايزالون وقوفا في طابور - التوزيع العشوائى - لنظام التعيين الحكومى والذى وصل بالشباب لحارة سد، او الذين يضطرون للخروج من الطابور بحثا عن عمل شريف دون الاعتبار لسنوات التعليم التى استنزفت تكلفتها من الخزانة المرهقة وانتهت بالحصول على - رخصة - تعلم خاصة ان سوق العمل هو الذى يفرض الان متطلباته التى تحقق له مكاسبه الاقتصادية الآنية اولا ولاتعنيه المكاسب المستقبلية للوطن الا من منطلق تامين مصالحه كان الدولة تعد متعلميها لغيرها!!

على ضوء ذلك لم تعد القضية محصورة في هذا الطوفان الذى ينفلت قهرا بفعل الضرورات الاجتماعية وبشكل متزايد من تعلم القراءة والكتابة بل انها تفاقمت بامية المتعلمين، فاذا كان الصوت الناطق بسياسته - تمشية الحال- يواصل ادعاءه باننا نريد الآن الميتنا بالكمبيوتر فان التاييد السطحى لهذا الصوت وتشجيعه على الاستمرار في الصياح الزائف لا



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٣ فبراير ١٩٩٦

يعنى الا التاكيد المطلق على امية التفكير واستمرارها فى ادارة حركة المجتمع، فليس لهذا الكمبيوتر قيمة الا كونه ذاكرة ارشيفية للمعلومات تختصر الزمان والمكان فى عصر صار القرار الحاسم فيه للانجازات العلمية ورصيد المعلومات اولا والتكتلات العلمية والاقتصادية والسياسية ثانيا الا اذا كان لمن يستخدمونه قيمة فهل تنبهنا للخطر القادم؟!!

صبرى عبد الله قنديل



المصدر : العالم اليوم

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٦

خبراء التجارة والتنمية

إتاحة فرص للدول غير الأعضاء للاستفادة من الجات

□ جنيف - العالم اليوم :

يتفق الخبراء على أن تنفيذ اتفاقات جولة الأورجواى لتحرير التجارة العالمية مازال فى مراحله الاولى ولكن الجهات المهتمة بالدول النامية والدول التى يعيش اقتصادها مرحلة انتقالية تسابق الزمن من أجل الوقوف على جميع مصادر الخطر القادمة وفى نفس الوقت لمعرفة الابواب التى يمكن من خلالها الوصول إلى الارباح والمكاسب للدول النامية عبر تشريعات وقوانين منظمة التجارة العالمية.

من جانبه يبذل مجلس التجارة والتنمية (الاونكتاد) التابع للأمم المتحدة الجهود فى هذا الاتجاه ليس فقط من أجل ايجاد الحلول المناسبة للعالم النامى للانطلاق فى عمليات تحرير التجارة دون مشاكل وإنما ايضا من اجل تأكيد دور المجلس كمبنى اقتصادى دولى له قاعدة واثار ملموسة وفعالة خاصة أن الاونكتاد يشعر بقوة خلال السنوات الاخيرة بالمحاولات التى تهدف إلى انهاء دوره.

برنامج التجارة والتنمية الذى يعقد خبراؤه حاليا اجتماعا فى جنيف لمناقشة ما يخص فرص التجارة للبلدان النامية فى سياق التجارة الدولية الجديد يؤكد أنه على الرغم من كون المحصلة الشاملة لجولة الاورجواى فى مجالات محددة مثل الزراعة والتدابير الحمائية والنظام التمييزى والتقييدى فى مجال المنسوجات تعتبر محصلة ايجابية إلا أن هذا لا ينفى وجود عثرات كثيرة تواجه الترجمة الفعلية للالتزامات وتحويلها إلى فرص تجارية ملموسة ويؤكد خبراء المجلس على أن الدول النامية عندما شاركت فى جولة الاورجواى وتعهدت بالتزامات أكثر صراحة.. كان ذلك من منطلق ايمانها بأن المكاسب الاطول اجلا سوف تعوضها عن التضحيات قصيرة الاجل ولهذا فإن المطلوب الان هو التصدى لأية اتجاهات حمائية وكذلك تمكين البلدان النامية والبلدان التى تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية من الاستفادة تماما من الفرص التجارية المتاحة من خلال تطبيق الشركاء التجاريين الرئيسيين لقواعد منظمة التجارة العالمية تطبيقا فعالا.

والجدير بالذكر أنه فى وقت يشار إلى تأكيد مجلس التجارة والتنمية فيما يتعلق بخطر تهميش أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية على الحاجة إلى ايجاد مكونات محددة لآلية شبكة أمان لهذه الدول فإن الخبراء يطالبون اضافة إلى ذلك بأهمية استحداث تدابير داعمة بغية رفع مستوى القدرة التنافسية والطاقة التصديرية ومن ناحية اخرى فإنه بالنسبة للبلدان النامية غير الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية فقد طالب الاونكتاد بضرورة أن يتاح لهذه البلدان الاستفادة من الفرص التى تتيحها جولة الاورجواى.. وذلك فى نفس الوقت الذى يجرى التفاوض فيه على انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية.

وكانت مواقف الدول والمجموعات المختلفة التى اثيرت امام الاونكتاد بشأن اتفاقات الاورجواى واثارها المستقبلية الاساس وراء مطالبات مجلس التجارة والتنمية.. وهذه المواقف تطرح ببساطة محاور المخاوف وتدق اجراس الانذار العلنية املا فى ايجاد حلول فالمجموعة الافريقية من جانبها تطرح علامات استفهام ذات معنى فى قضايا حيوية لم يواجهها الاونكتاد بقوة فى تقاريره ومنها اثار اتفاقات الاورجواى مثل الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وكذلك الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصل بالتجارة وتأثيره على الفرص التجارية للبلدان النامية.. وأيضا بعض جوانب المسألة الزراعية ثم يشير الافارقة إلى مخاوفهم الكبيرة من افتراض ألا توفر



للبحوث والتدريب والمعلومات

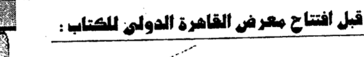
المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٥ إبريل ١٩٩٦

المرحلة الأولى من اتفاق المنسوجات والملابس وهو أهم القطاعات بالنسبة للدول الافريقية والنامية أى فرص جديدة لوصول البلدان النامية إلى اسواق الدول المتقدمة وينتهى الافارقة إلى خلاصة مفادها أن على الاونكتاد وغيره من المنظمات التأكيد على حقيقة أنه إذا لم يتخذ المجتمع الدولى اجراءات فعالة لمساعدة البلدان النامية والاقل نموا.. فإن التحديات والمخاطر ستكون أكبر من كل ما توصل إليه الخبراء.

من هذا المنطلق تحدد الدول النامية والدول الاقل نموا فى عريضتها امام مجلس التجارة والتنمية الهدف الذى يجب التعجيل بتحقيقه.. حيث تطالب هذه الدول بترجمة الالتزام باتفاقات الاورجواى بما يسمح بتحسين الفرص التجارية لاقل البلدان نموا وتحويلها إلى عمل ملموس.. على أن يراعى قدرة الدول النامية على المشاركة فى اقتصاد عالمى ذى قدرة تنافسية آخذه فى الزيادة.. ومن ناحية أخرى تطالب الدول بوجود تدابير لمساعدة اقل البلدان نموا على المنافسة فى الاسواق العالمية وعلى أن تشمل هذه التدابير توخى المرونة فى تطبيق احكام مكافحة الاغراق واحكام الرسوم التعويضية وتطبيق تدابير الضمان وقواعد المنشأ.

يبقى فى قائمة مطالبات الدول النامية والأقل نموا والتى يدعمها الاونكتاد ما يتعلق بوجوب السماح بتصدير القوى العاملة من اقل البلدان نموا دونما عائق.. ومثلما يسمح بانتقال البضائع بحرية.. وتلك قضية اخرى ستجد بالقطع عشرات وربما الاف العقبات من قبل دول الشمال الغنية.. والتى لاتزال محلك سر فى مسألة مساعدة الدول النامية على مجرد اعداد نفسها للانضمام لقافلة اهل التجارة الحرة ودول السوق.



قبل افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب :

أكتوبر تفتح ملف قضية تزوير الكتاب المصرى !

منذ سنوات ظهرت فى لبنان بعض النسخ المزورة لكبار كتابنا ومؤلفينا وتوالت هذه الطبعات المزورة دون استئذان الناشرين والمؤلفين ، والمذهل أن هذه الطبعات وصلت إلى أسواق بعض الدول العربية وأصبحت توزع فى بلاد المؤلفين والناشرين أنفسهم دون إذن منهم .

وسؤالنا : كيف نكافح تزوير الكتب المصرية ؟ ! وما هى الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن ؟ ! القضية كبيرة فالتزوير يضر بالعقل العربى ويقضى على الإبداع فى مجالات الأدب والثقافة والفن ؟ !

الكل يعلم بالخطر الوافد علينا من لبنان عاصمة تزوير العقل فهل حان الوقت لتقف الدول العربية أمام هذه الجريمة ، تحت مظلة الجامعة العربية ؟ والجواب نعرفه فى هذا التحقيق على لسان المسئولين عن نشر الكتاب وحمايته فى مصر .. !!

مهنى أنور

■ كانت بداية كشف قضايا التزوير حينما ظهرت بعض مؤلفات دار المعارف وكبار كتابنا فى مصر - أمثال ، د . مصطفى محمود ود . شوقى ضيف ود . طه حسين ود . محمد حسين هيكل وعلى الجارم وعباس حسن ، - فى أسواق لبنان والأردن والسعودية . وقام على الفور اتحاد الناشرين المصريين والعرب برئاسة المهندس إبراهيم المعلم بابلاغ المسئولين عن دار المعارف بعمليات التزوير والذين قاموا على الفور بابلاغ المختصين من مباحث التهرب الضريبى ومباحث المصنفات الفنية ووزارتى الداخلية والخارجية . ولكن كيف تجمعت خطوط جريمة تزوير الكتب المصرية ؟ !!

تحديد المزورين

■ ويؤكد كامل عكاشة مدير عام التسويق الخارجى بمؤسسة دار المعارف وعضو اتحاد الناشرين أننا منذ وقت مضى كنا نتحدث عن المزور المجهول ولكن وقعت أحداث معينة أمكن بمقتضاها تسمية أحد المزورين وتحديد شخصه عن طريق السلطات اللبنانية واتحاد الناشرين العرب الذى أبلغنا وأبلغ المسئولين عن وقوع عمليات تزوير لمؤلفات وكتب دار المعارف ومن

هنا بدأت أحداث القضية تتضح بصورة جلية لأن دار المعارف تمتاز بإصداراتها التى تصدر عن أئمة الفكر والأدب فى مصر ولها طابعها المميز فى الإخراج والتحقيق وكانت تهتم بنوعية الكتاب من ناحية المؤلف والطباعة والاخراج ومن هنا كانت لكتبها صفة الرواج فى التوزيع والقراءة والبيع لأنها تبنت القارئ العربى منذ زمن .. ولأنها تخاطب فى كتبها الشباب والنشء والأطفال والكبار وتسهم إلى حد كبير فى تثقيف الطفل ، وتقدم لجيل الشباب مئات العناوين من الكتب والنوعيات ، وإذا تحدثنا عن الكتب المتخصصة فستجد انها قائمة كبيرة من بستان المعرفة والعديد من الموضوعات ذات القيمة والفائدة العلمية الكبيرة . كل ذلك جعل الكثير من ضعاف النفوس من الناشرين والموزعين يلجأون إلى إعداد طبعات غير شرعية لبعض اصدارات دار المعارف التى تتسم بالرواج والتى تكون مقررة على مستوى تعليمى معين فى أى من الدول العربية كسبًا وجريًا وراء المكسب المادى السريع دون النظر إلى أسمى مهنة بأخلاقياتها وهى مهنة النشر التى تتعامل مع العقول .

معوقات كثيرة

■ ويضيف كامل عكاشة أن المعوقات أمام المصدرين المصريين ساعدت على اتساع دائرة المزورين خارج مصر . وبالتالى زاد عدد المزورين من بلد إلى بلد ، وأصبح الكتاب الرائج أيا كان ناشره السلعة الرئيسية التى يتعامل فيها هؤلاء المزورون ، مما أثر بشكل مباشر على اقتصاديات دور النشر ومؤلفيها ومحققيها ، وقد أثر ذلك بشكل ملحوظ على حجم صادرات الكتاب المصرى إلى الخارج ، رغم أن القاهرة هى عاصمة التأليف وأصبحت دور النشر فى مصر تعانى معاناة كبيرة من تدهور اقتصادياتها مقارنة بما وصل إليه أمر المزور . ولربما فطنت الدولة مؤخرًا ومنذ فترة قصيرة مضت إلى رفع القيود عن عمليات تصدير الكتاب إلا أن اصلاح الأمر الذى أفسدته القوانين السابقة يحتاج إلى سنوات وسنوات .

ويضيف أن وزارة الثقافة لم تقم بدور إيجابى حتى الآن للوقوف أمام ظاهرة تزوير الكتب التى أصيب بها الكتاب المصرى فى بعض الدول العربية والآسيوية ومن المؤسف أن يكون دور وزارة الثقافة وأجهزتها التى تعتبر الواجهة الرسمية للكتاب فى مصر مقصورا على تصدر المدعوين فى افتتاح المعرض السنوى للكتاب ومساحة المعرض التى يزداد روادها سنة بعد أخرى وتقام الندوات الثقافية فى غيبة عن أصحاب العرس ، ونتمنى أن يلتقى الرئيس مبارك ومعه وزير الثقافة والمسئولون عنها بالناشرين المصريين لاصدار توجيهاته إلى المسئولين ليتحركوا فى كل الاتجاهات التى تحفظ للكتاب المصرى وللمؤلف المصرى والناشر المصرى كرامته المهدرة .

ميثاق أو معاهدة

■ ويطالب مدير عام التسويق الخارجى بدار المعارف بمناقشة هذا الأمر على مستوى وزراء الثقافة والإعلام العرب وأن يصدر ميثاق أو معاهدة تلتزم به كافة الأجهزة فى مختلف الدول العربية للحفاظ على الحقوق الأدبية للناشر والمؤلف والحقوق المادية أيضا خاصة أننا على أبواب تطبيق اتفاقية الجات التى يجب أن تحترم فى بلادنا .

ويشير إلى أن عملية التزوير تتم مواجهتها فى الأفلام وشرائط الفيديو أكثر من الكتاب ويهتم المسئولون بهذه النوعية وبعض اللوحات والتماثيل التى تمثل عهدًا ويغضون البصر عن الثقافة المعاصرة التى تسرق من بين أيديهم وأمام أعينهم ومن المؤسف أن ذلك يتم فى بعض البلدان العربية التى تعتبر عاصمة للتزوير واعتبرته صناعة تبنى عليها اقتصادياتها وأصبحت هناك مطابع تعيش على هذه الآفة ، وهناك مكاتب لاستيراد الورق والأحبار والمواد الكيماوية وأدوات الطباعة كلها تعيش على هذه الجريمة وأصبح القائمون على هذه العملية أباطرة بمعنى الكلمة فى غياب القانون الذى يلزمهم بالشرعية .. ومن هنا كان لابد أن يكون لوزارات الثقافة والعدل والداخلية العرب دور إيجابى للمساهمة فى القضاء على هذه الظاهرة تحت مظلة الجامعة العربية .

وفى ختام كلامه يقول : ليس هناك تجريم فى بعض البلاد العربية لعمليات التزوير ، ومثال على ذلك أكرم الطباع الناشر اللبنانى الذى ضبطوا لديه كتبا مزورة عام ١٩٩٤ ولم يتخذ القانون اللبنانى حياله أى شىء ، وهذه المشكلة تحتاج إلى ميثاق يضمنه وزراء العدل والثقافة والداخلية العرب وينفذه رجال القانون والأمن لسد كل الثغرات الموجودة والأمل معقود فيما بدأه اتحاد الناشرين المصريين فى تشكيله الجديد فى مواجهة هذه الأمور ، وكان له دوره الإيجابى مع اتحاد الناشرين العرب واتحاد الناشرين فى لبنان للتصدى فى بعض الحالات التى ضبطت مؤخرًا وبدأ يأخذ دوره فى الحفاظ على حقوق الناشرين المصريين ونأمل فى أن تكلل جهوده بما يحقق الصالح العام لمؤلفينا وناشرينا وفى النهاية لبلدنا كله .

اهتمام خاص

■ ومن ناحيته اهتم اللواء حسن الألفى وزير الداخلية بضرورة التصدى لظاهرة تزوير الكتب والمؤلفات المصرية نظرًا للخسائر المادية والأدبية التى يمكن أن تعكسها على الثقافة والأدب والكتاب والناشرين أيضا . أصدر الوزير تعليماته إلى اللواء د . سامى العوانى مساعده لمباحث الرسوم والتهرب الضريبى بضرورة التصدى لظاهرة التزوير ومكافحتها عن طريق مراقبة الكتب التى تصل من الخارج عن طريق بعض المطارات والموانئ والتى يثبت تعرضها لظاهرة التزوير . وضبط الكتب المزورة والمزورين أيضا . وتقدر احصائيات اتحاد الناشرين المصريين العرب أن مصر تخسر سنويا ما يقرب من ١٥ إلى ٢٠ مليون دولار بسبب ظاهرة تزوير الكتب المصرية ومؤلفات كبار الكتاب والأدباء والمؤلفين المصريين .

تزوير المصحف والأحاديث النبوية

■ وفى نفس الاتجاه يرى اللواء د . سامى العوانى مساعد وزير الداخلية ومدير مباحث مكافحة الرسوم والتهرب الضريبى أن مصر مجنى عليها فى عمليات تزوير الكتاب المصرى لأن القانون الجنائى والمدنى فى مصر ينص على أن حق الملكية الفكرية للأشخاص وهو حق من الحقوق اللاصقة بالشخص ووجب عدم الاعتداء عليها . فمن حق المؤلف أو الكاتب



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : اكتوبر

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٦

ألا يعتدى أحد على مؤلفاته أو كتبه ولكن يجوز لأى شخص الاقتباس من كتبه بشرط الاشارة إليه كمصدر ، وهذه الحقوق تتم حمايتها بالقوانين الجنائية وتؤدى إلى حماية حقوق الملكية .

ويضيف اللواء د . العوانى أن تزوير الكتب جريمتها جنحة فيما عدا المصحف الشريف والأحاديث النبوية الشريفة فتزويرها جناية وليس جنحة بنص القانون نظرًا لأنها تمس العقيدة فالمشرع هنا غلظ العقوبة . ونحن من جانبنا نقوم بالحملات والتحريات على الجامعات وأكشاك بيع الكتب ومكتبات تصوير المستندات باعتبار أن الكتاب ملكية خاصة لمؤلفه إلى أن يسنده إلى جهة نشر معينة أو ناشر بعينه أو يهبه لناشر معين فيكون حق النشر لهذا الناشر بعينه وإذا حدث أى تزوير لهذا الكتاب أو المؤلف أو أى اعتداء على هذا النشر . فإننا نقوم بعمل تحريات ونتأكد من المعلومات .

لماذا أخلوا سبيله ؟

■ وعن تزوير كتب مؤسسة دار المعارف أكد اللواء د . سامى العوانى أننا وضعنا خطة بحث بعد إبلاغنا عن طريق المسئولين عن دار المعارف واتحاد الناشرين المصريين وقمنا بعمل التحريات اللازمة وبعد استئذان النيابة واتخاذ الإجراءات القانونية والإذن بتفتيش منزل الناشر اللبنانى بحى النزهة بمصر الجديدة وجدنا كتبا مزورة فى منزله . قمنا بإحالته إلى النيابة التى حققت معه وبعد التحقيق أخلت سبيله لأن المجرم أجنبى ، والجريمة تم ارتكابها خارج مصر أى فى لبنان حيث تمت طباعة الكتب وتزويرها هناك فى بيروت . لأن لبنان ليس فيها من القوانين ما ينظم عملية الطبع وليس هناك جمارك على تداول ونقل المطبوعات والكتب والمؤلفات وهو بلد مفتوح .

ويضيف اللواء د . سامى أن هذا المتهم ، أكرم الطباع ، أجنبى ارتكب جريمته فى الخارج وينطبق عليه القانون اللبنانى وقد أخلت النيابة سبيله . وهذه الجريمة تحتاج إلى تشديد العقوبة وتغليظها لكى نمنع تزوير كتب مؤلفينا وكتابنا حيث إننا نحتاج إلى تعديل تشريعى لتشديد عقوبة تزوير الكتب والمؤلفات حتى لا تكون الثقافة مرتعًا للاغتصاب والاعتداء وفى حالة وجود اتفاقيات مع الدول الأخرى يتم تتبع المجرم الموجود خارج البلاد وضبطه وتقديمه للمحاكمة .

مكاتبنا مفتوحة لأى شكوى

■ ويطالب اللواء د . سامى العوانى بتوقيع اتفاقيات دولية وعربية فى إطار الجامعة العربية لتتبع المزورين فى جميع أراضى الدول العربية . ويضيف أن (اتفاقية « الجات ») ستسمح أيضا بتتبع محترفى التزوير فى البلاد التى توقع على الاتفاقية خارج حدود البلد نفسه وفى إطار الدول الموقعة على الاتفاقية .

ويضيف مدير مباحث مكافحة التهرب الضريبى أن مصر بلد الحريات ولا نستطيع أن نصادر كتابا إلا بحكم قضائى .. فنحن نلتزم بسيادة القانون ولا مصادرة للأفكار إلا إذا كانت تخالف الآداب العامة أو تعتدى على الأديان وهذه لا يتم كشفها إلا عن طريق التحريات أو الابلاغ . ويؤكد أن مكاتب المكافحة مفتوحة لأى مؤلف أو كاتب تتعرض مؤلفاته للتزوير وأجهزتنا تقوم على الفور بعمل التحريات اللازمة وإحالة المتهمين من المزورين إلى النيابة العامة .

والحملات مستمرة

■ ويطمئننا العميد صلاح عبد الفتاح مدير مباحث المصنفات الفنية بأن الادارة العامة لمباحث التهرب الضريبى والرسوم تقوم بحملات مستمرة على مراكز بيع وتوزيع الكتب لحماية المصنفات والمؤلفات المصرية وضبط المخالفين وتتلقى الادارة بلاغات من أصحاب الكتب التى تتعرض للتزوير أو النسخ فتقوم بإجراء التحريات وجمع المعلومات للتأكد من صحة هذه البلاغات ثم استصدار إذن من النيابات المختصة لضبط المزور أو الناسخ وتفتيش الأماكن التى يحتفظ فيها المزور أو الناسخ بالكتب والمطبوعات المزورة أو المنسوخة وتتم احالته إلى النيابة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا المجال تطبيقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يشترط الحصول على إذن المؤلف أو الناشر قبل اتخاذ أى إجراءات للنشر أو التداول ولابد أن يكون هذا الإذن كتابيا ويحدد فيه طريقة ونوع ومدة الاستغلال .

العقوبة غير رادعة !

■ ويحذر مدير مباحث المصنفات الفنية أن العقوبات المنصوص عليها فى القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ تتراوح بين الحبس والغرامة فقط .. فقد نصت المادة ٤٧ من القانون على أن « يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تقل عن ٥ آلاف جنيه ولا تزيد على ١٠ آلاف جنيه أو باحدى العقوبتين كل من يعتدى على حق المؤلف أو حق من حقوق الملكية للمؤلف أو من أدخل فى مصر بقصد استغلاله دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفًا منشورًا فى الخارج ممن تشمله الحماية التى تفرضها أحكام هذا القانون وثالثا : من باع أو عرض للبيع أو التداول أو للإيجار مصنفًا مع علمه بتقليده ورابعا : من قلد فى مصر مصنفًا منشورًا فى الخارج أو باعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار أو صدره أو شحنه للخارج مع علمه بتقليده وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات محل الجريمة وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن ١٠ آلاف جنيه ولا تزيد على ٥٠ ألف جنيه .. وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة فى التقليد وينشر الحكم فى جريدة رسمية على نفقة المحكوم عليه . وللمحكمة عند الإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التى استغلها المقلدون فى ارتكاب أحد الأفعال المشار إليها مدة لا تزيد على ٦ شهور والحبس هنا غير وجوبى أما فى حالة العودة مرة أخرى فالحبس وجوبى والغرامة وجوبية أيضا .

■ ورغم ذلك يرى العميد صلاح عبد الفتاح أن العقوبة غير كافية بالنسبة للمرة الأولى ويقترح تشديد العقوبة فى حالة الضبط فى المرة الأولى وجعل الحبس وجوبيا أو زيادة مقدار الغرامة .

حتى تكون العقوبة مؤثرة وبالتالي زيادة الغرامة في حالة العود لأن الناسخ أو المزور أو المقلد يحقق أرباحا كبيرة نتيجة للتقليد أو التزوير للمصنفات المختلفة ويضيف أن معظم الدول العربية ليس بها قوانين تنظم عمليات النشر ولبنان من أكبر الدول التي يتم فيها تزوير الكتب وقد وصلت لنا أكثر من شكوى من المؤلفين المصريين بأن كتبهم متداولة في لبنان وتوزع في الدول العربية وأن اتحاد الناشرين قام بتكوين لجنة سافرت إلى لبنان لدراسة هذا الوضع مع المسئولين اللبنانيين وحيث إن لبنان ليست مشتركة في اتفاقية مع مصر في هذا الشأن ولذلك فإننا نرى ضرورة التنسيق بين وزارتي الثقافة والخارجية مع نظيرتيهما في لبنان للعمل على الحد من تلك الظاهرة وهي تزوير الكتب ومؤلفات الكتاب والأدباء المصريين .

دور اتحاد الناشرين

■ ويروى المهندس إبراهيم المعلم رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب قصة اكتشاف تزوير مؤلفات وكتب دار المعارف فيقول إن رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين قد حدثه بصفة عاجلة ليبلغه أن الكتب المضبوطة في الأردن على سيارة أردنية رقم ٤٦١١٠ قد تم ضبطها متجهة إلى الدمام بالسعودية وعليها ٤٢٨ صندوقا بها كتب مصرية وأردنية تخص دار المعارف وهي مؤلفات لكبار الكتاب المصريين والعرب ، وقد تم تحويل الموضوع كله إلى المدعي العام في الأردن لنظر هذه القضية وأن الكتب المضبوطة تخص بعض الناشرين اللبنانيين .

ويضيف رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب أنه لابد من حضور ممثل لدار النشر التي تم تزوير كتبها لمتابعة القضية في الأردن بعد أن نجحنا في ضبط الكتب والمطبوعات المزورة لتدافع كل مؤسسة عن مصالحها . وتتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مؤلفاتها وكتبها . وقد ضبط اتحاد الناشرين العرب عربات مشحونة في جدة وعليها كتب دار المعارف لحساب أكرم الطباع صاحب مكتبة الشرق الاسلامي بلبنان .

ويضيف إبراهيم المعلم أن مكافحة تزوير الكتب والمؤلفات المصرية والعربية من أهم أسباب قيام اتحاد الناشرين المصريين والعرب للحفاظ على حقوقهم . وقد أرسلنا إلى وزارة الإعلام في السعودية فأعيدت الكتب ولم تسلم إلى أكرم الطباع مرة أخرى وتمت مصادرتها واتفقنا على هذه المصادرة في اجتماع مع اتحاد الناشرين اللبنانيين والأردنيين والمصريين والعرب وتم الاتفاق على أن تحرق وتعدم على أن تسلم خلال ٢٠ يوما . واتحاد الناشرين المصريين والعرب يحاربون في عدة اتجاهات : أولها : الترسيخ في ضمير كل مصرى وعربى أن التزوير جريمة ولابد للمجتمع أن ينظر إليها على أن مرتكبها مجرم لأنه يسرق ماديا وأدبيا ومعنويا ويسرق من عمر المؤلف لأن التزوير يعمل على انهيار الازدهار والابتكار والابداع .

ثم يؤكد رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب أننا نعاني حاليا من مشكلة كبيرة وهي عدم توحيد التشريع في البلاد العربية ومازال القانون قاصرا في هذه النقطة .. فالحبس غير موجود في أول مرة فلا يتم حبس المزور إلا إذا كرر عملية التزوير أو الغرامة وحدها الأقصى ١٠ آلاف جنيه . وهنا وجب تعديل هذه النصوص لكي يتم حبس المزور من أول مرة وأن يتم توقيع العقوبة عليه بقدر فعلته . ونحن نعمل على تعديل التجريم بالنسبة لهذا الفعل وتعديل هذه النصوص بما يتناسب مع قدر هذه الجريمة وخطورتها المادية والثقافية .

١١ اجتماعا

■ ويواصل المهندس إبراهيم المعلم كلامه فيقول : إننا عقدنا حتى الآن ١١ اجتماعا في بيروت والقاهرة ودمشق والكويت لطرح قضايا الاتحاد وإثارة القضايا المهنية بين الناشرين أنفسهم لرفع مستوى المهنة من ناحية وكشف المزورين والوقوف ضدهم ومواجهتهم من ناحية أخرى . ويطلب من دار المعارف ألا تتهاون في حق مؤلفيها وحقوق النشر الخاصة بها فليس من حق أحد أن يتهاون في الحقوق ونرجو من الجميع أن يتعاونوا تعاونا ايجابيا وألا يتقاعسوا لأن المسألة بالغة الخطورة على الإنسان عموما . وقد بدأنا نجني ثمار جهودنا مع الناشرين في إبلاغنا بأى عمليات تزوير تقع في أى بلد عربي .

■ ثم يضيف رئيس اتحاد الناشرين أنه لابد أن يتخذ الناشرون المضرورون المعتدى على حقوقهم الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق مؤلفيهم وكتبهم في أى بلد يقع فيه التزوير ، ولابد أن يتحركوا بسرعة حتى لا تتعرض حقوقهم للخطر . ويضيف أن رئيس اتحاد الناشرين الأردني خاطبني عن ضرورة القيام بإجراءات وإرسال ممثلين قانونيين وتوكيل محامين للذهاب إلى الأردن لأن القضية موجودة أمام المدعي العام في الأردن ، ولابد أن يحضر مندوب الجهة المضارة .

وماذا عن لبنان ؟

■ أما عن لبنان فقد تم الاتفاق مع اتحاد الناشرين اللبنانيين هناك — والكلام مازال لرئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب — على التحقيق في قضايا تزوير الكتاب المصرى واتخاذ الإجراءات من جانبه ضد صاحب دار القلم على أن يسلم الكتب والزنكات والأفلام للاتحاد خلال ٢٠ يوما من الاتفاق ولازلنا في فترة المهلة وقد شكل اتحاد الناشرين المصريين لجنة برئاسة محمد إبراهيم وكيل الاتحاد لمتابعة هذه القضية مع اتحاد الناشرين اللبناني .

٩ دول والبقية تأتي

■ ويضيف رئيس اتحاد الناشرين المصريين والعرب أننا طلبنا من الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ عدة إجراءات كفيلة لضمان عدم تزوير الكتب والمؤلفات بعد ضبط العديد من المؤلفات والكتب المزورة لكبار المؤلفين والكتاب والأدباء المصريين في الدول العربية ، وأعد اتحاد الناشرين مذكرة لتدرج ضمن أعمال مؤتمر وزراء العدل العرب لتوحيد القوانين التي تجرم



الاعتداء على الملكية الفكرية والأدبية فى الدول العربية وهذه المذكرة التى ستتم مناقشتها فى المؤتمر فى القاهرة تطالب بضرورة حبس المزور من المرة الأولى وتغريمه غرامة مناسبة لفعلته . وحذرت هذه المذكرة من تأثير النصوص الموجودة وخطورتها على قتل الثقافة الأدبية فى الدول العربية وأضرارها على الابداع والابتكار الفكرى والأدبى والثقافى .

ويضيف إبراهيم المعلم أن الدول الأعضاء فى اتحاد الناشرين العرب هى ٩ دول هى المغرب والجزائر ومصر والسودان ولبنان وسوريا والأردن والعراق وفلسطين وسيشترك ناشرون آخرون من دول لم تنشأ بها اتحادات بعد وهى السعودية ودولة الكويت والامارات والبحرين وقطر واليمن .

■ وعن أهداف الاتحاد يقول إبراهيم المعلم إنها تتمثل فى عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها أولها : العمل على تنشيط دور الاتحاد وترويج الكتاب وتنمية الوعى الثقافى فى الداخل والخارج واتخاذ كل ما يلزم فى سبيل ذلك من وسائل مختلفة وعقد ما يلزم من مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية ، وثانيها : الحرص على القيم الأساسية للثقافة والحضارة العربية وحمايتها من كل محاولات الدس والتضليل والاختراق ، وثالثها : العمل على رعاية حقوق الناشرين وحماية مصالحهم الأدبية واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والأدبية الكفيلة بذلك والتصدى بكل قوة لمكافحة عمليات التزوير والاعتداء على حقوق الملكية الأدبية والفكرية والعمل على زيادة الوعى فى ضمير المجتمعات العربية بأهمية احترام حقوق الملكية وتجريم القرصنة والتزوير ، ورابعها : العمل مع الجامعة العربية والمؤسسات الرسمية المعنية على توحيد القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق التأليف ونشر وتداول الكتاب العربى فى جميع البلدان العربية ، وخامسها : رفع مستوى صناعة الكتاب العربى من حيث المضمون والإخراج والتصميم والطباعة والتجليد ، وسادسها : تذليل الصعاب التى تواجه الكتاب العربى والعمل على اعفاء الكتاب من قيود الرقابة والتصدير والرسوم الجمركية وغيرها وتخفيض أجور نقله بالبريد والشحن الجوى ، وسابعها : تشجيع الناس على القراءة وإشاعة روح المطالعة والاقبال على الكتاب بوصفه حاجة ثقافية ضرورية مثل حاجة الإنسان لرغيف الخبز ، وثامنها : تشكيل لجنة محكمة فى كل اتحاد محلى للناشرين وفى الاتحاد العام تتكون من خبراء مهنيين تكون لها صلاحيات تنفيذية ترفع إليها شكاوى التزوير وتتولى التحقيق فيها واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها . وتاسعها : العمل على استصدار قوانين رادعة لحماية حقوق المبدعين من المؤلفين والناشرين وحث الدول العربية على التوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحماية هذه الحقوق . وعاشرها : توثيق عربى للتعاون بين المؤلف والناشر وتوفير الاحترام لحقوق التأليف وتدعيم الثقة بين المؤلفين والناشرين .

ويضيف إبراهيم المعلم أن من أهم أهداف الاتحاد أيضا تقديم وتبادل المعلومات عن السوق والعملاء وكذلك عن أعمال القرصنة والاعتداء على حقوق الابداع بعد التحقق من صحة المعلومات وتوثيقها . وتنسيق دورات المعارض العربية للكتاب وتحسين شروط مشاركة الناشرين فيها وتوفير الاحترام والتسهيلات والخدمات اللازمة لهم .

معركة ضد التزوير

■ وعن جهود الاتحاد العام للناشرين العرب والمصريين يؤكد محمد رشاد أمين عام اتحاد الناشرين المصريين وعضو اتحاد الناشرين العرب أن الاتحاد شكل لجنة من ٥ أعضاء لمكافحة التزوير بموافقة وزير الثقافة حيث كان يمثل فى اللجنة عضو منها و ٤ أعضاء من الناشرين الآخرين وواحد يمثل المؤسسات الصحفية . وكان أساس عمل اللجنة بلاغا وصل إليها عندما تم ضبط سيارة تحمل كتبا مزورة وهى فى طريقها إلى صنعاء باليمن وأجمع المسئولون على ضرورة محاربة هذه الظاهرة وتم ملاحقة بعض المزورين بلبنان ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء تجمع يجمع الناشرين العرب لأن مهنة النشر تتعرض للتدهور فى الفترة الأخيرة وعدم الالتزام بميثاق شرف بين الناشرين ، وبدأت معركة الكفاح ضد التزوير بسبب الظروف التى كانت موجودة فى مصر .وحاليا أصبح للإعلام والإعلان دور كبير فى الكشف عن عمليات التزوير لتوعية المواطنين بخطورة الاعتداء على فكر المؤلف وجهد الناشر .

ويضيف محمد رشاد أن مسئولين كثيرين قابلناهم من لبنان وسوريا والأردن وكانت ردود أفعالهم إيجابية من المسئولين وقد نددوا بهذه الأفعال التى تهدف إلى قتل العقل العربى ثم بدأنا الخطة الثانية وهى التصدى الفعلى بكشف وفضح المزورين ومن يتعامل معهم وبدأت تظهر قضايا على السطح وقد كشفنا ٣ حالات تزوير لكتب فى السعودية وحالة فى الأردن وعددا كبيرا من حالات التزوير فى لبنان وحالة فى سوريا . ولكن هل هذه الإجراءات كفيلة للقضاء على التزوير ؟ !!

غير كفيلة

■ يجيب محمد رشاد أمين عام اتحاد الناشرين المصريين أن هذه الإجراءات غير كفيلة لمواجهة التزوير بسبب مهم وهو أن الكتب التى يتم تزويرها هى الكتب الرائجة والمطلوبة ، ونظرا لارتفاع أثمانها وهذا ما يدعوه فهم يزورون للربح المادى فالمزور هنا لا يدفع حقوق المؤلف أو تكلفة الناشر الكاملة وحقوق الطبع ، والموزعون يطلبون هذه الكتب تحديدا ويمكننا التغلب على ذلك بتوفير الكتاب المطلوب بسعر معقول ومناسب دون المغالاة سواء كان من الناشر أو الموزع . وعلى هذا الأساس فإن المرحلة الأولى من جهودنا تضمنت الاهتمام بالقضية والإعلام والإعلان عنها وتوضيح مفهوم التزوير ، والثانية : التعاون بين الاتحادات الاقليمية على مستوى الوطن العربى والتصدى بطرق مختلفة ، والثالثة : لفضح المزورين ومن يتعامل معهم أما المرحلة الرابعة فتتمثل فى اعداد القوانين وملاحقة المزورين ورفع قضايا ضدهم ومكافحة أنشطتهم الإجرامية ! . □



مراجعة جميع قوانين التجارة لتتمشى مع اتفاقية الجات

مكتب فنى تابع لوزير التجارة لمتابعة المجمعات الاستهلاكية



كتب - حسن عبدالمنعم:

تدرس وزارة التجارة والتموين فى الوقت الراهن جميع القوانين الحاكمة للنشاط التجارى وذلك بهدف تنقيتها وتحديثها او تعديلها اذا اقتضت الضرورة ذلك بهدف مواكبة هذه القوانين للمتغيرات العالمية فى مجال التجارة.

كما تدرس الوزارة ايضا اصدار قانون لحماية الملكية الفكرية بما يتمشى ونصوص اتفاقية تحرير التجارة «الجات».

وصرح المستشار صبرى عزيز المستشار القانونى لوزارة التجارة والتموين. بان من بين القوانين التى تخضع للمراجعة قانون العلاقات والبيانات التجارية الصادر عام ١٩٣٩ وقانون الرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع الصادر عام ١٩٤٦ وقانون الاسماء التجارية الصادر عام ١٩٥٠.

واشار الى ان قانون الملكية الفكرية الذى يتم الاعداد له حاليا يشمل هذه القوانين الثلاثة بعد تنقيتها بالاضافة الى القوانين المتعلقة بحماية حقوق المؤلف والرقابة على المصنفات الفنينة.

واكد ان مايخص وزارة التجارة والتموين من هذه القوانين قانون العلاقات والبيانات التجارية وقانون الرسوم والنماذج وقانون الاسماء التجارية.

واشار الى ان هذه القوانين ستزداد اهميتها بعد تنفيذ اتفاقية الجات سواء بالنسبة لحماية الاسماء والعلامات العالمية او الاسماء والعلامات المحلية.

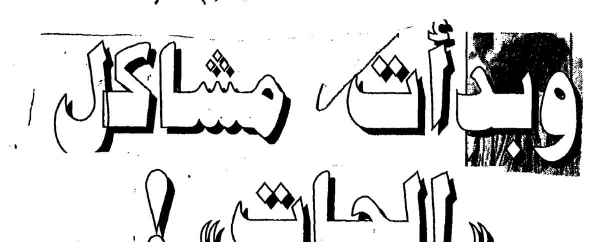
ويرى المستشار صبرى عزيز ان يكون هناك جهاز موحد للحماية الفكرية يتولى حماية براءات الاختراع والعلامات والرقابة على المؤلفات والمصنفات الفنية والبرامج والشرائط.

وقال ان فحص الاختراع من الناحية الفنية يخضع للبحث العلمى ومتى ثبتت صلاحيته يبدا دور وزارة التجارة والتموين حيث يخضع لعملية التسجيل والاشهار والرقابة على انتاجيته وتداوله فى السوق.

اما بالنسبة للمؤلفات فانها نتاج فكرى يخضع لوزارة الثقافة بعد ذلك ياتى دور التسجيل والاشهار والتداول وذلك من اختصاص وزارة التجارة لانه اصبح سلعة معروضة فى الاسواق شانه شان اى سلعة اخرى قابلة للغش والتقليد وسرقة الافكار وهذه عمليا تجارية خاصة وان معظم دو العالم تقوم حاليا بتوحيد الاجهزة التى تتولى عمليا حماية الملكية الفكرية وطال المستشار صبرى عزيز بأن يتول جهاز التجارة والتموين عملة التسجيل والرقابة بجمي انواعها.

امام الجهات الاخرى فانيا تتولى النواحى الفنية.

وصرح مصدر مسئول بوزا التجارة بانه سيتم تشكيل مكت فنى يتبع وزير التجا والتموين مباشرة لمتابعة الشركات التى تقرر ضمها للوزارة والاشراف عليها واتخا القرارات الفورية التى من شانها النهوض بهذه المجمعات وتقديم خدمات افضل باسعار تنافسية لرفع المعاناة عن كاهل الطبقة المتوسطة من محدودى الدخل.



وبدأت مشاكل «الجات» !

اتهامات متبادلة بين الشركات المصرية والأجنبية حول أسعار السلع !

المنتجات الوطنية غير قادرة على منافسة البضائع الأجنبية لانعدام التكنولوجيا الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج

تحقيق :
طارق تهامى



خلال الشهر الماضي.. تلقت الحكومة المصرية طلبا من حكومة جنوب افريقيا بان الشركات المصرية تقوم بسياسة اغراق لاسواقها.. تقدم سلعا

رخيصة وتتعمد خفض اسعارها عن اسعار بيعها فى مصر حتى تضمن السيطرة على اسواق جنوب افريقيا.. وبعدها بايام تلقت الحكومة المصرية

شكاوى من منتجين مصريين يتهمون فيها شركات اجنبية باغراق اسواق مصر بمنتجاتها هذه اولى بوادر حرب اتفاق «الجات».

تبدا السلطات المصرية خلال ايام التحقيق فى اولى الشكاوى التى صدرت عن المنتجين المصريين بعد توقيع مصر لاتفاقية «الجات» بعد تعديلها والمعروفة باسم منظمة التجارة العالمية. اكد المنتجون ان هناك إغراقا كاملا للسوق المصرى بالمنتجات المستوردة من الصين والهند واليونان وهولندا ودول شرق آسيا باسعار تقل عن سعر التكلفة مما يؤدى الى وجود منافسة شديدة بين هذه المنتجات ومثيلاتها من الانتاج المحلى.. وهى منافسة غير متكافئة وتضر بالانتاج المصرى.

كيف يمكن حماية المنتج المحلى من سياسة الاغراق ، هذا هو السؤال الذى تطرحه «الوفد» خصوصا ان توقيع مصر على الاتفاقية يمنعها من استخدام تشريعات او قوانين او ضرائب او تعريفات جمركية لحماية المنتج المصرى من المنافسة الاجنبية. وهذه الوسيلة اصبحت ممنوعة ايضا على كل الدول الموقعة على المعاهدة والتى تجاوز عددها المائة دولة.

اما عن اتفاقية الجات فقد تم انشاؤها بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود والرسوم الجمركية والتى كانت تؤدى الى المنافسة غير الشريفة بين الدول المنتجة للسلع. فكل دولة كانت تسعى لحماية منتجاتها عن طريق هذه القيود. وفى الوقت نفسه حددت الاتفاقية كيفية حماية الدولة المستوردة لسلعة ما من سياسة الاغراق التى قد تتبعها دولة منافسة عن طريق دعم منتجاتها او طرحها فى الاسواق بسعر اقل من تكاليف انتاجها فى محاولة لقتل صناعة هذه المنتجات فى الدول المنافسة، ثم رفع سعرها فى السوق العالمى بعد ذلك لاحتكار انتاجها وتسويقها.

المنتجون المصريون مازالوا يشعرون بالخوف من نتائج الاتفاقية التى جعلت المنافسة شديدة الصعوبة خصوصا بعد اعلان تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات.

السؤال.. هو كيف يمكن لمصر المنافسة فى السوق العالمى بعد توقيع اتفاقية الجات التى سوف تكشف بلا شك عن القدرة الحقيقية للصناعة المصرية فى مواجهة مثيلاتها الاجنبية؟

الامر الذى سوف يكشف ادعاءات الحكومة طوال السنوات الماضية عن الاصلاح الاقتصادى والصناعى.

الدكتور ابراهيم دسوقى اباظة رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد يرى انه لا توجد اية وسيلة لحماية الانتاج المصرى سوى تحسين الانتاج من ناحية الكم والنوع، بالاضافة الى ضغط التكاليف التى يتم انفاقها على انتاج السلعة، مع ضرورة الارتقاء بالانتاج المصرى الى مستوى المنتجات الاجنبية ويشير الدكتور «اباظة» الى ان الحديث عن الحماية «المفرطة» لانتاج محلى ردئ المستوى لم يعد لها مكان بعد قبول اتفاقية الجات من جانب مصر. ولم يعد هناك سوى طريق واحد وهو العمل من اجل الارتفاع بانتاجنا المحلى الى مستوى المنافسة او القدرة على منافسة السلع الاجنبية. لذلك حرص «الوفد» على ضرورة إعادة بناء الاقتصاد المصرى انطلاقا من اصلاح سياسى شامل.

فالمستقبل بهذا الوضع اصبح مخيفا نظرا للأزمة التى يعانيها الانتاج الوطنى بسبب سوء السياسات الحكومية.. ويضيف الدكتور ابراهيم اباظة.. لقد سبق ان قام حزب الوفد بالتنبية مرارا الى ضرورة تهيئة الاقتصاد المصرى لتقبل المنافسة الاجنبية، واعداده للانتصار فى سوق السلع المنافسة، فلن يعيش الاقتصاد المصرى الى ما شاء الله فى ظل سياسة الحماية الجمركية والدعم من قبل الدولة.

التقدم الصناعى مطلوب

الدكتور حسن كمال أستاذ



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الــوفــد

التاريــخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٦

الضرائب بجامعة عين شمس له وجهة نظر وهى ان الحماية الوحيدة للمنتجات المصرية من سياسة الاغراق هى التقدم فى المجال الصناعى، والعمل فى اطار اسس علمية سليمة، وهذا سيؤدى الى تطوير الصناعة المصرية وجعلها افضل، ولديها القدرة على المنافسة فى المستقبل. واذا لم نسع الى تحسين صناعتنا الوطنية سوف تندثر هذه الصناعات . وعموما لن نستطيع حماية المنتجات المصرية عن طريق فرض جمارك او قيود لان ذلك سيقابله ـــ فى حالة عدم وجود الاتفاقية ـــ حماية من البلاد الاخرى، هذا اذا تمكنا من فرض هذه الحماية، لان اشتراكنا فى اتفاقية «الجات» يمنعنا من ذلك . كما انه من وجهة نظر المستهلك سيكون هذا الوضع افضل لانه سيحصل على سلعة بالمستوى الدولى، لكن الذى سوف يضار من هذه المنافسة هو الاقتصاد المصرى فى مجموعه لانه لا يمكن ان يرقى فى الوقت الحالى الى مستوى الانتاج الاوروبى والامريكى.

ويشير الدكتور حسن كمال الى انه حسب نصوص اتفاقية «الجات» لابد ان تخضع كل السلع لنفس الظروف ومنها الضرائب والتعريفات الجمركية، هذا سيمنع حماية المنتج المصرى بايدى الدولة كالقوانين والقرارات.. وهذا يؤكد انه لا حل امامنا سوى اعادة النظر فى منتجاتنا وضرورة التركيز على المنتجات التى نتفوق فيها حتى نتمكن من المنافسة الجيدة والناجحة وعن سياسة الاغراق يقول الدكتور حسن كمال.. «الجات» يحمى الاعضاء الموقعين على الاتفاقية من المنافسة غير الشريفة او ما تسمى بسياسة الاغراق (DUMPING) وهى تحاربه لان فتح الباب امام هذه السياسة سيجعل قدرة البلاد الغنية على السيطرة على السوق العالمى اكبر من الدول الضعيفة لانها ستقوم بطرح منتجات سعرها اقل عن نظيرها من منتجات البلاد الاخرى، وسوف تساعدها قدرتها الاقتصادية على ذلك ، لان سعر انتاج السلع لديها منخفض. فهناك نوعان من المصروفات.. المصروفات المتغيرة «النسبية» وفيها يزيد حجم الانفاق بنفس درجة زيادة الانتاج تقريبا.

ومصروفات ثابتة لا تتغير بتغير الانتاج وبالتالى اذا كانت هناك زيادة فى الانتاج يقل نصيب الوحدة المنتجة من الانفاق، وبذلك يكون من لدية القدرة على الانتاج بشكل اكبر يكون حجم انفاقه او تكاليفه للوحدة الواحدة اقل. لذلك ستكون الدول المتقدمة فى الانتاج والتسويق تكاليف منتجاتها اقل وستكون اكثر قدرة على المنافسة. وافضل حماية لنا فى هذه الحالة هو التخصص فى انتاج السلع التى نتفوق فيها واغلبها سلع زراعية.

ويشير الدكتور حسام عيسى استاذ القانون التجارى الى ان الدكتور احمد جويلى وزير التموين اكد انه فى سبيله لاصدار قوانين ليست فقط متعلقة بمنع الاحتكار الداخلى ولكن لمنع سياسة الاغراق. ولكن اتفاقية الجات فتحت الابواب والحدود التجارية ولم تعد هذه الوسائل تجدى.. فالبلاد التى تستخدم التكنولوجيا اصبحت افضل من ناحية حجم ونوع الانتاجية وبالتالى تكون اسعارها افضل من مثيلتها، و نحن الان بعد توقيع اتفاقية «الجات» لا نستطيع إغلاق ابوابنا بمجموعة قوانين وتشريعات امام السلع الاجنبية، والمنافسة قادمة وستؤدى الى اضرار للمنتجين سواء كانت هناك سياسة إغراق ام لا.

ويتساءل الدكتور حسام عيسى: إذن ما هو الحل؟

بما ان قدرتنا التنافسية منخفضة الى هذا الحد، يجب ان نستعد لمواجهة السلع المنافسة فى السوق العالمى، وهذا يتطلب دراسة جادة.

ولكن المنافسة ستكون صعبة جدا لاننا متخلفون تكنولوجيا.. وانتاجية العامل المصرى ضعيفة جدا، لذلك يجب الاهتمام بامور عديدة وهى التعليم والصحة والتكنولوجيا . فكلها شديدة الارتباط بالتقدم الصناعى، فلا توجد دولة واحدة تقدمت بدون هذه العناصر. ولكننا فى مصر ننظر للمشكلة بشكل جزئى.. فسياسة التنمية سياسة متكاملة.

ويضيف الدكتور حسام.. انني هنا اخشى من المنافسة العادية لان مستوانا التكنولوجى اقل من غيرنا، حتى إسرائيل ستكون لديها القدرة على طرح منتجات باسعار تقل عن مثيلاتها المصرية. لذلك يجب ان نقيم سياسة «بناء تكنولوجيا» وليس نقلها باكتساب الحق فى العلامات التجارية دون ان تكون لدينا القدرة على معرفة هذه التكنولوجيا.

التكلفة عالية

الدكتور محمد ابو العلا استاذ الاقتصاد يرى ان مصر ستواجه صعوبة شديدة ومنافسة قوية فى السوق العالمى، نظرا لقوة الصناعات الاجنبية بالاضافة الى ان المنتج المصرى لن يجد رواجا لان التكلفة الخاصة به عالية جدا فى مقابل جودة المنتجات العالمية، وهذا سيؤدى الى عجز دائم وكبير لميزان المدفوعات وبالتالى لا يمكن اصلاح هذا الخلل على الاطلاق الا عن طريق تحسين المنتجات المصرية وتخفيف القيود الجمركية والضرائب على هذه المنتجات لان هذه القيود تؤدى الى زيادة اسعارها. ولابد من توجيه المكاتب التجارية بالسفارات المصرية بالخارج بشكل يساعد المنتج المصرى على المنافسة، لان المصدر المصرى المقيم بالقاهرة لا يعرف ما يحدث بالسوق الاجنبى، واحيانا يتفق على اسعار مختلفة عن اسعار السوق العالمى، وهذا يؤدى الى خسارته، لذلك يجب على المكاتب التجارية ان تكون على قدر كبير من النشاط وان تنقل للمورد المصرى حركة السوق العالمى واسعاره.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٦

حكاية الإغراق

الدكتورة سميحة القليوبي استاذ القانون التجاري بحقوق القاهرة تشير الى ان اتفاقية الجات التي تم ابرامها عام ١٩٩٤ الغيت لتحل محلها منظمة دولية جديدة هي منظمة التجارة العالمية (W:T:O) للاشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها ومصر عضو كامل في هذه الاتفاقية.

والهدف الرئيسي للاتفاقية هو تحقيق المنافسة المشروعة عن طريق تحرير التجارة العالمية، فلا انتقلت عناصر الانتاج بحرية ودون قيود تتحقق المنافسة بين المشروعات بجميع انواعها عالميا. وعناصر الانتاج المقصودة هنا هي عناصر معنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والنماذج والرسوم الصناعية.

وتؤكد الدكتورة سميحة القليوبي ان فرض الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة لحماية الصناعة الوطنية يتعارض مع احكام الاتفاقية ويقصد بالقيود الجمركية بصفة عامة القيود التي تضعها الدول في تشريعاتها الداخلية لحماية منتجاتها الوطنية مثل القيود الخاصة بكميات السلع او نوع الخدمة او رفع سعر السلعة المستوردة بالمقارنة بمثيلاتها الوطنية.

وتشير الدكتورة سميحة القليوبي الى المبدأ الخاص بمحاربة سياسة الاغراق حيث نصت الاتفاقية على التزام جميع الدول الموقعة باحترام مبدأ محاربة سياسة الاغراق. وقد عرفت الفقرة الثانية من المادة السادسة من الاتفاقية الاغراق بانه «ادخال البضائع في الدول باسعار اقل من قيمتها الحقيقية وتكلفتها التقليدية، بمعنى ان يكون سعر المنتج اقل من اسعار مثيله داخل بلد انتاجه.

وتضيف استاذ القانون التجاري وادانة سياسة الاغراق التي نصت بها الاتفاقية تفادي حدوث اضرار اقتصادية سواء كانت متعلقة بالانتاج او تقليل الارباح، او تدهور الصناعات الوطنية، وطبقا للاتفاقية يتم التعويض للدول المتضررة من سياسة الاغراق على اساس الاضرار الفعلية وليست الاجتماعية، اي الاضرار المباشرة وليست الاضرار غير المباشرة.

وقد نظمت المادة الرابعة من الاتفاقية اجراءات طلب الحماية من الاغراق مع تحديد نوع الاضرار الناتجة عنها وطبيعتها ومداها الفعلي وقدرها. وتلتزم السلطات المختصة بالتحقيق في الاغراق بان تفصل في النزاع خلال عام مع اعطاء الفرصة لجميع الاطراف «المضار والمتسبب في الضرر» من اثبات دفاعهم وحقوقهم مع حق هذه السلطات في اجراء تحقيقات في دول اخرى بحسبما يتطلب الامر، وللسلطات توقيع الجزاء على المتسبب في الاغراق، ويتمثل هذا الجزاء في فرض «رسم مكافحة الاغراق» على هذه الواردات محل الاغراق، وهو رسم يطلق عليه رسم ما يعادل فرق السعر الاساسي لهذا المنتج.

وللسلطات المختصة بالتحقيق حق وقف او انهاء التحقيق دون فرض الرسم او تحصيله اذا تلقت هذه السلطات تعهدات كافية من المصدر الذي قام بالاغراق باعادة النظر في اسعاره او التوقف عن التصدير للمناطق محل النزاع، وبذلك يتحقق هدف الاتفاقية من تحقيق التوازن بين الدول المتقدمة والنامية، بقصد الوصول لمنافسة شريفة عن غير طريق فرض القيود، ولكن بطرق فرض الرسوم المعقولة.

د. سميحة القليوبي

اتفاقية «جات» أزالت معوقات إقامة تكتل تجارى عربى

أكد الامين العام للغرف التجارية العربية د. برهان الدجانى ان اقامة تكتل اقليمى عربى اصبح الآن اسهل من أى وقت مضى لان جميع العقبات التى كانت تقف دون تحقيقه ازالتها اتفاقية «جات» وان المبادىء التى وضعتها جات للتجارة وللتكتل الاقليمى تتجاوز عملية التفاوض والتفسير وتحدد المعالم تحديدا كاملا، وواضحا منذ البداية بحيث لاتبقى حاجة لاى تفاوض بشأنها.

واضاف فى البلاد العربية الان تكتل اقليمى فرعى واحد هو مجلس تعاون دول الخليج العربية.

وهذا التكتل قد جرى فى اطار اعتماد متبادل خارج عن المنطقة العربية فى أمور أساسية وحساسة كالعمالة، والتقنية. كما أنه لايشكل الحجم المقنع لاستقطاب الاستثمارات اليابانى مثلا. ولايستطيع تكتل ان يمضى شوطا بعيدا فى التصنيع اعتمادا على عمالات اجنبية تخل تركيباته السكانية وتعرض أمنة السكانى لخطر، ولو كان مبهما حتى الآن، فى ظل العولمة الزاحفة.

عاطف عبدالله

وقد نشأت فى الوسط العربى خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١، فكرة تقول باقامة عدد من التكتلات التجارية الاقليمية، بظن ان مثل هذه التكتلات المتعددة يمكن أن تجمع لاحقا فى تكتل واحد. وفى اعتقادنا ان اتفاقية جات/ منظمة التجارة العالمية، قد تجاوزت هذه المرحلة ايضا واصبح من الافضل بكثير اقامة منطقة تكتلية واسعة النطاق لايجاد الجو الدينامى لاستقطاب الاستثمارات الكبيرة ذات الطبيعة التقنية، ولقيام الشركات العربية الكبرى القادرة على احداث النقلة الحاسمة الى عالم الصناعة، على غرار مايجرى فى منطقة شرق اسيا حاليا. ثم ان تكتلا عربيا واسع النطاق هو وحده قادر على تذويب التناقضات العربية وتحويلها الى منافسة ايجابية مفيدة لجميع الاطراف.

وقال ان اتفاقية جات ـ التى اقامت منظمة التجارة العالمية ـ قد اصابت بضربية قاتلة ومانعة نظام العلاقات التجارية الثنائية بين البلاد العربية، الذى يشكل العصب الاساسى والعمود الفقرى لكامل نظام العلاقات التجارية العربية فقد نصت المادة (١) من اتفاقية جات على ان اية ميزة او حصانة او معاملة تفضيلية (تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الاخرى ايا كان نوعها، المفروضة على الاستيراد أو التصدير او فيما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات او الواردات او بالنسبة الى القواعد والاجراءات المتصلة بالتجارة الدولية) يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشىء فى اية دولة اخرى «متعاقدة او غير متعاقدة» او المنتج المتجه اليها «سوف تمنح فورا من دون قيد او شرط لكل الدول الاخرى المتعاقدة وبالتالى فلن تستطيع اى دولتين عربيتين ان تتبادلا منافع محصورة بينهما، لان جميع بلدان العالم المنضمة الى اتفاقية جات سوف تستفيد حكما وبصورة فورية والية من تلك المنافع. واشار د. برهان الى ان اتفاقية جات وان كانت اجازت ابقاء ستارة جمركية عند الانضمام، شرط الاعلان عنها، وشرط اخضاعها للتراجع التدريجى، فانها نصت على ازالت جميع القيود غير الجمركية ايا كان نوعها وتضمينها بدلا من ذلك فى الرسوم الجمركية ذاتها وبالتالى فانها احدثت اختراقا جوهريا فى اسوار الحمائية الاحادية «القطرية» بقصد تعرض جميع اسواق الدول المنضمة اليها الى اقصى قدر من الانفتاح التنافسى. وقد كانت ازالة هذه القيود العقبة الكؤود فى اى محاولة للتكتل الاقليمى العربى بحجة ان النص على ازالتها يمس مفهوم سيادة الدولة.

وهكذا نرى وفى نقطة اخرى ان الدول العربية اعطت وستعطى الى جميع دول العالم امرا كانت تعتبره تنازلا عن السيادة اذا ما اعطى للدول العربية الاخرى.

واضاف: واذا كانت اتفاقية جات قد جاوزت كلا من الحمائية الاحادية وافضلية المعاملة الثنائية فانها فتحت منفذا بموجب المادة ٢٤ اقرت بموجبه التكتلات الاقليمية القائمة من مناطق التجارة والاتحادات الجمركية كما اجازت الانضمام الى هذه التكتلات او انشاء تكتلات جديدة وتمتاز هذه التكتلات بان من حقها ان تمنح مزايا لبعضها البعض دون ان تنعم هذه المزايا على باقى الدول الاعضاء فى جات.

لكنها فى الوقت نفسه وضعت بعض المبادىء لقيام التكتلات. فاولا فى جانب الرسوم الجمركية لايجوز ان يؤدى قيام التكتل الى فرض رسوم جمركية على الدول غير الاعضاء فيه تزيد فى مجموعها او فى المتوسط على ما كان مفروضا عليها قبل قيام التكتل. وثانيا ينطبق المبدأ المتقدم نفسه على القيود التجارية غير الجمركية وثالثا حددت الفترة الانتقالية للوصول الى تكتل تجارى مكتمل بانها فترة معقولة من الزمن. لاتزيد على عشر سنوات الا فى حالات استثنائية تقر بموافقة مجلس التجارة فى السلع. واكد انه امام الدول العربية احد خيارين لاعادة هندسة علاقاتها التجارية: اما البقاء على الاحادية القطرية الانفرادية والتفرد بها والانصياع التام لجميع ماقررته جات وما قد تقرره من اجراءات واحكام الانفتاح الانكشافى امام دول العالم كلها، او بناء تكتل اقليمى يعطيها قدرا من حرية التصرف فى جانبى الحماية ومواجهة المستقبل. واذا كنا بين خيارين احدهما مفروض كله وثانيهما يتيح قدرا من حرية التصرف، فان اى تصرف عقلانى لابد وان يتجه نحو الخيار الذى فيه قدر من الحرية. وذكر ان وضع تصميم لتكتل اقليمى عربى اصبح الآن اسهل لان جميع العقبات التى كانت تقف دونه (تقريبا) قد ازالتها اتفاقية جات. وان المبادىء التى وضعها جات التجارة وللتكتل الاقليمى تتجاوز عملية التفاوض والتفسير وتحدد للعالم تحديدا كاملا وواضحا منذ البداية بحيث لاتبقى حاجة لاى تفاوض بشأنها □

د. برهان الدجانى

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٩ مارس ٢٠٠٦

مسئول بمنظمة التجارة:

اتفاق وشيك لفتح أسواق الاتصالات في إطار الجات

قال نيل ماكميلان رئيس مجموعة مفاوضات الاتصالات لدى منظمة التجارة العالمية والمعنية بابرام اتفاق عالمى لفتح اسواق الاتصالات أنه يعتقد أن الوصول إلى اتفاق بات وشيكا بحلول الموعد النهائى فى ٣٠ من ابريل القادم.

غير أن ماكميلان قال أيضا إنه يعتقد أن هناك احتمالا ضئيلا لمد اجل المحادثات التي يشترك فيها ٤٨ دولة ان لم يتم التوصل إلى اتفاق فى الموعد المحدد.

وقال ماكميلان المسئول لدى وزارة التجارة الصناعة البريطانية إنه اعتراه تفاؤل بالغ من عروض جديدة قدمت فى الأيام الأخيرة لفتح أسواق وطنية وتعهدات بتقديم أخرى فى أوائل مارس .

وتضم العروض المقدمة عرضا من الولايات المتحدة قدمته إلى المنظمة يوم الاثنين الماضي اقترحت فيه الفتح الكامل لأسواقها المحلية إضافة إلى سوق خدمات الاتصالات الدولية أمام الشركات الأجنبية إذا قدم عدد معين من الدول الأخرى عروضا مماثلة.

وقدمت العروض الاخرى يوم الثلاثاء كل من البرازيل وبولندا وإسرائيل والهند والبرازيل والهند فى ظل الإمكانات الهائلة المتاحة بهما لتطوير الاتصالات من بين البلدان التى تعتقد الولايات المتحدة إن اشتراكها أمر حيوى ليصبح للاتفاق العالمى قيمة.

وبعد يومين من المناقشات الثنائية بين المشاركين فى المحادثات قررت مجموعة تفاوض المشاركين بشكل كامل في المحادثات، عقد اجتماع للمجموعة الممثل فيها الاتحاد الاوروبى بكامل اعضائه لإعداد تقويم للوضع بشكل عام واستعراض العروض المقدمة.

وتضم الأعضاء الأخرى المشاركة بشكل كامل فى المفاوضات خلاف الهند التى لم تقدم بعد عروضها كلا من الأرجنتين وكولومبيا ومصر والمغرب وتونس.

وكانت مفاوضات الاتصالات قد تم تأجيلها إبان انتهاء محادثات جولة أوروجواى للتجارة الدولية بين عامى ١٩٨٦ و١٩٩٣ لتستكمل لاحقا مع اتفاقات الخدمات المالية والبحرية.

ويقول مسئولون تجاريون إن إبرام اتفاق للاتصالات أمر مهم لكل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء حتى تصبح المنافسة فى القطاع وفقا لقواعد التجارة العادلة التى تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.



المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

مابين التكتلات العالمية وأحلام السوق العربية المشتركة:

الدواء يشكو مرارة «الجات»!

قضية غاية في الخطورة.. طرحتها ندوة «نحو سوق دوائية عربية مشتركة في ظل اتفاقيات الجات» والتي اختتمت اعمالها مساء أمس ونظمتها الشركة القابضة للادوية والاتحاد العربي لمنتجي الدواء وشارك في اعمالها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال والدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان.

وموضع الخطورة في اعمال تلك الندوة انها تطرقت إلى موقف صناعة الدواء في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة وكذلك حقوق الملكية الفكرية والفجوات والاستثناءات في اتفاقية الجات والاسواق الدوائية العربية مع استعراض الانظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بالدواء والشراء الموحد للدواء، واثر التكتلات الاقتصادية على الدواء العربي مع ايجاد صيغة للمصالحة المتبادلة بين الشركات الدوائية العربية وصولا إلى سوق عربية دوائية مشتركة.

وإذا كانت الاتفاقية قد وضعت ضمن مبادئها تقرير مبدأ حرية التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية أو الغائها وتيسير علاقات الدول الاعضاء ورفع المستوى المعيشي وتوسيع نطاق الانتاج مع تسهيل التشاور والتعاون في حل مشاكل التجارة إلا ان المبادىء الاساسية تضمنت مبدأ في غاية الخطورة على صناعة الدواء وهو التقيد بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

وبموجب الاتفاقية يكون حق الامتياز في الصناعات في تحرير المنتج ليظل المنتج النهائي منعدما للاستقلال كما ان حماية التحضير غير كافية ويجب أن تعطى للمنتج الدوائي النهائي.

ومع رصده لما شهدته الصناعات الدوائية من تقدم تقني وتكتلات وشركات متعددة الجنسية يجزم الدكتور مصطفى ابراهيم مدير عام التصدير بالشركة القومية للادوية بأن الجات تعد تحديا للصناعات الدوائية العربية من خلال الملكية الفكرية لفترة تصل إلى ٢٠ عاما ووضع قيود مشددة على التصنيع الدوائي بنظام الاتفاق

ولان صناعة الدواء تتطلب توفير احتياجات المستحضرات الصيدلية باسعار معقولة مع تحقيق عائد ستصبح صناعة الدواء العربية اسيرة الجات ليزداد اللعب على حق «الاتفاق» وإتاوة ٥٪ من المبيعات لمدة ٥ سنوات وتوريد الخامات وتكاليف الدعاية والعينات المجانية إلى تقليل نقل التكنولوجيا من الشركات العالمية للشركات المصرية والعربية

ويشير إلى أن تحقيق حلم صناعة دوائية قوية في مواجهة الجات يقتضي نوعا من التعاون الدوائي العربي من أجل سوق مشتركة.

محمد حسان



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

الجات تهدد

صناعة

الدواء العربى

١,٥ مليار دولار خسائر مصانع الدواء و٥٠٪ انخفاض فى الإنتاج

فى ظل اتفاقية الجات تصبح الصناعة الوطنية مهددة بالبوار ليس على مستوى مصر فحسب.. بل على مستوى العالم العربى كله وبخاصة فى ظل غياب المشروع القومى العربى وتفكك الدول والسياسات، وقد استشعر قطاع الدواء العربى حجم الأخطار القادمة عليه من جراء الاتفاقية فاعد عدته واستنفر رجاله لدق ناقوس الخطر فى آذان الأنظمة الحاكمة علها تفيق وتنقذ الصناعة المحلية من المنافسة القاتلة باستغلال الفترة الانتقالية.. وفى هذا الإطار عقد اتحاد منتجى الأدوية العربية ندوته بالقاهرة مؤخراً وفيها تكشفت الحقائق وتبين الخطر من خلال أرقام الخسائر المتوقعة للعرب والمكاسب التى ستحققها إسرائيل والغرب من جراء «الجات» فى مجال الدواء، مما يستدعى وجود استراتيجية قومية للعلاج قبل فوات الأوان.

وفى الورقة التى قدمها الدكتور مصطفى إبراهيم محمد -وكيل الوزارة لقطاع التصدير الدوائى ونقيب الصيادلة الأسبق- بعنوان «التكتلات الاقتصادية واتفاقية الجات وأثرها على الصناعة الدوائية العربية وتوفير الدواء» أكد أن مصر قد انتهجت أساليب من شأنها توسيع جبهة مواجهة اتفاقية الجات والاستفادة من الفترة الانتقالية واعتمدت فى الأساس على توفير احتياجات المستحضرات الطبية للبلاد بأسعار معقولة، حيث بلغ استهلاك الدواء لعام ١٩٩٤، ٢٦٩٠ مليون جنيه منها ٩٣٪ إنتاج محلى و٧٪ مستورد وزادت نسبة الإنتاج المحلى نظراً إلى إنشاء شركات جديدة للأدوية يمتلكها القطاع الخاص فى السنوات الأربع الأخيرة، وبلغت كمية إنتاج الدواء لشركات القطاع العام ٦٠٪ من إجمالى الإنتاج بينما بلغ إنتاج القطاع الخاص والمشترك ٤٠٪.

ويرى د. مصطفى أن العمل باتفاقية الجات يستلزم وعياً كبيراً خصوصاً أنها ستقلل فرص نقل التكنولوجيا من الشركات العالمية للشركات المصرية فى صناعة الدواء نظراً إلى اتجاه الشركات

ليلى عبد الحميد

لإنشاء مصانع لها بمصر برأس مال أجنبى ١٠٠٪، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد هذه المصانع الجديدة عدد شركات القطاع العام الدوائى.

ويضيف أن المصانع العربية الموجودة حالياً تغطى ٥٠٪ من احتياجات المنطقة ومالا يزيد على ١٠٪ من الخامات الدوائية التى يستورد أغلبها من الخارج.

ويطالب د. مصطفى باتحاد الدول العربية والعمل على وضع استراتيجية علمية وعملية من أجل صالح المواطن العربى، وإنشاء شركات متعددة الجنسية من الدول العربية لصناعة الأدوية وبخاصة الصناعات الدوائية الثقيلة.

واقترح د. مصطفى فى نهاية ورقته العمل على تجميع الدراسات والتوصيات وعمل خطة موحدة خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات بهدف إيجاد صناعة دوائية عربية قوية فى ظل المنافسة المتوقعة وحصول المواطن العربى على الدواء بسعر مناسب.

حقوق الملكية الفكرية

وفى ورقته بعنوان «اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية» يقول الدكتور نزار جردانة -رئيس اتحاد منتجى الأدوية والمستلزمات الطبية العربية-: إن الصناعة الدوائية ستكون أكثر الصناعات تأثراً بالاتفاقية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

ويحدد د. نزار مجموعة من الآثار للاتفاقية على الصناعة العربية من بينها:

* تراجع الإنتاج الدوائى العربى بحد أدنى مقداره الكم المنتج من الأدوية التى يتمتع المنتج النهائى منها ببراءة اختراع يقل عمرها عن عشرين عاماً، ويمتد هذا الأثر لينال المنتجات الدوائية الأخرى لنفس الشركات أو المصانع العربية بفعل تضاؤل حجم السلة التسويقية للشركة الواحدة.
* التضييق على المستوردين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢/١٩٩٦

والموزعين ومستودعات الأدوية والمستخدمين للسلعة الدوائية.

* تضييق فرص البحث والتطوير لإيجاد واستحداث طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية ببراءات اختراع نافذة المفعول ولا يسمح بصنع نفس المنتج باستحداث طرق جديدة لمدة عشرين عاماً، مما يؤدي إلى تخلف الصناعة الدوائية العربية على المدى الطويل.

* زيادة أسعار المنتجات الدوائية بإطلاق الحرية لمالك الاختراع للتصرف في جميع أوجه التصنيع والاستغلال التجاري.

د. مصطفى إبراهيم

٤٧٪ زيادة في صادرات إسرائيل في ظل السلام و١٠٠٪ ارتفاع في واردات العرب

وفي ورقته بعنوان «تأثير اتفاقيات السلام مع إسرائيل في سوق الدواء العربية» يقول د. محمد فواز صيام نقيب الصيادلة بالقدس: إن صادرات إسرائيل في المرحلة الأخيرة تصاعدت بمعدلات متفاوتة، حيث بلغت «٢٧٦,٢» مليون دولار عام ١٩٩٤ مقابل «١٨٧,٩» مليون دولار في عام ١٩٩٣ أي بزيادة ٤٧٪، كما تزايد حجم الواردات من المنتجات العلاجية من «٣١٥,٧» مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى «٣٤٧» مليون دولار في عام ١٩٩٤ بزيادة ١٪. تمثل ٣٩٪ منها أصنافاً منافسة لمنتجات صهيونية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٥ مارس ١٩٩٦

ويشير د. فواز إلى استفادة «إسرائيل» من العملية السلمية، حيث ارتفعت صادراتها بشكل ملحوظ وانخفضت وارداتها منذ بدء تطبيق اتفاقية التسوية، بينما سببت المقاطعة العربية لإسرائيل على مدى «٤٠» عاماً خسائر لها قدرها حوالى ٤٥ مليار دولار حسب تقارير الغرف التجارية الإسرائيلية.

وتعتمد صناعة -كما يقول د. فواز- «إسرائيل» على سبع جامعات ومراكز بحثية تتعاون مع المستشفيات التعليمية والتى تشكل مراكز بحث وتطوير للصناعات الدوائية الصهيونية ويتم تخصيص ١٠٪ من ميزانية البحث العلمي لهذا الغرض.

كما تقوم إسرائيل بتوفير تمويل للصناعة الدوائية من الميزانية يقدر بـ«٢٠٠» مليون دولار أى بنسبة ٥٨,٧٪ من تكلفة البحث العلمى، فى حين تشارك مصادر أجنبية بنسبة ٤١,٣٪ ويساهم القطاع الخاص ومصانع الادوية بنسبة ٦,٤٪ والقطاع الأكاديمى بـ٨,٣٪.

وتسعى «إسرائيل» حالياً لان تغزو الاسواق الدوائية العربية خصوصاً ان اكبر شركتين «إسرائيليتين» قد انشأتا شركتين دوائيتين فى الولايات المتحدة الامريكية للاستثمار فى مجال البحث العلمى برأسمال لا يقل عن «٨٠» مليون دولار لكل منهما وتسعى ايضاً لإنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية والتجارية لتصل إلى التطبيع الثقافى وتوقيع اتفاقيات غير متوازنة تعتمد على الثنائيات وتعميق التفكك داخل الصف العربى ليكون السلام بين العرب وإسرائيل على حساب السلام بين العرب انفسهم.

انخفاض الإنتاج الدوائى العربى

ويتوقع الدكتور غسان بدر الدين سعيد -المملكة العربية السعودية- فى ورقته بعنوان: «الثغرات فى اتفاقية حماية الملكية الفكرية»، ان ينخفض حجم الإنتاج الدوائى العربى بما يعادل ٥٠٪ ويقابله ارتفاع فاتورة استيراد الادوية بما نسبته ١٠٠٪ او اكثر نتيجة هوة بين تدهور التصنيع المحلى وارتفاع سعر الدواء، ومن المتوقع ايضاً ان تبلغ خسائر المصانع الدوائية العربية من جراء تطبيق اتفاقية الجات مايعادل «١,٥» مليار دولار.

وطالبت د. لمى احمد -المملكة الاردنية الهاشمية- فى ورقتها «توجيه التشريعات» بضرورة التكامل والعمل الجاد لوضع استراتيجية واضحة لإنشاء سوق دوائية عربية مشتركة وإقرار متطلبات تسجيل الادوية وموافاة الاتحاد للتمكن من مطابقتها ووضع تشريعات موحدة لجميع الدول العربية تسهل التداول فيما بينها وضمان تطبيق شروط رقابية واضحة على الادوية، مما يرفع من مستوى العلاج العربى ويجعله قادراً على المنافسة.

شروط إنشاء سوق عربية

اما الدكتور زكريا جاد -نقيب صيادلة مصر- فيلخص وجهة نظره فى مجموعة من النقاط الرئيسية تتمثل فى توافر الشروط اللازمة لإقامة سوق عربية مشتركة، ومن بينها الرغبة الحقيقية فى إقامة هذه السوق ووجود درجة من التوازن فى قيمة النقد وأسعار الصرف ومستوى التقدم التكنولوجي وتسهيل ومنح الإعفاءات الجمركية والمعاملات الحكومية.

ويشير إلى اهم المشاكل التى تواجه إنشاء السوق العربية وهى ان الدول التي بها صناعات دوائية كمصر والأردن والإمارات لم تصل إلى استراتيجية مقبولة لقيام السوق المشتركة ويرجع ذلك إلى ان نمط الإنتاج فى كل الدول واحد ولم تنجح الشركات العربية فى إنتاج مستحضر مميز قائم على بحوث محلية إلا نادراً.

ويشير د. جاد إلى القيود التي ستفرض فى ظل التحرير الكامل للتجارة العالمية، حيث يتضاءل دور أى تكتل إقليمى بالإضافة إلى ما يعانيه من جراء التنفيذ الصارم لحقوق الملكية الفكرية.



تصاعد خسائر مصر والدول النامية بسبب اتفاقية «الجات»

كتب علاء البحتر:

كشفت أحدث دراسة اقتصادية عن تصاعد خسائر الدول النامية بسبب اتفاقية الجات، وقدرت الدراسة خسائر الدول النامية بـ١٦ مليار جنيه، والمكاسب للولايات المتحدة وأوربا بأكثر من ١٤٢ مليار دولار. طالبت الدراسة التي أعدتها المجموعة الاستشارية العربية بإعادة فحص ودراسة اتفاقية الجات وأثارها السلبية والإيجابية في الدول العربية لمواجهتها مستقبلا وأكد د. عبد الفتاح دياب حسين -رئيس المجموعة الاستشارية العربية- أنه ستعقد ندوة تحت عنوان «الجات وأثارها على اقتصاديات الدول العربية» يوم الثلاثاء القادم بالمشاركة مع الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة وسيناقش فيها عدد من أحدث الدراسات والأبحاث عن «الجات» وكيفية مواجهة الدول النامية الآثار السلبية وأسس التمويل الدولي وطرقه في ظل الاتفاقية الجديدة.

يشارك في الندوة أ.د. علي لطفي -رئيس الوزراء الأسبق- وأ.د. فؤاد شاكر -مدير الرقابة على البنوك- وعدد من أساتذة وخبراء الاقتصاد ورجال الأعمال المصريين والسعوديين.

تستمر الندوة ثلاثة أيام وتناقش موضوعات التكتلات الاقتصادية المعاصرة والمعالم الرئيسية لاتفاقية الجات ودور سياسات الإغراق في ظل التجارة الدولية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهــــرام

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٦

دول مجلس التعاون الخليجي تبحث تأثير «الجات» على تجارتها الخارجية

يكتسب اجتماع الخبراء الاقتصاديين بدول مجلس التعاون الخليجي، الذى يبدأ أعماله اليوم في المنامة أهمية خاصة، حيث يأتى فى ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية التى تشكل تحديا كبيرا لاقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة.

ويشارك فى الاجتماع خبراء من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» وممثلون عن منظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لغربى اسيا، وصندوق النقد العربى وجامعة الدول العربية.

وتشير وكالة انباء الشرق الأوسط إلى أن الاجتماع سيناقش عددا من القضايا الاقتصادية على راسها تاثير اتفاقيات الجات على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، واتخاذ ضمانات لحماية دول المجلس من المنافسات الاقتصادية المحتملة.



المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٠ مارس ١٩٩٦

رئيس الاتحاد العربى للصناعات الدوائية لـ « العالم اليوم »

5.5 مليار دولار الواردات العربية من الدواء عام 2000

□ القاهرة ـ عبد الناصر محمد:

اكد الدكتور نزار جردانه رئيس الاتحاد العربى للدواء والمستلزمات الطبية أن قيمة الواردات العربية من الدواء ستتضاعف بنسبة 100٪ مع تطبيق اتفاقية الجات فيما يخص الملكية الفكرية وتصل إلى 5.5 مليار دولار مشيرا إلى أن الانتاج العربى من الدواء لا يغطى سوى نسبة 40٪ من حجم الاستهلاك المحلى البالغ عام 1995 نحو 4 مليارات دولار وأن متوسط نصيب الفرد العربى من الدواء لا يتجاوز 15.4 دولار فى الوقت الذى يصل فيه متوسط استهلاك الفرد فى امريكا الشمالية إلى 297 دولارا وفى أوروبا الغربية 197 دولارا وفيما يلى نص الحوار الذى اجرته «العالم اليوم» مع الدكتور نزار جردانه خلال زيارته للقاهرة مؤخرا.

○ ما هو وضع صناعة الدواء العربية فى الوقت الحالى وما مصيرها بعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية طبقا لاتفاقية الجات؟

■ الصناعة الدوائية العربية مازالت فى مرحلة الصناعة التشكيلية بمعنى اننا نستورد المواد الخام فى معظم الحالات من الخارج ونقوم بتصنيعها على الرغم من أن هذه المواد تتمتع ببراءات اختراع لاجانب والقوانين العربية فى مجال براءات الاختراع تعطى الحماية لطريقة التصنيع وليس للمنتج النهائى. وفى حالة تطبيق الجات فإن أحد شروط الانضمام هو أن تنصرف الحماية بالاضافة إلى طريقة التحضير إلى المنتج النهائى اى سيكون محظورا على الصناعة الدوائية العربية التعامل بأى مركب لم تنته مدة امتيازه وهو حسب الجات 20 سنة من تاريخ اختراعه لذا فالصناعة الدوائية العربية عند تطبيق تلك الاتفاقية ستكون متأخرة 20 سنة عن العالم المتقدم



الانتاج العربي من الدواء لا يغطي سوى 40٪ من حجم الاستهلاك

○ هل يمكن القاء الضوء على تطور صناعة الدواء العربية؟

■ صناعة الدواء العربية خطت خطوات ملموسة خلال العقدين السابقين وقد تضاعف حجم الانتاج الدوائي العربي من 345 مليون دولار عام 1975 إلى 700 مليون دولار عام 1980 ووصل إلى 315 مليون دولار عام 1987 ثم حوالي 1.7 مليار دولار عام 1994 أما عن تطور الاستهلاك العربي فقد ارتفع من 785 مليون دولار عام 75 إلى 1.8 مليار دولار عام 80 ثم ارتفع إلى 2.4 مليار دولار عام 1987 وارتفع إلى 4 مليارات دولار عام 1994 الامر الذي يعكس الانخفاض الواضح في نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك التي تراجعت من 44٪ عام 75 إلى 34٪ عام 1987 ثم ارتفعت إلى 45٪ عام 1994 ومن المتوقع في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أن ترتفع قيمة فاتورة الواردات العربية من الدواء إلى 5.5 مليار دولار بحلول عام 2000.

○ هل يمكن تقدير حجم الاستثمارات العربية الخاصة في مجال الدواء؟

■ يجب أن تعلم اولا ان صناعة الدواء العربية هي صناعة خاصة خالصة باستثناء مصر وسوريا والتي بدأت مؤخرا في طرح الشركات التي تديرها إلى القطاع الخاص وحجم الاستثمارات الخاصة في الصناعات الدوائية مازالت قليلة ولا تتجاوز 1.5 مليار دولار في جميع الدول العربية ومن المتوقع أن تصل إلى 2.5 مليار دولار بعد تنفيذ المشروعات الدوائية المخطط تنفيذها في البلدان العربية والمساعدة على تغطية نسبة 40٪ من الواردات العربية من الدواء وفي هذا السياق يطالب الاتحاد العربي للصناعة الدوائية القطاع الخاص العربي بالتوسع في تلك الصناعة ويقوم الاتحاد الان بتاسيس مكتب علمي خاص به يقوم بعمل دراسات الجدوى وتقييم الفرص الاستثمارية في مجال تلك الصناعة وتقديمها للمستثمرين ورجال الاعمال العرب بالمجان.

○ كم يقدر نصيب المواطن العربي من الدواء؟

■ تصل حصة الفرد العربي سنويا من الدواء إلى 15.4 دولار في الوقت الذي تبلغ فيه حصة الفرد في أمريكا الشمالية إلى 297 دولارا وفي أوروبا الغربية 197 دولارا وفي اليابان 419 دولارا وفي استراليا 89 دولارا وجنوب افريقيا 44 دولارا وهذا يوضح تدني نصيب الفرد العربي من الدواء الذي يقل كثيرا عن نظيره في البلدان المتقدمة وكذلك عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 45 دولارا للفرد.

وعلى مستوى الدول العربية يأتي الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الأولى بمتوسط يبلغ 52 دولارا سنويا يليه المواطن الليبي 32 دولارا والأردن وسوريا ولبنان والعراق 22 دولارا ومصر وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتي 11.5 دولار واليمن 6.2 دولار في حين يأتي مواطنو فلسطين والسودان وموريتانيا والصومال في المرتبة الاخيرة ولا يتجاوز نصيب الفرد فيها عن 2.6 دولار سنويا.

○ كيف يمكن الخروج من مازق صناعة الدواء؟

■ الخروج يكمن في قيام سوق دوائية عربية مشتركة على ان تكون سوقا تكاملية وليست تنافسية واتخاذ موقف عربي موحد من اتفاقية الجات وأن تكون لدينا افكار لتصنيع الخامات الدوائية في الوطن العربي بدلا من استيرادها من الخارج وفي هذا النطاق يقوم الاتحاد حاليا وبصفة تجريبية بامكانية الشراء المشترك لشركات الدواء التي تطرحها بعض الدول العربية في اطار برامج الخصخصة بها بواسطة الاتحاد او المصنعين المنتمين إليه وفي حالة نجاح تلك التجربة سيتم التوسع في تطبيقها عن طريق اقامة مشروعات دوائية عربية مشتركة.

○ هل سجل الاتحاد دخول دواء اسرائيلي للاسواق العربية؟

■ ليس هناك دواء اسرائيلي مسجل في أي دولة عربية ولا يسمح باستيراده رسميا وإن وجد في بعض الاسواق العربية فإن ذلك يكون عن طريق التهريب وعلى نطاق شخصي جدا والاتحاد ينبه إلى ذلك جيدا وهو ضد التعاون مع الجانب الاسرائيلي في مجال صناعة واستيراد الدواء.

○ ما هي المقومات الواجب توافرها لاقامة سوق عربي للدواء؟

■ يجب اولا توحيد شروط تسجيل الدواء في الدول العربية بمعنى أن الدواء المسجل في مصر مثلا يجب تسجيله تلقائيا في دول الخليج وبقية الدول العربية حتى يكون هناك سهولة



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٦

في انتقاله دون عوائق مع الغاء جميع الحواجز الجمركية على استيراد الدواء العربى بواسطة الدول العربية مع دراسة متعمقة للخامات الدوائية العربية والاستفادة القصوى منها بطريقة متبادلة بين الشركات العربية.

○ **اخيرا هل يمكن القاء الضوء على التجارة العالمية من الدواء؟**

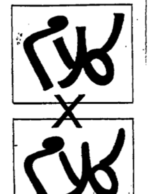
■ تعتبر صناعة الادوية من اضخم الصناعات العالمية حيث بلغ استهلاك العالم عام 1994 حوالى 256 مليار دولار والدول الصناعية بعدد سكانها البالغ حوالى 800 مليون نسمة أو 14٪ من سكان العالم تستهلك 84٪ من الدواء بينما الدول العربية تشكل حوالى 4.5٪ من سكان العالم تستهلك فقط 1.5٪.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٦





كلام × كلام = كلام

حسن عامر

عدوى المثقفين أصابت رجال الأعمال



عصام رفعت



د. على الدين هلال

هل أصيب رجال الأعمال بعدوى المثقفين؟

عدوى المناقشات وتنظيم المكلمات وترتيب مجالس الجدل واستدعاء الظنون والاوهام واعتبارها جزءا من الموجودات الحياتية...

السؤال على نحو آخر: هل يسعى رجال الأعمال الى استبدال مهنة المبشرين بالمشروعات بمهنة المبشرين بالافكار والرؤى؟.

السؤال لم يتوقف عن «الزن» والالحاح بمناسبة المائدة المستديرة التى نظمتها غرفة التجارة الامريكية بعنوان: «دور مصر فى إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للشرق الاوسط».

دعى للحديث: الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى. واعتذر . والدكتور علىّ الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. واعتذر..

وشارك بالفعل الدكتورة منى مكرم عبيد مستشار البنك الدولى والدكتورة هبة حندوسة رئيسة منتدى البحوث الاقتصادية. والدكتور هانى رزق رئيس شركة ميلكى لاند. والدكتور محمد تيمور رئيس المجموعة المالية المصرية.

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٦

قدم محمد شفيق جبر رئيس الغرفة موضوع المناقشة قائلا: إن عددا من اللاعبين الدوليين والاقليميين يتسابقون بحماس لاعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للمنطقة. وأشار فى هذا المجال الى الأردن وتركيا وكلاهما حدد رؤياه وأدواته ومواقفه.

وقال إن مصر وضعت خريطة السلام السياسى، لكنها لم تضع تصوراتها للسلام الاقتصادى.

القضية براقة. ومستفزة. وتغرى «بنصب مكلمة مولعة».

وتعمد المنظمون « تسخين» المناقشات بدعوة عدد كبير من الشخصيات من ثلاث شرائح: رجال أعمال وصحفيين وأكاديميين أعضاء في مراكز بحثية متقدمة. وكان على رأس المشاركين الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الاسبق ورجل الأعمال البارز. والدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة.

وتعمد المتحدثون الاربعة تقديم: رؤية وتحذير...

قالت منى مكرم عبيد: إن إسرائيل هى المستفيد الوحيد حتى الان من السلام الذى صنعته مصر. إن لديها رؤية تمكنها من قيادة المنطقة بينما تنشغل مصر بتحديات ضاغطة مثل البطالة وتضخم السكان وبقايا الحركة الارهابية. وعلى مصر ان تصل أولا الى تفاهم استراتيجى فى المنطقة. وأن تستمر فى تعزيز تجربة الأصلاح الأقتصادية فلا قيادة دون قوة اقتصادية ولا دور دون موارد تفرض هذا الدور وتؤكد عليه.

وقدمت هبة حندوسة معادلة «مكتومة». فالتحديات متعددة. والفرص محدودة للغاية. أمام القاهرة تحديات الجات والعولة وملاحقة ثورات العصر. وكل من التحديات الثلاثة يلغى الأدوار الوطنية ويفتح الطريق أمام الأدوار الأقليمية .

والأدوار محدودة. أو على الأقل مرهونة بمواجهة حاسمة مع المعوقات التى تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية: المصرية وغير المصرية. كل هذا مرهون ايضا باتساع البنية المستقبلة لراس المال وتعزيز المصداقية وخروج الدولة من مشروعات البنية الاساسية مثل الكهرباء والماء و الغاز والأتصالات والطرق والنقل..

واستمد هانى رزق رؤيته من تجربته كرجل اعمال يدرك أهمية التسويق

منى مكرم عبيد

وحملات الترويج. قال: إننا لم نتعرف بعد على الصورة التى «نسوق» بها مصر للعالم الخارجى. لم نكتشف الشفرة التى تفتح خزائن البنوك والشركات والمستثمرين. إسرائيل نجحت في ذلك. وكذلك الهند ودبى والبحرين ودول النمور الاسيوية.

أمامنا فرصة ذهبية للتسويق. أعنى بذلك القمة الاقتصادية الثالثة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقرر عقدها فى القاهرة فى نهاية أكتوبر القادم.

وقدم محمد تيمور رؤيته لمفهوم القيادة الذى تردد مرات أمام المائدة المستديرة. نعم إننا نتحدث عن قيادة مصر. والقيادة مسئولية. وعلى من يتولى هذا المركز أن يعمل لصالحه وصالح الاخرين فى نفس الوقت. ولا


هبة حندوسة


هانى رزق

أمل من القيادة إذا استمر القائد يعمل لصالحه فقط..

وإذا أرادت مصر أن تقود فعليها أن تلتزم بتحقيق مصالحها ومصالح الجيران. وإسرائيل واحدة من الجيران. علينا أن نعترف بذلك. ونتخلى عن مشاعر العداء والكراهية والشك.. واختصر شفيق جبر كل هذه الافكار فى سؤال واحد: إذا كنا نتفق على قيادة مصر... إذن ما هى المؤهلات التى تتقدم بها مصر لاحتلال مركز القيادة؟.

وتدفقت الاقتراحات.

تحدث أحدهم عن «بيزنس» الثقافة. إن مصر لديها آلة إبداع متعددة

المنتجات: سينما. تليفزيون. طباعة. فنون تشكيلية مسرح. صحافة. راديو وغيرها. والثقافة إحدى صناعات المصر. وهى التى ساعدت امريكا على احتلال موقع القيادة فى العالم. وتتمتع مصر بميزة نسبية لا تتمتع بها دول الجوار مثل اسرائيل وتركيا. كلتاهما بالقطع غير مؤهلة لغويا على الاقل لتقديم الابداع الثقافى الملائم للوجدان العربى. لماذا لا نعمل على تحسين وتجويد هذه المنتجات وتوظيفها فى تعزيز المركز القيادى للقاهرة.

واقترح الدكتور احمد فودة التركيز على السياحة. هذا القطاع لديه كل الميزات النسبية التى ترشحنا للتفوق على الاخرين. لدينا التاريخ والطبيعة. ليس هناك دولة فى العالم تملك ما نملك من تاريخ. وفى هذا لا تستطيع اسرائيل المنافسة. وكذلك تركيا. كما إن الطبيعة لا تقبل المنافسة. لدينا ٣٠٠ يوم شمس فى السنة. تلك ميزة لا تتوافر لتركيا ولدينا الشواطىء التى تطل على الشمال والجنوب تلك ميزة لاتتوافر لاسرائيل. هل نستطيع تسويق هذه الميزات النسبية التى نتميز بها على الاخرين؟.

واختار محمد رشيد تجارة


محمد تيمور


شفيق جبر

«الترانزيت». ووصفها بانها مجال لم نقترب منه بعد رغم إن مصر أكثر الدول أهلية لهذه الوظيفة.

إننا نملك كل البنى الاساسية لتجارة الترانزيت. لكننا لم نستثمر منها شيئا. نملك قناة السويس والموانئ والمطارات. لكننا نتشكك كثيرا فى كل الوسائل التى تسمح لنا بأكبر الادوار. إننا نتشكك فى نظرية المناطق الحرة. ونطاردها بالاتهامات. ونتعامل معها بمنظور الجريمة والانحراف. هكذا تعاملنا مع بورسعيد. وطاردنا مشروعات التخزين. كما طاردنا السوق الحرة الاجنبية فى مطار القاهرة.

لماذا لا نتخلى عن الشك ونقترب من اليقين. ونعمل على إقامة مناطق لتجارة الترانزيت فى موانئ الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس وسيناء؟. لماذا لا نقيم سوقا هائلة فى مطار القاهرة. وأخرى فى شرم الشيخ. وثالثة فى مطار العريش؟.

وأضاف محمد رشيد: إن القيام بدور متزايد فى مجال تجارة الترانزيت لا يتم إلا بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية. هذا المستوى من الشركات ينجح فى توظيف الميزات النسبية التى تمتع بها الدول.

واقترح الدكتور عادل بشاى الاستاذ بالجامعة الامريكية الاهتمام بتجارة المعلومات. إن لدينا ميزات نسبية فى هذا المجال. لدينا عدد متنام من شركات البرمجة. ولدينا الة هائلة للانتاج الثقافى والفكرى والتعليمى. ولو حدث تزاوج بين الاثنين فإن مصر يمكن أن تتحول الى قاعدة لتجارة المعلومات.

ولفت هانى رزق الانتباه الى الميزات النسبية فى مجال الزراعة. وقال: ياخسارة. إننا نشعر بالخجل من العمل فى الزراعة. أو من القول بأن مصر دولة زراعية. على العكس من ذلك تفخر هولندا بأنها بلد زراعى رغم تقدمها الهائل فى مجال الصناعة. ثم إن الزراعة لم تعد حرفة بسيطة. بل أصبحت ساحة لاحدى ثورات العصر. أعنى الهندسة الوراثية.

وقال إن كل استثمار فى الزراعة لا يقل جدوى عن أى استثمار فى الصناعة والخدمات.

وناقش الدكتور سيد عليوة الموقف من منظور مختلف. قال إننا لم ننجح فى تسويق مصر رغم الامكانيات الهائلة التى طرحت على المائدة المستديرة. السبب فى ذلك إن لدينا ثلاث نخب متصارعة ومتنافسة: رجال الأعمال، والمثقفون، والبيروقراطية

البيروقراطية تحكم وتتحكم، ولا تريد ان تفرط فيما لديها من سلطات مهما تعاظمت الارباح العامة للمجتمع.

ورجال الاعمال يحاولون تعزيز اليات السوق والشفافية بينما يتفرغ المثقفون لنقد وتجريح البيروقراطية ورجال الأعمال معا.

وتلك إشكالية تسد الطريق أمام الجميع. وتحبس كل نخبة فى «جيتو» مسكون بالشكوك والهواجس. ولا خلاص من هذه الاشكالية إلا بالتطبيع بين النخب الثلاثة. علينا بتعزيز وسائل التطبيع.. قبل الحديث عن تسويق الدور القيادى للبلاد..

وقدمت داليا خليفة مقترحاتها فى شكل أسئلة: لماذا لا نتحدث عن التعاون العربى العربى بدلا من التعاون الشرق أوسطى. إن فرصتنا فى القيادة العربية أفضل من الشرق اوسطية؟ لماذا لا نحاول جذب رؤوس الأموال العربية بدلا من الأجنبية؟.

بعض المقترحات خضعت للمناقشة والتحليل. مقترحات داليا خليفة مثلا ناقشها محمد تيمور قائلا: إن رؤوس الأموال العربية تفضل الاستثمار فى مجالين: الأوراق المالية والعقارات. ولدينا مؤهلات لجذب جزء من الأموال فى البورصة. لكننا لا نقدم التسهيلات المناسبة للاستثمار فى مجال العقارات. وعلينا ان نخفف من القيود. ونتخفف من الشكوك لتشجيع تدفق رؤوس الاموال العربية للعقارات المصرية.

وصدقت هبة حندوسة على إقتراح هانى رزق. وقالت: إن القيمة المضافة من الاستثمارات الزراعية أعلى بكثير من بعض مجالات الصناعة والخدمات.

واشترك وائل لهيطة فى مناقشة إقتراح تجارة الترانزيت. وقال ان مصر تستطيع تحقيق ذلك خلال ثلاثة شهور لا أكثر ولا اقل. يكفى ان نعلن تحويل موانئ الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس مناطق حرة ونقيم لها النظم الخاصة. يبقى بعد ذلك تسويق هذه المرافق بعلم وكفاءة.

واستحسن هانى رزق إقتراح التعاون مع الشركات متعددة الجنسية. وقالت هبة حندوسة إن مصر تستطيع ان تلعب نفس الدور الذى تلعبه الصين لو احسنت التعامل مع الشركات متعددة الجنسية التى تملك التكنولوجيات المناسبة.

وانتهت المائدة المستديرة دون ان يشارك فى الحديث الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. والدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى.وصلاح الدين حافظ مساعد رئيس تحرير الاهرام وغيرهم من أهل الفكر و الثقافة.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩٦

العلم فى حياتنا

قانون براءات الاختراع بعد اتفاقية الجات

منذ سنوات طويلة تمتد لحوالى عشرين عاما وعندنا قانون لبراءات الاختراع .. منذ أكثر من عشر سنوات، وهذا القانون كان موضع تعديل لم يتم...

والقانون بشكله الحالى ومواده قانون إهتم بالمظهر وأهمل الجوهر إلى حد كبير. فأى إنسان يمكنه التقدم لمكتب براءات الإختراع ليسجل براءة إختراع باسمه.. والمهم أن يدفع ٢١ جنيها للتسجيل.. وماذا بعد ذلك؟ غالبا لاشئ، فالبراءة بعد تسجيلها كانت فى معظم الأوقات تقف عند هذا الحد المظهرى .. إما أن تذهب إلى مراكز البحوث المختلفة والجامعات لدراسة جديتها وصدقها، وهذا لم يكن يحدث فى الأغلب الأعم.. وهنا يجب أن نعلم حقيقة زمن الإختراعات العلمية بصورة حظ قد انتهى من العالم تقريبا وأصبحت الاختراعات التى تعتمد على العلم والتكنولوجيا هى اختراعات متخصصة مكانها مراكز البحوث ومعامل الابحاث وفريق من العلماء يعمل لسنوات طويلة، يخرج بعدها فى النهاية إضافة جديدة للعلم أما فى مصر نجد فلان الفلانى يتقدم ببراءة اختراع يقول فيها انه إخترع سيارة تمشى بالماء وهو بطبيعة عمله أبعد ما يكون عن عالم الميكانيكا وعالم الطاقة..

والآن وبعد إتفاقية الجات وما تحمله بنودها من مواد للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ماذا نحن فاعلون؟

إن بعض الخبراء يرى انه لم يعد هناك مجالا لإستصدار اية تشريعات إضافية او التعديل فى التشريعات القائمة إلا بهدف واحد هو الاستفادة من الأحكام الاستثنائية المقررة للدول النامية.

وهذه النظرية كما جاء فى رسالة للمستشار عاطف العزب رئيس لجنة اعداد قانون البراءات مردود عليها بانه إذا كانت الاتفاقية نافذة فى حق الدولة وتعتبر قانونا من قوانينها إلا انه لا يعنى دستوريا عدم وضع قانون خاص بتنظيم براءات الاختراع او التعديل فى القانون القائم بما لا يتعارض مع احكام الجات إذ ان تطبيق الملحق الخاص بحقوق الملكية الفردية يقتضى كما تم الامر بالنسبة لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وضع التشريع المحلى الذى تاخذ فيه مصر بالاحكام الجوازية او التقديرية التى تحفل بها هذه الاتفاقية والتى تترك فيه التقنين لكل دولة .. يضاف إلى ذلك أنه يوجد لدينا قانون خاص ببراءات الاختراع وبالتالى فإنه يتعين استصدار التشريع الخاص بها، وتتمثل بعض هذه التعديلات فى منح المخترع العامل الحق فى إصدار البراءة باسمه وليس باسم جهة العمل، واستحداث نماذج المنفعة وهى تهم المصريين ليسرها واختصاص مركز البراءات بالفحص الموضوعى الكامل للبراءة دون الفحص الشكلى القائم حاليا، ثم توضيح بعض المسائل التى كانت محل خلاف ولاتزال معلقة بالقانون القائم.

وهذه النظرة اخذت بها منظمة الملكية الفكرية بجنيف حيث وضعت بعد نفاذ إتفاقية الجات نموذجا لمشروع قانون خاص ببراءة الإختراع تستهدى به الدول عند وضع التشريع الخاص بها .وبالنسبة للفترة الانتقالية فإنها متروكة لكل دولة حسب ظروفها مع العلم بانه لا يوجد اى نص بالاتفاقية يفيد ضرورة أخذ إذن المنظمة بالفترة الإنتقالية فاتخاذ مثل هذا القرار هو بالطبع قرار سيادى للدولة تتمتع فيه بسلطتها كاملة.

باحث

ندوة حول «الجات» وآثارها على الإقتصاديات العربية

نظمت المجموعة الإستشارية العربية بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة صباح يوم الثلاثاء الماضى ندوة حول اتفاقية الجات وآثارها على اقتصاديات الدول العربية والنامية، واستمرت الندوة ٣ أيام بفندق بيراميزا.

ناقشت الندوة المعالم الرئيسية لاتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية المعاصرة وأساليب التسويق والجودة فى ظل الجات واسس التمويل الدولى والآثار السلبية والايجابية للاتفاقية، حضر الندوة لفيف من خبراء وأساتذة الاقتصاد ورجال الأعمال المصريين والسعوديين.



د . عبد الفتاح دياب



السيد عبد الله بكر تونس

نبيل قطب

ابراهيم برديسى



افتتح الندوة الاستاذ الدكتور/ على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق، وشارك فى اعمالها أ. د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ونائب رئيس جامعة الزقازيق و أ.د. فؤاد شاكر مدير عام الرقابة على البنوك، وأ. د. ابوبكر متولى استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان أ/ عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى وعدد من اساتذة الاقتصاد بالجامعات المصرية ومن الجانب السعودى سعادة/ عبدالله بكر تونسى نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة أ/ نبيل قطب الامين العام للغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة وأ. إبراهيم برديسى مدير إدارة البحوث والتدريب بالغرفة وصرح الدكتور عبد الفتاح دياب حسين رئيس المجموعة الإستشارية العربية والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة بأن الندوة تضمنت الموضوعات التالية: التكتلات الاقتصادية المعاصرة: وتتناولت القاء الضوء على فلسفة تحرير التجارة وازالة القيود بين الدول. والتحدى الذى يواجه الدول النامية لتحرير اقتصادياتها. ونحو نظام اقتصادى عالمى جديد. والاتفاقيات الدولية. المعالم الرئيسية لاتفاقية الجات والجات بين الأهمية والمفهوم. وأثر اتفاقية الجات على السوق المحلى والانفتاح على الأسواق العالمية ضرورة حتمية.

كما تناولت : مؤسستك فى مواجهة الجات. وأساليب التسويق الحديثة فى ظل الجات وتخطيط السياسات التسويقية. ودور سياسات الاغراق فى ظل التجارة الدولية. وبحوث التسويق الخارجى. وأسس التمويل الدولى فى ظل الجات وطرق. تمويل التجارة الخارجية. وتاثيرات سعر الصرف. والجودة فى نظم الاقتصاد الحر والتنافس فى الجودة. والمواصفات القياسية (ISO) وكذلك رفع مستوى الأداء وتجويد السلع والخدمات قبل الدخول فى المنافسة. وفى النهاية الآثار السلبية والإيجابية وكيفية تعظيم الايجابيات التى تتيحها الاتفاقية والحد من الاثار السلبية لها . □

المصدر: المساء
التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦

الترجمة .. فى خطـــر !!

«الجات» ترفع التكلفة .. على حساب القارىء والمؤلف

للأسف .. الاقبال أكثر على مطبوعات الفضائح



المصدر : المســـــاء
التاريـــخ : ١٨ مارس ١٩٩٦

أقسام اللغات بالجامعة تحل المشكلة

دور النشر مظلومة .. وإمكانياتها محدودة

كتبت – الهام احمد .

انتشر فى الأونة الاخيرة نوع من الترجمات لا علاقة لها بالابداع وإنما تدور حول الحياة الخاصة للمشاهير واثارة الفضائح من حولهم مثل كتب ديانا وتشارلز وحياة زوجة ريجان ومذكرات كارلوس التى امتلأت الارفف بكتب عنه بعد القبض عليه ، وهواة الترجمة لا تستغرق ترجمة الكتاب الواحد معهم سوى ساعات قليلة .

من هنا نتساءل لماذا لم تجد هذه الموجه طريقها لترجمة الآداب والابداع ؟ وهل اصبحت بنود اتفاقية « الجات » تغلق الابواب امام الترجمة خاصة الوطن العربى لالزام الناشرين بدفع حقوق المؤلف بالكامل مما يكلف القارىء الكثير ويضطر المترجم للجوء الى المراكز الثقافية للتمويل ؟

جهـــود فـــردية

يؤكد د . عبد المنعم تليمة ان دور الترجمة لم يبدأ بعد فمنذ بدء النهضة حتى الآن وكل الترجمات جهود فردية غير مخططة ومبعثرة وقائمة على مناسبة ، فمن قبل ترجم احمد لطفى السيد « ارسطو » لمغزى من مغازى الاستنارة والتعقيل والتنوير او كما ترجم طه حسين الآداب القديمة والحديثة كجزء من دوره كمؤرخ وناقد ، لكننا نرى اليوم وفى اى بلد عربى ان المحدثين فشلوا فى صياغة خطة للترجمة .

فى العصر العباسى كانت هناك خطة من الدولة ابتداء من عصر المأمون ولكن ان العالم من حولنا ينتج كل يوم فى حقول المعرفة والابداع ولكننا غائبون تماما .

يرى د . تليمة ضرورة نهوض الدولة المصرية من خلال تأسيس مشروع قومى دائم تتجدد خططه كل خمس سنوات للنقل المباشر للمنتج العالمى والامهات الخالدة من التراث القديم والوسيط فالجهود الفردية ودور النشر الخاصة يستحيل ان تواكب او تفى بهذه الاغراض .

وقد نادى محمد مندور – رحمه الله – منذ ٥٠ سنة بانشاء وزارة مستقلة للترجمة واليوم نحن اكثر الحاحا وحاجة لذلك .

شـــروط صـــعبة

عن شروط اتفاقية الجات المجحفة بحق المترجم فإنه يقدر تلك المسألة بأنها مرحلة مؤقته حتى يستقيم الامر فلا نستطيع ان نعزل انفسنا عن العالم أو نعمل فى ميدان الترجمة او غيره خارج تلك الاتفاقيات ولابد من الالتزام بها مهما كانت التكلفة لان تطبيقها خاصة فى ميدان الثقافة سيكلف القارىء المصرى والمؤلف الكثير ولكن لابد ان نحيا كما يحيا العالم بالظروف والشروط الدولية .

أما د . رمسيس عوض فلا يتفق على ان تترجم كتب الآداب بنفس سرعة ترجمة تلك الكتب لان هدفها فى البداية تجارى ولملاحقة الاحداث حتى لا تفقد قيمتها ولكن مع كتب الادب الامر يختلف فالدقة الشديدة مطلوبة والامانة فى الترجمة لطبيعة تكوينها اللغوى الذى يحتاج لوقت طويل من المراجعة والتنقيح المستمر . فالآداب لا تحتاج لملاحقة الزمن او تفقد قيمتها مع مرور الزمن ولكن بالرغم من ذلك لابد من النظر لمشاكل الترجمة .

تنافس مرفوض

كما لا يتفق د . رمسيس مع اتفاقية « الجات » لانها تخلق نوعا من التنافس المرفوض لانه ليس فى صالح الترجمة ولكن فى الطباعة التى لابد وان تكون قادرة على التنافس للخروج للاسواق العالمية بطبعات احسن وارخص كما فى مطابع « هونج كونج »



المصدر : المساء

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٦


عبد المنعم تليمة


ابراهيم فتحى

فالترجمات العربية ارخص مما تقدم فى بلد مثل مصر نتيجة الدعم الكامل للكتاب ، وطالما ان « الجات » توقع فلابد أن تؤدى اى حقوق لاصحاب الكتب المترجمة مما يشكل عبئا على الكتاب ويزيد من سعره بدون النظر للمترجم الذى لا يدفع له إلا اجر زهيد مما يدعو المترجم للجوء للدول العربية التى تجزل له العطاء .

قال الناقد ابراهيم فتحى ان نوعية الكتب التى تتناول الحياة الخاصة للمشاهير تلقى اقبالا كبيرا اكثر من الاقبال على الكتب الادبية سواء المؤلفة او المترجمة فكتب مثل كتب الشعوذه تلقى اقبالا هائلا والكتب الادبية المترجمة كانت تطبع ٣ آلاف نسخة واصبحت تطبع الف نسخة وهذا ناتج من ارتفاع الاسعار وعدم تأكد الناشر حجم التوزيع لعدم الاقبال على المؤلف .

يتمنى الناقد ابراهيم فتحى ان تقوم جهات ثقافية لا تعتمد على تأرجح السوق مثل دار المعارف أو هيئة الكتاب او الثقافة الجماهيرية بدور هام لان تلك الجهات لا يعنيها الربح ونشاطها يسير طبق خطة حيث ان الترجمة فى مصر لا تزال فردية دون النظر للكتاب العالمى ، مما يؤكد اهمية « اقسام اللغات فى الجامعات وازالة العوائق امام الترجمات .

عن الترجمات خلال المراكز الثقافية الاجنبية يوضح أن هذا قائم وفق خطة مع الدولة للتعاون الثقافى ويقوم المسئولون بتمويل الترجمة للكتاب الذى يتم اختياره وتقوم بالدفع للناشر ليطبع مع ضمان حقوق الناشر وتجزل العطاء للمترجم خاصة بعد اتفاقية « الجات » التى قلصت الترجمة بشكل ملحوظ .



المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٩٦

لاول مرة وبسبب سرقة فيلم مصرى :

إنذار على يد محضر لسفير إسرائيل

فى اول سابقة من نوعها بين المنتجين المصريين الذين تتعرض افلامهم للسرقة المستمرة فى إسرائيل، ارسل منتج فيلم « ياتحب ياتقب » إنذارا على يد محضر للسفير الإسرائيلى بالقاهرة وللملحقين الإعلامى والثقافى والتجارى بالسفارة .

سبب الإنذار ان الفيلم الذى اخرجه عبد اللطيف زكى، وقام ببطولته فاروق الفيشاوى، وحنان شوقى، ولم يتم بيعه لاى محطة فضائية، ورغم ذلك فقد فوجىء المنتج يوم ٢ فبراير الماضى فى حوالى الساعة الخامسة مساء بقيام التليفزيون الإسرائيلى بعرضه على إحدى قنواته الفضائية دون موافقة المنتج او تعاقد معه من اى نوع .. وقد قام المنتج بتسجيل الفيلم اثناء عرضه على شريط فيديو مصحوبا بالترجمة العبرية وشارة القناة الفضائية الإسرائيلية إثباتا للواقعة .

وبينما يطالب المنتج بتعويضه ماديا وادبيا من الجانب الإسرائيلى، اعلن ايضا فى الإنذار نفسه وزير الخارجية المصرى، ورئيس غرفة صناعة السينما وموزع الفيلم محمد حسن رمزى، وذلك للتدخل انضماميا معه حفاظا على حقه، وحدد قيمة الاضرار المادية والادبية بما لا يقل عن نصف مليون دولار امريكى .

ومن جانبه اكد منيب شافعى رئيس غرفة صناعة السينما لـ « روزاليوسف » انه لا توجد حاليا اى اتصالات بين الغرفة واى جهة فى إسرائيل لعمل اتفاقيات تحافظ على حقوق الافلام المصرية هناك، والتى تصل غالبا عن طريق الموزعين الاردنيين، ولكنه اوضح انه سينضم - بصفته - إلى منتج الفيلم فى إنذاره، وان هذا الإجراء الذى اتخذه المنتج هو الاول من نوعه، ولكنه إجراء سليم ■

المؤتمــر السـنوى الأول بحقــوق المنصـورة ينـاقــش مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظـل اتفـاقية «الجـات»

المنصورة - مصطفى عزت:

يفتتح د.حسين كامل بهاءالدين وزير التعليم صباح الثلاثاء القادم اعمال المؤتمر السنوى الأول الذى تنظمه كلية الحقوق بجامعة المنصورة لمناقشة مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية

صرح الدكتور احمد جمال الدين استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية وأمين عام المؤتمر بأن هناك حوالى مائتى استاذ سوف يشاركون فى أعمال المؤتمر يمثلون مختلف الجامعات المصرية بالاضافة الى ممثلين عن مختلف الهيئات الحكومية والشركات وكافة الجهات المعنية بموضوع المؤتمر

يناقش المؤتمر حوالى ٢٠ بحثاً من أهمها البحث الذى تقدم به الدكتور محمد حامد دويدار وموضوعه «الجات التطور التاريخى والهيكل والوظيفة»، وبحث الدكتور زكريا بيومى والذى يناقش «أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى والعربى» وبحث الدكتور السيد عبدالخالق عن «تحرير التجارة العالمية وأسواق دول العالم الثالث» وماضى ومستقبل التجارة العالمية من حيث النظريات والواقع، للدكتور احمد جمال موسى بالاضافة الى تقديم رؤية استراتيجية لتأثير مشروع المشاركة الأوروبية المصرية للدكتور سمير ابوالفتوح

ورقــة بحثيــة

من ناحية أخرى سوف يقدم الدكتور محمد محسن النجار ورقة بحثية عن حماية الملكية الذهنية فى القانون المصرى وفى اتفاقية الجات، هذا وسوف تتضمن أعمال المؤتمر عقد حلقتى حوار الأولى تناقش اثر اتفاقية الجات على الموقف الغذائى فى مصر ويديرها الدكتور برهام عطا الله ويتحاور فيها ٢٥ استاذا وخبيرا اقتصاديا اما الحلقة الثانية فإنها تناقش أثر اتفاقية الجات على حقوق الملكية الفكرية فى مصر ويديرها الدكتور محمد دويدار ويتحاور فيها عدد من أساتذة الاقتصاد والقانون وكبار الصحفيين



د. احمد امين حمزة

د. حسين كامل بهاءالدين

هــدف المؤتمــر

يقول الدكتور عبدالعظيم وزير عميد حقوق المنصورة ورئيس المؤتمر ان التحولات والتغيرات التى يمر بها العالم حالياً تؤثر على كافة الدول بما فيها مصر والعالم العربى ولذلك فإن كلية حقوق المنصورة رأت ان من واجبها ان تسهم فى دراسة وتحليل أبرز هذه المتغيرات وأن تعلم بها المؤسسات المعنية اكاديمية وحكومية واقتصادية، فتوقيع مصر ومعظم دول العالم على اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية يعتبر نقطة تحول جوهرية فى علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى



د. عبدالعظيم وزير



د. احمد جمال

أوضح أن هذه الاتفاقية تتضمن قواعد قانونية واقتصادية ملزمة للدول الموقعة تقود نحو نظام اقتصادى عالمى اكثر تحررا واندماجا ويشكل الاعتماد المتبادل وحرية الدخول الى الأسواق والخروج منها مع توفير الحماية القانونية للمنتجات وحقوق الملكية الأوروبية على المستوى العالمى وتطبيق مبدأ المساواة فى المعاملة بين السلع الوطنية والأجنبية



وتقييد الدعم للمنتخبات المحلية أبرز سمات نظام التجارة الدولية الجديد

أضاف الدكتور عبدالعظيم وزير أن هذا المؤتمر يشكل أحد الاسهامات البارزة لجامعة المنصورة فى النشاط العلمى والتنويرى فى مجتمعنا المصرى فضلا عن انه يبلور مساهمة اساتذتها فى إثراء مجتمعهم بالنشاط العلمى المرتبط باحتياجات وطموحات البيئة الاقتصادية والاجتماعية

المحاور الرئيسية

يتضمن المؤتمر خمسة محاور رئيسية، الأول يناقش مفهوم تحرير التجارة العالمية ويتضمن نظريات التجارة العالمية والتطور التاريخى للتجارة العالمية وانعكاسات تحرير هذة التجارة أما الثانى فيناقش انعكاسات نشأة منظمة التجارة العالمية على توازن الاقتصاد المصرى ويتضمن الانعكاسات على الصادرات والواردات المصرية وعلى التدفقات المالية (المساعدات القروض، التحويلات) وعلى القطاعات الانتاجية (الصناعة الزراعة والخدمات)

أما المحور الثالث عن تأثير تحرير التجارة العالمية على مسار الاصلاح الاقتصادى الداخلى ويتضمن التأثيرات على السياسة النقدية والمالية وسياسة الخصخصة والرابع يناقش تأثير تحرير التجارة العالمية على العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ويتضمن تحرير التجارة العالمية ومشروع الشراكة الأوروبية ومشروع السوق الشرق أوسطية وتطور التجارة البينية مع البلاد العربية

أما المحور الخامس فيدور حول أثر اتفاقيات تحرير التجارة العالمية على النظام القانونى الداخلى فى مصر ويتضمن هذا المحور اثر تحرير التجارة العالمية على النظام القانونى للعقود الدولية واتفاقيات جات ١٩٩٤ والنظام القانونى لحماية الملكية الفردية (براءات الاختراع - العلامات التجارية - التصميمات)



قراءة فى آثار اتفاقية «الجات» على الاقتصاد العربى

تحرير الخدمات المالية يضمن للبنوك القدرة على المنافسة عالمياً

قطاع السياحة أكبر المستفيدين والنقل البرى والجوى أول المضارين

مع اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى وأبرزها اوروبا الموحدة و«النافتا» و«الإفتا» فإن جميع المؤشرات تؤكد أن المنطقة العربية ستواجه العديد من التحديات على كافة الأصعدة الاقتصادية من جراء هذه المتغيرات الدولية فى الاقتصاد.

ويستند عدد كبير من خبراء الاقتصاد فى رؤيتهم هذه إلى حقيقة هامة وهى أن هناك خللاً كبيراً فى بنية الاقتصاد العربى التى تتصف بعدم وجود توازن فى قطاعاته المختلفة حيث يتركز هذا الخلل بصورة أساسية فى الخدمات والتوزيع من ناحية وقطاعات الانتاج السلعى من ناحية أخرى.

وعدم التوازن، السابق الاشارة إليه، يتمثل فى تزايد نصيب قطاع الخدمات فى توليد الدخل القومى بينما يتراجع نصيب قطاع الانتاج السلعى، وخطورة هذا الوضع انه قد يولد مع درجة من التبعية الاقتصادية والاعتماد على العالم الخارجى مما يجعل الاقتصاد العربى أكثر عرضة لتلقى الصدمات الاقتصادية المفاجئة بخسائر كبيرة.

وواقع الأرقام يؤكد هذه الحقائق، فقطاع الخدمات يولد ما يقرب من ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية .. ففى السودان يمثل قطاع الخدمات نسبة ٥١٪ فى توليد الناتج المحلى الاجمالى، وفى موريتانيا ٤٦,٥٪، واليمن ٥٧,٢٪، والأردن ٦٤٪ ومصر ٥٤٪ والمغرب ٦٦٪ والجزائر ٥١٪ والسعودية ٤٧٪ والعراق وليبيا ٦٢٪



قطاع الخدمات

وبناء على ذلك فإن قطاع الخدمات قد ساهم فى ارتفاع نسبة استيعاب العمالة العربية حيث يقدر ، انه لايستوعب ٥٠٪ من حجم العمالة العربية .

ولأن المنطقة العربية «محرومة» من قيادة الصناعة المتقدمة للنمو الاقتصادى، فقد اعتمدت بصورة أساسية فى احداث النمو الاقتصادى عن طريق التوسع فى مد مظلة الخدمات فى كافة قطاعات الاقتصاد العربى فى مجالات البنوك والمصارف والتأمين والسياحة والنقل والتعليم .

وكان من أهم إضافات جولة الاورجواى محاولة تنظيم التجارة العالمية فى الخدمات فى ظل الخطوط العامة لاتفاقيات الجات، ولم تكن التجارة فى الخدمات مثل (خدمات التأمين والمصارف والمقاولات والسياحة) تخضع فى السابق لأى قواعد تنظيمية من خلال الجات وقد جاءت إتفاقية الجات بالتزامات كثيرة مهمة فى مجال تجارة الخدمات، ومنها شرط المعاملة المتساوية لكل الأطراف من جانب الدولة وخاصة للمتعاملين فى تجارة الخدمات، وشرط الشفافية الذى يتطلب تسهيل النفاذ إلى الأسواق .

أهمية التوازن

إن أهم ما يعنى الدول العربية هو نص اتفاقية الجات على أهمية التوازن بين الحقوق والالتزامات وخاصة بالنسبة للدول النامية التى تطبق برامج التحول إلى اقتصاديات السوق ، كما اتسمت هذه الاتفاقية بنوع من المرونة مع الاعتراف بحق الدول النامية فى دعم قطاعات الخدمات التى ترتبط ببرامج التنمية الاقتصادية .

بمعنى ان الاتفاقية لاتشمل التنفيذ الالزامى والحرفى بكل بنودها ولكن الباب مفتوح لتبرير أى ممارسات قد تتخذها الدول الأعضاء لصالح الأمن القومى أو الاقتصادى وذلك بشرط أن تكون هذه الاجراءات مقنعة لمنظمة التجارة الدولية والدول الأعضاء وأن يتم تقديم تنازلات بديلة فى مجالات أخرى .

وعلى ذلك فإن اتفاقية الخدمات المالية بما تشمله من حقوق للدول العربية والتزامات عليها لاتعدو كونها فرصة يجب استغلالها والتكيف معها على المستوى الاقتصادى الكلى والجزئى .

وتقييم آثار اتفاقية الخدمات المالية على الاقتصادات العربية لابد أن يأخذ فى الحسبان المشكلات التى يعانى منها القطاع المالى العربى والتحسن الذى يمكن أن يطرأ عليه فى الفترة القادمة أى مدى تغيير القطاع المالى العربى .

وفى هذا الصدد يمكن القول أن القدرة التنافسية للقطاع المالى العربى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة ولذلك سوف تكون هناك آثار سلبية لاتفاقية الخدمات على القطاع المالى العربى .

أسس التطوير

ومن خلال العمل العربى المشترك يمكن للدول العربية العمل على تطوير أسواق المال العربية والتنسيق بينها كبداية لتوحيدها ، كما يمكن أن تعمل الدول العربية على وضع نظام عربى متطور لتأسيس شركات التأمين والرقابة عليها ، وكذلك استحداث وظائف جديدة للبنوك العربية ، وأن تسعى لتحقيق نسبة الملاءة المالية إضافة لذلك لابد من توفير المناخ القانونى فى مجال عمل البنوك الذى يحمى المستثمرين والمودعين ومالكى الأسهم وذلك لضمان الثبات والاستقرار فى الأسواق المالية والنقدية العربية فى ظل المنافسة الحادة التى سوف تخلقها الجات .

ويرى اقتصاديون ان اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير ملحوظ على قطاع النقل العربى والذى مازال يعانى من بعض المشاكل كما انه يغلب عليه طابع الشعارات بالإضافة إلى وجود تعقيدات فى اجراءات التفتيش فى نقاط الحدود بين البلاد العربية وكذلك صعوبة الحصول على تأشيرات انتقال السائقين والشاحنات بين الدول العربية والافتقار لعمليات الصيانة الدورية للطرق البرية والموانى وتأثر النقل بين البلدان العربية بالعلاقات السياسية .

وفى مجال النقل الجوى فان الخبراء يرون ايضا ان اتفاقية الجات سيكون لها تأثير كبير على قطاع النقل الجوى العربى بسبب تحرير خدمات النقل واعطاء مقدمى خدمات النقل الموقعين على الاتفاقية حق دخول الأسواق العربية .

وقطاع السياحة العربية سوف يكون اكبر القطاعات المستفيدة من تحرير التجارة الدولية فى الخدمات حيث سيتم انشاء شركات سياحية عالمية فى المنطقة إلى جانب ظهور احدث مواصفات السياحة فى المنطقة .

ويمكن لهذه الشركات ان تعمل على زيادة الرواج السياحى فى البلاد العربية بسبب ماتقوم به من برامج للدعاية والاعلان عن مشروعاتها فى البلاد العربية ، كما ان المنافسة بينها وبين الشركات المحلية سوف تعمل على زيادة الحركة السياحية .

فى نفس الوقت قد ينتج عن ذلك ان تكون المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية فى غير صالح الشركات العربية فى مجال النشاط السياحى لذلك فالشركات العربية السياحية مطالبة بسرعة تعديل اوضاعها لتتلاءم مع هذه التطورات قبل فوات الأوان

خناقات ناشرين ومؤلفين وكتب

■ على هامش فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب.. تجددت المشاجرات بين المؤلفين والناشرين، حيث دارت مشادات حول «البلدة الاخرى» للأديب إبراهيم عبدالمجيد بين نبيل الريس ويمثل دار رياض الريس التى اصدرت الرواية منذ خمس سنوات، وبين محمد بغدادى ويمثل المركز المصرى العربى الذى اعاد طباعة الرواية مؤخرا.. وبينهما كان إبراهيم عبدالمجيد صاحب الرواية.ويذكر المتابعون لسير «الخناقة» ان إبراهيم عبدالمجيد تجاهل نبيل الريس ولم يرد على تعليقه حول إعادة طبع الرواية، الأمر الذى دفع الريس إلى الذهاب لجناح المركز المصرى العربى ليتهمهم بالاعتداء على حقوقه.اما محمد بغدادى فسر الموقف بان هناك عقداً جديداً بين إبراهيم عبدالمجيد والمركز المصرى العربى.وفسر الادباء على مقاهى المعرض موقف الناشرين العرب بانه غير منصف للكتاب، حيث يقوم الناشر بطباعة الاف النسخ غير المتفق عليها، ويردون على الكاتب دائما أن الكتب لم يتم توزيعها بسبب رفض العديد من الدول دخول كتب معينة، ومع هذه المبررات تضيع حقوق الكاتب.

"التريبس"

حوار: جيهان الصاوى

دائماً تتصدى الأهالى لكل ما يشغل الصناع والمنتجين فى مصر وخاصة ونحن بين فكي الأسد تارة واحضان الذئب تارة أخرى... فاليوم مشاركة اوروبية والأمس اتفاقية الجات، ذلك بخلاف مناورات جانبية من منظومات وتنظيمات مختلفة الأسماء ، موحدة الهدف وهو الانقضاض على سوق الـ ٦٠ مليون نسمة...

الآن نسمع صراخ منتجي ومصنعي الأدوية فى مصر من ما يسمى "بالتريبس" الملكية الفكرية ... لهذا كان لنا لقاء مع احد المصنعين بالعاشر من رمضان وهو الدكتور احمد برهان ، ليوضح لنا لماذا التخوف وما هو ذلك "التريبس".؟

يقول الدكتور برهان لابد ان نرجع للتاريخ حتى تتضح الصورة ، ففي عام ١٩٣٩ صدر قانون عالمى نصه أن كل مخترع مادة تسجل طريقة التصنيع اى ان لو شركة X صنعت مادة معينة ثم جاءت شركة Z وضعت نفس المادة ولكن بطريقة تصنيع اخرى فتسجل ايضاً... بذلك تصبح المادة مسجلة مرتين بطريقتى تصنيع.

ثم تغيير هذا القانون باخر نص على ان كل دولة تحدد السنوات التى تحترم فيها حق الملكية... فامريكا حددت ١٧ عاماً حماية لها بينما إيطاليا تركت حرية التصنيع متبادلة ، أما فى مصر حدد لها ١٠ سنوات نظراً لقلة الاختراعات فيها ذلك يعنى ان اى شركة فى العالم تخترع دواء مصر لا تعلن تصنيعه قبل ١٠ سنوات على إنتاجه عالمياً.

ونظراً لتكاليف الأبحاث العلمية والتجارب اعطى الحق للشركات العالمية حق تسعير المستحضر كيفما تشاء خلال مدة الحماية... وهذا يفسر رخص ثمن المستحضر المصنع بواسطة الشركات الصغيرة لانها لا تجرى تجارب او ابحاثاً فتجد المادة التى كان سعرها ١٠٠٠٠ دولار تصنع بـ ١٠٠ دولار.

ما موقف الدول النامية من ذلك؟

■ تعيش ونحن منهم على إنتاج المستحضرات الرخيصة وهى بنفس المواصفات والفاعلية وانها تحلل فى المعمل ذاته اى معمل وزارة الصحة المصرية وطريقة التصنيع هذه تسمى فى علم الصيدلة - جيزكس-.

ثم جاءت اتفاقية الجات التى نصت على ان يحترم حق الملكية بالشروط الاتية:



د. احمد برهان

١ - التسعير للمادة نفسها ويسمى طريقة التصنيع وبذلك تجنب السوق المضاربة فى الأسعار لمدة عشرين عاماً وهى المدة المنصوص عليها فى الاتفاقية التى منحت للدولة النامية فترة سماح ١٠ سنوات للأدوية و٥ سنوات للصناعات الأخرى تطبق فيها القانون القديم ... وذلك ما يسمى "بالتريبس" اى الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية والاتجار فى البضائع المقلدة.

إذا كانت الدول الكبيرة بالصغيرة رحيمة فما بالنا نحن بانفسنا؟

■ فإن التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر سوف يزيد الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلاً والتى قاربت مدتها على الإنتهاء حوالى ٦ اضعاف السعر الحالى نظراً لزيادة فترة حماية البراءة إلى ٢٠ عاماً.

ماذا فعلت الدول المماثلة لنا؟

■ الهند والصين ولهما نفس ظروفنا الاقتصادية تعارضان التطبيق الفورى وتطالبان بحق التصنيع الإجبارى لمستحضرات الشركات العالمية وكذا المساهمة المادية والفنية فى الأبحاث والتطوير والاستفادة من فترة العشر سنوات التى سوف تمنح للدول النامية مثلنا.

ويؤكد الدكتور برهان على ان الدواء طلب غير قابل للإرجاء ولا يخضع لقوانين المنافع الحديثة وتناقصها مع زيادة المستهلك منها.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهالي

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٦

واستطيع ان اجزم ان الشركات الاجنبية العاملة فى مصر لا تملك التكنولوجيا المتوافرة فى مصانعنا ونحن فى احد هذه المصانع المصرية.

نحن نعالج محدودى الدخل واضرب مثلاً باقراص البلهارسيا كانت تباع بـ ١٦جنيهاً، أما اليوم بالتصنيع المحلى تباع بـ ٢ جنيه للحكومة.

واشار رئيس شركة الادوية إلى النظام المتبع فى امريكا فإذا كتب الدكتور دواء باسم تجارى فعلي الصيدلى ان يقدم للمريض الدواء البديل والاقل سعراً فإذا اصر المريض على شراء الاسم التجارى فعلى الصيدلى إيضاح ذلك فى الفاتورة، وبالنسبة لشركات التامين هناك فإنها لا تدفع إلا ثمن الادوية الرخيصة والمريض يدفع الفرق.

اما المانيا فيحدد للطبيب مبلغ معين ياخذه نتيجة مباشرة المقاطعة التى يشرف على علاجها والمعروف عدد سكانها فإذا حدد مبلغ ١٠٠٠٠ مارك فلا للعلاج يصرف من التامين فيما زاد على ذلك يتحمله الطبيب وهذا يجعله يكتب الادوية المصنعة لرخص ثمنها.

من يطلب منكم الموافقة الفورية على تطبيق براءة الاختراع؟

■ امريكا على راس المطالبين.

فى نقاط مباشرة ما هى الاضرار المتوقعة على صناعة الدواء؟

■ تراجع التسويق والتطوير ومواكبة التقنيات المختلفة.

- حصر مصادر توريد التصنيع الدوائى.

- تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى إيجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة على الاقل عشرين عاماً هى مدة حقوق الملكية الفكرية.

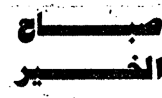
- زيادة اسعار المنتجات الدوائية عموماً وذلك بإطلاق يد صاحب البراءة وإعطاء قوة احتكارية مطلقة.

- زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم التصدير.

وفى نهاية اللقاء اتساءل هل نحن ملكيون اكثر من الملك نفسه ام مسيرون فى طريق بلا نهاية...

الضمير يا سادة ... وإلا سوف نكون جميعاً فى مصير اسود اصحاء ومرضى!

ونترك الصناع لنرى ماذا يفعلون وقد قاربت المهلة على الانتهاء.





العالم .. مقبل على صراع من نوع جديد .. انه الصراع الاقتصادى .. وهو صراع لا يستخدم النفاثات ، لضرب الخصوم .. ولا يستقل الدبابات لغزو اراضيهم/.. إنما يستخدم المنتجات الصناعية ، والمحاصيل الزراعية ، لاقتحام اسواق الآخرين ، وازاحة المنافسين !

وقد بدأت بوادر هذا الصراع تشتد ، وتتزايد مع ظهور اتفاقية « الجات » الدولية .. التى تلزم مختلف دول العالم بفتح أسواقها فى وجه منتجات كل دول العالم !

والبقاء فى هذا الصراع لمن يرتفع بمستوى انتاجه وخدماته ، وينجح فى التفوق على الاخرين .. والفوز فى هذا الصراع لمن يستطيع أن يحظى بنصيب اكبر فى التجارة الدولية ، ويتمكن من زيادة حجم صادراته .. لأن الصادرات هى واحدة من اهم اسلحة هذا الصراع .

وقد تنبهت مصر إلى هذه الحقيقة .. وكثر الحديث مؤخرا عن ضرورة تنمية الانتاج ، وتشجيع الصادرات .. وفى الاجتماع الأخير الذى عقده مجلس الوزراء .. ناقش المجلس علاقات التصدير ، واتخذ مجموعة قرارات لزيادة حجم الصادرات .

ولكن .. هناك مشكلة فى هذا المجال تحتاج إلى أهتمام خاص من الدولة .. وهى مشكلة الاسواق ، التى ترغب فى استيراد سلع مصرية ، ومقايضتها بخامات ومنتجات وهى الصفقات التى تعرف باسم الصفقات المتكافئة Barter Deals .

وفى الوقت الحاضر .. عندما يقوم المصدرون فى مصر ، بتصدير انتاجهم إلى أسواق العالم .. فإنهم يحصلون على ثمنها نقدا .. وتضمن لهم البنوك الحصول على قيمة صادراتهم .. والسؤال : من يضمن للمصدرين المصريين الحصول على الخامات والمنتجات فى ظل نظام الصفقات المتكافئة ؟ هذه هى المشكلة التى تواجه العديد من المصدرين المصريين .

إن دول الكومنولث الجديدة (الاتحاد السوفيتى سابقا) .. والعديد من الأسواق الافريقية .. ترغب فى استيراد منتجات مصرية .. ولكنها لا تملك النقد الأجنبى اللازم لدفع قيمة هذه المنتجات .. إنما تملك خامات ، ومنتجات أخرى تحتاج إليها مصر ، وتستطيع تصديرها إلينا فى مقابل ما تستورده منا ! ولكن تبقى مشكلة الضمانات التى يحتاج إليها المصدرون المصريون .. بغير حل !!

إننى أضع هذه المشكلة تحت أنظار الدكتور كمال الجنزورى .. وكلى ثقة فى أنه سوف يهتم بدراستها .. وايجاد حل لها ، من أجل المزيد من الصادرات .

إن كل زيادة فى الصادرات .. هى فى نهاية الأمر .. المزيد من فرص العمل .

سعيد سنبل



مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية

فضيلة المفتى: الإسلام يرحب بالاستثمار الذى يقوم على النفع العام

تابع المؤتمر
عزة على
ابتسام سعد
مها سمير

اكد الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ان شريعة الإسلام ترحب بالاستثمار مادام يقوم على النفع العام، ومادام هذا التعامل يتم في حدود ما حدده الله سواء أكان مع مسلم أم غير مسلم. وقال إن شريعة الإسلام ترفض اى إضرار بالمجتمع، ولابد أن يعود الاستثمار بالنفع على الجميع ويخلو من الكذب والرشوة.

جاء ذلك خلال افتتاحه المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة المنصورة الذي بدأ أعماله أمس ويستمر اليوم تحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية، وقال الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير شئون مجلسي الشعب والشورى إن مصر لديها قاعدة صناعية قابلة للانطلاق وقواعد إنتاجية متميزة تسمح للاقتصاد المصري بأن يستوعب جميع المتغيرات الاقتصادية العالمية ويستفيد منها في ظل إدارة اقتصادية مصرية تضع الأهداف والأولويات الاقتصادية الوطنية في المقدمة.

ودعا الدكتور أحمد أمين حمزة رئيس جامعة المنصورة ورئيس المؤتمر إلى ربط الجامعة بجميع القضايا الاقتصادية والوطنية مشيرا إلى أهمية الجامعة خلال المرحلة القادمة في مسيرة الاقتصاد الوطني ودورها كمراكز للانتاج الفكري والعلمي.. وأشار إلى أن التركيز على تطوير التعليم يعد المدخل الأول والرئيسي لانطلاق الاقتصاد القومي نحو المستقبل بكل قوة.

وقال الدكتور عبد العظيم مرسي وزير عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة ونائب رئيس المؤتمر إن التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاستثمار والارتقاء بمستوى الأداء ومعدلاته في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة لايمكن أن تكون إلا في ظل الأمن والسلام العادل على الصعيد الدولي والاستقرار والأمان على الصعيد الوطني وبغير ذلك لا يمكن للمجتمعات والشعوب والدول أن تعبر. ويقول إن ظاهرة التعاون الاقتصادي قد برزت وأخذت مكانها في مجتمع الأعمال الدولي توجب علينا مراجعة التشريعات والنظم حتى يتلاءم وضع الاقتصاد المصري مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.

وكشفت المناقشات التي دارت أمس حول ٢٢ بحثا يناقشها المؤتمر على مدار يومين عن أن قضية تحرير التجارة الدولية فرضت نفسها على الواقع المحلي في جميع الاقتصاديات الوطنية، وعن أن التطور الاقتصادي العالمي واتجاه العالم إلى انشاء سوق رأسمالية دولية واحدة فرض على جميع الدول توحيد الأسواق وهو ما نتج عنه - حسب قول الدكتور محمد دويدار الأستاذ بكلية حقوق الاسكندرية - صراعا دوليا بين رءوس الأموال الدولية من أجل اعادة صياغة نمط جديد للهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي. وان هذا النمط تقوده شركات دولية متعددة الجنسيات وتمارس نشاطها في بلدان مختلفة وتضغط على الحكومات والشعوب لإزالة العوائق من أمامها في الاقتصاد الدولي الأمر الذي يثير إمكانية التناقض بين اتجاه هذه الشركات نحو العالمية، وإمكانية قيام بعض الدول القومية برعاية المصالح الوطنية.. هذا الاقتصاد الدولي منذ منتصف السبعيات في أزمة تشهد التوسع في البطالة مع الضغوط التضخمية وتصيب بالتالي ملايين الأشخاص في البلدان المتقدمة والمتخلفة إما بالبطالة أو بالتهديد بالبطالة..

كما تظهر الأزمة في شكل اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في البلدان المختلفة بما في ذلك الدول المتقدمة في مواجهة الأزمة.

ودعا الدكتور أحمد جامع إلى اختيار اسم واحد يطلق على اتفاقات المفاوضات التي دارت في إطار جولة أوراجواي وظهور الوثيقة الختامية لنتائج الجولة، والتي شهدتها مدينة مراكش بالمغرب مشيرا إلى أن وجود نحو ٢٨ اتفاقية تتضمن العديد من البنود الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات يتطلب تحديد اسم موحد يضم الوثيقة الختامية والاتفاقات الأربعة الأخيرة متعددة الأطراف وطرح لها اسم «اتفاقات التجارة العالمية» WTA أما الدكتور أحمد جمال الدين موسى أمين عام المؤتمر ورئيس قسم الاقتصاد والمالية بحقوق المنصورة فقد طرح في ورقة العمل الخاصة به في المؤتمر قضية تحرير التجارة العالمية من الناحية النظرية والواقعية والمستقبل: وأشار إلى أن الاقتصاد «النيوكلاسيك» يجمع على أن اتباع دول العالم الثالث لسياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يساهم إيجابيا وبشكل جذري في رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك لأن تحرير التجارة الخارجية والاندماج في السوق العالمية يؤديان إلى تخصص أفضل للاقتصاد الوطني وفقا للمزايا النسبية المتوافرة فيه بالإضافة إلى عائد أكبر بفضل الاستفادة من اقتصاديات الحجم. لاتساع السوق العالمية مقارنة بالسوق الوطنية وتحسين طرق وأساليب الإنتاج والدخول في حلقة إيجابية مزدهرة فالتوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي تقود بدورها لتحسين مستوى الانتاجية، ومن ثم خفض أثمان الصادرات وهو ما يؤدي إلى مزيد من رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق زيادة في حجم الصادرات.

وأشار إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد لم يبديا اهتماما كبيرا بالآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنجم عن اتباع دول العالم الثالث للسياسات القائمة على الاندماج في السوق العالمية بل أن خبراء هاتين المؤسستين أكدوا أن تشجيع الصادرات يؤدي إلى تحسين مستوى توزيع الدخول وذلك لعدة أسباب منها التوسع في الصادرات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل بما يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل وتقليل معدل البطالة.

وقال الدكتور أحمد الصفتي الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إن العرب منذ القدم قاموا بتطوير التجارة بما يعطي المثل لنا، واتبعوا أساليب متقدمة كأحدث النظم المتبعة في أكثر الأسواق المالية اتساعا وتقدما مثل نيويورك ولندن.

لكن هل تحرير التجارة يؤثر على القروض القائمة أم أن تحرير التجارة مع التخصيصية والقضايا الأخرى المطروحة على الاقتصاد المصري هي كلها قضايا تخدم نفس الإطار.

وفترة الخمسينات والستينات شهدت أكبر معدلات نمو شهدها العالم، خلال هذه الفترة أثرى الفكر الاقتصادي بنظرية البديل الأمثل الثاني وكلها كانت ردا على مبدأ حرية التجارة.

وقد أثار الدكتور السيد عبد المولى رئيس قسم المالية العامة بحقوق القاهرة قضية تأثر قطاعات الإنتاج والخدمات في مصر بتطبيق اتفاق الجات وضرورة دراسة حجم هذا التأثير، وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة لذلك.

كذلك أهمية أن تقوم قطاعات الخدمات مثل السياحة والنقل والمواصلات والإنشاءات والبنوك بدراسة ذلك التأثير عليها خاصة أن قطاعات الخدمات سوف تكون أكثر القطاعات تأثرا، وحول تأثيرها على القطاعين الزراعي والصناعي قال إنه من المتوقع أن تأثيرها سيكون كبيرا.



المصدر: الأهالي

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٦

..والجات يوم الإثنين

تقيم لجنة مدينة نصر "ندوة" يوم الاثنين القادم حول "اتفاقية الجات والشراكة الاوربية" يتحدث فيها د. محمد محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق.وذلك بمقر الحزب .. الحى السابع شارع الخليفة الظافر بلوك ٩ مدخل ٣ شقة ٢.



وندوة بالبحرين عن تقويم آثار الجات على الاقتصاد العربى

انتهت بالمنامة اجتماعات خبراء العرب لتقويم آثار جولة ارجواى على الاقتصادات العربية وخاصة فى مجالات البتروكيماويات والبيئة والخدمات الفنية والذى استمر ثلاثة ايام وشارك فيه ١٥٠ خبيرا من ١٦ دولة عربية وقد عقد الخبراء العرب اجتماعهم على ثلاث جلسات ناقشت الجلسة الاولى فرص البلدان العربية المستقبلية فى قطاع الخدمات وضمت اوراقا عديدة منها ورقة حول اندماج الدول العربية فى النظام التجارى العالمى واخرى عن تقويم آثار اتفاقية الجات على فرص التجارة والتنمية والخيارات السياسية للبلدان العربية.

اما الجلسة الثانية فدارت حول الآثار المترتبة على قواعد منظمة التجارة العالمية الجديدة على البلدان المصدرة للنفط وعلى التجارة الدولية فى البترول والمنتجات البتروكيمائية وطرحت خلال الجلسة الثانية تجارب بعض البلدان حول امكانية وصول المنتجات البترولية والبتروكيمائية الى الاسواق وهى تجارب لدول البحرين والجزائر وفنزويلا.

اما الجلسة الثالثة والتى تحمل عنوان آثار اتفاقيات جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتشريعات فى البلدان العربية فضمت ورقة مهمة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وانعكاساتها على صادرات البتروكيماويات البحرينية.

وكانت وزارة التجارة بدولة البحرين قد نظمت هذا الاجتماع تحت اشرافها وبمشاركة الاونكتاد والامم المتحدة الانمائى ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد العربى والمجتمع العربى للادارة وغيرها من المنظمات الاقليمية لما له من اهمية خاصة على كل المجالات والمستويات العربية □

مؤتمر بالقاهرة لمناقشة أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية

يعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٦ إلى ٨ مايو القادم مؤتمر حول «أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية» الذى تنظمه جامعة الأزهر والذى يهدف للتعرف على أهم القضايا المطروحة فى اتفاقية الجات والتى تمثل تحديات لايمكن التهاون فيها أمام الدول النامية والإسلامية منها ثم تحليل الإيجابيات والسلبيات التى يمكن أن تواجه هذه الدول صرحت د. سهير عبدالعال أستاذة الاقتصاد المساعدة بجامعة الأزهر ومقررة المؤتمر بأن من أهم المحاور التى سيتم مناقشتها هى وضع العالم الإسلامى فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد والآثار المتوقعة للاتفاقات على اقتصاديات الدول الإسلامية وعلى سبيل المثال فى قطاع الخدمات والنفط والزراعة والصناعة وحرية انتقال رءوس الأموال والعمالة والمحور الثالث والأخير هو محاولة الإجابة عن سؤال كيف تواجه الدول العربية والإسلامية الآثار السلبية المتوقعة للاتفاقات ومدى التكامل بين هذه الدول لمواجهة هذه الآثار، وأشارت إلى أن الدول العربية والإسلامية التى يبلغ عددها مايقرب من ٥٠ دولة وتقع فى قارات آسيا وأفريقيا تعتبر من الدول النامية وقليلة الدخل ولعل من الضرورى دراسة بعض انعكاسات هذه الاتفاقية على تلك الدول والتعرف على بعض آثارها المتوقعة حيث تباينت وجهات النظر فيما انتهت إليه اتفاقية الجات حيث يرى البعض أنها فى صالح الدول الكبرى التى تحقق مكاسب ضخمة من ورائها وأن هذه الاتفاقية ضد الضمان للدول النامية بينما يرى البعض الآخر أن نتائج الاتفاقية سوف تكون لها منافع مباشرة وغير مباشرة على الدول النامية.

يحضر المؤتمر عدد كبير من ممثلى الدول العربية والإسلامية لمناقشة أعماله ومحاولة التوصل إلى صيغة للعمل.

د. سهير عبدالعال

الجات لاتمنع الرقابة

قال المهندس محمود ابراهيم رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج فى الحوار الذى دار حول مستقبل صادرات مصر من القطن والغزل والنسيج فى ظل اتفاق الجات ان الاتفاقات الدولية لاتمنع الدول من ان تراقب مايدخل اليها فنحن لانخاف من الجات ولكننا نخاف من التهريب ونطالب المسئولين بتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية.

وقال أن الدول الاوروبية التى زقامت دعاوى على الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة بتهمة الاغراق تراقب منافذها الجمركية وتحكم دخول كل سلعة وتعرف مصدرها وسعرها وهذا يوضح ان الجات لاتمنع رقابة الدولة على منافذها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية منتجاتها.

النفط العربي في ظل اتفاقات "غات" (١ من ٣)

التجارة الدولية بعد دورة اوروغواي

حسين عبدالله *

وقعت ٢٣ دولة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧ الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية المعروفة باسم «غات» التي تستهدف تحرير التجارة الدولية من المعوقات وتنظيم التعرفة الجمركية.

وفي الستينات اضيف الى الاتفاقية فصل يربط بين التجارة والتنمية بناء على ما طالبت به الدول النامية خلال المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية (انكتاد).

وعقدت بعد ذلك جولات عدة للتفاوض من اهمها جولة طوكيو عام ١٩٧٩ التي وفرت للدول النامية مزايا واستثناءات تقتصر عليها ولا تمتد الى الدول الصناعية المتقدمة. غير ان تلك المزايا لم تلبث ان تعرضت للنقد خصوصا من جانب الدول الصناعية المتقدمة. وفي دراسة صدرت منذ ثلاثة اعوام، اكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان التجارة الخارجية تعتبر المدخل الرئيسي للتنمية في الدول النامية وان الاستثناءات والمزايا التي كانت تلك الدول تتمتع بها في اطار «غات» لم تحقق اغراضها، بل على العكس استخدمت ضدها وبذلك ساء وضعها بدلا من التحسن الذي استهدفه واضعو تلك المزايا والاستثناءات.

ودعت الدراسة الى الغاء تلك المزايا والاستثناءات وان تتعامل الدول النامية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة على قدم المساواة، فتفتح الدول النامية اسواقها وتزيل او تخفف القيود الحمائية. واستشهدت الدراسة على ذلك بان تجربة «غات» على مدى ربع قرن برهنت على ان الكثير من مبادئها لم يحظ بالتطبيق لا بواسطة الدول النامية ولا بواسطة غيرها من الدول التي تتعامل معها.

ويرجع السبب بالدرجة الاولى الى ضعف اقتصادات الدول النامية وعدم قدرتها على ان تكون شريكا تجاريا قويا.

ومن امثلة تلك المبادئ مبدا الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة بالمثل، والشفافية، وعدم التمييز. ويقضي مثلا «شرط التمكين» الذي استحدثته دورة طوكيو باعفاء الدول النامية من تقديم تنازلات مماثلة او مساهمات لا تتناسب مع احتياجاتها المالية او التجارية او مستوى نموها، وهو شرط يرجع في جذوره الى عقد السبعينات عندما تعهدت الدول الصناعية بمعاملة وارداتها من الدول النامية معاملة تفضيلية وفقا لنظام الافضليات المعمم، غير ان التطبيق العملي لهذه المعاملة التفضيلية لم يسفر عن نتائج ايجابية بالنسبة للدول النامية، بل على العكس كان سببا في اضعاف قوتها التفاوضية كما شجع على خلق ظروف جعلت الدول النامية ذاتها هدفا وضحية لسياسة التمييز.

وعلاجا لذلك دعت الدراسة الدول النامية الى -

تبسيط نظم الاستيراد وتحرير تجارتها الخارجية من القيود وتعميق مساهمتها في اتفاقية «غات» واجهزتها. وكنتيجة لذلك فان تحرير التجارة وتوجيه اقتصادات الدول النامية للانفتاح على الخارج يمكن ان يحقق لها فوائد عدة مثل ازدياد قدرتها التنافسية التي تستلزم اعادة هيكلة صناعاتها المحلية بقصد زيادة كفاءتها، وتوجيه عوامل الانتاج الى الانشطة التي تحقق فيها اكبر قدر من الكفاءة الانتاجية.

كذلك تتضمن تلك الفوائد الحصول على السلع الاستهلاكية من الاسواق العالمية باقل الاسعار. وبصفة عامة فهي تحقق اكبر معدل للنمو الاقتصادي.

هذه باختصار رؤية الدول الصناعية المتقدمة التي انشأت «غات» منذ البداية لكي تخاطب في المقام الاول معاملاتها. ولا تزال تلك الدول تسيطر على ثلاثة ارباع التجارة الدولية، ومن ثم استطاعت ان تفرض شروطها خلال جولة اوروغواي التي انتهت باقرار اتفاقية جديدة تعرف باسم «غات ١٩٩٤».

ومن اهم ما استحدثته «غات» ١٩٩٤ انشاء منظمة التجارة الدولية وتزويدها بآليات عمل يومية واجهزة تمكنها من الاشراف على تنفيذ الاتفاقية، مع ادخال مبدأ الالزام في نظام تسوية المنازعات. فالحكم الذي تصدره لجنة تسوية المنازعات في المنظمة يعتبر نافذا ما لم يتم الاتفاق على رفضه بين جميع الاطراف.

كما ان آلية مراجعة السياسة التجارية تجعل تلك السياسة بالنسبة للدول المستقلة مسالة دولية وليس عملا من اعمال السيادة الوطنية الخالصة.

وستعمل المنظمة الجديدة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما يضمن اتساق السياسات النقدية والمالية والتجارية الدولية ويوفر لها قوة الالزام.

لكن لا ينبغي اغفال سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على هذه الاجهزة الدولية واستخدامها منابر لتحقيق مصالحها. وفي ضوء التجارب السابقة يمكن ان يسفر التنظيم الجديد عن إحكام القبضة الثلاثية على التوجهات التنموية الاقتصادية في الدول النامية، ليس فقط من الناحية المالية كما كان الحال قبل «غات» ١٩٩٤ بل ايضا من الناحية التجارية. والتقت الآراء، بما في ذلك



ارا. الدول وسكرتارية «غات» على ان اكبر المستفيدين من «غات» ١٩٩٤ سيكون المستهلك العادي في الدول الصناعية المتقدمة، وان الدول النامية، خصوصا في افريقيا، ستتعرض لخسارة صافية. غير ان البعض حاول تخفيف وقع الضرر بقوله إن تلك الخسارة ستحدث فقط في المدى القصير، اما في المدى البعيد فإن التحديات التي ستواجهها اقتصادات الدول الفقيرة ستفرض عليها تصحيح هياكلها ومن ثم ترتفع الى مستوى المنافسة العالمية وتستفيد منها.

ومن امثلة عدم التوازن بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة ان الاخيرة، بعد ان استمرت على مدى ٤٠ عاما في تطبيق سياسات حمائية في قطاعي الزراعة والمنسوجات، عادت فاخضعت هذين القطاعين لأحكام الاتفاقية الجديدة وهو ما ينعكس سلبا على اقتصادات الدول النامية سواء عن طريق ارتفاع اسعار المواد الغذائية التي تستورد نسبة كبيرة منها او عن طريق تأثر صناعات المنسوجات فيها بالمنافسة العالمية العاتية.

ومن تلك الامثلة ايضا ان الدول النامية خصوصا مصر والهند عندما طلبت الدخول في مفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف فتح اسواق الاخيرة امام انتقال المهنيين، اشترطت الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية مقابل ذلك ان تتخذ الدول النامية مواقف اكثر مرونة لفتح اسواقها في قطاعي المصارف والتامين وغيرهما مما تتمتع فيه الدول المتقدمة بمزايا نسبية اكبر.

وبديهي ان الدول النامية لا تستطيع التخفيف من مخاطر «غات» ١٩٩٤ بالانضمام اليها على اساس انتقائي، اذ ان الاتفاقية الجديدة ملزمة بكاملها على خلاف اتفاقية ١٩٤٧ التي كانت تتيح للعضو الموافقة على البعض من دون الكل. كذلك لا تستطيع التخلص من تلك المخاطر بعدم الانضمام اليها، لأن الاتفاقية تشمل ما لا يقل عن ٩٠ في المئة من التجارة الدولية، وستصيب آثارها التيار الاكبر من تلك التجارة.

لذلك يمكن ان يكون وقعها اشد وطأة على الدول غير الاعضاء نتيجة لما ينعكس عليها من آثار سلبية، من دون ان تتمكن من الافادة من مزايا العضوية. ولا يعني هذا ان انضمام الدول النامية الى الاتفاقية سيحقق لها الاستفادة الفورية من الفرص المتاحة، اذ يلزم لذلك ان تعبر تلك الدول فجوة شاسعة من التخلف بينها وبين الدول المتقدمة. وقد لا تكفي السنوات العشر المتاحة للدول النامية كحد اقصى لكي تكيف اقتصاداتها بما يدعم موقعها الضعيف في ميزان التبادل الدولي ويساعدها على الصمود في اسواق عالمية تسودها المنافسة العاتية.

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط، قال بيتر سوذرلاند رئيس «غات» السابق إنها ستستفيد من النمو الإقتصادي الذي سيحدث نتيجة لانتعاش التجارة، اذ ان ارتفاع الدخل والانتاج من شأنه ان يؤدي الى زيادة الطلب على النفط فإلى اي مدى يمكن ان تصدق تلك النبوءة؟

وهل كان استثناء النفط من الخضوع لاتفاقية «غات» منذ البداية في صالح الدول النامية المصدرة للنفط، ومنها بالطبع الدول النفطية العربية، ام أن هذا الاستثناء جاء لخدمة اغراض الدول المتقدمة المستوردة للنفط؟

---

* وكيل اول وزارة النفط المصرية سابقا وممثلها لدى المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٤ - ١٩٩٢).



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٦

النفط العربي في ظل اتفاقات "غات" (٢ من ٣)

اثر "غات" على الصناعة والواردات العربية

حسين عبدالله *

■ يتكون الوطن العربي من ٢٢ دولة ومن ضمنها فلسطين، ويبلغ عدد سكانه عام ١٩٩٣ نحو ٢٤٠ مليون نسمة اي ما يعادل ٤.٣ في المئة من سكان العالم. وتبلغ العمالة العربية نحو ٦٧.٥ مليون شخص كما يدخل سوق العمل سنويا نحو ٢.٣ مليون شخص.

ويبلغ اجمالي الناتج القومي للمنطقة العربية عام ١٩٩٣ نحو ٥٠٨ بلايين دولار اي بمتوسط ٢١١٧ دولارا للفرد سنويا يتفاوت بين دولة واخرى. وضمت المنطقة العربية في نهاية ١٩٩٤ نحو ٦٠٦ بلايين برميل من احتياطات النفط وهو ما يعادل نحو ٦٠ في المئة من الاحتياطات العالمية، كما يوجد بها نحو ٣٠ تريليون متر مكعب من الغاز اي ما يعادل ٢١ في المئة من احتياطاته العالمية.

«غات» والصناعات العربية

ادى التركيز على صناعة النفط في الوطن العربي، وتوجه هذه الصناعة الى تصديره خارج المنطقة العربية، الى عرقلة خطوات التكامل الاقتصادي العربي والتخصص في الانتاج ما بين الدول العربية، كل بحسب ما يتوافر لديها من عوامل الانتاج. ولذلك قامت اغلب الصناعات العربية على اساس وحدات صغيرة، اختارت كل دولة ان تقيمها مستقلة داخل حدودها، وتكفلت بحمايتها، بينما كان من الممكن ان يخطط لهذه الصناعات على اساس تكاملي عربي ما يحقق لها درجة اعلى من الكفاءة ويتيح لها فرصة اكبر للنمو. وهكذا اصبح التنافس، وليس التكامل، سمة العلاقات الاقتصادية العربية، ومن ثم لم تتجاوز التجارة البينية داخل المنطقة العربية حتى الآن ٩ في المئة من التجارة الخارجية لهذه المنطقة.

وإذ نركز الاهتمام في هذه الدراسة على اثر «غات» على الصناعة النفطية، لا يفوتنا ان نرصد هنا عددا من الملاحظات المهمة التي قد تلقي بعض الضوء عند معالجتنا لأثر «غات» على النفط العربي

١ - إن اتفاقية «غات» ١٩٩٤، وبعد الالغاء التدرجي لنظام المعاملة التفضيلية للمنتجات الصناعية التي تصدرها الدول النامية، وتكريس مبدأ الالتزامات المتقابلة، ستعاقب الصناعات التي لا تتمتع بقدر من الكفاءة يمكنها من مواجهة نظرائها في الدول المتقدمة. فالدول الصناعية المتقدمة وإن كانت التزمت وفقا لاتفاقية ١٩٩٤ باجراء خمسة تخفيضات جمركية متساوية على مدى خمس سنوات بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية، والتزمت ايضا بتقييد نسب الرسوم الجمركية على نحو ٩٩ في المئة من وارداتها الصناعية (عدا المنتجات النفطية) الا ان صناعاتها كانت اكتسبت في ظل «غات» قبل ١٩٩٤ قدرة تنافسية كبيرة. ومن المعروف ان المنافسة الضارية في مجال المنتجات الصناعية (غير النفطية) لا تقتصر على مواجهة المنتجات الصناعية العربية في اسواق الدول الصناعية، بل ستمتد ذراعها الطويلة لكي تواجه تلك المنتجات داخل الاسواق العربية ذاتها، وذلك بحكم اتفاقية ١٩٩٤ التي سيتحول العالم بمقتضاها الى سوق كبيرة مفتوحة وهو ما يعرف بظاهرة العولمة او الكوكبية.

...ن هنا، ينبغي ان تقوم الصناعات العربية غير النفطية بتهيئة نفسها ورفع كفاءتها، بالاندماج او بغير ذلك من وسائل اعادة الهيكلة، وذلك في اطار من التكامل الاقتصادي العربي.

٢ - إن اتفاقية «غات» ١٩٩٤ قصرت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في اطار التكتلات الاقتصادية الاقليمية شرط ان تزيد نسبة تحرير تجارتها البينية على ٨٠ في المئة من مجموع تجارتها البينية وذلك حتى لا تتسم الاعفاءات التجارية بالانتقائية على حساب باقي الاطراف. ولعل في ذلك ما يشجع الدول العربية على تحرير تجارتها البينية بانشاء منطقة تجارة حرة عربية، حيث يمكنها الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتوفر في الوقت نفسه قدراً من الحماية للمنتجات العربية في مواجهة المنتجات غير العربية. وعلى الدول العربية ان تدرك ان فترة السماح المتاحة لتكييف اوضاعها لا تتجاوز في احسن الاحوال عشر سنوات من تاريخ الاتفاقية اعتبارا من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، وهو ما يفرض عليها الاسراع بدراسة الاتفاقية، وما ينبثق عنها، دراسة وافية، وذلك بغية وضع برامج محلية واخرى اقليمية متكاملة، وتنفيذ تلك البرامج بجدية وفق جدول زمني محدد.

٣ - إن المزايا النسبية في التجارة الدولية لم تعد، كما كانت في السابق، تعتمد على رخص المواد الاولية نتيجة لتوافرها في موقع جغرافي معين، بل اخذت تتحول الى صالح الدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية التي تتمتع بالقدرة على تطوير تكنولوجيات جديدة واحتكارها مما يرفع من كفاءتها الانتاجية ويضاعف عائدها من المدخلات التكنولوجية. وكذلك الحال بالنسبة للعمالة الرخيصة التي لم تعد من العوامل الاساسية في تحديد حجم المزايا النسبية، خصوصا بعد ان اتسع نطاق العمليات الصناعية التي يمكن اداؤها باجهزة آلية متقدمة كالانسان الآلي.

والنموذج الياباني خير دليل على ذلك، حيث صارت القدرة التنافسية تتفوق على المزايا النسبية القائمة على توافر ورخص المواد الاولية والعمالة. ولعل من ابرز الامثلة على ذلك ان الشركات العالمية المنتجة للبتروكيماويات، بعد ان اتجهت الى مواجهة الخسائر التي منيت بها في اوائل الثمانينات بالتخلي عن بعض مراحل الصناعة للدول التي تتمتع بوفرة في المواد الاولية والطاقة، عادت فتباطأت في سلوك هذا الاتجاه مع التركيز على اعادة الهيكلة سواء بالاندماج او بالتخلص من الوحدات الانتاجية الضعيفة مما ادى الى تحسن كفاءة عدد من المنتجات الاساسية. وساعد على ذلك، من ناحية اخرى، انهيار اسعار النفط الى ما يقرب من النصف منذ عام ١٩٨٦، وبذلك تضاءلت الاهمية النسبية لكلفة المنتجات النفطية باعتبارها المكون الرئيسي للمادة الخام وللطاقة المستخدمة في معامل البتروكيماويات. ومن هنا، تبدو اهمية الاستفادة من تجارب الشركات العالمية عند اعادة



هيكلة صناعة البتروكيماويات العربية.

٤ – إن اعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية الدولية بما تضمنته من انشاء منظمة التجارة الدولية يمكن ان يطغى على اختصاص منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) وبالفعل سرت في الاونة الاخيرة اشاعات تروج لالغاء «اونكتاد» على اساس ان جزءا من وظائفها دخل في منظمة التجارة الدولية وان الباقي يمكن ان يتولاه «مجلس امن اقتصادي» مقترح، او في القليل ان تتحول «اونكتاد» الى ساحة مرنة للمناقشات مع استبعادها من مجال صنع القرار الاقتصادي.

واذا كان الامين العام للامم المتحدة اكد ان تلك الفكرة لا تعبر عن رأيه، الا ان الخطر الذي يهدد «اونكتاد» لايزال ماثلا. ومن هنا ينبغي ان تعمل الدول العربية على تنسيق مواقفها مع باقي الدول النامية المدافعة عن هذا الكيان الذي انشأته الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٤ ولايزال يستمد ولايته منها. صحيح ان «اونكتاد» اصبحت تحتاج الى اصلاحات هيكلية وتمويلية، لكن وجودها يعتبر ضروريا كساحة تعبر فيها الدول النامية بحرية عن مواقفها وقضاياها وكمستشار اقتصادي لها في مواجهة التوليفة الجديدة للمنظمات الاقتصادية الدولية.

واذ تقتصر ولاية منظمة التجارة الدولية على معالجة الامور المتصلة بالتجارة، تمتد ولاية «اونكتاد» لتشمل، الى جانب المساهمة في صياغة قواعد التجارة الدولية، قضايا مساعدات التنمية، والديون، والاستثمارات الاجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا والسلع الاساسية، وبصفة عامة التركيز على الأبعاد التنموية خصوصا للدول النامية.

الواردات العربية

كذلك كان لهيمنة الصناعة النفطية على الاقتصادات العربية تأثيرها على الانماط الاستهلاكية التي ارتبطت بالاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية التي بلغ حجمها نحو ٥٣ في المئة من الناتج الاجمالي العربي عام ١٩٩٢، وتوزعت بين ٥٢ في المئة واردات و٤٨ في المئة صادرات.

وتمثل المنتجات الصناعية نحو ثلاثة ارباع الواردات العربية، كما تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد لمواجهة ما يقرب من نصف حاجاتها من مستلزمات الانتاج، ومواد البناء، والاغذية، والكساء. ولعل الاخطر في كل ذلك هو اتساع الفجوة الغذائية التي تبلغ وارداتها في الوقت الحاضر نحو ١٠ بلايين دولار سنويا، كما بلغت القيمة التراكمية لتلك الفجوة خلال الاعوام العشرة بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ نحو ١١٠ بلايين دولار تتوزع بنسبة ٤٨ في المئة للحبوب و١٧ في المئة للالبان و١٥ في المئة للحوم والباقي لانواع مختلفة من الاغذية.

وبصرف النظر عما يمكن ان يلحق بالدول العربية المستوردة للغذاء من آثار اقتصادية سلبية نتيجة لالغاء الدعم الذي كان يُمنح للمنتجات الزراعية في الدول المصدرة للاغذية وفقا لاحكام «غات» ١٩٩٤، فان اتساع الفجوة الغذائية يمكن ان ينال من سيادة الدول العربية ويهدد امنها السياسي، فهل تعجز المنطقة العربية حقيقة، عن تامين حاجاتها من الغذاء؟ وقلت في مؤتمر الطاقة العربي الاول الذي عقد في ابو ظبي عام ١٩٧٩ «إن جانبا كبيرا من الغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي يُحرق للتخلص منه، وان دراسة الجدوى قد تؤيد إمكان مدّ خط من الانابيب لحمله عبر البحر الاحمر لكي يدخل منطقة التكامل المصري – السوداني حيث توجد بوفرة المياه العذبة وملايين الافدنة والايدي العاملة الزراعية. ويمكن من رأس المال العربي المودع بالمصارف يمكن ان تتكامل صناعة زراعية تكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية بكاملها، بل ويمكن ان تحقق فائضا كبيرا للتصدير».

واذا كانت الظروف تغيرت الآن بحيث لم يعد الغاز الطبيعي يُحرق بل يجري استغلال الفائض منه بالتصدير، نقول «اذا كانت اقتصادات الغاز تبرر إسالته وحمله عبر البحار الى الشرق الاقصى او الى اوروبا، فمن باب اولى ينبغي ان تدرس امكانات استغلال جانب منه في التنمية الزراعية والصناعية داخل المنطقة العربية على اساس متكامل، وليس فقط على اساس الاقتصادات المحلية لكل دولة. ولا ازال عند الرأي الذي ابديته عام ١٩٧٩، من ان المشروع الزراعي الصناعي في منطقة التكامل المصري السوداني يستحق الدراسة. واذا ثبتت جدواه ينبغي ان يقام على الفور وان نبقيه بمنأى عن تيار الخلافات السياسية، تامينا للاجيال العربية المقبلة ضد الجوع، وحماية لها من استغلال القوى الاجنبية وسيطرتها على مقدراتها نتيجة لاتساع فجوة الغذاء.

ولعل ما يعزز الاسراع بدرس هذا الموضوع ما اوضحته اخيرا دراسة منظمة العمل العربية من ان الدول العربية تستطيع مضاعفة المساحة المزروعة من نحو ٥٠ مليون هكتار الى نحو ١٠٠ مليون هكتار في حال توافر راس المال والمياه.

ووفقا لتلك الدراسة تبلغ جملة الموارد المائية في الوطن العربي نحو ٣٥٣ بليون متر مكعب سنويا لا يستغل منها سوى ١٧٣ بليون متر مكعب، على حين يتوقع ان ترتفع حاجات العربية من المياه خلال القرن الواحد والعشرين الى ٤٣٥ بليون متر مكعب سنويا.

ويعتقد ان استخدام قدر متزايد من الطاقة المتوافرة في الوطن العربي يمكن ان يؤدي الى الاقتصاد في استخدام المياه والقضاء على تخلف الأساليب المستخدمة في الزراعة العربية، خصوصا اذا اقيمت المشاريع الزراعية على اساس من التكامل العربي كما اسلفنا.

---

* وكيل اول وزارة النفط المصرية سابقا وممثلها لدى المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٤ – ١٩٩٢).



مستقبل الاقتصاد المصرى .. والجات

عقدت كلية الحقوق جامعة المنصورة مؤتمرها العلمى السنوى الاسبوع الماضى تحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية ..

حضر المؤتمر الذى استمر يومين الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير شئون مجلس الشعب والشورى والدكتور عبدالعظيم وزير عميد حقوق المنصورة والدكتور أحمد جمال الدين أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بالكلية والأمين العام للمؤتمر ..

ناقش المؤتمر ٢٢ بحثا حول اتفاقية الجات وأثرها على التعريفة الجمركية والرؤية الاستراتيجية لها فى ظل المشاركة الأوروبية وانعكاسات تحرير التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية على الميزان التجارى والزراعى المصرى .. بالاضافة إلى دراسة أساليب الانطلاق الصناعى فى ظروف تحرير التجارة العالمية ، واثر المتغيرات فى التجارة الدولية على القطاع الزراعى ، كذلك على صناعة المنسوجات فى مصر ..



● د. عبدالعظيم وزير ●

كما ناقش المؤتمر القدرات التنافسية للجهاز المصرفى المصرى فى ظل تحرير التجارة ، واتفاقية لحماية الملكية الأدبية والفنية .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٦

هذه الشركات والتى سوف تنافس بمنتجاتها المنتجات الاجنبية المماثلة والتى سوف تغرق الأسواق المصرية .

كما يجب العمل على تغيير العاملين بالادارات المختلفة لمفهوم العمل وضرورة تطبيق مفهوم المساءلة بكل صرامة.

وسوف يترتب على كل ذلك أن الشركات التى سوف تظل فى وضع تنافس فى مواجهة اتفاقية الجات سوف تعتمد على معايير جديدة بالاضافة للمعايير التقليدية مثل (الربح - النمو - الحصول على نصيب من السوق).

ويضيف : - ومن بين هذه المعايير كفاءة وقدرات القوة العاملة والتى سوف تعتمد على مفهوم قيمي (وهى التجربة اليابانية التى تعتمد على قيم ومعتقدات الأفراد الكامنة والتى يتم اكتشافها وتوظف لصالح الإنتاجية أكثر من الاعتماد على التخصصات والمهارات العادية والمتعارف عليها.

دراسة الأسواق

ويؤكد د. مهاب سماحة استاذ التخطيط الاستراتيجى بكلية التجارة جامعة « عين شمس» انه يجب أن يتولى إدارة الشركات كفاءات إدارية مدربة تدريبا جيدا.

ويقول : - كذلك مطلوب وجود منظومة متكاملة لنظم المعلومات ودراسات خاصة ومتعمقة للأسواق الخارجية وتغيير الاذواق مع فهم وتطبيق مفهوم الادارة (بالجودة الشاملة) حيث اننا حتى الآن نعتبر أن الجودة الشاملة هى مراقبة جودة الانتاج أو المراقبة الاحصائية لجودة الانتاج، بالأضافة إلى ضرورة التخفيض من تكاليف الانتاج المصرى وذلك بالعمل على الحد من الفاقد وتقليلة إلى أقصى صورة ممكنة.

اما بالنسبة لشركات الانتاج فلابد من استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة فى عمليات الانتاج وذلك سوف يتطلب زيادة المهارة الفنية للعاملين لاستخدام هذه التكنولوجيا.

ويضيف : ايضا لابد من تغيير المفهوم لمدلول كلمة العميل (المستهلك) حيث ان المفهوم الجديد وفقا (للجودة الشاملة) يقسم العميل إلى داخلى وخارجى ، بالنسبة للداخلى فيقصد به جميع العاملين بالمؤسسة وهنا تختلف النظرة إليهم كعملاء وإرضائهم فى نظام العمل والحوافز والمرتبات ومناخ العمل.

اما العميل الخارجى فهو « المستهلك» و كذلك يجب اعتبار (المورد) عميلا وكذلك البنوك كعملاء، وكل المجتمع كعملاء فيجب الوصول إلى أقصى - درجة فى الرضاء.

اعادة هيكلة

ويتطرف د. سمير علام استاذ الانتاج بجامعة القاهرة الى ضرورة عدم الفصل بين المنتج الخاص للمحلى والمنتج للتصدير لأن المنتج ينافس داخليا وخارجيا فالمنتج يجب أن يكون طبقا لاستراتيجية انتاج عالى الجودة يلبى احتياجات العميل (سواء مصرى أو اجنبى)

كذلك لابد من أن نتحول من مرحلة التجميع إلى التصنيع الكامل لأن التجميع هو خطوة أولى للصناعة وقيمته المضافة قليلة جدا ولاتؤدى إلى مكسب اقتصادى مع ضعف مهارة العامل المصرى لأن خبرته سوف تتآكل .

رشا حسنى

وكذلك على المستوى الوطنى حول جدوى انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة، بحكم عضويتها السابقة فى الجات ومشاركتها النشطة فى جولة المفاوضات، وطبيعة الالتزامات الجديدة الناشئة عليها بموجب هذا الانضمام، وحجم المكاسب المنتظر تحقيقها والاعباء المتوقع تحملها بعد تنفيذ احكام الاتفاقيات.

وربما يكون من السابق لاوانة اصدار حكم بصفة قاطعة على نتائج هذه الصفقة المتكاملة من الاتفاقيات متعددة الاطراف، والتى يبدأ التزام الاعضاء بها فى اواخر القرن العشرين، وتستمر فترات التنفيذ حتى اطلالات القرن الحادى والعشرين، وقد نستطيع حينئذ، بعد استكمال التنفيذ، ان نسجل بعض الحقائق المؤكدة، من واقع التجارب والممارسة، عن نتائجها واثارها على الاصعدة المختلفة.

الا اننا سنجد من واقع استعراضنا لاحكام الاتفاقيات واثارها انها تؤدى الى نتيجة حتمية لاخلاف حولها، الا وهى ربط القدرة على التفوق التجارى وبالتبعية القدرة الاقتصادية، بمعيار الكفاءة كمعيار وحيد مع تجنيب والغاء كافة العوامل الاخرى التى كانت تؤثر من قبل فى تحديد نصيب كل بلد فى التجارة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات والاجراءات.

ويقصد بالكفاءة هنا القدرة لكل بلد، تترجم الى مجموعة من العناصر المتكاملة التى تغطى كفاءة الانتاج وحسن استغلال الموارد المتاحة، ورفع جودة السلع ومطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية وربط التطور التكنولوجى بالقاعدة الانتاجية، وفى النهاية وصول هذه السلع الى الاسواق بأسعار تنافسية خالية من التشوهات سواء كانت فى صورة دعم للصادرات او اجراءات حمائية مقيدة للواردات، اى بمعنى اخر ترجيح مبدأ الميزة النسبية.

الوضع الاقتصادى الدولى وعلاقته بالجات:

كان للحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من تقسيم العالم الى معسكرين بعد هزيمة دول المحور، اكبر الاثر فى صياغة الايديولوجيات التى سادت النصف الثانى من القرن العشرين سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى، حيث ائتلفت مجموعة من الدول فى معسكر تتزعمه الولايات المتحدة واتبعت هذه الدول المنهج الراسمالى فى ادارة الاقتصاد، بينما تحالفت مجموعة دول اخرى فى معسكر يتبع الاتحاد السوفيتى وينتهج المنهج الشيوعى القائم على نظريات الاقتصاد الشمولى الذى تتولى الدولة ادارة كافة شئونه.



المصدر: الأهرام المسائي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٦

الإدارة المصرية .. تواجه الجات!

تطوير الإدارة... احد الشعارات التى تم رفعها خلال الفترة الماضية لتتواكب مع الخطة العامة للدولة المتعلقة بتحرير الإقتصاد..

وقد فرض هذا الشعار نفسه على الساحة الإقتصادية .. بل واصبح هدفا قوميا ولاسيما عندما يتم طرح فكرة تطوير الشركات التابعة لقطاع الاعمال العام.

ولكن كيف يتم تطوير الإدارة لتواكب عمليات التطوير والتغيير التى تقودها الدولة فى كافة القطاعات الاقتصادية؟!

يقول د. محمد كمال استاذ الإدارة واستشارى التدريب إن مواجهة اتفاقية الجات فى السوق المصرية تتطلب اولا الإعتماد على تغيير المفاهيم القديمة فى الأدارة واساليب التدريب الفعال مكانه الصحيح وأن يكون هو اساس التعامل داخل المؤسسة او المنظمة أو الشركة بحيث تتوافر اسباب التعرف على كل جديد فى النواحى الأدارية والفنية والتسويقية وضرورة تدريب العاملين على الأخذ بهذه الاساليب.

وكذلك يجب ان تكون هناك حوافز الترقى دون الإرتباط بالسلم الوظيفى بحيث يكون للمجتهد والمتطور والقادر على القيادة الفرصة فى الترقى لأعلى الدرجات دون النظر إلى عوامل السن وسنوات العمل حيث أن النظام الجديد فى ظل الجات لا يعترف إلا بالجودة والأداء العالى ذى المردود المتميز والذى لايقدر عليه إلا كل من كان قادرا على تطوير نفسه باستمرار.

ايضا يجب أن يتطور الجهاز الإدارى والتجارى فى القطاعات الأنتاجية بما يتناسب مع ضرورة سرعة الحركة وسرعة التلبية اعتمادا على وجود قاعدة جيدة من المعلومات عن دراسات لاحتياجات السوق المحلية والسوق الخارجية وايضا هناك مطابقة الأذواق والعمل على تلبيتها وضرورة توافر نظام يضمن وجود الصفوف التالية باستمرار وعلى ذات الكفاءة التى عليها الصفوف الأولى مع وضع نظم جيدة للحوافز وكذلك نظم كفاية صارمة للمتكاسلين وأعطاء الحق للشركات فى محاسبة المقصرين .

مفهوم جديد

ويرى د. ابراهيم عبد النبى الأستاذ بكلية التجارة جامعة الزقازيق ان الادارة المصرية لابد أن تؤمن بالتغيير وهذا يتضمن عدة عناصر اهمها تغيير نظرة المديرين لمفهوم عملية اتخاذ القرارات بحيث تتضمن المفهوم الجزئى (التحديدى) والكلى (الأستراتيجى).

وعلى ذلك لابد لأى شركة أن تستخدم مفهوم المدخل الشامل للقرارات الادارية التى تساهم فى عمليات التسويق والتصدير والأنتاجية وفق مفهوم الجودة الشاملة .

وايضا هناك تغيير نظرة الشركة للمستهلك بحيث يوخذ فى الأعتبار المفهوم الحديث للتسويق الذى يعتمد على بيع المنافع المختلفة للمستهلك بغرض أشباع رغباته واحتياجاته الكثيرة والمتلاحقة فأن تحقيق الربح يستمد من تحقيق الرضاء التام للمستهلك.

ويؤكد أن: تغيير نظرة الدولة للشركات ضرورة ملحة فيما يتعلق بالتسهيلات والتيسيرات التى تحمى الصناعة الوطنية التى تحقق مفهوم (الجودة الشاملة) فيجب أن تدعم وتساند

الجات..

ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (١)

اسامة المجدوب



شهدت مدينة مراكش بالمغرب فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ الانهاء الرسمى والناجح لاطول واضخم جولة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف فى اطار الجات لتحرير التجارة الدولية، والتى عرفت باسم جولة اوروجواى. وبرغم كون هذه الجولة هى الثامنة فى سلسلة من الجولات التى تعقد فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، الا انها اكتسبت دون سائر الجولات التى سبقتها مكانة خاصة واهمية بالغة، ربما ترجع الى طبيعتها الالزامية الشاملة وتناولها لمجالات لم يسبق اخضاعها لاحكام الجات او ادراجها على جدول اعمال مفاوضات تحرير التجارة الدولية، سواء تلك التى تم التوصل الى اتفاق بشانها، أو التى سعت الدول المتقدمة الى ادراجها ولاتزال محل نقاش وتفاوض.

ولقد اثارت هذه الطبيعة الخاصة لجولة اوروجواى جدلا ونقاشا واسعا عبر الاوساط المختلفة، حول النتائج والاثار المرتقبة على الاقتصاد العالمى بوجة عام من جراء تنفيذ الالتزامات الناجمة عن اتفاقياتها ووثائقها القانونية التى بلغت فى مجملها ٢٨ وثيقة قانونية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي
التاريخ: ١ ابريل ١٩٩٦

ولقد ادى هذا الارتباط الوثيق بين التوجهات السياسية والاقتصادية للدول فى هذه الحقبة التى استمرت حتى اواخر عقد الثمانينات، الى عدم حدوث اى تغيير جذرى او جوهرى فى منظومة الاقتصاد الدولى الا عندما انهارت احدى ركائز الهيكل السياسى والايديولوجى المستقر، وذلك عندما انهار الفكر الشيوعى فى عام ١٩٨٩ وتساقطت النظم القائمة فى دوله الواحد تلو الاخر واكتمل الانهيار بتفكك الاتحاد السوفيتى وانفراط عقد جمهورياته بالاستقلال. كان هذا التحول الجوهرى بمثابة حجر الزاوية للتوجه نحو نظام اقتصادى عالمى جديد حيث ادى انهيار الشيوعية وتزايد عدد الدول المعتنقة لنظريات الاقتصاد الحر الى التفكير فى تكوين التكتلات الاقتصادية بصورة اكبر وعلى نطاق اوسع.

ولعل مايسترعى الانتباه هو ان هذه التطورات والتحولات الجذرية المتلاحقة فى النظام الاقتصادى العالمى، وما اعتراها من تراوحات من الحمائية الى حرية التجارة كانت قائمة فى ظل وجود اتفاقية دولية متعددة الاطراف لتحرير التبادل التجارى السلعى بين الاعضاء عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT والتى بدأ سريانها فى يناير ١٩٤٨.

اتفاقية الجات:

تعد اتفاقية الجات بمثابة معاهدة دولية متعددة الاطراف تنشىء حقوقا والتزامات على الاعضاء فيها والتى تسمى بالاطراف المتعاقدة Contracting Parties، وذلك بالنظر الى الطبيعة التعاقدية للاتفاقية بهدف تحرير التجارة الدولية فى السلع.

تضع الاتفاقية مجموعة من المبادىء متعددة الاطراف التى تنظم السلوك التجارى للاطراف المتعاقدة، كما تتيح محفلا للمفاوضات التجارية فى ظل مناخ يتسم بحرية التجارة والقدرة على توقع توجهاتها سواء من خلال تسهيل وصول سلع الاعضاء لاسواق بعضها البعض، او عن طريق تطبيق وتوسيع نطاق القواعد المنظمة للتجارة الدولية لتشمل السياسات والاجراءات التى تمارسها الدول لتنظيم التجارة الخارجية، وتضع الاتفاقية ايضا الاطار القانونى لهيئة دولية لفض وتسوية المنازعات التجارية بين الاطراف المتعاقدة.

مفاوضات ما قبل اوروجواى:

اجريت فى اطار اتفاقية الجات سبع جولات للمفاوضات متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة اوروجواى: جنيف ١٩٤٧، انسى (فرنسا) ١٩٤٩، توركاى (انجلترا) ١٩٥١، جنيف ١٩٥٦، ديلون (جنيف) ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، كيندى (جنيف) ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧، طوكيو (جنيف) ١٩٧٣ ـ

١٩٧٩.

اقتصرت الجولات الخمس الاولى على تبادل التنازلات الجمركية فيما بين الدول المشاركة، بينما اكتسبت جولتى كيندى وطوكيو اهمية خاصة لتناولهما العديد من المشكلات التجارية التى تعوق تدفق السلع بجانب التنازلات الجمركية.

فلقد اسفرت جولة كيندى عن تحقيق الخفض الجمركى على القطاعات السلعية المختلفة بنسبة ٥٠٪ بدلا عن القاعدة السابقة للتفاوض حول كل سلعة على حدة.

اما جولة طوكيو التى استمرت لست سنوات وشاركت فيها ١٠٢ دولة وحققت خفضا لمتوسط معدل التعريفات الجمركية السائدة فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٤٪، فلقد اسفرت عن مجموعة من الاتفاقيات التى تتناول لاول مرة بعض السياسات المنظمة للتجارة والتى تضمنت اتفاقيات لكل من الدعم، القيود الفنية على التجارة، اجراءات تراخيص الاستيراد، المشتروات الحكومية ، تقدير الجمارك، تجارة اللحوم والثروة الحيوانية، تجارة الالبان، تجارة الطائرات المدنية، مكافحة الاغراق.

مثلت جولة طوكيو سواء من منظور حجم المشاركة او طبيعة نتائجها مقدمة مناسبة للشروع فى جولة مفاوضات اكبر واشمل، وهى جولة اوروجواى.

جولة اوروجواى ١٩٨٦ - ١٩٩٣:

عقد الاجتماع الوزارى للاطراف المتعاقدة فى الجات فى مدينة «بونتا ديل ايستى» باوروجواى فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ وشاركت فى اعماله ٩٢ دولة، ولقد اصدر الاجتماع اعلانا ببدء الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف بين الاطراف المتعاقدة فى الجات.

تضمن الاعلان مجموعة من المبادىء والاهداف المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية فى السلع، والقواعد المنظمة لعملية تحرير التجارة فى الخدمات ووضع الضوابط المحددة للقطاعات الخدمية المختلفة بهدف توسيع نطاق التجارة فيها وفقا لمبدأى الشفافية والتحرير التدريجى مع الاخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية فى الدول النامية.

استغرقت المفاوضات التى كان مقررا لها اربع سنوات قرابة ضعف هذه المدة حيث استمرت لسبع سنوات متصلة تباينت خلالها المواقف وتصادمت مصالح مجموعات الدول المختلفة فى اضخم مجهود دولى لتحقيق توازنات المصالح الفردية للدول المشاركة فى اطار متعدد الاطراف.

اسفرت جولة المفاوضات عن الوثيقة الختامية التى تضمنت ٢٨ نصا قانونيا ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض احكام اتفاقية الجات الاصلية، لتغطى كافة مجالات التفاوض التى اقرها الاعلان الوزارى الصادر فى اوروجواى عام ١٩٨٦ بالاضافة الى جداول التنازلات الجمركية وتعهدات الخدمات التى تقدمت بها الاطراف المشاركة فى جولة المفاوضات، وكان من بين هذه النصوص القانونية اتفاقية انشاء



منظمة التجارة العالمية التى فشل العالم فى انشائها فى عام ١٩٤٧ ابان التوصل لاتفاقية الجات بسبب الرفض الامريكى وقتئذ.

مؤتمر مراكش وختام الجولة:

عقد الاجتماع الوزارى لانهاء الجولة فى مدينة مراكش بالمغرب فى الفترة من ١٢ - ١٦ ابريل ١٩٩٤ وشاركت فى اعماله ١٢٥ دولة مابين طرف متعاقد فى الجات او دول تقدمت بطلبات انضمام ولم تستكمل اجراءاته فتشارك بصفة المراقب كما هو متبع.

اعتمد المؤتمر سبع وثائق حصيلة سبع سنوات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف الشاقة:

١- قرار قبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

٢- قرار انشاء اللجنة التحضيرية المعنية باجراءات انشاء منظمة التجارة العالمية.

٣- قرار بدراسة الانعكاسات المالية والادارية المترتبة على انشاء المنظمة.

٤- قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة وانشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.

٥- الموافقة على اصدار اعلان مراكش الذى يعتبر تلخيصا لنتائج الجولة.

٦- اعتماد الوثيقة الختامية Final Act للجولة واحالتها للوزراء للتوقيع.

٧- اعتماد اتفاقية انشاء المنظمة وملحقاتها واحالتها للوزراء للتوقيع.

ولقد وقعت ١١١ من الدول المشاركة على الوثيقة الختامية ويصبح التزامها نهائيا بعد اتماما اجراءات التصديق وفقا لاحكام الدستور فى كل دولة.

ولقد تناول مؤتمر مراكش موضوعين جديدين لم تتناولهما الاتفاقيات الناجمة عن الجولة:

الاول: هو موضوع التجارة والبيئة والعلاقة بينهما وهو ما اتخذ المؤتمر قرارا بشأنه تنشأ بموجبه لجنة دائمة فى اطار المنظمة.

الثانى: يتعلق بمعايير العمل وهو ماسعت الدول المتقدمة الى ادراجه من منظور اثار هذه المعايير على التجارة الدولية، الا ان مقاومة الدول النامية لهذا الموضوع بشدة اسفرت عن عدم ادراجه - فى الوقت الراهن على الاقل - على جدول اعمال المنظمة الجديدة باعتباره يدخل فى صميم اختصاص منظمة العمل الدولية - الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بهذا الموضوع.

ولكى نقف بصورة اكبر على ابعاد نتائج هذه الجولة من المفاوضات فى ظل تشابك العلاقات والمصالح بين مجموعات الدول المختلفة، قد يكون من المفيد ان نستعرض معا احكام الاتفاقيات الرئيسية التى اسفرت عنها هذه المفاوضات، لندرك حجم الالتزامات الناشئة بموجبها فى مختلف اوجه النشاط التجارى للدول المشاركة والذى يغطى اكثر من ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية، لنستطلع معا الاثر المرتقب لهذه الصفقة المتكاملة على مستقبل التجارة الدولية ونحن ندلف رويدا الى مشارف القرن ٢١.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المساء

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩٦

المؤتمر الثامن لحقوق المنصورة

الجات أكبر التحديات التى تواجه مصر والعالم العربى

السلبيات: ارتفاع فى فاتورة الغذاء والدواء.. خفض إيرادات الجمارك

الايجابيات: فتح السوق العالمى لصادراتنا .. تطوير الصناعة الوطنية

تحقيق:

لبيبة شاهين

مرة أخرى تعود اتفاقية الجات لتفرض نفسها على مائدة البحث والنقاش فى المؤتمرات العلمية والاقتصادية على الرغم من بدء تنفيذ الاتفاقية العام الماضى ..

كان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر العلمى الثامن لكلية الحقوق جامعة المنصورة الذى عقد بالقاهرة الاسبوع الماضى... وناقش على مدى يومين وتحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية .. كافة الجوانب والآثار المتوقعة لتطبيق الاتفاقية على جميع قطاعات الاقتصاد المصرى والعربى .. السلبيات والايجابيات .

كما طرح المؤتمر التصورات اللازمة للحد من الآثار السلبية وتعظيم الجوانب الايجابية للاتفاقية .

عن انعكاسات اتفاقية تحرير التجارة على الميزان التجارى والزراعى المصرى يقول د . صالح على صالح فضل الله استاذ الاقتصاد الزراعى المساعد بكلية الزراعة جامعة أسيوط : ان الاتفاقية تؤدى إلى الغاء كافة أساليب الحماية والدعم التى كانت تقدمها الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية .

وقد قدرت بعض الدراسات أن الاسعار العالمية سوف تزيد فى خلال فترة تنفيذ اتفاقية الجات [١٩٩٥ - ٢٠٠٥] بحوالى ١٦٪ فى المتوسط بالمقارنة بالأسعار فى عامى ٨٤ - ٨٦ ويترتب على ذلك حدوث زيادات كبيرة فى أسعار منتجات الألبان يليها السكر بحوالى ٤٠٪ والقمح (٢٠٪) والأرز (١٥٪) وهذا ينعكس على الاقتصاد المصرى فى صورة ارتفاع فاتورة الواردات المصرية من هذه السلع خاصة وأن مصر من الدول المستوردة للغذاء

زيادة الطلب على الصادرات

وعن الآثار الايجابية للاتفاقية يقول د . صالح على صالح أن تحرير التجارة الدولية سوف يعمل على ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى فى الدول المتقدمة وبالتالى سوف يزداد الطلب على صادرات مصر وخصوصا من الملابس والمنسوجات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية .

وعن السياسات الوقائية لتلافى آثار الاتفاقية على الميزان التجارى والزراعى يقول : لابد من إعداد برامج شاملة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة الانتاج المحلى ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية بصفة عامة والواردات الغذائية وعلى رأسها الحبوب والسكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء ويعد ذلك المدخل الصحيح للتغلب على الارتفاع المتوقع فى أسعارها العالمية .

● العمل على تطوير السلع التى لمصر فيها ميزة نسبية ورفع كفاءتها للحصول على سلع منخفضة التكاليف تستطيع مواجهة المنافسة العالمية .. ويلخص خلف الله المليجى مدير منفذ جمارك بورسعيد المخاطر المحتملة والمتوقعة للاتفاقية على الواردات المصرية فى النقاط التالية :

● فى مجال ايرادات الجمارك فان الالتزام بتخفيض الرسوم الجمركية سيؤدى إلى خفض الايرادات العامة ومن ثم زيادة العجز فى الموازنة العامة .. وحيث أن الدولة ملتزمة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى بخفض العجز فقد تضطر إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب القائمة لتعويض العجز ..

● وفى مجال الصناعة الوطنية فان تحرير التجارة يعنى الغاء الحماية التى تتمتع بها الصناعة الوطنية مما يؤثر عليها تأثيرا سيئا ولا سيما الصناعات الحديثة والناشئة مما يؤدى إلى خروج وحدات اقتصادية من النشاط الصناعى وهى التى تعجز عن المنافسة مثل صناعة الملابس والمنسوجات ..

● وفى مجال تجارة الأدوية فمصر تعتمد على استيراد الخامات الدوائية من الخارج وسوف يترتب على تحرير التجارة فى هذا الشأن زيادة كبيرة فى أسعار الخامات الدوائية وبالتالى زيادة فى اسعار الأدوية .

ايجابيات

أما الآثار الايجابية المتوقعة فيقول عنها خلف الله المليجى .. أن أهمها فتح المجال أمام تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة لأن الاتفاقية تفتح اسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغى نظام الحصص فضلاً عن فتح آفاق جديدة أمام الصادرات المصرية نتيجة للتخفيضات الكبيرة فى الرسوم الجمركية التى التزمت بها الدول الاعضاء فى الجات .

وعن أهم مقومات زيادة قدراتنا التنافسية فى الأسواق العالمية مع تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة يقول د . السيد أحمد عبد الخالق استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بكلية الحقوق جامعة المنصورة يلزم الاهتمام نتيجة ماتتمتع به من مزايا لتزيد قدراتنا التنافسية وهنا لابد من الاهتمام بالعمالة المصرية تعليما وتدريبا ورفع مستواها والاهتمام بالسياحة وبناء قدرات وطنية فعالة فى مجال البحث والتطوير لأن القدرات التنافسية - كما يتفق معظم الكتاب - ستكون من صنع الانسان فى القرن القادم .

انخفاض الايرادات العامة

أما الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الحصيلة الجمركية فى مصر . فيقول د . عزت عبدالحميد البرعى استاذ الاقتصاد والمالية المساعد ووكيل كلية الحقوق - جامعة المنوفية أن التعريفة الجمركية السائدة فى مصر الآن فى حدود ١٦٪ وطبقا لاحكام الجات فيلزم أن تكون مابين ٤٪ و ٥٪ مما يترتب عليه توقع انخفاض الحصيلة إلى ٣٠٪ مما هى عليه الآن مشيرا إلى أن المستهدف من هذه الحصيلة أن تتجاوز ٨ مليارات جنيه فى العام المالى الحالى ..

هيئة لمكافحة الاغراق

ويطالب الدكتور زين بدر فراج استاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق - جامعة المنصورة بضرورة انشاء هيئة مصرية لمكافحة الاغراق والذى يرتبط بتحرير التجارة العالمية .. ويقول انه يلزم الاعمال قواعد مكافحة الاغراق انشاء هيئة مصرية على أن يكون لها نظائر فى الدول العربية التى انضمت أو ستنضم لمنظمة التجارة العالمية وأن تقوم هذه الهيئة بمتابعة حركة الصادرات والواردات وأن تتلقى طلبات الشكاوى من الاغراق وتتحرك دون طلب اذا مااستدعى الأمر ذلك . وأن تجرى التحقيقات اللازمة ثم تصدر القرارات المناسبة ..

الجات والدول العربية

وإذا انتقلنا من النطاق المحلى المصرى إلى النطاق العربى لتتابع تأثير اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية نجدها لا تختلف كثيرا عن مصر .. يقول الدكتور زكريا محمد بيومى رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية بحقوق المنوفية .. أن الباحثين الاقتصاديين فى جامعة الدول العربية وفى مختلف المنظمات والشركات العربية المشتركة اتفقوا على أن آثار الاتفاقية قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة لمجموعة الدول العربية التى تعيش المشاكل والهموم الاقتصادية المشتركة والتى تتعدى آثارها البلد الواحد لتشمل جميع الاقطار العربية على اختلاف هذه المشاكل ..

المصدر : الـمسـاء

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٦

التكامل الغربى هو الحل

ورغم الآثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية يضيف د . زكريا بيومى .. انه يمكن تحقيق تكامل اقتصادى عربى شامل فيما بينها من خلال قدرتها على دعم تجارتها الدولية البينية وتقليص الاعتماد على الدول الأجنبية والخروج إلى العالم الخارجى بفوائض انتاج كل منها وتصديره والتمتع بمزايا المصدرين والمنتجين المنصوص عليها فى اتفاقية الجات .

يرى د . احمد جمال الدين موسى استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية حقوق المنصورة أن الدول التى من المتوقع أن تلحق بها خسارة اقتصادية من وراء تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية - وابرزها الدول العربية - ستكون أمامها أربعة بدائل للاختيار هى

● الالتزام بقواعد اتفاقيات تحرير التجارة والاستمرار فى عملية الاندماج فى السوق العالمية رغم الخسائر التى ستتحملها بوصفها الطرف الاضعف

● البديل الثانى هو التمرد على النظام العالمى والبقاء على هامشه والاعتماد على الذات وتقليل مجال التجارة الخارجية إلى أقل حد ممكن .

أما البديل الثالث فهو الاستمرار فى الالتزام قانونيا باتفاقيات تحرير التجارة العالمية مع التهرب عمليا من تطبيق احكامها .

البديل الأخير هو الالتزام باتفاقيات الجات قانونيا وفعليا مع تكييف الأوضاع الاقتصادية الداخلية لتكون قادرة على مواجهة الأعباء المترتبة عليها .. ويعتقد د . جمال الدين أن هذا البديل هو الاختيار الوحيد الممكن فى حالة بلاد العالم الثالث ومنها مصر .. فهناك فى الأغلب خسائر من وراء تحرير التجارة العالمية ولكن يجب أن نسعى لأن تكون هذه الخسائر قاصرة على الفترة قصيرة الأجل وحدها ..



«الأهرام الأدبي» يفتح ملف السرقات الأدبية (٢)

رد الشاعرة ملك عبدالعزيز حرم الدكتور محمد مندور:

مندور ليس أول المتهمين بالسرقات!

قرأت مقال الدكتور عبداللطيف عبدالحليم عن السرقات فى الأدب العربى المعاصر فى مقالة بتاريخ ١٩/٣/٩٦، وقد رد فيه ما ذكره الدكتور الطاهر مكى فى كتاب عن سرقة مندور لكتاب «نماذج بشرية» عن كاتب فرنسى، وقد ذكر د. عبداللطيف ما نصه «وبعيدا عن التصور أيضا أن يتابع د. مكى تفاصيل هذه القضية فيخرج عن منهج كتابه فى أصول الأدب المقارن... الخ..»

اى ان د. مكى لم يقارن نصوصا او افكارا مقارنة موضعية موضوعية وإنما اكتفى بانطباعات عامة هو وحده الحكم فيها بغير أسانيد حقيقية، واكتفى بملاحظات خارجية يدعم بها حكمه. مثل قوله : إن نموذجا وحيدا هو الذى اضافه د. مندور وهو «إبراهيم الكاتب»، ولكنه نسى - أو لعله لا يعلم - أن هذه النماذج التى كتبها مندور قد كتبت ونشرت متفرقة فى مجلة «الثقافة» عامى ١٩٤٠و١٩٤١ وفى ذلك الوقت لم يكن نجيب محفوظ وزملاء جيله من الروائيين، قد ظهروا أو عرفوا بعد، ولم يكن فى الأدب المصرى الحديث - وربما فى الأدب العربى كله - سوى ثلاث روايات هى : سارة للعقاد، وزينب لمحمد حسين هيكل، وإبراهيم الكاتب لابراهيم المازنى. وقد حدث فى النصف الثانى من الخمسينيات أن طلب اليه المشرفون على مجلة «الرسالة الجديدة» العودة إلى كتابة النماذج، فكتب عن «البرجوازى الصغير» فى رواية نجيب محفوظ «خان الخليلى» واحد نماذج رواية «السقا مات» ليوسف السباعى ونموذجا ثالثا عن رواية للكاتب اللبنانى سهيل إدريس.

أما أن النماذج التى فى كتاب د. مندور موجودة فى كتاب الكاتب الفرنسى فليس ذلك بغريب. فعيون الأدب العالمى معروفة للجميع، وإذا كان كثير من النماذج التى كتبها مندور من الأدب الفرنسى فذلك لأنه درس اللغة والأدب الفرنسيين فى السوربون وحصل على شهادته فى ذلك. وإلى هذا فهذه الروايات العالمية التى اخذت منها النماذج فى الكتابين قد قتلت بحثا ودرسا وتحليلا قبلهما بكثير، وقد لا يكون الكاتب الفرنسى أو حتى مندور قد أتيا بجديد فى تحليل الشخصيات، وإنما اختارا ما اقتنعا به، وصاغاه بالطريقة التى تخص كلا منهما.

ولقد تزوجت د. مندور فى مارس سنة ١٩٤١ وقد رايته بعينى راسى قبل أن يكتب نموذجا عن «هاملت» - مثلا - يقرأ اولا المسرحية كاملة، أو عن «العبيط» لديستوفسكى، يقرأ الرواية كاملة قبل ان يبلور افكاره فى ذهنه ثم يملى على «النموذج» وهو يروح ويجىء فى الغرفة، ولا يعود إلى الرواية او المسرحية، إلا حين يريد ان يذكر نصا بعينه.

وقد يكون د. مندور قد قرأ هذا الكتاب الذى يشير إليه د. مكى أو غيره من الكتب فلاشك أن هناك عشرات من الكتب فى الغرب، قد كتبت لتحلل شخصيات الأدب العالمى، وليست جريرة أن يحاول مندور أن يفعل مثلهم، خصوصا أنه كان مهموما بأن ينقل المعرفة للشباب المتعطش إليها. وأن يعرفهم بعيون الأدب العالمى ليمتعهم بأسلوبه الرفيع وأفكاره المضيئة ثم - وقد كان هذا أهم لديه - أن يحفزهم لقراءة النصوص الأصلية.

والذى يقرأ كتاب مندور لا يخطىء خصوصية اسلوبه الجار، وحماسه الشديد للفقراء والضعفاء وللمواهب المتالقة التى لا تجد سبيلا لنيل ما تريد إلا بمشقة بالغة. وكل هذه المعانى هى البذور التى ظهرت بعد ذلك فى كتاباته السياسية التى يدعو فيها إلى العدالة الاجتماعية وإلى الكشف عن مواهب الفقراء والمحرومين بالدعوة إلى مجانية التعليم فى كل مراحله.

أما الدليل الخارجى الثانى الذى اعتمد عليه د.مكى فهو أن النصوص التى اختارها مندور هى التى اختارها الأديب الفرنسى، وضرب لذلك مثلا بالمونولوج الشهير فى مسرحية «زواج فيجارو»، فقد ذكر أن مندور قد اختاره ايضا مثل الكاتب الفرنسى. والحقيقة أن اى شخص يكتب عن تلك المسرحية لابد أن يذكر هنا المونولوج بالذات كاملا، لأنه لب المسرحية وحكمتها الوحيدة حين يواجه الخادم سيدة الاقطاعى، وقد كان له الحق فى أن يقضى الليلة الاولى مع عروسه.. ويذكر له مساوئه وخطاياه ويقول له : «ماذا فعلت لكي تنال كل هذا النعيم الذى تتقلب فيه.. إنك ولدت؟» وهكذا فى باقى المقتطفات، فقد كان مندور يختار أكثرها دلالة وايضاحا للشخصية التى يتحدث عنها، ولعل الكاتب الفرنسى قد فعل ذلك أيضا.

وبعد، فليس مندور هو أول من اتهم بهذه



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ ابريل ١٩٩٦

التهمة، فقد اتهم من قبله أعلام مثل طه حسين وتوفيق الحكيم وغيرهما، ويبقى الشامخون شامخين، بما قدموا للثقافة والفكر والأجيال من زاد لا يفنى. وأخيراً أرجو ألا يسرف أساتذة «دار العلوم» في التأثر بالنقد العربي القديم الذي نسب فيه نصف الأدب العربي على الأقل إلى السرقات، وليكتفوا بما يؤثره النقد الحديث من الكلام عن «التأثر» أو توارد الخواطر أو سواهما.

النفط العربي في ظل اتفاقات "غات" (٣ من ٣)

أثر "غات" على الصادرات النفطية

حسين عبدالله *

■ تتكون الصادرات السلعية العربية اساسا من المواد الاولية التي يمثل النفط الجانب الاكبر منها. وفي عام ١٩٩٣ كانت تلك الصادرات تتكون من ٧٤ في المئة من المواد الاولية (نفط وغاز طبيعي وبعض المعادن) و١٨ في المئة من السلع الصناعية بما فيها نحو خمسة في المئة من المنتجات الكيماوية (اهمها الصادرات البتروكيماوية السعودية) ثم خمسة في المئة من المنتجات الزراعية. ويتبين من هذه الاحصاءات ان نصيب النفط ومنتجاته يتراوح حول ٨٠ في المئة من الصادرات العربية.

والواقع ان الدول الصناعية الغربية، بمساندة شركات النفط العالمية، كانت تحرص على احاطة وارداتها النفطية بسياج من الاجراءات التي تضمن لها استمرار تدفق النفط باسعار تساند اقتصاداتها. وقفز انتاج النفط العربي، عندما كان خاضعاً لسيطرة الشركات الغربية، قفزات كبيرة، وذلك في ظل ظروف لم تكن مواتية لمصدري النفط على مدى نصف قرن، باستثناء الفترة التي ارتفعت فيها اسعار النفط الخام في ظل حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

وارتفع حجم النفط العربي من ١.١ مليون برميل يوميا (ب/ي) عام ١٩٥٠ الى ذروته عند ٢٢.٥ مليون ب/ي عام ١٩٧٩ ثم تراجع خلال الثمانينات لكنه عاد الى الانتعاش ليبلغ نحو ٢٠ مليون ب/ي في الوقت الحاضر، وهو ما يعادل نحو ٢٩ في المئة من الانتاج العالمي. وتتمتع صادرات النفط العربي في السوق العالمية للنفط بمركز تفاوضي جماعي ممتاز، اذ تبلغ في الوقت الحاضر نحو ١٥ مليون ب/ي أي ما يعادل ٣٧ في المئة من اجمالي الصادرات العالمية، وترتفع تلك النسبة الى نحو ٤٥ في المئة اذا اقتصرنا من تلك الصادرات على ما يسد فجوة العجز في اهم المناطق المستوردة واستبعدنا حركة النفط داخل كل منطقة.

ومع ان تلك النسبة تحقق للمنطقة العربية قوة تفاوضية جماعية ذات فعالية كبيرة، إلا ان استخدامها على مدى نصف قرن كان يصطدم بعقبات تستنفد تلك القوة وتضعف فعاليتها. وخلال الفترة السابقة على حرب اكتوبر كانت كبريات الشركات العالمية تسيطر سيطرة شبه مطلقة على انتاج النفط العربي وتسعيره مما مكنها من تخفيض اسعاره، سواء في صورتها الجارية أم في صورتها الحقيقية (بعد استبعاد التضخم).

لذلك جاء تزويد الاقتصادات الصناعية الغربية OECD بالنفط الرخيص مكملاً ومسانداً لبرامج اعادة البناء عقب الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تلك الاقتصادات تستورد نحو ٨٥ في المئة من الواردات النفطية العالمية ولا تزال الى الآن تستورد نحو ثلاثة ارباعها.

وبالنسبة لسعر النفط الخام، كان نصيب الدول المصدرة للنفط يتحدد في ظل السيطرة الكاملة لشركات النفط العالمية الكبرى بمبلغ ثابت يدفع كاتاوة عن كل برميل ينتج، وذلك بصرف النظر عن السعر الذي تحدده وتعلنه تلك الشركات في الاسواق العالمية ويتحرك بمقتضاه النفط داخل إطار الشركات المتكاملة افقياً وعمودياً. وتراوحت عائدات الدول المصدرة في الشرق الاوسط في ظل نظام العائد المقطوع بين ١٠ و٣٠ سنتا لكل برميل. ولما قبلت الشركات مبدا مناصفة الارباح منذ ١٩٥٠، وصار السعر المعلن للزيت الخام يتخذ اساسا لحساب تلك الارباح ومن ثم نصيب الدولة المصدرة للنفط، عملت الشركات بحكم سيطرتها المطلقة على الانتاج والتصدير والتسعير على تخفيض الاسعار عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠. ولما لم تجد اعتراضات الدول المصدرة للنفط ومطالبتها بان تستشار عند تخفيض الاسعار، اسست عام ١٩٦٠ منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) كتنظيم جماعي للدفاع عن مصالحها. غير ان المنظمة لم تفلح في وقف تدهور الاسعار من حيث قيمتها الحقيقية، وان كانت افلحت في تثبيت قيمتها النقدية أو الاسمية خلال عقد الستينات.

والواقع ان اسعار الزيت الخام كانت في تدهور مستمر منذ عام ١٩٤٧ وهو العام الذي وقعت خلاله اتفاقية «الغات»، واستبعد النفط منها. وعلى سبيل المثال فإن السعر المعلن للزيت العربي الخفيف كان ٢.١٨ دولار للبرميل عام ١٩٤٧ ثم أخذ في الانخفاض إلى ان بلغ ١.٨٠ دولار عام ١٩٦٠ حيث بقي ثابتاً الى أن ارتفع في شباط (فبراير) ١٩٧١ إلى ٢.١٨ دولار نتيجة لتطبيق اتفاق طهران بين الشركات وبين دول «اوبك». وإذا استبعدنا أثر التضخم النقدي باستخدام الرقم القياسي لاسعار الناتج القومي الاجمالي لمجموعة الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي OEEC الذي ارتفع خلال ١٩٤٧-١٩٧٠ من ١٠٠ إلى ٢٦٠، لوجدنا ان هذا السعر انخفض في صورته الحقيقية من ٢.١٨ دولار إلى ٠.٦٩ دولار خلال الفترة المذكورة. ولم يزد نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر على ٥٠ في المئة بعد طرح الكلفة، اي انه لم يكن حتى عام ١٩٧٠ يتجاوز ٣٠ سنتا مقومة بدولارات عام ١٩٤٧ وهي القيمة نفسها التي كانت تلك الدول تتقاضاها كحد اقصى في ظل نظام العائد المقطوع قبل ادخال مبدأ مناصفة الارباح.

ولا يمكن تناول سعر النفط الخام



من دون تناول اسعار المنتجات النفطية التي تتضمن قدراً كبيراً من الريع الاقتصادي ممثلاً في الفرق بين الكلفة الكلية (انتاج ونقل وتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي.

ويتوزع الريع النفطي، بعد استبعاد كل التكاليف وارباح الشركات الوسيطة، بين الدول المصدرة (معبراً عن نصيبها بالفرق بين كلفة الانتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها الى ان النفط يعتبر مصدراً طبيعياً ناضباً، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئياً عن نضوب تلك الثروة ويعتبر ثمناً لها مستقبلاً عن كلفة الانتاج.

من ناحية اخرى، يساعدها هذا النصيب على توفير استثمارات ستستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الحاجات المتزايدة للمستهلكين. وقدرت الاستثمارات اللازمة لرفع الطاقة الانتاجية في منظمة «اوبك» الى ٤٤ مليون ب/ي بحلول سنة ٢٠١٠ بما يزيد على ٢٦٠ بليون دولار، وهو ما يتجاوز عائدات «اوبك» النفطية في سنتين كاملتين. كذلك قدرت الحاجات الاستثمارية اللازمة لتطوير نحو ٥٤ بليون برميل في دول الخليج، بما فيها إيران، بنحو ١٦٠ بليون دولار، لكي يرتفع انتاج المنظمة بحلول سنة ٢٠١٠ الى نحو ٣٧ مليون ب/ي.

ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة له تبعاً لقوة أو ضعف اسعار النفط الخام، اذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح.

وفي عام ١٩٧٠ كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في الدول الـ ١٢ اعضاء الاتحاد الاوروبي بنحو ١١.٤٢ دولار. وباستقطاع اجمالي التكاليف، بما في ذلك كلفة الانتاج والنقل والتكرير والتوزيع وارباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو ٦.٠٧ دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على اكثر من ١.٤٢ دولار وهو ما يعادل ٢٣ في المئة بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤.٦٥ دولار اي ما يعادل ٧٧ في المئة. ولما استردت الدول المصدرة للنفط في ظل حرب اكتوبر، حريتها في تحدي الاسعار، تحول توزيع الريع النفطي الى صالحها.

وفي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الاوروبية نحو ٢٧.٩٠ دولار بينما بلغ صافي الريع نحو ١٨.٩٠ دولار موزعاً بنسبة ٥٢ في المئة للدول المصدرة وبنسبة ٤٨ في المئة للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٤.٣٠ دولار للبرميل (٦٤ في المئة من صافي الريع) مقابل ١٨.٩٥ دولار لضرائب الحكومات الاوروبية (٣٦ في المئة)، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في العام المذكور نحو ٦٥.٥٠ دولار.

غير ان اسعار النفط الخام لم تلبث ان اخذت في التآكل خلال النصف الاول من الثمانينات ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٥ الى نحو ١٣ دولاراً. عندئذ لم تسمح الدول الاوروبية بانتقال الانخفاض الى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس اثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت الى زيادة ضرائبها النفطية بحيث ارتفعت من نحو ٢٢.٥٠ دولار عام ١٩٨٥ الى نحو ٣٠ دولاراً عام ١٩٨٦ واستمرت في الزيادة الى ان بلغت نحو ٥٢ دولاراً عام ١٩٩١ ونحو ٥٥.٤٠ دولار عام ١٩٩٢ وان انخفضت قليلاً لتبلغ نحو ٥٠.٨٠ دولار عام ١٩٩٣.

وياتي مشروع الاتحاد الاوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة عبئاً اضافياً على هيكل الضرائب النفطية.

واستمر سعر النفط الخام (معبراً عنه بسعر سلة اوبك تسليم اوروبا CIF) في التآكل بحيث انخفض من ١٩.٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨.٢٢ دولار عام ١٩٩٢ وإلى ١٦.٠٧ دولار عام ١٩٩٣ وإلى ١٥.٥٣ دولار عام ١٩٩٤. وباستبعاد تكاليف الانتاج والنقل، من تلك الاسعار يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الريع نحو ١١ دولاراً عام ١٩٨٦ ونحو ١٤.٥٥ دولار عامي ١٩٩١و١٩٩٢ ونحو ١٢.٣٥ دولار عام ١٩٩٣. وانعكس توزيع الريع النفطي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على اكثر من ٢٠ في المئة.

ولا يختلف الحال كثيراً في اليابان عنه في دول الاتحاد الاوروبي، كما لا يشذ عن هذا النمط في مجموعة الدول الصناعية الغربية سوى الولايات المتحدة التي تنخفض فيها الضرائب النفطية انخفاضاً ملحوظاً.

واذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة النفط بالسلع التي تصدرها المجموعة الى دول «اوبك» يمكن ان يعبر تطور الاسعار في الجانبين عن القيمة الحقيقية لسعر النفط. وبعبارة اخرى فإن استبعاد اثر التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لاسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية الذي ارتفع من ١٠٠ إلى نحو ٣٠٠ خلال الفترة بين ١٩٧٣و١٩٩١ وضح ان اسعار النفط الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣ انهارت الى نحو ٥.٩٠ دولار في المتوسط خلال الفترة بين ١٩٨٦و ١٩٩١. كذلك شهدت الفترة بين ١٩٩١و ١٩٩٥ استمرار تآكل السعر في صورتيه الاسمية والحقيقية بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط الى مستواه قبيل حرب اكتوبر.

ومع ان الدول الصناعية المتقدمة بحكم تبنيها وسيطرتها على اتفاقات «غات» منذ البداية كانت حريصة على عدم ادخال النفط في اطار تلك الاتفاقات، وذلك حتى تتيح لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب والقيود على وارداتها منه، الا انها اختارت اسلوب فرض الضرائب على المنتجات المكررة بعد خروجها من مصافي التكرير، وهو ما يؤدي الى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائي وتنتج عنه الآثار المقيدة للاستهلاك، ومن ثم للاستيراد، خلافا للقواعد التي تنادي بها اتفاقات «غات». وهكذا يتضح ان الضغط النزولي على اسعار النفط الخام منذ ١٩٨٦ ساعد الدول الصناعية على اقتناص القدر الاكبر من الريع النفطي، على رغم احقية الدول المصدرة للنفط في حصة اكبر منه وفقا لاعتبارات المشروعية التي شرحناها. وكما اوضحنا، دأبت تلك الدول على زيادة ضرائبها النفطية في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط الخام، سواء في صورته النقدية ام في صورته الحقيقية، وبذلك حجبت عن المستهلك النهائي الاثر المتوقع من انخفاض السعر وهو زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط.

من ناحية ثانية، فإن استخدام اسلوب الضرائب على المنتجات المكررة EXCISE TAX في الدول الصناعية، بدلا من الضرائب الجمركية على واردات النفط الخام، اتاح لها درجة اكبر من المرونة لكي تميز بين المنتجات المختلفة عند فرض الضريبة وذلك بما يخدم اهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

من ناحية ثالثة، استفادت بعض

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٣ ابريل ١٩٩٦

الدول المنتجة - المستوردة للنفط مثل الولايات المتحدة، من عدم خضوع النفط لاتفاقات «غات» ووضعت من السياسات، في اوقات مضت، ما يحمي اسعار نفوطها المحلية من الانهيار امام منافسة النفوط المستوردة الرخيصة. ومن تلك السياسات تحديد الواردات النفطية بكميات معينة ومنح المستوردين تراخيص للاستيراد في حدود تلك الكميات.

وكانت تلك التراخيص تتداول في الاسواق الاميركية باسعار تمثل الفرق بين سعر النفط المحلي المرتفع وبين سعر النفط المستورد.

ولا يتسع المجال لشرح السياسات التي ادت الى انخفاض سعر النفط الخام، لكننا نشير إلى واحدة منها لارتباطها باتفاقية «غات». ذلك ان اتهام الدول النفطية اعضاء «اوبك» من قبل «غات» بالمشاركة في اقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف الى رفع الاسعار وتقييد حرية التجارة، شجع الكونغرس الاميركي على اتخاذ اجراءات انتقامية ضد هذه الدول وهو ما تبيحه تلك الاتفاقات. ومن ذلك قيام الكونغرس بحرمان دول «اوبك» من التمتع بمزايا نظام الافضليات المعممة الذي وفرته «غات» للدول النامية. وكان من اثار ذلك الاجراء وغيره من وسائل الضغط ان اتجهت «اوبك» الى دفع التهمة بالخروج على نظام الالتزام بسعر معين، كما كان الحال قبل انهيار الاسعار عام ١٩٨٦، ومن ثم صار سعر النفط يتحدد بقوى السوق منذ ذلك العام. ولا يفوتنا هنا ان نشير إلى ان شركات النفط العالمية، بعد ان تبين لها ان المنافسة السعرية يمكن ان تؤدي إلى انهيار الصناعة، قامت عام ١٩٢٩ بابرام اتفاق استبعدت بمقتضاه تلك المنافسة، وذلك حفاظاً على استقرار الصناعة التي تتطلب بطبيعتها تنسيق ما ينتج ويضخ في الاسواق. كذلك قامت بعض الولايات الاميركية المنتجة للنفط (مثل تكساس ولويزيانا) بوضع وتنفيذ نظم وبرامج من شانها تحديد كميات النفط الاميركي الذي يضخ في الاسواق المحلية وذلك حفاظا على مستوى معين للاسعار ودخول المنتجين.

والخلاصة ان «اوبك» لم تستحدث جديداً عندما قامت بتنسيق ما يعرض في السوق من انتاجها، حفاظاً على استقرار الصناعة، انما فعلت بعد ان استردت مرحلة انتاج النفط الخام ما كانت تفعله الشركات العالمية الغربية اثناء سيطرتها على تلك المرحلة.

واشاد بدور «اوبك» الخبير النفطي العالمي بول فرانكل عندما قال إبان أزمة الخليج في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ «باستثناء بعض فترات الشدة القصيرة، التي كانت دوافعها ازمات سياسية، ادت «اوبك» مهمتها بنجاح معقول واستطاعت ارضاء جميع الاطراف».

ويبقى أخيراً ان نشير إلى ان المادة ٢٠ من اتفاقية «غات» تبيح للدولة اتخاذ ما تراه من اجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة. واتساقاً مع تلك المادة، فإن وضع حد اعلى لانتاج النفط بقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب، واخذاً في الاعتبار ان النفط يعتبر سلعة نادرة ولا سبيل لتجديدها متى نضبت، ولا يصح تفسيره على انه ممارسة لاحتكار تجاري مقيد لحرية التجارة. ولو صح أن دول «اوبك» تمارس احتكاراً تجارياً، فكيف يفسر الاتجاه النزولي لاسعار النفط منذ اوائل الثمانينات وانهيارها الى النصف منذ عام ١٩٨٦ فضلا عن تآكل قيمتها الحقيقية كما اوضحنا؟

---

* وكيل اول وزارة النفط المصرية سابقا وممثلها لدى المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٤-١٩٩٢)



اتفاقية الجات والطب فى مؤتمر يفتتحه ٤ وزراء!

كتبت ـ نهاد صالح :

★ «تاريخ قصر العينى وتأثير اتفاقية الجات على الممارسة الطبية» موضوع المؤتمر العلمى الثامن الذى تقيمه كلية طب قصر العينى

وإفتتحه صباح أمس بفندق ميريديان القاهرة ٤ وزراء هم : د.حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ود. محمود شريف وزير الإدارة المحلية ود. فينيس كامل وزيرة البحث العلمى ود. سماعيل سلام وزير الصحة، وايضا د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، ود.معتز الشربينى عميد كلية طب قصر العينى.

صرحت د. مؤمنة كامل مقررة المؤتمر بانه ستجرى على مدى ٣ ايام مناقشة ابحاث عن امراض الكلى والقلب وجراحاته والدرن واسبابه، كما سيناقش أحدث الوسائل العلمية للتشخيص بالمناظير والأشعة.

الليلة يدعو المؤتمر اعضاءه إلى سهرة بالمسرح الكبير لدار الأوبرا.

السينمائيون يلعبون فى الوقت الضائع

اعلن نقيب السينمائيين عن عقد مؤتمر مساء الجمعة لبحث مشكلة السينما ولا ادرى اى مشكلة.. للمسألة المطروحة خصخصة او لا خصخصة.. وقد انتهت الجهات العليا الى الخصخصة.. فعلى السينمائيين ان يبحثوا ما بعد الخصخصة.. اما المؤتمرات والمناقشات التى يديرها اتباع القطاع العام فلا داعى لها.. وليطالب السينمائيون بوقفة جريئة تحدد موقفهم بعد ان يبيعها القطاع العام.. ولن يبيعها.. ولن يمنح حق استغلالها ما داموا يتلاعبون بالالفاظ فيقولون انه ليس بيعا للمعدات وادوات الانتاج وانما هو حق الاستغلال لمدة طويلة.. والحقيقة ان مدة الاستغلال طالت او قصرت ليست مهمة.. والامر لا يختلف ومن يشترى او يستثمر من حقه ان يكسب وان يرفع الاسعار..(وكأننا يابدر لارحنا ولا جينا) ولا جدل فى ان اعادة وحدات الانتاج الى القطاع الخاص هو الطريق السليم للخصخصة.. وان يكون مشروطا بتخفيض اسعار الانتاج وان يمنح حق الاستيراد بلا قيود خصوصا للفيلم الخام والاحماض.. الامر الذى يوفر له امكانات التخفيض فيسارع المنتجون الى تشغيل استديوهاتهم، ولن يتم ذلك الا عن طريق شركة متخصصة يكونها منتجو القطاع الخاص انفسهم لا كما حدث فى القطاع العام بعد اغتصاب السينما وتركها للحراس العينين مثل احد المحاسبين، ولو كان سينمائيا لما باع السينما المصرية لاحد المستقلين الذى عين رئيسا لاحدى شركات القطاع العام.. وفى الوقت نفسه اشترى افلام استديو مصر التى تعتبر التراث الحقيقى الذى يتباكون عليه حاليا.

واخيرا صدر قرار وزارى من وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى قبل ان يترك السينما ، هذا القرار يحتم انه لا يقدم فيلم قديم الى الرقابة والى الجمارك الا من صاحبه الاصلى ومنتجه الاصلى، ولا تباع نسخة فيلم او فيديو مستخرج من فيلم الا من منتجه الاصلى.. لذا اصبح من اشترى افلام استديو مصر فى ورطة فلا يجوز له ان يبيع نسخ منها او يجدد استغلالها الا بموافقة استديو مصر والدكتور محمد الجزيرى — وقد زالت صفته كحارس — لا يجوز له ان يوقع بالموافقة على مد حق استغلال الافلام المباعة من استديو مصر.

والسؤال الذى يتبادله بعض افراد القطاع الخاص الذين توقفوا عن الانتاج بعد ان انتجوا حوالى الخمسين فيلما.. واضطربت معهم اقتصاديات السينما التى آلت اليها رئاسة الجبوى فاقنعتهم بضرورة التوقف.. فمن اين لهم الاموال لاعادة النشاط.. والمساهمة فى الشركة المقترحة..؟

والجواب فى بيع حق استغلال نسخة بوزيتف من كل فيلم من افلامهم القديمة التى رسا مزادها على شركة الفنانين المتحدين التى يرأس مجلس ادارتها عاشق السينما فريد شوقى.. والمعلم فريد شوقى ـ شفاه الله ـ لا يوجد لديه افلام قديمة للبيع وقد دخل المزاد لصالح زملائه المنتجين وهو يشكر على ذلك بوضعه اللبنة الاولى فى انقاذ السينما المصرية اذ سارع باقى المنتجين باعادة البناء.

والمهم ان يستعد القطاع الخاص السينمائى لتحمل مسئولية الخصخصة وان يدخل مطالبا بما سلب منه بالتأميم.. وان تكون اجتماعات للقطاع الخاص للمنتج لا للنقابات وغرف الصناعة.

والمنتجون هم القطاع الخاص وكفى مؤتمرات تتضارب فيها الاراء وتتغلب فيها المصالح الشخصية وتتحكم فيها الوظائف ـ وظائف القطاع العام ـ وقد حسم الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب موضوع الخصخصة وصرح بان الخصخصة وبيع بعض شركات القطاع العام لا تتعارض مع الدستور.

وبعد فلم يبق الا ان نطالب القطاع الخاص السينمائى باعادة السينما اليه مساهمة مع الدولة فى الخصخصة.

وللحديث بقية.

عدلى المولد



د. فتحى سرور



فريد شوقى

فاروق حسنى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

اتفاقية الجات .. المكاسب والخسائر لمن ؟



في ندوة

المجموعة الاستشارية العربية

من المتوقع ان يترتب على تطبيق اتفاقيات الجات زيادة في الدخل العالي وفي حجم التجارة العالمية فقد قدرت احدى دراسات الجات ان الزيادة في الدخل العالمي الناتج عن تحرير التجارة طبقا لاتفاقيات اورجواى سيتراوح مابين ١٠٩ مليار دولار الى ٥١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥، لكن لن تتوزع هذه المكاسب بشكل متساو بين الدول المتقدمة والنامية فنصيب الولايات المتحدة الامريكية من الزيادة في الدخل العالمي البالغ ٥١٠ مليار دولار هو ١٢٢ مليار دولار، ونصيب الاتحاد الأوروبى ١٦٤ مليار دولار، ونصيب اليابان ٢٧ مليار دولار بينما يبلغ نصيب بقية دول العالم ١١٦ مليار دولار.

عن الجات.. المكاسب والخسائر دارت على مدى ثلاثة أيام اعمال ندوة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وآثارها على اقتصاديات الدول العربية التى نظمتها المجموعة الاستشارية العربية برئاسة الدكتور عبدالفتاح دياب بالاشتراك مع الغرفة التجارية الصناعية بمكة وشارك فيها كبار اساتذة الاقتصاد والادارة والتسويق بمصر وافتتحها الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق وعصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى والسيد نبيل قطب الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة وابراهيم برديس مدير مركز البحوث والتدريب بالغرفة و ١١ من قيادات الغرفة التجارية ورجال الاعمال بالسعودية.

زينب ابراهيم

تصوير
عادل أحمد - مدحت عبد المجيد

المتغيرات العالمية والاقليمية

فى بداية الندوة تحدث الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الاسبق.. عن المتغيرات العالمية والاقليمية وتأثيرها علينا فى المنطقة العربية فقال: لايمكن الحديث عن الجات بمعزل عن هذه المتغيرات خاصة ان المناخ العالمى والنظام العالمى الجديد يشهد منذ الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات العميقة اهمها الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصالات والمعلومات والاليكترونيات والليزر والهندسة الاليكترونية والدول التى تتخلى عن استيعاب هذه الثورة لن يكون لها مكان فى القرن الـ ٢١ لأن تأثيرات هذه الثورة التكنولوجية عميقة جدا فمثلا بالنسبة لثورة المعلومات لا يمكن الآن اتخاذ اى قرار الا بناء على بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وتفصيلية لأن المعلومات القديمة لا قيمة لها والمعلومات غير الدقيقة ينتج عنها قرار خاطىء والمعلومات الاجمالية لاتفى بالغرض.

بالاضافة الى ان الثورة التكنولوجية توفر المعلومات المتكاملة لحظة بلحظة فى العالم كله.

وتأثير الثورة التكنولوجية على المنطقة العربية خطير جدا حيث سمحت للدول المتقدمة بانتاج السلع بكميات اقل من المواد الخام ونحن كدول مصدرة للمواد الخام تأثرنا بهذا كما لابد ان ندرك ان الفرص الحالية المتاحة لنا لتصدير المواد الخام لن تتوفر فى القرن الـ ٢١، واصحاب هذه الثورة التكنولوجية هم مجموعة الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ويجب علينا كعرب استيعاب هذه الثورة بسرعة لانه فى حالة التخلف عنها لن تجد المنطقة العربية مكانا لها فى القرن الـ ٢١.

وأضاف الدكتور على لطفى: المتغير الثانى هو التوجه نحو الاقتصاد الحر الذى اصبح سمة من سمات هذا العالم الآن حتى الدول التى كانت تتبع النظام الاشتراكى بعد تفكك الاتحاد السوفيتى اتجهت جميعا نحو الاقتصاد الحر بصور مختلفة فالبعض اسرع الخطى مثل روسيا والبعض الآخر يسير ببطء مثل تجربة مصر، ومن يتأخر نحو هذا الاتجاه لن يكون له مكان فى العالم.

المتغير الثالث: هو التوجه الديمقراطى وانشاء الاحزاب واطلاق الحريات، بجانب المتغير الرابع ويتمثل فى ظهور التكتلات الاقتصادية منذ النصف الثانى من القرن العشرين الى حد اننا نعيش الآن فى عصر التكتلات والكيانات الكبيرة وبالتالى فلن يوجد فى القرن الـ ٢١ مكانا لدولة صغيرة منفردة، فنجد مثلا السوق الأوروبية التى بدأت بـ ٦ دول ثم سارت خطوات سليمة فانضمت اليها دول اخرى حتى وصلت الى ١٥ دولة واقاموا الاتحاد الأوروبى الذى يدرس الآن طلبات دول أخرى تقدمت للانضمام اليه.

ايضا رغم أن الولايات المتحدة الامريكية دولة كبيرة من حيث المساحة والسكان والتقدم التكنولوجى الا انها انشأت ايضا تكتل النافتا مع كندا والمكسيك، كما اقامت النمور الآسيوية تكتلا رغم معدلات التنمية غير المسبوقة التى تحققها، كل ذلك يؤكد انه لن يكون هناك مكان فى القرن الـ ٢١ لدولة صغيرة منفردة.



ويتمثل المتغير الخامس فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) التى بدأت جولاتها عام ١٩٤٧ بمشاركة ٢٣ دولة ووصلت الآن الى ١٣٠ دولة بينها مصر واسرائيل وكثير من الدول العربية، كما قدمت السعودية طلبا للدخول فى الاتفاقية.

وقد تم حتى الآن ثمانى جولات للجات تم فى الجولات السبع إزالة بعض الحواجز امام التجارة العالمية وتعتبر الجولة الثامنة للجات [أورجواى] اهم الجولات لتميزها بثلاث مزايا اولها ان الاتفاقية شملت تحرير تجارة الخدمات بجانب تحرير تجارة السلع وتشمل تجارة الخدمات السياحة والنقل والمهن الحرة والعلاج والتعليم وتعنى حق الاجنبى فى التمتع بكافة حقوق المواطن فى كافة دول العالم بعد فترة انتقال محددة، وثانى المزايا هى حماية حقوق الملكية حماية كاملة، بالاضافة الى الغاء دعم السلع ومنع الاغراق لتشجيع المنتجين على التصدير وعدم السماح للحكومات باعطاء دعم للمنتجين المحليين فى الاسواق الدولية، وقد اعطت الجات فترة انتقالية للدول النامية والاقل نموا وهى الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا.

وعن تأثير اتفاقية الجات على المنطقة العربية قال الدكتور على لطفى: المستفيد الأكبر من الاتفاقية بالطبع الدول المتقدمة وقد بلغ حجم التجارة الدولية على مستوى العالم كله عام ١٩٩٥ حوالى ٤ تريليون دولار، كما تم احلال المنظمة العالمية محل الاتفاقية واصبح هناك مثلث يحكم العالم اقتصاديا يتمثل فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمنظمة العالمية للتجارة.



الدكتور على لطفى:

المتغيرات العالمية لن تسمح لنا بالاستمرار فى ظل تفتت الدول العربية

وطالب الدول العربية بضرورة دراسة سلبيات الجات ومحاولة تحجيمها وايجابيات الجات، والاستفادة منها وتعظيمها، خاصة أن تخفيض الرسوم الجمركية سيزيد من المناقشة ولابد من الاستعداد لها والاستفادة من الفترة الانتقالية حتى لا يحدث خراب اقتصادى، فمثلا مصر تستورد بـ ١٠ ملايين دولار يوميا قمح ودقيق وشاى وزيت وكثير من هذه السلع مدعمة من حكوماتها الآن، فماذا سيحدث فى هذا المجال بعد الاتفاقية والغاء الدعم وارتفاع الأسعار بصور كبيرة، ونفس المشكلة ستحدث فى صناعة الادوية التى تمتلك مصر منها ٨٥٪ من هذه الصناعة خاصة بعد ارتفاع اسعار المواد الخام للدواء، ولذلك فالمطلوب دراسة كل هذه السلبيات لمواجهة المستقبل.

ازاء هذه المتغيرات وبصفة خاصة عصر التكتلات تصبح قضية التكامل الاقتصادى العربى قضية محورية واقترح احياء فكرة السوق العربية واستغلال امكانيات الدول العربية التى تقع فى مساحة ١٤ مليون كيلو متر مربع تمثل ١٠٪ من مساحة العالم، عدد سكانه ٢٥٠ مليون نسمة يمثل ٤٪ من سكان العالم وبه ٧٦ مليون قوة عاملة ، و٨٠ مليون فدان صالحين للزراعة معظمها فى السودان ولاتجد من يزرعها ولو امكن زراعتها سوف يستغنى العالم

العربى عن الاستيراد لما قيمته ١٧ مليار دولار ويصبح سلة العالم للمواد الغذائية، وتنتج المنطقة العربية ايضا ٢٥٪ من البترول العالمى وتمتلك ٥٥٪ من الاحتياطى العالمى للبترول، كما تنتج ١١٪ من الغاز الطبيعى وتمتلك ٢٣٪ من احتياطى الغاز الطبيعى بالاضافة الى الحديد والرصاص والزنك وباقى المواد الطبيعية.

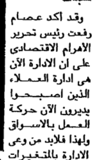
وأكد الدكتور على لطفى على ان المتغيران العالمية وتاثيراتها لن تسمح لنا بالاستمرار فى ظل تفتت الدول العربية ولذلك لابد من اقامة تكتل اقتصادى عربى لأن جميع الدول الاعضاء فى أى تكتل اقتصادى تعتبرها الجات دولة واحدة وهذا يعنى ان الـ ١٥ دولة المنظمة للاتحاد الأوروبى تستطيع اعطاء ميزات لبعض دون خوف من الجات لأنهم بمثابة دولة واحدة، وبالنسبة للدول العربية أى ميزة تعطيها دولة عربية لدولة عربية اخرى ستحصل عليها جميع الدول الأخرى الاعضاء فى الجات بلا استثناء لأن العرب لا يجمعهم تكتل.

الايجابيات والسلبيات

وقال السيد نبيل قطب امين عام الغرف التجارية الصناعية بمكة المكرمة: ان اتفاقية التجارة الدولية هى وليدة لمجموعة من الافكار تسمى سابقا بالجات وقد بدأت ١٩٤٨ وتهدف الى تحرير الحركة التجارية والتصدير والاستيراد، وقد قررت السعودية الانضمام لهذه الاتفاقية قبل الشهر السادس من العام الحالى.

واضاف: لاتفاقية الجات العديد من الايجابية والسلبيات بالنسبة للعالم العربى ودول الخليج ولابد ان يلم رجال الاعمال بكافة جوانب الاتفاقية حتى يستطيعو التعامل معها والاستفادة من ايجابياتها وتحجيم سلبياتها خاصة ان تأثير الجات قوى جدا على انشطة القطاع الخاص الى جانب الأنشطة الانتاجية بالقطاع العام، ونصادف تحديا كبيرا فى ان نكون أو لا نكون حيث اصبحت منظمة التجارة الدولية المنطلق للواقع الحالى للانشطة الانتاجية بالاضافة الى حاجتنا الماسة الى التفكير الاستراتيجى فى اعادة وضع افضليات ماذا ننتج وماذا نستورد؟

تكلفة الانضمام للجات



وقد أكد عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى على ان الادارة الآن هى ادارة العملاء الذين اصبحوا يديرون الآن حركة العمل بالاسواق ولهذا فلابد من وعى الادارة بالمتغيرات الجديدة فى الفكر الادارى خاصة ان المجتمع الآن أصبح مجتمع المعلومات وقد بدأت الدول الاوروبية منذ الثمانينات فى الاهتمام بالمعلومات وكيفية الحصول عليها وتصنيفها ثم استخدامها وبذلك اصبحت البدائل متعددة امام المؤسسات المختلفة، وبالتالى زادت اهمية التسويق فلم يعد مجرد تسويق منتج أو خدمة بل اصبح بمثابة تسويق دولة.



نبيل قطب:

السعودية تنضم للجات هذا العام

اتفاقية الجات

وعن الاثار السلبية والايجابية وكيفية تعظيم الايجابيات والحد من الآثار السلبية فى ظل اتفاقية الجات: قال عصام رفعت: توجد ثلاثة أمور رئيسية تهم المملكة العربية السعودية الآن اثناء مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية وهى العمالة ونظام الكفيل، والوكالات الاجنبية والبنوك الاجنبية، كما توجد ايضا ثلاث سمات اساسية للتطورات العالمية منذ الثمانينات تتمثل فى عولمة الاقتصاد فقد أصبح الاقتصاد ظاهرة عالمية كما أصبح الانتقال إلى القرن الـ ٢١ ليس انتقالا زمنيا ولكن انتقال بالمتغيرات الجديدة، ويتجه النظام العالمى الى العالمية عبر عدة ظروف هى انهيار القضية الثنائية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى سابقا واصبحت الولايات المتحدة الامريكية هى المهيمنة على العالم، والتطور التكنولوجى الهائل الذى اصبح كل لحظة وجعل العالم قرية صغيرة بالفعل وتكلفة هذا التطور التكنولوجى مرتفعة جدا واكبر من مقدرة دولة واحدة ولهذا لابد ان تتعاون

عصام رفعت:

عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والشركات متعددة الجنسيات.. سمات أساسية للمتغيرات العالمية من الثمانينات

السياسات الاقتصادية مثل اقتصاد السوق والاتجاه نحو التخصيصية، والبنك الدولي ويختص بالتمويل، ومنظمة التجارة العالمية وتختص بالتجارة الدولية.

وأضاف عصام رفعت: اتفاقية الجات ليست جديدة فقد بدأت عام ١٩٤٧ بين ٢٣ دولة وكان هدفها الأساسي هو تخفيف الحواجز الجمركية وامتدت لـ ثماني جولات.

ويوجد فرق بين تحرير التجارة وبين حرية التجارة، فتحرير التجارة يعني تخفيف الحواجز وحرية التجارة تعني الغاء الحواجز كلها.

وتتمثل اهداف الجات في تنظيم التجارة العالمية ووضع مبادىء تحكم التجارة الدولية منها مبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية بمعنى مساواة جميع السلع المستوردة في المعاملة دون تمييز بينها أيا كان المصدر الذي تأتي منه، ومبدأ المعاملة القومية بمعنى عدم التمييز بين السلع الوطنية والسلع المستوردة إلا عن طريق الرسوم الجمركية والمبدأ الثالث أن الحماية المسموح بها للصناعات المحلية أو السلع المحلية هي الرسوم الجمركية بشرط ان

الدول معا لتوفيره، بجانب ظهور الشركات المتعددة الجنسية ودورها الهام في التسويق والتجارة الدولية التي زادت خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة ٢٠٪، حيث تقوم هذه الشركات باستخدام مواد خام محلية وعمل برامج تدريب وتنمية بشرية متطورة بالاضافة الى اجراء تطوير مستمر بكافة المنتجات يكلفها مبالغ هائلة بينما كافة الدولة النامية لا تقوم بتطوير منتجاتها ولا بصرف المبالغ الكبيرة على عمليات التطوير.



ان النظام العالمي الجديد والمؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية تتجه الآن وبسرعة نحو تحويل الاقتصاد العالمي الى اقتصاد السوق والتخصيصية والى التكتلات

د. فؤاد شاكر:

الدولة الأولى بالرعاية والشفافية والمعاملة الوطنية.. مبادئ رئيسية قامت عليها الجات

الاقتصادية التي بدأت منذ ١٩٤٧ وتشمل تكتل دول الكوميكون وجامعة الدول العربية، والسوق الاوروبية المشتركة والنمور الاسيوية وتجمع النافتا بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا والارجنتين في طريقها الى الانضمام اليهم، ولهذا فالعالم يتكلم الآن لغة التكتلات الاقتصادية.

والسمة الثالثة للنظام العالمي الجديد تتمثل في عالمية التجارة ويمكن تشبيه النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمثلث متساوي الاضلاع يتمثل في صندوق النقد الدولي وهو الذي يختص بوضع

تكون رسوما مناسبة غير مغالى فيها حتى يستمر تدفق التجارة الدولية، أما القيود الكمية مثل نظام الحظر او نظام الحصص فهى من المحظورات المخالفة لقواعد الجات، وهناك استثناءات تبيح للدول النامية ان تلجأ إلى القيود الكمية مثل حالة وجود عجز وميزان المدفوعات أو حالة اقامة صناعة ناشئة ولكن الاتفاقيات لاتبيح لهذه الدول اللجوء إلى الحظر.

والهدف الثانى للجات هو تحرير تجارة السلع: بمعنى ايجاد توازن بين حماية الصناعات المحلية واستمرار تدفق وزيادة التجارة الدولية، ومع ذلك فتحرير تجارة السلع لايعنى التضحية بالصناعة المحلية وانما يعنى تنظيمها بما يوفر حماية مناسبة ومؤقتة للصناعة المحلية ويضمن فى نفس الوقت انسياب التجارة الدولية وزيادة انسيابها.

وتوجد موضوعات جديدة تشمل تحرير تجارة الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

والهدف الثالث للجات هو تسوية المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية..

فنظام الجات يتيح لكل دولة ان تشكو من الاضرار التجارية التى تنشأ بسبب عدم احترام دولة اخرى لالتزاماتها فى الجات.

وعن تكلفة الانضمام للجات قال عصام رفعت: لكى تنضم اى دولة إلى الجات لابد ان تدفع الثمن وهو ان تقوم بمنح باقى الدول تنازلات تتمثل فى ربط الرسوم الجمركية اى الاتفاق على حد اعلى للتعريفة الجمركية لسلع محدودة وإما فى صورة تخفيضات جمركية، بجانب قبول اتفاقيات الجات كلها وعددها ٢٨ اتفاقية.

د. محمد بسيونى: بسبب اتفاقية الجات.. الولايات المتحدة كسبت ٣٧ مليار دولار وافريقيا خسرت ١٦ مليار دولار

وقد انضمت مصر إلى الجات سنة ١٩٧٠ وقامت بتخفيض أو ربط الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة.

وقد التزمت الدول الصناعية المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات كما التزمت الدول النامية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات.

وقد عقدت الجات حتى الان ثمانى جولات للمفاوضات منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٩٤ وهى مفاوضات جنيف عام ١٩٤٨ وشاركت فيها ٢٣ دولة، ومفاوضات أنسى (فرنسا) عام ٤٩ وشاركت فيها ١٣ دولة، ومفاوضات توركاى (انجلترا) ١٩٥١ وشاركت فيها ٣٨ دولة، ومفاوضات جنيف ١٩٥٦ وشاركت فيها ٣٦ دولة، وجولة ديلون ١٩٦٠ - ١٩٦١، وشاركت فيها ٣٦ دولة، وقد تركز البحث فى هذه الجولات الخمس على تخفيض نسب الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء، ثم مفاوضات جولة كيندى ١٩٦٤ - ١٩٦٧ وشاركت فيها ٦٣ دولة ثم جولة طوكيو ١٩٧٣ - ١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة ثم جولة اورجواى ١٩٨٦ - ١٩٩٣ وشاركت فيها ١٢٥ دولة، وقد ركزت جولة اورجواى على معالجة مشكلات قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس وتعرضت لمجالا جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية،وتجارة الخدمات وتشمل البنوك والتأمين والاستشارات والنقل والسياحة والمقاولات.

وقد منحت الجات الدول النامية فترة ١٠ سنوات لتوفيق أوضاعها فى مجال تجارة الخدمات، وتقديم قائمة بالالتزامات فيها، وقد تضمنت المفاوضات حول تجارة الخدمات مناقشات عديدة وتوقفت عند حدود العمالة وحقوق الملكية

د. محمد محمد ابراهيم: الخدمة الجيدة فى مكان ملائم وبسعر مناسب والمعلومات الكافية.. أربعة عناصر لنجاح الخدمة التسويقية



الفكرية

التى ستؤثر سلبا على الدول النامية حيث سترتفع اسعار الادوية نتيجة ارتفاع اسعار المواد الخام الداخلة فى صناعة الدواء وارتفاع اسعار تكنولوجيا ابحاث الدواء.

وأكد رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى على انه لن تقبل عضوية اى دولة فى الجات الا بعد قبول هذه الدولة لنوعين من الالتزامات هما الالتزامات العامة والالتزامات المحددة.

واضاف: ان انشاء مركز معلومات فى منظمة التجارة العالمية يضمن الشفافية والايضاح والمعلومات لكل دولة ومع ذلك توجد عدة مشاكل بالنسبة لدول الخليج والمملكة العربية السعودية تتمثل فى المشاكل المتعلقة بصادرات البترول وصناعة البتروكيماويات، كما ان فرض ضريبة الكربون تتنافى مع اتفاقية الجات التى لا يجب بمقتضاها فرض ضرائب جديدة، ومع ذلك وجود ورقة رابحة للضغط لدول الخليج تتمثل فى ان متوسط واردات دول الخليج من السوق الاوروبية الموحدة لايقل عن ١٨ مليار دولار سنويا.

وردا على تساؤل:

□ هل توجد فترة محددة لانضمام الدول كأعضاء فى منظمة التجارة الدولية؟ وهل هذا ملزم؟

□□ اجاب عصام رفعت: المجال مفتوح لكل الدول للانضمام فى أى وقت للجات ومع ذلك فمن الافضل للدول الانضمام سريعا للجات حتى تستفيد من فترة الـ١٠ سنوات الممنوحة للدول لتوفيق اوضاعها لانه كلما تأخرت الدولة فى الانضمام للجات ضاع عليها سنوات من هذه السنوات العشر.

طرق تمويل التجارة الخارجية

وبالنسبة إلى اسس التمويل الدولى وطرق تمويل التجارة الخارجية فى ظل الجات اشار دكتور فؤاد شاكر مدير الرقابة على البنوك والاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس.. إلى ان الاساس الفكرى الذى قامت عليه اتفاقية الجات هو حرية العمل وحرية انتقال الاموال وحرية التجارة الخارجية والاعتماد على اليات السوق، وتعتبر رغبة الولايات المتحدة فى ترتيب الاوضاع الاقتصادية وفقا لمصالحها احد الاسباب الرئيسية لاتفاقية ١٩٤٧ وهو ما اسفر عن الاتفاق حول ميثاق التجارة الدولية أو اتفاق هافانا وقد سحبت الولايات المتحدة موافقتها المبدئية على الميثاق الجديد خشية ان تفرض الاتفاقية الجديدة سيادتها على التجارة الخارجية الامريكية الا ان انسحابها لم يقض على الاتفاقية بل ظلت تنمو دون توقف وبدأ

سريانها فى يناير ١٩٤٨، ولهذا فاتفاقية الجات منذ بدايتها صراع اوروبى امريكى على موضوعين السياسة الزراعية الحمائية فى اوروبا التى تعتمد على فرض مزيد من الدعم للسياسات الزراعية حتى لايخرج المنتج الزراعى من السوق العالمى وايضا اتهام اوروبا للولايات المتحدة باتباع سياسة الاغراق فى المنسوجات، وقد كادت جولة اورجواى ان تفشل بسبب هذين الموضوعين لولا اجتماع بلير هاوس الذى ضم الدول الاوروبية واليابان والولايات المتحدة وتم تنسيق الامور بينهم.

وقال الدكتور فؤاد شاكر: توجد ثلاثة مبادىء قامت عليها الجات وهى مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ومبدأ الشفافية ومبدأ المعاملة الوطنية، والملاحظ ان الاتفاقية خلت فى البداية من اية احكام تتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية الا انه تم اضافة بروتوكول تكميلى اشتمل على معاملة خاصة لها وقد تم اجراء سبع جولات لتحرير التجارة قبل جولة اورجواى، وتعتبر الخمس جولات الاولى مجرد تحصيل حاصل وكلها تناقش موضوعا واحدا، التنازلات الجمركية حتى جاءت الثلاث جولات الاخيرة فجولة كنيدى، رغم تركيزها على موضوع التنازلات الجمركية الا انها خرجت بقاعدة جديدة هى اجراء التخفيضات على مجموعات سلعية بدلا من اجرائها على سلعة سلعة، كما ظهر فيها أول خلاف بين الولايات المتحدة واوروبا على السلع الزراعية والسياسية الحمائية كما تم وضع اتفاق الاغراق فيها، وتتركز أهمية جولة طوكيو فى انها تعتبر الاساس الذى انتهت إليه جولة اورجواى.

وتتمثل القطاعات التى سوف يشملها التحرير فى الاشخاص الطبيعيين وهم من ينتقلون للاقامة بصفة مؤقتة فى اراضى دولة اخرى بهدف توريد الخدمات لدولتهم، والنقل الجوى ويشمل اصلاح الطائرات وصيانتها وبيع خدمات النقل الجوى وتسويقها بما

فى ذلك دراسة الاسواق والتوزيع دون التدخل فى الاسعار ونظام الحجز.

الخدمات المالية وتشمل كافة الانشطة التى يمارسها البنك المركزى او السلطة التنفيذية، كما ان الاتفاقية لاتصادر على حق العضو فى اتخاذ اجراءات لحماية المستثمرين والمودعين كما لاتلزم العضو بالافصاح عن معلومات تتصل باعمال وحسابات العملاء.

الاتصالات عن بعد ومكافحة الاغراق عن طريق عدة اجراءات منها فرض رسوم اضافية لحماية الصناعة الوطنية، وفرض اجراءات وقائية لمدة محددة منها الدعم للصناعات الوطنية بشكل مباشر كالقروض أو بشكل غير مباشر مثل تنازل الحكومة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

عن ايراداتها المستحقة ومع التأكيد على عدم جواز اللجوء إلى اجراءات الوقاية الا فى حالة تصدير المنتج المحدد إلى الدولة بكميات متزايدة وباسعار تلحق الضرر بالصناعات الوطنية.

وقد نجح المفاوضون فى جعل موضوع البيئة الذى طرحته الولايات المتحدة غير اساسى ومع ذلك فقد تضمنته الاتفاقية، كما توجد ثلاث موضوعات تعتبر جواز السفر لدخول المجتمع الدولى هى التحرير والديمقراطية والبيئة.

من الجات إلى منظمة التجارة

وفى الجلسة الثالثة للندوة القى الدكتور محمد بسيونى استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس بحثا عنوانه «من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية» أشار فيه إلى أن السبب الاساسى وراء اتفاقية الجات فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ هو تزايد الحواجز والقيود الجمركية والادارية والتى كان لها تاثير سلبى على الاقتصاد الدولى وهدد بنشوب حرب شاملة مع انخفاض معدلات التبادل الدولى، وقد تم ادخال تعديلات عديدة على اتفاقية الجات حتى ظهرت عام ١٩٩٤ اتفاقية جديدة للتجارة والتعريفة الجمركية مختلفة تماما عن اتفاقية ١٩٤٧.

وقد اختلفت المعاهد العلمية العالمية فى تقييمها للاتفاقية ما بين المتفائل والمتشائم لآثارها إلا ان هذا لا ينفى وجود اثار سلبية للاتفاقية على الدول النامية اهمها وجود صراع بين الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبى ودول الكومنولث واليابان، بجانب استفادة بعض الدول من قيام منظمة التجارة العالمية وتحقيق مكاسب من ورائها فقد بلغت مكاسب الولايات المتحدة ٣٦ مليار دولار سنويا واليابان ٢٧ مليار دولار، والصين ٣٧ مليار دولارسنويا، وأوروبا١٠٦ مليار دولار سنويا والدول النامية ١٦ مليار دولار سنويا، وبالنسبة للخسائر تعتبر افريقيا اكبر منطقة خاسرة حيث تبلغ خسائرها ١٦ مليار دولار بسبب تنفيذ الاتفاقية.

وقد أدت منظمة التجارة العالمية إلى تعظيم دور القوة الاقتصادية المعتمدة على المقدرة التكنولوجية والأبداع والفكر والابتكار وهذه القوة مازالت محل تخوف عديد من الدول حيث تمنح هذه القوة الجديدة الحماية للدولة المتقدمة المالكة لها على حساب الدول النامية والفقيرة البعيدة عن إمتلاك التكنولوجيا والمنافسة المتكافئة فى ظل قيام الشركات متعددة الجنسيات.

واضاف د. محمد بسيونى : إن الهدف الاساسى لقيام منظمة التجارة العالمية هو تحقيق الحرية

اتفاقية الجات

الاقتصادية وانسياب التجارة الدولية بين جميع الدول وتطبيق أسلوب الحرية التجارية بدلا من أسلوب الحماية التجارية، بالاضافة إلى رفع مستويات الشعوب وتحقيق العدالة واستمرار نمو حجم الدخل القومى الحقيقى والطلب الفعلى وزيادة الإنتاج فى ضوء الاستخدام الأمثل لموارد العالم مع الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها.

وطالب بضرورة بذل الجهود الإيجابية إزاء الدول النامية لزيادة معدلات نمو إنتاجها وحصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية مما يتمشى مع احتياجات تنميتها الاقتصادية.

الشركات متعددة الجنسية

وعن ركائز النظام العالمى الجديد والشركات متعددة الجنسية التى بلغ مجموعها ٥٠٠ شركة ويلغ حجم اعمالها أكثر من ١٠ تريليون دولار سنويا تحدث الدكتور عمر صقر الأستاذ بكلية التجارة الخارجية بجامعة حلوان فقال : توجد ثلاث ركائز تحكم النظام الاقتصادى العالمى الجديد هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، كما توجد ايضا ثلاث قوى اقتصادية تسيطر حاليا على العالم هى الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الأوروبى الذى بدأت قوته تزيد بصورة كبيرة بينما تتوارى القوة الأمريكية بالتدريج، وقد بدأت الدول الأوروبية فى تكوين اتحاد بينها منذ عام ١٩٥٨ باقامة السوق الاوروبية المشتركة انتهى عام ١٩٩٣ باقامة الاتحاد الاوروبى، كما قامت الولايات المتحدة بتكوين اتحاد مماثل (النافتا) ضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لمنع سيطرة الاتحاد الأوروبى على الاسواق العالمية وبصفة خاصة أسواق الشرق الأوسط بعد أن فاق حجم الدخل الأوروبى عن الدخل الأمريكى بريليون دولار.

وقد بدأت دول النمو الاسيوية تتخذ إجراءات عاجلة لتكوين تكتلات اقتصادية وبذلك لن يكون هناك وجود لدولة منفردة فى ظل تطبيق اتفاقية الجات.

وقال الدكتور عمر صقر : يوجد الآن أكثر من ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية تسيطر على التجارة فى العالم تبلغ إجمالى مبيعاتها ١٠.٢ تريليون دولار، وتسيطر على نصف دخل العالم، وتتوزع هذه الشركات بين أوروبا (١٥٥ شركة)، واليابان (١٤٩ شركة) بجانب ١٥١ شركة عالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز الشركات المتعددة الجنسية بعدة مزايا أهمها الضخامة من حيث



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٦

حجم المبيعات حيث تبلغ مبيعات بعضها ١٧٥ مليار دولار مثل شركة ميتسوبيشى اليابانية، بجانب تنوع نشاط تلك الشركات بين عدة انشطة مثل السياحة والمالية والتجارة والإعلام، وهذه الشركات تسيطر على ٨٠ ٪ من حجم التجارة العالمية ولهذا سوف تستفيد استفادة كبيرة من تطبيق الجات لوجود تداخل بين مصالح التكتلات الاقتصادية فى الدول المتقدمة.

وأكد : على انه لا مكان للدول العربية فى النظام العالمى الجديد إلا بتوحدها وتكتلها خاصة وإن حجم الدخل الحالى للدول العربية لا يساوى نصف دخل فرنسا.

واستبعد الدكتور عمر صقر قيام سوق إقتصادية عربية مشتركة بسبب عدم نجاح الدول والانظمة

المالكة العربية سياسيا رغم وجود إمكانيات وطاقات كبيرة، ولذلك فقد يأتى التكتل العرب الواحد فى السنوات القادمة وذلك بعد أن تصير انظمتها السياسية على الاتحاد معا وعلى ضرورة عدم إعتداء اى دولة على اخرى

اتفاقية المنسوجات

وقد تناولت الدكتورة الطاهرة السيد محمد الأستاذة بكلية التجارة الخارجية بجامعة حلوان.. دورة أورجواى واتفاقية المنسوجات وإداء قطاع المنسوجات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر فقالت : إن الدول النامية هى الخاسر الوحيد من هذه الإتفاقية خاصة فى مجال المنسوجات، والمستفيد منها الدول المتقدمة ودول جنوب اسيا حيث ستستفيد استفادة كبيرة بعد إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتشير التوقعات إلى أن إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى قواعد الجات بعد عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٩٥ سيترتب عليه زيادة فى صادرات تلك السلع بنسبة ٦٠ ٪ للملابس الجاهزة، و٣٤ ٪ للمنسوجات، وتنتج قارة اسيا حاليا ٤٠٪ من صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وتستحوذ على النصيب الأكبر من تلك الزيادة فى الصادرات.

وقالت الدكتورة الطاهرة السيد محمد : ان الدول المستوردة للمنسوجات والملابس الجاهزة سوف تستفيد من إزالة القيود الجمركية على الملابس والمنسوجات ففى حالة الولايات المتحدة باعتبار سنة ١٩٨٦ سنة أساس.. سوف تنخفض اسعار الواردات من الملابس الجاهزة بنسبة ٣٤.٦ ٪ وبنسبة ٢٩.٨ ٪ للواردات من المنسوجات، كما سيرتفع حجم الوردات من الملابس الجاهزة بنسبة ٥٦.٧٪ واردات المنسوجات بنسبة ٢٩.٨٪، بالإضافة إلى إنخفاض أسعار المنسوجات المحلية بنسبة ٣٪ وأسعار الملابس الجاهزة المحلية بنسبة ١٩٪.

ولأن مصر من الدول الموقعة على اتفاقية الألياف المتعددة (M. A. F) وصادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة تتم من خلال نظام للحصص تحدده هذه الاتفاقية، فمن المتوقع أن ترتفع الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى حالة إدماج هذا القطاع فى قواعد الجات، ويدعم هذا الاتجاه

كون قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من قطاعات التميز النسبى فى الاقتصاد المصرى، ورغم أهمية هذه الميزة النسبية الا انها ليست كافية لتحديد قدرة هذا القطاع على مواجهة المنافسة فى الاسواق الدولية التى تتميز بانخفاض تكلفة الانتاج وارتفاع مستوى الجودة.

وقد تضمنت المنسوجات والملابس الجاهزة بعض المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين، والمصدرين الجدد للمنسوجات والملابس الجاهزة تشكل معدلات نمو للحصص اعلى من تلك المحددة لباقى الاعضاء وتبلغ ٢٥٪ من المرحلة الاولى ترتفع إلى ٢٧٪ سنوياً فى المرحلتين الثانية والثالثة بدلاً من ١٦٪ ، ٢٥٪، و ٢٧٪ فى المراحل الثلاث للدول الاخرى.

وتؤكد: ان قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة بوضعه الحالى قد لا يقوى على المنافسة فى ظل تحرير التجارة الدولية ولهذا يحتاج الى التطوير المتمثل فى اجراء دراسة جزئي ة تتناو لكل شركة من شركات الغزل والنسيج لتحديد اسباب انخفاض الكفاءة الاقتصادية وارتفاع النفقات بها، وتحديد وسائل التطوير للشركات الت لا تستطيع الاستمرار ومواجهة المنافسة والتخلص من الشركات غير القادرة على ذلك.

العنصر البشرى ودوره فى الجات

وعن كيفية رفع مستوى اداء العنصر البشرى ودوره فى مواجهة الجات اكد الدكتور على عبد الوهاب رئيس قسم ادارة الاعمال بكلية تجارة جامعة عين شمس: على أهمية دور الادارة فى المرحلة القادمة والتى تتضمن مجموعة من المسئوليات مثل التخطيط الجيد بنوعية الفنى والانسانى ، الذى يتمثل فى الاختيار الجيد للعمالة والتدريب الفنى والسلوكى المنظم خاصة ان التنظيم تطور إلى ان وصل إلى التنظيم المعرض الذى يركز على المعارف والمهارات والعلم، بجانب استخدام فرص الانتشار السريع حيث يمكن تغيير العامل أو الموظف من مكان إلى آخر.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

نحن نريد فى الفترة القادمة عاملاً ناجحاً يفكر بمنطق عملى وايجابى مع الشركة ومستقبلها وله اهتمامات متنوعة ولديه رقابة ذا تية، والقائد الجيد هو الذى يملك شخصية قوية يستطيع ان يملك حب الافراد المشاركين معه فى التنظيم بحيث لا يلجأ إلى

السلطة الرسمية الا فى الدرجة القصوى.

وطالب الدكتور على عبد الوهاب بضرورة التداخل بين الادارة والعاملين بحيث يتم تنمية الشخص بصورة مستمرة حتى تتوفر له افضل الطرق للانتاج والاداء.

رجل التسويق والقرن ٢١

وقدم الدكتور محمد محمد ابراهيم استاذ التسويق وعميد مركز الدراسات الوطنية بالمنوفية روشتة لعلاج الاثار السلبية لاتفاقية الجات وكيفية مواجهة المتغيرات العالمية الجديدة فقال: اذا لم تكن المؤسسة مهيأ تسويقياً لمواجهة التحديات العالمية والتعامل مع المتغيرات فسوف يصبح اداؤها متدنيا، ولهذا فلا بد ان يتعايش رجال التسويق مع هذه المتغيرات ويعملون على الاستفادة من الفرص المتاحة وايضا تحجيم السلبيات المتوقعة.

ان التعامل مع الجات يستلزم اجراء تغيير هيكلى فى المؤسسات القائمة حالياً ومحاولة ايجاد هياكل جديدة تستوعب الانشطة الجديدة التى فرضتها علينا المتغيرات العالمية، ويسمى هذا التغيير الهيكلى تغيير فى النظم كلها وفى المفاهيم السائدة والحاكمة لدى الادارة العليا وفى النشاط التسويقى.

وأكد على ضرورة تغيير الفكر السائد الان وهو الانتاج أولاً ثم البحث عن العمل وبعد ذلك استبداله بضرورة معرفة ما تحتاجه الاسواق والعملاء الآن قبل التفكير فى الانتاج لأن التبادل احتمالى بين المستفيد من الخدمة ومقدم الخدمة فى ظل الفكر الخاص بالانتاج أولاً ثم البحث عن العميل، وحقيقى فى ظل الفكر الخاص بمعرفة احتياجات الاسواق قبل الانتاج.

ومن المفاهيم الجديدة التى لابد وان تسود الان لمواجهة متطلبات القرن الـ ٢١ الاهتمام برجل المواجهة وهو رجل التسويق لانه الوحيد القادر على تحويل العميل غير الراغب وغير المستعد للشراء إلى عميل لديه استعداد للشراء بجانب التكامل والعمل بروح الفريق فى اى مؤسسة والاهتمام بالاعلان والاعلام عن السلع والخدمات .

وقال الدكتور محمد محمد ابراهيم: ان اسباب الفشل التسويقى ٤ اسباب هى خدمة سيئة ومكان غير ملائم وتكلفة عالية وعدم وجود معلومات لدى المؤسسة والعناصر الاربعة لنجاح التسويق هى: اعتبار العميل هو الهدف الاساسى لأى مؤسسة ولكى تصل إليه لابد وان تقدم إليه خدمة جيدة فى مكان ملائم وبسعر مناسب وان يكون لديه معلومات كافية عنها.

وأكد ان الجودة بمفردها غير كافية لتحقيق النجاح التسويقى ولهذا فلابد من ملاءمة اى منتج لاحتياجات ورغبات العميل ولهذا فلابد من اعادة النظر فى الفكر التسويقى للمنتج وتحديد االحتياجات الفعلية للعميل.

ايضا عند تسويق المنتجات لابد من وجود مستويات مختلفة للجودة تناسب كافة المستهلكين لان كل مستهلك لديه هدف اساس عن شراء المنتج اما بسبب الاداء الوظيفى لهذا المنتج أو بسبب ادائه الجمالى أو الاثنين معاً.



المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

الجات ...

ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش

ثار جدل كبير حول التاثيرات المتباينة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) .. وبالذات هذه التاثيرات على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية بسبب الخلل الكبير فى موازين التجارة التى تعانى منها .. وعلى الرغم من توقيع معظم الدول العربية على هذه الاتفاقية التى تدخل قريبا حيز التنفيذ .. فان الجدل حول تاثيرات هذه الاتفاقية على الاقتصاديات العربية مازال مستمرا بين الدارسين والاكاديميين العرب والاجانب وفى هذه المقالة رصد وتقييم لهذا الجدل العلمى حول تاثيرات الجات .





اسامة المجدوب

منظمة التجارة العالمية :
- تتيح منظمة التجارة العالمية اطارا مؤسسيا لاجراء المفاوضات التجارية بين الاعضاء فيما يتعلق بالاتفاقيات والوثائق القانونية التى تخضع لاشرافها وتغطى التجارة فى السلع والخدمات ، واجراءات الاستثمار ، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، فضلا عن الاتفاقيات الخاصة بالنواحى الاجرائية وطبيعة عمل المنظمة والاطار التنظيمى لنشاط التجارة الدولية .
- توصف المنظمة بكونها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير واصدار الاحكام بشأن كافة الامور ذات الصلة بالتبادل التجارى الدولى .
- تتكون منظمة التجارة العالمية من عدة اجهزة تضم المؤتمر الوزارى الذى يضم فى عضويته كافة الاعضاء ويعد اعلى سلطة لاتخاذ القرارات فيها وينعقد مرة كل عامين يليه المجلس العام الذى يمثل مجلس ادارة المنظمة ويباشر امورها فيما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزارى ، ثم جهاز تسوية المنازعات الذى يعد احد الاجهزة الرئيسية للمنظمة وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة وحقوق الملكية الفكرية وتعد قراراته ملزمة للاطراف المتنازعة ويتبعه جهاز للاستئناف ، ثم الية مراجعة السياسات التجارية وهى الجهة المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للاعضاء وفقا للمدد المحددة والتى تختلف باختلاف مستويات التنمية ، واخيرا المجالس النوعية التى تضم مجلسا للتجارة فى السلع واخر للتجارة فى الخدمات وثالثا لحقوق الملكية الفكرية ، وتقع تحت الاشراف المباشر للمجلس العام .
- تجدر الاشارة الى ان منظمة التجارة العالمية تمثل الضلع الثالث لمثلث ادارة اقتصاد العالم الذى يضم بجانبها كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير .
- وعلى صعيد علاقتها بالامم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها لايزال هذا الموضوع قيد الدراسة فى اطار المنظمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية الاخرى لتحديد انسب شكل لهذه العلاقة بما يضمن حسن سير اعمال كل منها وتفادى ازدواجية النشاط او تعارض التوجهات .

اولا: اتفاقيات التجارة فى السلع:
- وهى تضم اتفاقيات السلع الزراعية والسلع المصنعة والمنسوجات واتفاق اجراءات الاستثمار.

ا - السلع الزراعية:
- تتكون الاتفاقية الزراعية من اربعة



- يعد مجال تجارة الخدمات حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية فى إطار الجات حيث لم يسبق تناوله فى اى من جولات المفاوضات التى سبقت جولة اوروجواى، نظرا لطبيعة النشاط التجارى الخدمى التى جعلت من الصعب تطبيق مبادئ الجات عليه.
- تنشئ اتفاقية التجارة فى الخدمات نوعين من الالتزامات على الدول الاعضاء: التزامات عامة وهى المتضمنة فى احكام ومبادئ الاتفاقية، والتزامات محددة وهى المتضمنة فى جداول تعهدات الاعضاء والتى تلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية محددة وضوابط وشروط هذا التحرير.
- تحدد المادة الاولى من الاتفاقية اربعة انماط لتبادل توريد الخدمات فيما بين الاعضاء:
١- عبر الحدود: ويعنى تقديم الخدمة من اراضى عضو الى اراضى عضو اخر.
٢- الاستهلاك الخارجي: تقديم الخدمة من عضو الى مواطنى عضو اخر ولكن خارج اراضيه.
٣- التواجد التجارى: تقديم الخدمة من خلال تواجد الشركات والوكالات ومكاتب التمثيل.
٤- تواجد الاشخاص الطبيعيين: توريد الخدمة عن طريق ايفاد الاشخاص من عضو الى اخر عن طريق التواجد المؤقت للاشخاص.
- ولقد اسهم مثل هذا التصنيف فى تنظيم التبادل التجارى فى الخدمات واتاح الفرصة للاعضاء لاختيار الانماط التى يسمح من خلالها للاجانب بتوريد الخدمات الى اراضيهم.

ثالثا: الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية:

- تعد حقوق الملكية الفكرية من المجالات التى دخلت حيز الاهتمام العالمى منذ اواخر القرن التاسع عشر وهى الحقبة التى شهدت ازدهار العلوم والفنون على حد سواء، فهناك ارتباط وثيق بين التطور العلمى والتكنولوجى وازدهار الابداع الفنى والادبى من ناحية، وتزايد الاهتمام بما يعرف بحقوق الملكية الفكرية من ناحية اخرى.
- يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التى تنظم حقوق المؤلف للاعمال الفنية والادبية ومايشابهها من ابداعات، وحقوق الملكية الصناعية التى تشمل براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق او الابداع بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الاخرين لهذا الحق او الابداع.
- ترجع اول اتفاقية دولية تنظم حقوق الملكية الصناعية الى عام ١٨٨٣ وهى اتفاقية باريس لحقوق الملكية الصناعية وتضم فى عضويتها اليوم ١٢٠ دولة، عقبتها اتفاقية برن للمصنفات الفنية والادبية فى عام ١٨٨٦ وتضم فى عضويتها حاليا ١٠٥ دول، وتخضع هاتان الاتفاقيتان لاشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» التى تم انشاؤها عام ١٩٦٧ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٠ وتحولت الى وكالة متخصصة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ وتشرف حاليا على ٢٣ اتفاقية دولية تنظم كافة حقوق الملكية الفكرية وتضم فى عضويتها ١٤٧ عضوا.



- يعد اتفاق الملكية الفكرية لجولة اوروجواى اكبر اتفاقيات هذه الجولة حيث يقع فى ٧٣ مادة عاملة تضم مجموعة من الاحكام والمبادىء الاساسية واهمها مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الاولى بالرعاية.
- تهدف الاتفاقية الى حماية حقوق الملكية الفكرية بما يسهم فى تشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لكل من المنتجين والمستخدمين، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن بين الحقوق والالتزامات.
- تلتزم الدول بان تتوائم تشريعاتها مع كافة الاحكام المنصوص عليها فى الاتفاقية حتى اذا ما استدعى ذلك تعديل التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لحقوق الملكية الفكرية فيها.
- تتضمن الاتفاقية احكاما توضح كيفية اكتساب الحقوق وتسوية المنازعات بين الاعضاء من خلال الجهاز التابع للمنظمة ووفقا لاحكامه.

بعد ان استعرضنا احكام اهم الاتفاقيات التى افرزتها جولة اوروجواى يبقى ان نتعرف على اثار هذه الاتفاقيات على العالم ككل والبلدان النامية وخاصة الدول العربية، وبالطبع موقف مصر من كل هذا والاثار المرتقبة على ادائها الاقتصادى وهذا ما نتناوله فى مقال آخر.

المصدر: الأهرام الاقتصادى
التاريخ: ٨ ابريل ١٩٩٦

ندوات

ينظم اتحاد الصناعات غدا ندوة لمناقشة قضية الملكية الفكرية واثرها على صناعة الدواء. وقد قام الاتحاد بدعوة بعض الخبراء العالميين من كل من كندا والهند والارجنتين للمشاركة مع الخبراء المحليين ولتبادل الاراء حول هذه القضية للخروج بافضل المقترحات ومن المعروف انه وفقا لاتفاقية الجات فان هناك فترة سماح للدول النامية لتطبيق بنود الاتفاقية فيما يتعلق بالحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والمعروفة اختصارا باسم TRIPS

صناعة الدواء وتحديات الملكية الفكرية

ومن المعروف ان هذه الاتفاقية تثير مخاوف لدى الصناعات المحلية خاصة صناعة الأدوية لما ستترتب عليه من اثار تنعكس على ارتفاع أسعار منتجاتها بشكل كبير لن تستطيع الشركات أو المستهلكين تحمله. وقد تجددت هذه المخاوف مع ارتفاع بعض الاصوات فى مجتمع الاعمال مطالبة بالتنازل عن فترة السماح هذه والبدء فورا فى تطبيق الاتفاقية استنادا على ماتثيره الشركات الامريكية من ان هذا من شأنه جذب الاستثمارات الى مصر. إلا أن العاملين فى صناعة الأدوية المحلية يرون فى ذلك هدما للصناعة الوطنية وتنازلا لامبرر له عن حق تتمتع به كافة الدول النامية فى العالم.


محمد فريد خميس

ومن المنتظر ان تشهد الندوة نقاشا حول هذين الرأيين وسيقدم الخبراء الاجانب من الهند والارجنتين تجارب بلادهم فى هذا المجال.

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ٩ ابريل ١٩٩٦

الأهرام الأدبى يفتح ملف السرقات الأدبية (٣)

تعقيب د. الطاهر أحمد مكى:

نماذج د. مندور مأخوذة من كتاب كالفيه ما عدا نموذجا واحدا!

تنطلق السيدة الفاضلة الشاعرة ملك عبدالعزيز فى دفاعها عن زوجها الدكتور محمد مندور من موقف عاطفى خالص، دون أن تعتمد على قراءة ما كتبت، او كتب المؤلف الفرنسي، فتزيدت فيما يتصل بى وبه على السواء.

لم اكن فى كتابى «الأدب المقارن اصوله وتطوره ومناهجه، وهو سفر ضخم فى قريب من سبعمائة صفحة» اقارن بين كتاب الدكتور محمد مندور والكاتب الفرنسى جان كالفيه، وإنما كنت بصدد الحديث عن التفرقة بين الأصالة والتقليد، وهو ما يمس قضايا الأدب المقارن، واقتضى الحديث عن التقليد ان افرق بينه وبين المحاكاة والنسخ، واوضحت أن هذا الأخير هو الذى يؤخذ على المبدع أو الباحث، وانه ادخل فى باب السرقة الأدبية. وضربت لذلك مثالين، احدهما فى الشعر والثانى فى النثر.

كان المثال الأول عن اتهام عبدالرحمن شكرى لإبراهيم المازني، بأن بعضا من قصائده سرقه من الشاعر الإنجليزى توماس هود، وبخاصة قصيدة المازنى «فتى فى سياق الموت». فهى مأخوذة من مقطوعة الشاعر الإنجليزى «سرير الموت».

وضربت المثل للنثر بما صنعه الدكتور محمد مندور فى كتابه «نماذج بشرية» فقد أخذه كله، ما عدا نموذجا واحدا هو نموذج إبراهيم الكاتب، من كتاب «النماذج العالمية فى الأدب الفرنسى والعالمي» للكاتب الفرنسى جان كالفيه، وهو فى ثلاثة أجزاء، أثنان منها يحتويان على نماذج الأدب الفرنسي، والثالث على نماذج من الأدب الايطالى والأسبانى وغيرهما. والقيت بالفكرة مجملة، لأننى كنت فى مقام التمثيل لا التفصيل من جانب، واحتراما لدور الدكتور مندور، وإشفاقا على سمعته من جانب اخر، لأن التفصيل لن يكون فى صالحه ابدا.

● القول بان الدكتور مندور حين نشر كتابه مقالات متفرقة فى مجلة الثقافة عامى ١٩٤٠ و١٩٤١ لم يكن فى الأدب المصرى الحديث، وربما الأدب العربى كله، فيما تقول السيدة الفاضلة، غير ثلاث روايات: سارة للعقاد، وزينب لهيكل، وإبراهيم الكاتب للمازني، قول تنقصه الدقة، فهناك روايات مصرية صدرت قبل هذه، وأخرى بعدها قبل نشر الكتاب، ونماذج أخرى فى الأدب العربى القديم.

اضرب مثلا ولا احصى الآن: اديب لطه حسين عام ١٩٣٥، والقصر المسحور له ولتوفيق الحكيم ١٩٣٦، ودعاء الكروان، والحب الضائع لطه حسين أيضا عام ١٩٤٢، وأحلام شهر زاد ١٩٤٣، وعودة الروح لتوفيق الحكيم ١٩٣٣، وعصفور من الشرق وشجرة البؤس ١٩٤٤، وقنديل ام هاشم ليحيي حقى ١٩٤٤، ومليم الأكبر لعادل كامل ١٩٤٤، وغيرها.



د. محمد مندور — د. الطاهر احمد مكى

وهناك نماذج أخرى فى أدبنا العربى القديم: شهرزاد فى ألف ليلة، عنترة فى قصته المعروفة، وكليوباترة، ونماذج أخرى فى الآداب العالمية، لم يعرض لها جان كالفيه، وكان بوسع الدكتور مندور لو أراد أن يقف عندها، وأن يدرسها نائيا بنفسه عن الشبهة.

● وتقول السيدة الفاضلة «إن الدكتور مندور قد يكون قد قرأ هذا الكتاب أو غيره من الكتب»، ولكن يبقى أن الدكتور مندور اورد فى قائمة المصادر والمراجع الكتب التى عاد إليها، وأفاد منها، وليس من بينها هذا الكتاب، مع أن مؤلفه كان أستاذا لامعا فى السوربون حين كان الدكتور طالبا يختلف إلى الدروس فيها.

● لم اذكر فى اى مكان هذا الذى تنسبه السيدة ملك إلى (رغم انه موجود) من اننى مثلت بالمنولوج الشهير فى مسرحية «زواج فيجارو» فلتراجع نفسها أين قرأت هذا ومن أين جاءت به.

● تكثر السيدة الفاضلة من «ربما» «ولعله» مما يشى بأنها ليست متأكدة من أى شئ.

● وأخيرا تتهم اساتذة دار العلوم بانهم يسرعون فى الاتهام بالسرقات الأدبية متأثرين بالنقد القديم، ناسية ان الذى اتهم المازنى بالسرقة كان عبدالرحمن شكري، والذى اتهم الدكتور محمد كامل حسين بها كان عباس العقاد، والذى اتهم إحسان عبدالقدوس بأنه سرق قصته «دعنى لولدى» من قصة للكاتب العالمى ستيفان رفاييج تدور حول غيرة طفل على امه من عشيقها كان الدكتور مندور، والأول من المعلمين العليا، والثانى ذاتى الثقافة، والثالث من كلية الآداب، أو الحقوق، أو منهما معا!!



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩٦

نائب مساعد وزير التجارة الأمريكي لـ« العالم اليوم »

أمريكا تنافس أوروبا على سوق الأقمار الصناعية بالمنطقة

مجدى عبيد

منافسة ضارية .. تشهدها أسواق طائرات الركاب والاقمار الصناعية . وحتى وقت قريب كان إبرام الصفقات فى هذا المجال يعتمد على وجود علاقة خاصة بين المصدر والمستورد. الان أصبحت المنافسة على اشدها بين الدول المتقدمة تكنولوجيا فى هذا الاطار كانت الزيارة التى قام بها وفد تجارى أمريكي لمصر. «العالم اليوم» التقت بنائب مساعد وزير التجارة الأمريكى لصناعات الطائرات والأنظمة الفضائية ورئيس الوفد إليس موتيور فى حوار حول امكانات القطاع الخاص الدخول فى مثل هذه الصناعات الحساسة، اضافة إلى الصفقات التى يتوقع الحصول عليها.

○ هل أجريتم دراسة جدوى عن السوق المصرى؟

■ لم نقم بوضع دراسة جدوى لأن الغرض الذى يسعى إليه الوفد الأمريكى هنا هو البدء فى احداث تطوير حقيقى للعلاقات بين ممثلى الشركات الامريكية وبين المسئولين وقادة رجال الأعمال المصريين لدينا شعور بأن السوق المصرى جيد ، ولكن لم نتدخل فى تفاصيل اعداد دراسة جدوى لان مهمة الوفد هى البدء فى تدشين حوار وعلاقات تهيئة لإقامة مشروعات مشتركة وتعميق علاقات الشراكة بين الجانبين.

○ فى ضوء ما هو معروف عن القدرة المحدودة للقطاع الخاص المصرى فى صناعات كالطائرات والرادارات والاقمار الصناعية، هل تسعون إلى الحصول على عقود حكومية ؟

■ بالطبع، نحن انفقنا وقتا طويلا فى التباحث مع المسئولين الحكوميين المصريين، وقد التقينا على سبيل المثال، مع رئيس هيئة التصنيع العربية ، ورئيس هيئة التسليح المصرية ورئيس شركة مصر للطيران ورئيس هيئة الطيران المدنى، ووزير الانتاج الحربى، ووزير النقل ووزيرة البحث العلمى وكما ترى، هناك لقاءات عديدة مع المسئولين الحكوميين فى مصر.

○ هل يمكن ان تسفر هذه اللقاءات عن فرص جيدة للأعمال التجارية؟

■ نعم، وبشكل مطلق وكما تعلم أن الرئيس كلينتون يعتبر مصر احد الاصدقاء الجيدين للولايات المتحدة، وهو يشعر بالامتنان لقيادة الرئيس مبارك لعملية السلام من الشرق الاوسط ويمتلكنا الشعور بأنه من المهم جدا تقديم المساعدة فى بناء الاقتصاد المصرى، وبناء علاقات شراكة بين الصناعتين المصرية والأمريكية.

○ هل تقدمتم، خلال زيارتكم، بعروض واقتراحات محددة؟

■ لم نتحدث عن عروض معينة، فاهتمامنا منصب على الفرص التى يمكن تحقيقها، عند جلوسنا سويا، اعضاء الوفد الأمريكى يحاولون التعرف على الاحتياجات المصرية، نوعية المتطلبات، وهم يحاولون كذلك إعطاء الجانب المصرى فكرة عن قدراتهم وامكانياتهم، فنحن لدينا امكانات تكنولوجيا ضخمة.

تحدثوا بصورة مفصلة مع المسئولين المصريين، فى محاولة منهم للبدء فى ارساء علاقات تقود إلى طرح عروض واقتراحات محددة كانت هناك ايضا لقاءات منفصلة بين اعضاء الوفد الأمريكى ورجال



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩٦

الاعمال المصريين، وعندما تغلق الابواب على هؤلاء، يصعب التعرف على ماهو موضوع على مائدة الحوار فعلى سبيل المثل ابلغنى أحد اعضاء الوفد الأمريكى بانه اجرى 17 لقاء مع رجال اعمال مصريين، وهذا مجرد مثال على ما فعله بقية اعضاء الوفد، وفى تلك اللقاءات، يتركز النقاش على امكانية إقامة المشروعات الشركة والتوكيلات.. ونحن لانتوقع، من هذه الجولة الأولى، الحصول على عقود واتفاقيات معينة فورية، وما نتوقعه هو ارساء علاقات صداقة تفتح افقا للشراكة بين الجانبين.

○ **هل أنتم متفائلون لقدرة القطاع الخاص المصرى على التحول فى علاقات شراكة مع الشركات الأمريكية فى تلك الصناعات الحيوية؟**

تحدونا الآمال بشأن ذلك، ونحن نؤمن بقوة أن الخصخصة هى طريق المستقبل، وهذا يحدث فى العالم بأسره، بما فى ذلك الصين، ولذلك نحن نأمل بأن تتطور الخصخصة فى مصر بشكل كاف، ولكننى اعتقد أنه فى الوقت الحالى، علينا أن نتعامل مع المسئولين الحكوميين والقطاع الخاص فى مصر.

○ **صناعات الطائرات والرادارات من الصناعات الاستراتيجية فى مصر، كيف يمكن تعظيم قدرة القطاع الخاص المصرى على الانخراط فى مثل هذه الانشطة؟**

■ اعتقد أن الحكومة المصرية تكرس جهودها لجعل قطاعات الطيران المدنى اكثر قوة وهى تدرك انه لكى يتحقق ذلك لابد من الحصول على معدات ذات نوعية أفضل وتقديم خدمات عالية المستوى، وكما ترى فإن الشركات الأمريكية تتعامل مع القطاع الخاص فى مصر، وأعتقد أن تلك الشركات تدرك بأنه من المهم فعل كل ما هو ممكن لتشجيع نمو وتطور القطاع الخاص المصرى، ولكن هذا يحتاج إلى وقت، ولايمكن تحقيقه فى ليلة واحدة.

○ **ما هى خططكم بشأن الاقمار الصناعية، بعد أن رسا عقد القمر الصناعى المصرى «نيل سات» على شركة فرنسية؟**

لست على دراية كاملة بشأن تفاصيل هذه الصفقة، ولكن عند الحديث عن الاقمار الصناعية، والبرامج الفضائية، تجد أن الشركات الأمريكية تقود العالم فى هذه المجالات، ولدى الفرنسيين والروس، وحتى الصينيين القدرة على تصنيع واطلاق الاقمار الصناعية، وهذه المسألة تحظى بالاعجاب والتقدير ولكن الشركات الامريكية اكثر تنافسية، فنحن لدينا منتجات، هى الاعلى والافضل من حيث الجودة والنوعية، ونحن قادرون على المنافسة بقوة.

○ **هل هذه الرغبة فى المنافسة ستترجم إلى عروض معينة أكثر تنافسية؟**

■ مازال هذا الموضوع فى طور المناقشة، وعندما أعود إلى الولايات المتحدة، سوف أعد تقريرا عن ذلك ولدى الأمل فى أن تدخل الشركات الأمريكية حلبة المنافسة ولديهم فى الواقع القدرة على ذلك.

○ **ما هو تعليقكم على ما يردده الاوروبيون من اتهامات بان الولايات المتحدة تستخدم نفوذها السياسى فى الحصول على عقود تجارية خصوصا فى مجال الطائرات؟**

■ تؤمن الولايات المتحدة بحرية التجارة والمنافسة العادلة، ولكن احيانا وفى بعض الحالات وعندما يتبين ان حكومات أو شركات أخرى تقدم أموالا بطريقة تهدف إلى التأثير على الصفقات وهو ما لا يفعله الأمريكيون نحن نكون فى موقف الدفاع، وبالتالى نستخدم نفوذنا السياسى، ونحن لا نرغب فى استخدام هذه الطريقة، إلا إذا استخدم الطرف الأخر وسائل تجعل المنافسة غير عادلة فى هذه الحالة علينا الدفاع عن الشركات الأمريكية، وذلك بهدف ليس الضغط على العميل، وانما جعل المنافسة عادلة وقائمة على اعتبارات الجدارة.

○ **وماذا عن الكويت؟**

■ لست على دراية كاملة باحتياجات الطيران المدنى الكويتى، ولكننا بوضوح نسعى إلى بيع بعض الطائرات المدنية للكويت.

○ **هل هناك اتجاه لإقامة مشروع مشترك لتجميع طائرات ركاب امريكية فى مصر؟**

■ أعتقد أن هناك رغبة قوية لإقامة مشروعات مشتركة مع المصريين لتصنيع نطاق متسع ومتنوع من انظمة ومكونات الطائرات، ولكننى لا أعتقد أن هناك فى الوقت الحالى أى شىء بتجميع الطائرات فى مصر فى الوقت الراهن ولكن نتطلع إلى إقامة مشروعات مشتركة لانتاج بعض الانظمة الفرعية للطائرات، ولكن لم نصل إلى مرحلة تجميع طائرة ركاب فى مصر، وربما يحدث ذلك يوما ما.

○ **وهل هناك تفكير لإقناع الحكومة المصرية بالدخول فى مشروع مشترك فى هذا المجال؟**

■ خلال هذه الرحلة، لم نتحدث عن مشروع محدد بالنسبة للاقمار الصناعية ولكن بالتأكيد، نأمل فى المستقبل تطوير مشروع من هذا القبيل، ونحن نعتقد أنه بإمكاننا منافسة الفرنسيين، فنحن نعرض منتجات افضل، وفى

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩٦

المدى الطويل ستكون نوعية
المنتجات مختلفة تماما، فنحن
نتنافس على الاسس والاعتبارات
الجدارة الفنية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأحـــرار

التاريخ: ١١ ابريل ١٩٩٦

الكـــرة فى ملعـــب الجـــنزورى

ضغوط أمريكية لإجبار مصر على تطبيق الجات فورا..!!

في قطاع الدواء فقط:

الخسائر السنوية ١٣ مليارا وتشـــريـد ٥٠ ألف عـــامل

خالة من الرعب تصيب معظم القطاعات

واجتماعات سرية بصورة يومية

حالة من الذعر والرعب تسيطر على جميع القطاعات الصناعية بالبلاد .. خسائر فادحة سوف تحدث .. عشرات المليارات تهدر وآلاف العمال مهددون بالتشرد .. ليست الخصخصة فقط ولا الشرق أوسطية .. إنها نتائج اتفاقية الجات التى تمثل ثالوث السيطرة على الاقتصاد العالمى مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

فبعد ان وقعت مصر على الاتفاقية ولم يمض عام واحد عليها .. بدأت أمريكا تمارس الضغوط على مصر لتعجل بتطبيقها لهذه الاتفاقية .. وبدأت حرب المذكرات من خلف الاسوار .. ففي إحدى المذكرات ارسل الملحق التجاري للسفارة الأمريكية بالقاهرة الى الشركات والقطاعات والوزارات مذكرة طالب فيها بابداء حسن النوايا من قبل المصريين حتى تقدم أمريكا انواعا أخرى من الدعم .. والمبادلات التجارية .. وعقب ارسال المذكرة جاءت الضغوط الرسمية وغير الرسمية من قبل المسئولين الأمريكان واليهود .. وبدا بعض افراد الإدارة الأمريكية ينتزعون الموافقات بصورة فردية من الوزارات والهيئات وبعض الافراد فى القطاع الخاص، وأشارت بعض المصادر أن التعجيل بتطبيق بنود اتفاقية الجات تقف وراءه مجموعة من الراسمالية المثقفة وافراد المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى وعلى راسهم الدكتور إبراهيم حسن.

●● مناقشات سرية

بعد ذلك بدأت المناقشات بصورة سرية بعيدا عن اعين الصحفيين وكانت اشبه بعملية تصويت على إلغاء فترة العشر سنوات التى حددتها مصر وأن يتم تطبيق بنود الاتفاقية من الآن ومنذ ثمانية اشهر عقدت الدكتورة فينيس كامل جودة - وزيرة البحث العلمى - اجتماعا بمثابة استجابة للضغوط الامريكية شاركت فيه وزارات الخارجية والاقتصاد والتموين والثقافة والصناعة والزراعة والصحة والانتاج الحربى والبحث العلمى والقطاع العام الدوائى والقطاع الخاص ممثلا فى اتحاد الصناعات وبعض شركات الدواء المحلية



د. كمال الجنزوري

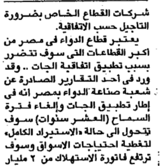
والعالمية والمجلس الرئاسى المصرى الأمريكى.

وطالبت وزيرة البحث العلمى جميع القطاعات بتقارير عن التعجيل او التاجيل لتطبيق بنود اتفاقية الملكية الفكرية وتقديم بيان بالانشطة المدرجة تحت كل قطاع وعرض رؤية للإطار العام الاستراتيجى حالة التطبيق.

لكن المثير للدهشة أن هناك بعض الوزارات وعلى راسها الزراعة والتجارة والثقافة طالبت بالتعجيل الفورى لتطبيق بنود الاتفاقة خاصة فيما يتعلق بحقوق المؤلف والمصنفات الفنية والحاسب الآلى والاسماء والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وجميع المنتجات الخاصة بقطاع الزراعة.

ومن جانب اخر جاءت التحذيرات والخوف الشديد من قبل بعض القطاعات والشركات لتنذر بكارثة قبل ان تستجيب الجهات المعنية للضغوط الأمريكية .. ورات وزارات الصحة والصناعة والتجارة والاقتصاد واتحاد الصناعات وبعض شركات القطاع الخاص بضرورة التاجيل حسب الاتفاقية.

تقرير:
أحمد فرغلى



يعتبر قطاع الدواء فى مصر من اكبر القطاعات التى سوف تتضرر بسبب تطبيق اتفاقية الجات .. وقد ورد فى أحد التقارير الصادرة عن شعبة صناعة الدواء بمصر انه فى إطار تطبيق الجات وإلغاء فترة السماح (العشر سنوات) سوف تتحول الى حالة «الاستيراد الكامل» لتغطية احتياجات الاسواق وسوف ترتفع فاتورة الاستهلاك من ٢ مليار جنيه سنويا تمثل نحو ٩٣٪ من احتياجات الاستهلاك المحلى من الدواء الى ١٣ مليار جنيه بما يزيد على ستة اضعاف التكلفة الحالية .. حيث يتم انتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيدا عن غطاء الشركات الدولية العملاقة وبدون دفع «اتاوات علمية» وتسقط عنها الحماية القانونية مع قواعد التشريع المصرى الحالية التى تقضى بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخارجية ومدتها عشر سنوات.

وفى لقائه بعدد من الصحفيين حذر الدكتور أحمد برهان اسماعيل من خطورة التعجيل بهذه الاتفاقية واضاف انه بعد سقوط فترة الحماية عن الشركات المصرية سوف يتوقف الانتاج فى القطاعين العام والخاص وسوف تظهر مجموعة من المافيا العالمية تحتكر سوق صناعة الدواء

سوف يكون للمستحضر وليس لطريقة التصنيع وهو امر فى غاية الخطورة حيث إننا فى مصر نقوم بتصنيع حوالى ٤٠٠ صنف دوائى وكلها فى غاية الاهمية .. وضرب الدكتور برهان مثالا بالدواء الذى يستخدم لعلاج البلهارسيا والذى يصل ثمنه الى جنيهين لاننا نقوم بتصنيعه محليا .. لكن بعد تطبيق قانون الجات سوف يصل الى ١٦ جنيها ويكون مستوردا ..

واضاف الدكتور برهان اننا سوف نفقد حوالى ثلاثة مليارات هى قيمة الاستثمار الناتج عن صناعة الدواء هذا فضلا عن تشريد ٧٥٪ من العاملين بالشركات الدوائية والمصانع بالقطاعين العام والخاص والذين يصل عددهم الى حوالى ٥٠ الف عامل .. واغلاق عدد من المصانع.

وطالب الدكتور برهان جميع الوطنيين بالوقوف بشدة فى وجه هذه المجموعات الضاغطة التى تطالب مصر بالتنازل اختياريا .. واضاف ان هناك مجموعة من المكاتب انشاتها الدول الكبرى فى عواصمها تدعو الدول الفقيرة للاسراع بتطبيق اتفاقية الجات .. والتنازل عن السنوات المتبقية لها لإعادة البيت وترتيب الاوضاع قبل التطبيق.

ويكشف الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة عن حجم الكارثة مؤكدا انها قضية محل خلاف منذ ما يقرب من ثمانية اشهر وان الامريكان كانوا يطلبون من مصر التوقيع بصورة سريعة لتحقيق اهدافهم من الخصخصة الى الشرق اوسطية



فينيس جودة

ووصف د. زكريا جاد حال مصر بعد لوقيع بانه كارثة التوقيع خاصة أننا عاجزون فى مجال البحوث العلمية فالاكتشاف الواحد يتكلف حوالى ٥٠٠ مليون دولار كى ننتج مركبا كيماويا جديدا ينسب إلينا واشار إلى انه فى الفترة المقبلة سوف تحاول الشركات الاجنبية تغيير وجه الدواء فى مصر لتحقيق الربحية فى حين ان فروع شركات الدواء الاجنبية الموجودة بمصر الآن لا تدفع ضرائب وتقدم ميزانية خسارة تدعى فيها انها تخسر.

واضاف نقيب الصيادلة ان ورقة إسرائيل التى قدمتها لمؤتمر عمان كانت تركز على صناعة الدواء والصناعات المتقدمة ومن الممكن ان يكون هناك اتجاه عام لاعتبار عمان هى سوق صناعة الدواء باعتبارها الآن الفناء الخلفى للدولة الصهيونية واضاف نقيب الصيادلة انه من الممكن بعد التوقيع على اتفاقية الجات سوف يعجز كثيرون من ابناء الشعب عن شراء الادوية اللازمة

فاروق حسني

وسوف تعجز الحكومة عن توفير الدواء بالمجان.

وربما تظهرحالات وفاة بعد ذلك كثيرة بسبب عدم القدرة على شراء الدواء.

واضاف الدكتور على الشرقاوى - رئيس الشركة - القابضة لصناعة الادوية ان هناك نوعا من الاحتكار العالمى سوف يظهر فى سوق الدواء وانه بعد التوقيع والتعجل بتطبيق الاتفاقية او حتى بعد عشر سنوات (الفترة المحددة لتطبيقها) سوف لا يحق لاى إنسان أن ينتج دواء .. إلا مخترع الدواء نفسه لكننا اليوم نقوم بشراء الخامة الدوائية من السوق ونحضر التركيبة - واضاف انه بعد ذلك سوف نعتمد على الادوية الشعبية القديمة التى سوف تنتهى بمرور بعض الوقت بعد ظهور بدائل حديثة لها.

والخلاصة ان الكرة فى ملعب الدكتور كمال الجنزورى .. فإما ان يستمع للاصوات الوطنية او يستجيب للضغوط الامريكية!!

بدأت تظهر بين بعض رجال الاعمال خاصة مزدوجى الجنسية نغمات يرددونها إما بوعى أو بغير وعى حول الاسراع فى تطبيق إتفاقية الجات بصرف النظر عما سيترتب على ذلك التطبيق السريع من أثار سلبية على الانتاج المحلى والمصانع والشركات الوطنية الوليدة.. وبالتالى تاثيره على ارتفاع نسبة البطالة بين العاملين وإرتفاع أسعار المنتجات الاساسية.. وبالطبع تكون المصيبة أكبر اذا كانت تلك السلعة هى الدواء لانه السلعة الوحيدة فى العالم التى لا يستطيع أن يختارها المستهلك بنفسه مهما كان فقيراً لا يجد قوت يومه أم غنيا لا يعبأ بنفقات العلاج.

أخر تلك النغمات التى يرددها بعض رجال الاعمال مزدوجي الجنسية هى محاولة الضغط على الحكومة المصرية للتنازل عن الرخصةالتى حصلت عليها الدول النامية ومن بينها مصر عند تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المعروفة باسم (TRIPS) وهى فترة

سرحات الصناعات الدوائية الكندية، والتي تخصصت في انتاج الادوية باسمائها الكيمائية ذات النوعية العالية والتكلفة المعقولة، وكانت تلبى ٣٠٪ من احتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك في مقابل دفع تعويضات عائلة إلى مخترعي هذه العقاقير. وانتهى بذلك النظام الذي كان يؤدي إلى ايجاد منافسة سعرية للأدوية بكندا وارتفعت أسعار الادوية إلى خمسة أضعاف خلال عام واحد. وتقدر الأعباء الإضافية في فاتورة الدواء الكندية بنحو ٧ مليارات دولار خلال الخمسة عشر عاما القادمة.

وإذا كان هذا هو الحال مع كندا، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ٢٠٧١٠ دولارات سنويا فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة، ومتوسط الناتج القومي ٦٤٠ دولارا للفرد سنويا، وذات النسيج الاجتماعي شديد الحساسية لمتطلبات الدواء والعلاج

ويشير الدكتور أحمد برهان الدين إلى ان مصر في ظل التشريع الحالي الخاص ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية، فإن الحماية تنتهي بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التقدم بها، وعند سقوط البراءة، كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع الدواء الأمر الذي أدى إلى ان تغطي صناعة الدواء المحلية ٩٢٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤م، بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧م، وعلى هذا النحو ظلت أسعار الدواء تنخفض عن مثيلاتها بالدول المجاورة، حتى وصل سعر الدواء في مصر الان إلى سدس سعره العالمي وبالتطبيق الفوري، سوف يخسر المواطن ميزة السعر الاقتصادي لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر. سوف تنتهي براءة الاختراع بالنسبة لها المحددة حاليا بمدة (١٠ سنوات) وفقا للقانون المحلي، وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتي ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما، مما يؤدي إلى رفع أسعار انتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة أضعاف على الاقل، علما بأن المستحضرات التي تتداول في السوق المصرية وتمثل ٩٢٪ من الاستهلاك مازال بعض منها له براءة اختراع، أي ان مجرد التطبيق الفوري لبراءة الاختراع في مصر يرفع تكلفة فاتورة استهلاك الدواء والتي تقدر حاليا بالأسعار المحلية بنحو ٢,٥ مليار جنيه ترتفع قيمتها بالاسعار العالمية إلى ١٣ مليار جنيه.

ويذكر الدكتور أحمد أبو العينين رئيس شركة سيديكو وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات أن مصر تتعرض في هذه الأيام في إطار «مشاورات المشاركة الامريكية والاوروبية» لنفس التيار السائد في العالم المتقدم، وهو طلب سرعة الالتزام طواعية بالإسراع في توقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتنازل عن حقها في الفترة الانتقالية التي منحتها لها اتفاقية الجات (وهي عشر سنوات فيما يختص ببراءات الاختراع) حتى تتدفق إليها رؤوس الأموال الاجنبية والاستثمارات الصناعية

وإن الخيار المصري يجب أن يكون، هو التمسك بجميع الحقوق والالتزامات والمزايا التي وقعت عليها مصر في اتفاقية الجات، وحتى لا يصاب النسيج الاجتماعي في شريحة الطبقات الفقيرة والكادحة التي هي محل اهتمام القيادة السياسية، وشغل الحكومة الشاغل، مع سرعة تعديل قوانين براءات الاختراع في مصر والعالم العربي لتكون حماية مدتها خمس سنوات فقط في الفترة الانتقالية للجات حتى تدخل صناعة الدواء إلى النظام الجديد في وضع أفضل



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٣ ابريل ١٩٩٦



مناقشات مكثفة حول الجات وصناعة الدواء المصرية ادارها خلال الأسبوع الماضى اتحاد الصناعات المصرية خلال ندوة شارك فيها بالرأى خبراء من مصر ومن خارجها من كندا والأرجنتين والهند.. وهي مناقشات أوضحت ان صناعة الدواء المحلية فى مصر وفي كل دول العالم النامى وأيضا في الدول الصناعية المتقدمة التى لا تملك شركات دواء عملاقة توشك ان تتعرض لكارثة كبرى تهددها بالفناء والتوقف عن العمل و النشاط.

وأيضا خلال ندوة عقدت فى مدينة العاشر من رمضان، وتحدث فيها المسئولون عن قطاع الأعمال العام والخاص وحضرها نقيب الصيادلة اتضحت نفس الحقيقة ونفس المخاوف المؤكدة أن ما تضمنته اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع فى ظل اتفاقيات الجات الاخيرة تنذر بكارثة ضخمة حيث تؤدى فى النهاية إلى تعميق سيطرة شركات الدواء العالمية الكبرى على الأسواق واحكام قبضتها على صناعات الدواء المحلية فى ظل القواعد الجديدة التى ترفع مدة الحماية لبراءات الاختراع إلى عشرين عاما، وهى حاليا فى مصر على سبيل المثال تصل إلى عشر سنوات فقط

وخلال اجتماعات ندوة اتحاد الصناعات المصرية اكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام أن صناعة الدواء صناعة استراتيجية يتحتم رعايتها وأنها لابد وان تقوم وتقوى كصناعة وطنية بالدرجة الأولى ويحميها رأس المال الوطنى فى اتجاه البحث عن التكاليف الأقل والأسعار الأقل حماية للمستهلك . وأكد الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى اطار الجات بها بعض الإجحاف وهو إجحاف يصل إلى الإضرار بحقوق الانسان الذى من حقه الحصول على الدواء بسعر مناسب ويتطلب ذلك التوصل إلى وحدة رأى وتصور بين الدول النامية للارتقاء بمستوى التحديات العالمية الجديدة .

ويشير محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية إلى أن الحوار الدائر حاليا يدور بين اتجاهين احدهما يطالب بالتنازل عن فترة السماح التى اقامتها الاتفاقية الخاصة بالحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والمعروفة باسم Trips. وهى فترة مدتها عشر سنوات قررتها الاتفاقية كمرحلة انتقالية مراعاة لظروف صناعة الدواء فى الدول النامية . ويحتج الرأى القائل بالتنازل أن البدء فورا فى تطبيق الاتفاقية وفرض حماية مدتها عشرون عاما على صناعات الدواء الخارجية من شأنه جذب الاستثمارات الى مصر.

ويرى الاتجاه الثانى وهو الذى تبنته توصيات الندوة، حيث طالبت بضرورة الاستفادة من الاتفاقية وما تضمنته من الالتزام بفترة السماح الانتقالية ومدتها عشر سنوات لأن غير ذلك يمثل تعجلا لا مبرر له، ويرى هذا الاتجاه أن هناك مخاوف كثيرة لدى الصناعات المحلية عموما، خاصة صناعة الدواء لما سيترتب عليه من اثار تنعكس فى صورة ارتفاعات سعرية ضخمة تصل إلى خمس وست أضعاف الأسعار الحالية وهى أوضاع لن تستطيع الشركات المحلية أو المستهلكون تحمل تأثيراتها السلبية، الأمر الذى يشكل تعويقا لانطلاق صناعة الدواء الوطنية التى توفر حاليا ٩٣٪ من احتياجات الاستهلاك، كما يمثل تنازلا لا مبرر له عن حق تتمتع به جميع الدول النامية ويقره العالم المتقدم.

ويوضح الدكتور أحمد برهان الدين إسماعيل رئيس الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية إيبيكو أن الدول المتقدمة تملك اليوم أكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم، لذلك فإن الاستمرار بشكل الحماية المطلوبة، يعنى بالضرورة انتقال أموال الفقير إلى العالم المتقدم والثابت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التحكم الاقتصادى. ويضاف لذلك أن الدول النامية تدرك أن حماية الملكية الفكرية، ما هى إلا احد عوامل جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وبشكل محتمل، كما يتعذر عليها أن تظل أسيرة لتطبيق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية فى مقابل جذب المستثمرين الأجانب، دون أن تقوم بإدخال المزيد من الإصلاحات الأساسية بمجتمعاتها فى مجالات أخرى عديدة لكى تتجنب المخاطر التى تلحق بها.

ويحذر من إرتفاع بعض الأصوات فى مجتمع الأعمال مطالب بالتعجيل بالتنازل عن فترة السماح بما يتناقض، مع ما قررته اتفاقية الجات الأخيرة ذاتها مراعاة لظروف صناعة الدواء فى الدول النامية واحتياجاتها البالغة الضخامة من الاستثمارات الجديدة والإضافية لعمليات الاحلال والتجديد والتحديث للصناعات القائمة بالفعل وصولا إلى المستويات والظروف والمعدلات العالمية الجديدة المقررة للتشغيل والانتاج، حيث قررت اتفاقية الجات فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء فى العالم النامى من إلتقاط انفاسها وتعديل أوضاعها وتحسين ظروفها حتى تصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الأسواق وإزالة الحواجز

وخلال المناقشات أوضح الخبير الكندى أن تجارب الدول التى أرغمت على التطبيق الفورى لاتفاقية الـ (TRIPS) مثل كندا أثبتت أن ذلك قد أغرى بعض الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات إختراعاتها لفترة أطول، وقد منحت هذه الشركات فعلا هذه الفترة الاضافية بأحكام قضائية

وتوضح الخبرة الكندية أن التطبيق الفورى للجات نتج عنه أن قامت الشركات متعددة الجنسية وصاحبة براءات الاختراع، بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا، مقارنة بـ ١٠٪ فقط



الدواء المصرى



هل يصبح ضحية الاسراع فى تطبيق الجات؟

سالم وهبى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام / الاقتصادي

التاريخ: ١٥ إبريل ١٩٩٦

السماح لمدة عشر سنوات لاعفاء الدول النامية من تطبيق الاتفاقية وهى أكبر فترة سماح أعطتها اتفاقية الجات لأى سلعة نظراً لادراك العالم كله لحساسية صناعة الدواء وأهميتها لجميع سكان العالم بل ربما تزداد أهميتها للشعوب الأقل تقدما نظراً لظروفها الصحية وحاجتها الاكثر الحاحا للدواء الرخيص. ونتيجة لحساسية تلك الصناعة ايضا فان معظم دول العالم لا تترك أسعار الدواء حرة طبقاً لقاعدة العرض والطلب وإنما تتدخل لتحديد سعر الدواء طبقا للقواعد التى تضعها كل دولة.

اسئلة حائرة

- لكن.. ماذا يعنى تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتى تعتبر جزءا من اتفاقية الجات على صناعة الدواء في مصر.. وما هى الاسباب التى تدفع بعض الجهات والافراد للضغط على الحكومة لتتنازل بمحض إرادتها عن حقها فى فترة سماح لمدة ١٠ سنوات حتى عام ٢٠٠٥ ليبدأ بعدها تطبيق الاتفاقية. ولماذا تتمسك الشركات المنتجة بهذا الحق.. وما اثر ذلك على الانتاج وعلى المستهلك المطحون بالمرض وعلى صناعة الدواء في مصر؟

الدواء المصرى.. إرخص

يجيب على تلك الاسئلة التى تلح على ذهن كل مصرى وطنى الدكتور برهان الدين إسماعيل رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية فى لقائه مع اعضاء جمعية الصحفيين الاقتصاديين فيقول:

مصر تنتج حاليا دواء بنحو ٢ مليار جنيه يحقق الإكتفاء الذاتي للسوق المحلي بنسبة ٩٣٪ تقريبا



المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٥ إبريل ١٩٩٦

وبدأت بعض الشركات فى فتح أسواق تصديرية علما بأن الدواء في مصر يباع بنحو ٢٠٪ من قيمته فى دول المنطقة المحيطة بنا.. وهناك دراسة أعدتها إحدى المؤسسات الدولية عن صناعة الدواء فى العالم قالت فيها أن مصر كانت تنتج عام ١٩٨٠ دواء بما يعادل ٣١٥ مليون دولار يحقق الاكتفاء الذاتى بنسبة ٩٢٪ ومن المتوقع أن يرتفع عام ٢٠٠٠ الي ٢٨٦٣ مليون دولار وذلك نتيجة للاقبال على العلاج وارتفاع مستوى الوعى والخدمات الصحية سيحقق ٢٠٪ من إحتياجات السوق وبناء على ذلك قامت شركات إستثمارية بالتوجه نحو التصنيع في مصر.. وصناعة الدواء فى مصر تقوم حاليا وقبل تطبيق الجات على اتفاقية أعقبها صدور قانون في مصر عام ١٩٣٩ لحماية براءات الاختراع وحماية طريقة تصنيع الدواء واختارت مصر أن تقوم بتوفير الحماية لطريقة تصنيع الدواء لمدة ١٠ سنوات يكون من حق المنتجين بعدها أن يقوموا بانتاج نفس الدواء على اعتبار أن فترة الحماية كافية لاعطاء الشركة المنتجة فرصة لتغطية نفقات البحث العلمى وتكلفة الانتاج.. ونتيجة لذلك فإننا ننتج فى مصر أدوية عالية رخيصة منها دواء لمرضي القلب هو «الادلات» تكلفته نحو ٣ جنيهات كان يتم إستيراده بنحو ٢٦ جنيها وهناك العديد من الامثلة على إرتفاع قيمة الدواء المستورد عن مثيله المحلى الذى ينتج بنفس مستوى الكفاءة.. ولكن

لان المريض لا يختار دواءه بنفسه فانه يشترى الدواء الذى يحدده له الطبيب وفى بعض الاحيان يخضع الطبيب لضغوط الحملات الاعلانية الشرسة للشركات الكبرى لانتاج الدواء سواء للدعاية لانتاجهم من الدواء او الاساءة للانتاج المحلى.

ضغوط للتنازل

اما اسباب الضغط على الحكومة للتنازل عن فترة السماح فهى كما يراها د. برهان الدين اسماعيل - ان تتوقف صناعة الدواء فى مصر وتعود سوقا للانتاج المستورد خاصة ان تكلفة الانتاج المحلى للادوية الان سوف ترتفع من ٢ مليار جنيه الى اكثر من ١٠ مليارات جنيه فى حالة استيراده من الخارج.. وفى مقابل ذلك يرى اصحاب فكرة التنازل عن فترة السماح ان التنازل سوف يظهر حسن نوايا مصر نحو التوجه الى اقتصاديات السوق وتناسوا الاثار السلبية لتطبيق الاتفاقية ومنها زيادة فترة الحماية لبراءة الاختراع والمنتج النهائى وليس فقط طريقة التصنيع لمدة ٢٠ عاما كاملة بمعنى ان الشركة التى تتوصل الى مستحضر دوائى جديد لا يكون من حق احد اخر انتاج نفس الدواء لمدة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

٢٠ عاما كاملة تسقط بعدها الحماية.. وادى هذا الحق الجديد الذى اعطته اتفاقية الجات للشركات المنتجة الى مطالبة الشركات الامريكية وهى اكبر الشركات المنتجة للدواء فى العالم الى المطالبة بمد فترة الحماية لبراءات الاختراع من الادوية الى ٢٠ عاما حتى للادوية المنتجة قبل تطبيق الاتفاقية بدلا من ١٧ عاما كما كان فى القانون الامريكى السابق لتطبيق الجات وبالفعل حكمت المحاكم لصالح الشركات صاحبة براءة الاختراع ضد الشركات التى تنتج بدائل للادوية ومعنى ذلك انه لن يكون من حق شركات الدواء فى مصر انتاج الادوية البديلة للدواء المستورد الا بعد مرور ٢٠ عاما على براءة الاختراع للدواء الاجنبى فى حالة تطبيق الاتفاقية من الان والتنازل عن فترة السماح التى تنص عليها اتفاقية حقوق الملكية وحرمان الشركات المصرية من ١٠ سنوات يمكنها خلالها انتاج الدواء بدون مخالفة للاتفاقية بالاضافة الى انه خلال السنوات العشر القادمة ستنتهى فترة الحماية لبراءة الاختراع لاصناف اخرى من المستحضرات الدوائية وسيكون من حق الشركات المصرية انتاجها فى مصر بتكلفة اقل لصالح المستهلك المصرى.

وفى حين يطالب البعض بتنازل مصر عن فترة السماح وان تبدأ فى التطبيق الفورى لاتفاقية الجات نجد أن الهند والصين ودول اخرى لها نفس ظروفنا الاقتصادية تعارض التطبيق الفورى بل وتطالب بمزيد من المزايا لحماية انتاجها من المستحضرات الدوائية ومنها التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمية بل ومساعدة الدول النامية ماديا خلال السنوات العشر التى تمثل فترة انتقالية لتطبيق الاتفاقية للمساهمة فى الابحاث والتطوير وايضا المساعدات الفنية حتى تتمكن تلك الدول بعد ١٠ سنوات من مواجهة الشركات العملاقة المنتجة للدواء والتى تتكلف احيانا ما بين ٧ و٨ مليارات دولار تكاليف للبحث والتطوير لانتاج مستحضر طبى واحد وهو فوق طاقة الدول النامية التى تسعى الى توفير الدواء لمواطنيها باسعار معقولة.

اثار سلبية

يحدد الدكتور برهان الدين اسماعيل رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات الاثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن التطبيق الفورى لاتفاقية حقوق الملكية ويذكر منها:

- ان المواطن المصرى سوف يخسر ميزة انتاج ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مستحضر دواء جديد ستنتهى براءة الاختراع لها خلال فترة السماح اى خلال السنوات العشر القادمة بينما فى حالة التطبيق الفورى للاتفاقية سيكون علينا ان ننتظر حتى تنتهى مدة الحماية وقدرها ٢٠ سنة.
- تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية تؤدى الى تخلف الصناعة الدوائية فى مصر عن



ملاحقة التطورات العالمية لمدة ٢٠ عاما على الاقل هى مدة حقوق الملكية الفكرية.

● إنحصار مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكار الشركات العملاقة لها.

● إرتفاع اسعار الاستيراد وتراجع حجم الصادرات من الادوية.

إرتفاع اسعار الادوية نتيجة لاحتكار أصحاب براءات الاختراع وتحكمهم فى الشركات العاملة فى مصر وحصولهم على إمتيازات تزيد من تكلفة الانتاج.

● بعض المستحضرات التى يجرى انتاجها حاليا فى مصر بدأ انتاجها بعد انتهاء فترة السنوات العشر لبراءة الاختراع طبقا للقانون المصرى ولكن فى حالة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فان جزءا كبيرا من الانتاج الحالى سيخضع لبراءة الاختراع ويتوقف انتاجه الى حين مرور باقى السنوات العشرين مما سيؤدى إلى إرتفاع آخر فى أسعار الدواء.

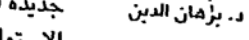
المرحلة الانتقالية.. مهمة

حول أهمية السنوات العشر التى تمثل المرحلة الانتقالية قبل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية يقترح رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات د. برهان الدين اسماعيل استغلال تلك الفترة فى الاستعداد لمرحلة تطبيق الاتفاقية من خلال ما يلى:

● تشغيل جميع مراكز الابحاث الدوائية ودفع الجامعات والمراكز العلمية بوزارة البحث العلمى للتوصل الى مستحضرات دوائية جديدة.

● دمج بعض الشركات لمواجهة الشركات العملاقة وزيادة امكانياتها فى مجال البحث والتطوير.

● توسيع قاعدة تصنيع المواد الخام من خلال الاستغلال الكامل للطاقات المتاحة بالشركات الحالية وانشاء شركات جديدة للمواد الصيدلانية التى تعتمد على الأبحاث المحلية مع الاستعانة بالخبرات العالمية.



د. برهان الدين

مواصفات عالمية

وفى محور حديثه عن صناعة الدواء فى مصر يعود رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات للتأكيد على ان التنازل عن مرحلة الحماية الانتقالية التى تسمح بها قوانين إتفاقية الجات سيكون جريمة فى حق صناعة الدواء فى مصر.. ويطالب بمناقشة قضية تصنيع الدواء كصناعة لها مواصفات دولية تتغير احيانا كل شهر من اجل الحفاظ على صحة المريض وتقديم مزيد من الضمانات للمرضى وكل ذلك يحمل صناعة الدواء مزيد من الاعباء.. ويضرب مثلا بالمواصفات العالمية لانتاج قطرة العين والتى تفرض ضرورة ان تكون معقمة وهى تبدو بسيطة ولكن التعقيم يتطلب اجهزة قيمتها ١٥ مليون جنيه مما يحمل الزجاجة الواحدة نحو ٧٠ قرشا اضافيا لقيمتها ويطالب ايضا بتغليب الحس الوطنى ومصلحة المستهلك عند كتابة الطبيب للدواء ففى بعض الاحيان يكون هناك دواء مصرى بديل ورخيص ولكن بعض الاطباء يفضلون الدواء المستورد مرتفع الثمن ولذلك فرض القانون الامريكى على الصيدلى أن يشرح للمريض ان



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

هناك اصنافا أخرى من الدواء تعطى نفس الاثر العلاجى ولكن باسعار اقل مما كتبه الطبيب واذا اصر المريض على شراء الصنف المحدد بالروشته يجبر القانون الصيدلى ان يكتب للمريض فى الروشتة ان هناك اصناف دواء اخرى تعطى نفس الاثر وبتكلفة أقل وأن ذلك يمكن ان يوفر للمريض مبلغا يتم تحديده بالروشتة.. وبذلك تحمى الحكومة الامريكية المريض من ارتفاع اسعار الادوية لبعض الشركات التى تملك التأثير على الاطباء بشكل او بآخر بعد أن أصبح الطبيب هو هدف شركات الادوية لان ما يكتبه للمريض يلتزم به دون مناقشة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٥ إبريل ١٩٩٦

عاصفة على «صناعة الدواء المصرية»

بعد ان هدا الحديث عن اتفاقية الجات وآثارها على تحرير تجارة الدول النامية .. وبعد ان اغلق هذا الملف ورضيت تلك الدول بما فرضه عليها المجتمع الدولى وقبلت تحديات المنافسة وقواعد اللعبة الجديدة فى السوق العالمى .. عاد الملف ليفتح مرة اخرى .. فقد ساد قلق لدى منتجى الصناعات الدوائية المحلية من ارتفاع نبرة المطالبة بالتنازل عن فترة السماح التى تتيحها الاتفاقية الدولية فى الجزء الخاص بتطبيق حماية الحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية وهو الامر الذى يعنى باختصار تزايد النفقات تزايدا واضحا على مصانع الادوية المحلية دون التمهيد لتلك المؤسسات للتكييف مع الاوضاع الجديدة .

والمعروف ان المطالبة بالتنازل عن فترة السماح هذه تعكس رؤية الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية التى تلوح للدول النامية بالتنازل عن حقها فى فترة السماح وتعدها بضخ مزيد من الاستثمارات بها تعويضا لها عن الخسائر التى ستنجم عن تطبيق الاتفاقية الدولية .

صناعة الدواء المحلية خشيت ان تؤثر هذه الاصوات المؤيدة للدول الكبرى فيتم التنازل عن تمتع الصناعة الوطنية بحق من حقوقها على امل جذب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية الحديثة .. وهوالامر الذى يبدو كوسيلة من وسائل الترغيب ووعد من الوعود البراقة التى تلوح بها الدول الكبرى من حين الى اخر اكثر منه التزاما حقيقا .

الامر على هذه الصورة يبدو كمخاطرة غير محسوبة العواقب على الاقل من وجهة نظر صناع الدواء ..

لذلك كان لابد من الحركة ..

فقاموا تحت مظلة غرفة الصناعات الكيماوية ورعاية اتحاد الصناعات المصرية بتنظيم ندوة حول حقيقة الملكية الفكرية والتحديات التى تواجهها ودعوا اليها عددا من كبار المسئولين المصريين وعددا من الخبراء العاملين فى هذا المجال من كل من الهند والارجنتين وكندا لعرض تجاربهم

وكانت هذه هى محصلة المناقشات ..

شهيرة الرافعى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٦

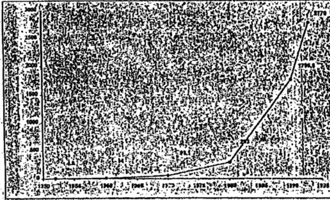
وفى البداية نعرض لوجهة نظر صناعة الدواء والتى تتلخص فى انه لما كانت الدول المتقدمة تملك اليوم اكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم ، فان الاستمرار بشكل الحماية المطلوبة ، يعنى بالضرورة إنتقال اموال العالم الفقير الى العالم المتقدم . والثابت ان فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها ، سيكون بمثابة شكل جديد من اشكال التحكم الاقتصادى . ويضاف لذلك ان الدول النامية تدرك ان حماية الملكية الفكرية ، ماهى الا احد عوامل جذب الاستثمار الاجنبى المباشر ، وبشكل محتمل كما يتعذر عليها ان تظل اسيرة لتطبيق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية فى مقابل جذب المستثمرين الاجانب ، دون ان تقوم بادخال المزيد من الاصلاحات الأساسية بمجتمعاتها فى مجالات اخرى عديدة لكى تتجنب المخاطر التى سوف تلحق بها .

– حجم السوق الدوائية المحلية (قيمة الاستهلاك السنوى)

الحقبة	العام المرجعى	قيمة الاستهلاك الدوائى السنوى بالمليون جنيه
بداية الخمسينات	١٩٥٢	٢٨
بداية الستينات	١٩٦٠	١٤
بداية السبعينات	١٩٧٠/٧١	٥٥
بداية الثمانينات	١٩٨٠/٨١	٢٩٣
بداية التسعينات	١٩٩٠/٩١	١٧٦٦
[illegible]	١٩٩٣/٩٤	٢٧٧٠

لذلك يرى المنتجون المحليون ان ارتفاع بعض الاصوات فى مجتمع الاعمال مطالبة بالتعجيل بالتنازل عن فترة السماح يتناقض ، مع ما قررته اتفاقية الجات الاخيرة ذاتها مراعاة لظروف صناعة الدواء فى الدول النامية واحتياجاتها البالغة الضخمة من الاستثمارات الجديدة والاضافية لعمليات الاحلال والتجديد والتحديث للصناعات القائمة بالفعل وصولا الى المستويات والظروف والمعدلات العالمية الجديدة المقررة للتشغيل والانتاج ، حيث قررت اتفاقية الجات فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء فى العالم النامى من التقاط انفاسها وتعديل اوضاعها وتحسين ظروفها وتصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز.

قيمة الاستهلاك السنوى للأدوية المحلية (بالمليون جنيه)



المصدر : إتحاد الصناعات



ويشير تقرير لغرفة الصناعات الكيماوية ان تجارب الدول التى ارغمت على التطبيق الفورى لاتفاقية ال TRIPS مثل كندا اثبتت أن ذلك قد اغرى بعض الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات إختراعاتهم لفترة أطول ، وقد منحت هذه الشركات فعلا هذه الفترة الاضافية بأحكام قضائية صدرت فى امريكا بعد صدور اتفاقية الجات ، وشركات اخرى فى الطريق إلى ذلك ، مما حدى بالشركات التى تنتج البدائل GENERICS الى رفع قضايا وصدور احكام على بعضها بالتعويض للشركات صاحبة براءة الإختراع .

ويشير التقرير إلى تجربة كندا فيقول انه فى إطار اتفاقية النافتا :أعدت السلطات الكندية القانون c-91 الذى يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع ويلغى التراخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، وأعربت جمعيات حماية المستهلك ، ومنظمات الرعاية الصحية عن قلقها من جراء تطبيق هذا القانون ، إلا أن السلطات الكندية مررت القانون منذ عامين

وحدث بعد ذلك طبقا لتقرير رابطة مصنعى العقاقير الكندية أن قامت الشركات متعددة الجنسية وصاحبة براءات الاختراع بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا ، مقارنا ب ١٠٪ فقط لشركات الصناعات الدوائية الكندية ، والتى تخصصت فى إنتاج الادوية بأسمائها الكيمائية ذات النوعية العالية والتكلفة المعقولة ، وكانت تلبى ٢٠٪ من إحتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك فى مقابل دفع تعويضات عادلة الى مخترعى هذه العقاقير . وإنتهى بذلك النظام الذى كان يؤدى الى خلق منافسة سعرية للادوية بكندا وارتفعت اسعار الأدوية إلى خمسة اضعاف خلال عام واحد .



ويقول التقرير الكندى « لقد ساعدت صناعة الأدوية الكندية على توفير مئات الملايين من الدولارات سواء للشعب الكندى أو لنظام الرعاية الصحية وخلق الوظائف ،

والآن تأتى وثيقة مشروع القانون C - 91 لتدر ارباحا هائلة فى جيوب الشركات الدوائية متعددة الجنسيات المملوكة للاجانب ، وتترك المواطن الكندى والحكومة يتصارعون من أجل البقاء ويضيف التقرير أيضا ، ان رابطة صناع الدواء ستستمر فى محاربة هذا القانون والعمل على إعادة نظام الترخيص الإلزامى انقاذا للموقف .

ويقول منتجو الصناعات الدوائية المحلية انه اذا كان هذا هو الحل مع كندا ، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ٢٠٧١٠ دولار سنويا . فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة ، ومتوسط الناتج القومى ٦٤٠ دولارا للفرد سنويا ، وذات النسيج الاجتماعى شديد الحساسية لمتطلبات الدواء والعلاج



صناعة الدواء

يقول تقرير لغرفة الصناعات الكيماوية انه فى مصر وفى ظل التشريع الحالى الخاص ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية فان الحماية تنتهى بعد مضى عشر سنوات من تاريخ التقدم بها ، وعند سقوط البراءة ، وكانت الشركات المصرية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الاهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

تتقدم لتصنيع الدواء الأمر الذى ادى إلى أن تغطى صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤ م بينما كانت هذه النسبة لاتتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ م ، وعلى هذا النمو ظلت اسعار الدواء تنخفض عن مثيلاتها بالدول المجاورة ، حتى وصل سعر الدواء فى مصر الان ٦/١ سعره العالمى

وبالتطبيق الفورى ، سوف يخسر المواطن ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر ، سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها المحددة حاليا بمدة (١٠سنوات) وفقا القانون المحلى ، وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجيدة والتى ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدى الى رفع اسعار إنتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة اضعاف على الأقل علما بأن المستحضرات التى تتداول فى السوق المصرى تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك مازال بعض منها له براءة اختراع ، أى أن مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر تبعا لـ TRIPS سوف يزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات التى قاربت مدتها على الانتهاء من ٥ الى ٦ اضعاف السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية البراءة الى عشرين عاما .

اما عن التجارب الدولية كانت اهم الكلمات التى تلت مذكرته الدكتورة براندا درنك والتر - رئيسة اتحاد صناع الدواء فى كندا - حيث اوضحت عدة نقاط هامة مثلت نقاط قوية للدفاع عن وجهة نظر الصناعة الدوائية المحلية فقالت :

ان الصناعة فى اى دولة ايا ما كانت لاتقوم على الاستثمارات الاجنبية وانما



المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

- حجم الاسواق الخارجية (قيمة التصدير السنوى)

الحقبة	العام المرجعى	قيمة التصدير السنوى بالمليون جنيه
بداية الخمسينات	١٩٥٢	
بداية الستينات	١٩٦٠	٠,١١٧
بداية السبعينات	٧١/٧٠	١,١
بداية الثمانينات	٨١/٨٠	٣,٥
بداية التسعينات	٩١/٩٠	٤٣,٥
	٩٤/٩٣	٩٣,٠

- حجم الانتاج المحلى (الانتاج السنوى العبوة)

الحقبة	العام المرجعى	حجم الانتاج المحلى بالمليون عبوة
بداية الخمسينات	١٩٥٢	٢٣,٠
بداية الستينات	١٩٦٠	١٣٤,٨
بداية السبعينات	٧١/٧٠	٢٨٠,١
بداية الثمانينات	٨١/٨٠	٥٨٧,٢
بداية التسعينات	٩١/٩٠	٨٦٠,٠
	٩٤/٩٣	١٠٤٦,٠

المصدر : إتحاد الصناعات

الاساس دائما ماتكون الاستثمارات المحلية وتكون الاستثمارات الاجنبية هى العامل المساعد

وقالت ايضا .اذا ما وعدتكم الدول الكبرى بشىء وتقصد ضم مزيد من الاستثمارات فلتتاكد من الحصول عليها فالعبرة هنا بالتنفيذ وليس فقط مجرد الوعود .

ثم تحدث الدكتور كالورس كوريا مندوب الارجنتين عن تجربة بلاده فى الاستثمار فى مجال الصناعات الدوائية وحذر من مخاطر التبعية والاحتكارات الاجنبية فى قطاع الصناعات الدوائية وبالاخص بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية.

ورد على مزاعم الدول الغربية من ان تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية تجذب مزيدا من الاستثمارات وتساعد على نقل التكنولوجيا فاشار إلى ان دالراسات الدولية تؤكد على استئثار الدول المتقدمة بالتكنولوجيا الحديثة وان نصيب الدول النامية من نفقات البحث العلمى والتطوير على مستوى العالم لم يتعد الـ ٦٪

اما الباقى فكان من نصيب الدول المتقدمة . من ناحية اخرى اشار الخبير الارجنتينى إلى ان تيار الاستثمارات الاجنبية لاعلاقة له بتطبيق حماية الملكية الفكرية واشار فى هذا الصدد إلى دول امريكا اللاتينية وقال ان حجم الاستثمارات الاجنبية التى ذهبت الى البرازيل يفوق بكثير حجم الاستثمارات الاجنبية التى ذهب الى غيرها من دول امريكا اللاتينية بالرغم من انها لم تطبق كافة قوانين حماية الملكية الفكرية .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

لم تخرج المناقشات التى دارت فى الندوة عن الفكر الذى طرحته غرفة الصناعات الكيمياوية من ضرورة التمسك بفترة السماح ولكن . اضيف لها من بعض الحاضرين ضرورة وضع خطة شاملة لمساعدة شركات الادوية للنهوض بتلك الصناعة والتحول من مجرد التركيب والتجميع الى صناعة مستلزمات الدواء ذاتها .

وخرجت توصيات الندوة بالاشارة الى الاصرار على فترة السماح التى منحتها اتفاقية الجات لاعطاء الفرصة لمصانع الدواء لتطوير نفسها لفترة مابعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية وإذا كان تسجيل المستحضرات التى ستسقط الحماية وفق القانون القديم والتى تبلغ ٢٠٠ مستحضر

واشارت التوصيات كذلك الى ضرورة تنسيق العمل مابين شركات الدواء ومراكز الجودة وكليات الصيدلة والطب والمركز القومى للبحوث لتأميل الدواء المصرى لمرحلة مابعد تطبيق الاتفاقية وكذلك اكد الحاضرون على عدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل تطبيق الاتفاقية .

ونلتقى الاسبوع القادم مع الرأى الآخر حيث يعقد اعضاء المجلس الرئاسى المصرى الامريكى بالمشاركة مع اتحاد الصناعات ايضا ندوة لاستعراض وجهة النظر الأخرى المطالبة بالتنازل عن فترة السماح .

الدواء * قالوا عن صناعة الدواء * قالوا عن صناعة الدواء * قالوا عن صناعة الدواء

الدكتور إسماعيل سلام:

☐ فترة السماح مطلوبة وهامة ولكن الاهم ان نعرف ماذا نفعل خلالها/

☐ يجب ان يكون هناك وحدة رأى وتصور بين الدول النامية

☐ صناعة الدواء ساعدت على تخفيض البطالة وتدعيم الاقتصاد القومى

السفير جمال الدين البيومى

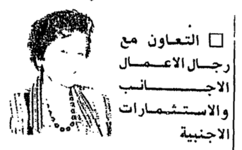
☐ ضرورة المواءمة مابين حماية الصناعة وحق المواطن فى الدواء والحاجة الى تطوير الصناعة ذاتها.

☐ التمويل والفترات الانتقالية هى عناصر التوازن فى المفاوضات بين طرف قوى واخر اضعف.



الدكتورة فينيس كامل

☐ العمل على التنمية التى تحقق حماية الصناعة الوطنية



☐ التعاون مع رجال الاعمال الاجانب والاستثمارات الاجنبية

الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء ● قالوا عن صناعة الدواء

الدكتور عاطف عبيد :

☐ هذه الصناعة لابد ان تقوم وتقوى كصناعة وطنية بالدرجة الاولى.

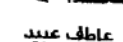
☐ ان عبء تثمينها سيتحمله رأس المال الوطنى وهو لايمثل مانعا لرأس المال العالمى.

☐ أسعار السلع فى صناعة الدواء فى مصر لن تتحرر تحرزا كاملا.

☐ هذه الصناعة تعتمد على مستلزمات مستوردة يجب ان نبحث عن مصادر اقل تكلفة دون المساس بالمستوى.

☐ المنافسات على الساحة الدولية شديدة ، فهم يريدون ان يحافظوا على انجازاتهم.

☐ لابد ان نحافظ نحن على المصدر الارخص.



عاطف عبيد



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٦

بسبب براءات الاختراع

كندا تخسر ٤ - ٧ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠

مررت حكومة بريان مالرونى فى فبراير ١٩٩٣ تشريعا سيؤدى الى تقييد والحد من الادوية GENERICS المتوافرة ذات السعر المعقول بكندا . وهذا التشريع سمى بالقانون C-91 وهو مرسوم يقضى بتعديل المرسوم الخاص ببراءة الاختراع ، نص على الغاء الترخيص الاجبارى فى مجال الصناعات الدوائية ووسع من نطاق الحماية المفتوحة لبراءة الاختراع بالنسبة للادوية ذات الاسماء الشهيرة لمدة ٢٠ عاما على الاقل .ويعنى هذا القانون تراجع عدد الأدوية البديلة ذات التكلفة الزهيدة للأدوية ذات الأسماء الشهيرة غالية الثمن فى الوقت الحالى وفى المستقبل ، وسوف يترتب على ذلك ارتفاع اسعار الادوية بشكل كبير بالنسبة للكنديين ويؤدى الى تزايدا الضغوط على نظام الرعاية الصحية بكندا ، والذى كان موضع حسد واعجاب العالم كله والذى اصبح الان يعانى من وطاة الاسعار الباهظة .


د . براند درنك ولتر

وتقول الدكتورة براند درنك والتر - رئيسة اتحاد صناعة الدواء فى كندا - بان هناك دراسة أجرتها رابطة الصناعات الدوائية بكندا خلصت منها إلى ان هذا القانون سيكلف دافعى الضرائب الكنديين مبالغ اضافية تتراوح مابين ٤ . ٧ مليار دولار خلال العشرين عاما القادمة .



صناعة الأدوية مهددة بالتوقف بسبب «التربس»

منتجو الأدوية يرفضون التنازل عن ١٠ سنوات فترة سماح وقبول شروط الجات

تحذير .. ارتفاع أسعار الدواء عشرة أضعاف .. والهدف نقل الصناعة خارج مصر

٢٠٠ قرش لمجموعة البلهارسيا

مقابل ١٦ جنيهاً للمجموعة المستوردة



المصدر : الجمهورية

التاريخ : 19 ابريل 1996

تحقيق
جلال راشد
سليمان فؤاد

اتفاقية التربس .. الأزمة الجديدة .. التى تواجه الصناعة الوطنية خلال الفترة القادمة .. خاصة صناعة الدواء .. حيث تتعرض هذه الصناعة لضغوط ضخمة .. لتقليص دورها الريادى بالمنطقة .. لنقلها إلى دولة أخرى حسب سيناريو .. قمة عمان الاقتصادية وهى ان اتفاقية الجات .. رفعت حق الحماية الفكرية أو براءة الاختراع من ١٠ سنوات إلى ٢٠ عاما .. وسمحت للدول النامية فترة سماح ١٠ سنوات للتعامل ببنود الاتفاقية القديمة بالنسبة للدواء و ٥ سنوات للصناعات الغذائية .

والغريب وبقدرة قادر .. ومصر بالذات تتعرض لضغوط لقبول شروط الاتفاقية والتنازل عن فترة السماح !!! .. لصالح من . هذا ماسنعرضه .. فى التحقيق !

١٦ ابريل والمواجهة

فى البداية .. يناقش اتحاد الصناعات المصرية .. يوم ١٦ ابريل الحالى .. مع الجانب الامريكى قبول مصر او رفضها التنازل عن فترة السماح .. وقبول الواقع الجديد . بحجة تقديم مساعدات تكنولوجية وفنية لمصر تعويضا لمصر ..!!! والموافقة على اتفاقية « التربس » التى تهدف لهذا الغرض !

ودخولا فى لب « القضية » التقت الجمهورية .. مع عدد من قيادات الدواء فى مصر .. وبدأ الحوار !

القضية .. خطيرة

يقول احمد برهان اسماعيل رييس مجلس ادارة الشركة المصرية للصناعات الدوائية : ان القضية خطيرة جدا بمعنى اذا قبلنا اتفاقية التربس وتنازلنا عن فترة السماح التى حددت لدول العالم الثالث وهى ١٠ سنوات فإن اسعار الدواء سوف ترتفع بشكل لم يسبق له مثيل من قبل واليكم الحقائق فإن حجم تصنيع الدواء المصرى يبلغ ٢ مليار جنيه سنويا يغطى نحو ٩٣٪ من الاستهلاك المحلى حيث يعتمد على تصنيع بعض الادوية بعد سقوط الحماية عليها خلال ١٠ سنوات اى اننا نستطيع شراء الخامة من السوق العالمى وبنفس المواصفات والجودة .. فمثلا خامة أى منتج تباع بالشركة المنتجة بمبلغ ١٠ الاف دولار الكيلو وبعد سقوط الحماية تستطيع شراءها بسعر ٢٠٠ دولار فقط الكيلو

واضاف : فإن انتاجنا الذى لايتجاوز سعره ٢ مليار جنيه .. اذا اردنا استيراده من الخارج وبالخامات المرتفعة . وايضا باسعار الدول المحيطة بمصر قد يتجاوز ١٥ مليار جنيه !!!

وأوضح د. أحمد برهان : ولذلك يجب ان نتمسك بفترة السماح التى اعطيت لدول العالم الثالث أولا :

- لتقوية الابحاث الدوائية سواء بالجامعات أو بالمراكز العلمية التابعة لوزارة البحث العلمى .
- العمل على دمج بعض الشركات بهدف المشاركة الفعالة فى الابحاث والتطوير .
- توسيع قاعدة صناعة المواد الخام اما باستغلال الطاقات المتاحة للشركات الحالية او انشاء شركات جديدة للمواد الصيدلية والتى تعتمد على الابحاث المحلية والاستعانة ببعض الخبرات العالمية

النتائج مظلمة

سالته : ماذا لو قبلت مصر التنازل عن فترة السماح ؟!

قال النتائج مظلمة . وسوف تساعد على تناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء . لان الاستثمارات الجديدة تصبح مرهونة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تتجه إلى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها بالاضافة الى توجيه الاستثمارات الجديدة فى صناعة الدواء إلى خارج مصر .. فى ظل مخططات التعاون الاقليمى الجديد وبالنسبة للمستحضرات المتداولة بالسوق المحلى والتى قاربت مدتها على الانتهاء .. سوف تزيد اضعافها ٦ اضعاف على السعر الحالى نظرا لزيادة فترة حماية براءة الاختراع الى ٢٠ عاما

مطلوب وقفة

ويطالب الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة بوقفة حاسمة قبل اجتماع ١٦ ابريل الحالى لمنع التنازل .. حتى لاترتفع اسعار المنتجات الدوائية خاصة انه سوف يساعد على اطلاق يد صاحب البراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة للتحكم فى كافة الشركات العاملة بمصر سواء كانت قطاع أعمال او خاصا او استثماريا .. وحصوله على امتيازات تضاف إلى تكلفة انتاج الدواء وترفع من سعره .. وبالتالى ترتفع فاتورة الاستيراد وتتراجع حجم وقدرات التصدير .

واضاف نقيب الصيادلة : اننا لم نقف .. مكتوفى الايدى .. فقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع حتى اواخر العام الماضى .. وضمت الدكتورة فينيس كامل وزيرة الدولة للبحث العلمى وممثلى الوزارات والقطاعات الاقتصادية المختلفة .. ولم يقتصر الامر على صناعة الدواء فقط .. بل جميع الصناعات الموجودة .. ودارت حول .. هل نقبل فترة السماح ام نرفض ؟!

وقال : هناك بعض القطاعات رفضت فترة السماح .. وطالبت بالشروط الجديدة لحماية براءة الاختراع مثل وزارات الزراعة والثقافة والتموين !!! وقطاعات اخرى تمسكت لايجاد دفعة للصناعة الوطنية .

وقال . الحفاظ على صناعة الدواء مسئولية وطنية وقومية .. لأن هناك مؤامرات عديدة لتهميش هذه الصناعة .. لأننا نقوم بانتاج رخيص السعر إذا تم مقارنته بالاسعار العالمية فمثلا هناك دواء لقرحة المعدة يباع بسعر ١٩٠ جنيها للمستورد مقابل ٤٤ جنيها للانتاج المحلى ودواء للقلب يباع بسعر ٣٦٠ قرشا والمستورد بسعر ١٠ جنيهات العلبة !!

ويقول الدكتور على الشرقاوى رييس الشركة القابضة لصناعة الادوية : انه اذا تم التنازل عن فترة السماح .. فإن حوالى ٤٠ مستحضر ! سيتم توقف انتاجها .. فمثلا أقراص البلهارسيا تباع محليا بسعر ٢٠٠ قرش فقط فى حين يباع المستورد بسعر ١٦ جنيها .

واضاف : ان اسعار الدواء سوف تزيد ١٠ أضعاف حيث لايتحمل المستهلك هذه الزيادات الجديدة خاصة محدودي الدخل .. وبالتالى يشترى



الادويه القديمة فقط .. وايضا ستنتهى فترة السماح باستيراده .

وقال : ان العالم لن يسمح باحتكار الشركات الكبرى وبالتالى سوف تعود الأسعار للانخفاض مرة اخرى .

ويؤكد محمد فريد خميس ان التوقيع على الاتفاقية والتنازل عن المدة الانتقالية سيكون له تأثير سلبى على صناعة الأدوية والتى تعد صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية ويتجاوز حجم استثماراتها نحو ٣,٥ مليار جنيه .

واضاف ان هذه الصناعة تواجه خطر الانهيار لو تم التوقيع على هذه الاتفاقية قبل مرور ١٠ سنوات .

وحذر الدكتور أحمد أبو العينين رئيس شعبة الأدوية بغرفة الصناعات الكيماوية من ان التوقيع على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سيؤدى إلى زيادة أسعار المنتجات الدوائية عموما وذلك نتيجة اطلاق يد صاحب الاختراع والبراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة على التصنيع والاستيراد مما سيؤدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم التصدير .

وأكد رئيس الشعبة من ان التوقيع على الاتفاقية سيؤدى إلى تراجع الانتاج الدوائى بحد أدنى بمقدار الكم المنتج من الأودية كما ان الاتفاقية لن تسمح بصنع المنتج نفسه باستحداث طريقة جديدة لمدة عشرين عاما .

قضية تقلق الجميع

صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية

مطلوب تعديلات جمركية وضريبية وتسهيلات فى الاستثمار

مع التصديق النهائى على اتفاقيتى الجات والمشاركة المصرية الأوروبية ستقف صناعة السيارات المصرية فى مهب رياح قوية ربما تهدد باقتلاعها من الأسواق وتشريد عمالتها، فالجات تنص على الخفض التدريجى لجمارك السيارات بما لايزيد على الحد الأقصى المسموح به فى الاتفاقية وهو ٥٠٪، مع تقييد أى محاولة لحماية الصناعة المحلية، بينما تنص اتفاقية المشاركة مع السوق الأوروبية على الالغاء النهائى لجمارك السيارات فى غضون ١٢ عاما، الأمر الذى سيهدد حتما باغلاق المصانع المحلية لأن تكلفة الانتاج المحلى ستكون أعلى بكثير من المستورد لأن المصانع الحالية تعتمد على استيراد معظم مكوناتها من أوروبا وكوريا واليابان، وهذا الوضع الشديد الخطورة يثير تساؤلات مهمة حول كيفية الاستعداد وتفادى عنق الزجاجة الذى ستواجهه صناعة السيارات المصرية مستقبلاً، كى تفلت من خطر الإغلاق. فى البداية تجدر الإشارة الى ان حجم السوق المصرية صغيرة جداً، حيث يستوعب حوالى ٥٠ الف سيارة مستوردة سنوياً، بينما لم تستطع الشركات المحلية متجمعة ان تحصل على مايزيد عن ٤٠٪ من السوق برغم انها تمتلك طاقات إنتاجية تجعلها قادرة على تغطية اجمالى الطلب الموجود بالسوق، وبخلاف مصانع السيارات هناك الصناعات المغذية التى يوجد منها حوالى ١٠٠ مصنع، وبشكل عام هناك حوالى ٥٥ الف عامل يعملون فى مجال صناعة السيارات التى يصل حجم إنتاجها الى حوالى ٨٠٠ مليون جنيه سنويا تقريبا، وبالتالى فإن هذه الصناعة القائمة تساهم بدرجة كبيرة فى دفع عجلة الاقتصاد القومى وحل مشكلة البطالة، ويرتبط مصيرها بمصير ملايين الأسر المصرية.

فى ضوء ذلك كله يأتى القلق من المصاعب التى ستواجهها صناعة السيارات مع تطبيق الجات والمشاركة الاوروبية، وهذه التساؤلات والمخاوف تحتل جانباً كبيراً من اهتمام كبار رجال صناعة السيارات فى مصر، والذين كونوا رؤى ووجهات نظر متقاربة لكيفية المواجهة وضمان الاستمرار: فمن وجهة نظر الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس شعبة السيارات بالغرفة التجارية ورئيس رابطة مصنعى السيارات أن الأمر يتطلب إصدار قرار فورى بإنشاء نظام الحصص او الكوتة طبقاً لما هو معمول به فى العالم، والذى يقضى بتحديد حجم المستورد من السيارات على اساس حصة محدودة من الاستهلاك المحلى، ويمكن العمل بهذا النظام لمدة ٢٠٠ يوم يتم خلالها حساب

إعداد:

محمد قاسم

المتغيرات، ويطلب الدكتور سعودى التدرج فى تخفيض الرسوم الجمركية ودراسة إمكانية استغلال الطاقات المتاحة الموجودة بالمصانع والتى بإمكانها إنتاج ١٤٠ الف سيارة سنويا بدلاً من ٤٠ الف حاليا، كما يطلب إلزام الجهات الحكومية والهيئات بشراء السيارات المصنعة محلياً، وتحصيل ضريبة المبيعات المفروضة على المكونات



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

عند بيع المنتج النهائى، ويرى الدكتور سعدى ان هذه الخطوات ستحمى ٩ مصانع تعمل حاليا وتصل استثماراتها الى مليار جنيه ووفرت فرص عمل لـ ١٠٠ الف شخص بالاضافة لصناعات مغذية بها ٢٠٠ الف عامل واستماراتها نصف مليار جنيه.

أما شاكر وجيه اباظة نائب رئيس مجلس إدارة شركة بيجو مصر وسكرتير شعبة السيارات بالغرفة التجارية وسكرتير رابطة مصنعى السيارات فيرى أن المشكلة يجب مواجهتها من خلال تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص معاً. فالحكومة عليها خلق المناخ الصناعى والتصديرى والضريبى المناسب، وكذلك استقرار السياسات الاقتصادية. فلا يعقل ان يتم فرض ضريبة مبيعات على المعدات الصناعية والمكونات المستوردة، ويتم سدادها من اول يوم للاستيراد، كذلك لايعقل ان تكون هناك اعباء ناتجة عن المصروفات التى تتم فى الدائرة الجمركية بسبب احتكار احدى الشركات المصرية لهذا النشاط مما يزيد الاعباء ١٠٪ الى ١٢٪ عن اية دولة اخرى. اما دور القطاع الخاص فيتمثل فى العمل من اجل التصدير، على اساس ان مصر هى الباب الطبيعى لدول المنطقة العربية والإفريقية، ولابد ان يلعب القطاع الخاص دوراً لمساعدة الشركات الام من حيث تصدير السيارات والمكونات، الان من يتطلع للسوق المحلى فقط لن يستطيع الاستمرار فى الفترة المقبلة.

اما المهندس سعيد النجار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة النصر للسيارات فيرى ان خطة المواجهة تتطلب ان تستفيد الحكومة من البنود الموجودة فى اتفاقية الجات والتى من شانها دعم الصناعة المحلية ومنها الإلتزام بشراء احتياجاتها من السيارات ووسائل النقل من الإنتاج المحلى، وفرض حصص استيرادية من السيارات ووسائل النقل لا تتعدى ٢٠٪ من حجم السوق وهو امر معمول به بالسوق الاوروبية واليابان.

ويضيف سعيد النجار انه يمكن النص فى إتفاقية المشاركة مع السوق الاوروبية على ضرورة قيام السوق باستيراد مكونات سيارات فى حدود نسبة ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من قيمة السيارات الكاملة التى يتم تصديرها. الى مصر وسيؤدى هذا الشرط الى قيام الشركات الاوروبية بالاستثمار فى مجال الصناعات المغذية بمصر لاستغلال العمالة الرخيصة وتوفير احتياجات مصانع تجميع السيارات المصرية، وتصدير الفائض الى اوروبا.

وفى راى محمد صلاح الحضرى العضو المنتدب بشركة سوزوكى ايجيبت أن تعديل جدول نسبة الإعفاء الجمركى مقابل نسبة التصنيع المحلى يأتى فى مقدمة الحلول المقترحة لمواجهة المشكلة، ويشدد على اهمية تقديم الصناعات المغذية المصرية للسوق العالمية بفرض نسبة منها للتصدير من ٢٠٪ الى ٤٠٪ مقابل استيراد السيارات التامة الصنع.

ويشير الى ان تصنيع السيارة المتوسطة الصغيرة يواجه انخفاض الفارق الجمركى بين جمرك السيارة الكاملة والمكونات، رغم انها تمثل اكبر شريحة مطلوبة فى السوق [حوالى ٦٠٪ من حجم سوق سيارات الركوب]، كما يواجه الانتاج المحلى منافسة غير عادلة من بعض الانواع المستوردة التى لاتستوفى مواصفات وشروط البيئة.

وللاتفاقيات الجات والمشاركة مع السوق الاوروبية مجموعة من المزايا التى يجب الاستفادة منها، وذلك على حد قول الدكتور رءوف غبور رئيس مجلس إدارة شركة بريما للصناعات الهندسية (مصنع سيارات هونداى) يرى ان لهذه الاتفاقيات جانبها الخطير الذى يكمن فى إلتزام مصر بالغاء الحماية الممنوحة للصناعات المحلية بعد فترة قد لاتكون كافية للإرتقاء ببعض هذه الصناعات للوصول بها الى مستوى المنافسة العالمية، مما يترتب عليه خروج مصر من هذه الصناعات واغلاق مصانعها القائمة، ولذلك لا مفر من ان تهيىء الدولة المناخ المناسب للمستثمرين من خلال تشجيع الطلب على اقتناء سيارة جديدة بفتح الائتمان الاستهلاكى على اربع او خمس سنوات من خلال بنوك القطاع العام، واعفاء صادرات مصانع السيارات من ضرائب الارباح الصناعية، والسعى لتوقيع بروتوكولات مع دول المنطقة العربية وإفريقيا لمنح مزايا جمركية للسيارة المصرية المصدرة لها. واعادة النظر فى سياسة تسعير اراضى المجتمعات العمرانية الجديدة لتشجيع المستثمرين والحفاظ على حماية الصناعة الوطنية ليتوافر لها القدرة على المنافسة.

ان كلمات رجال صناعة السيارات تكشف بوضوح حجم التحديات والإجراءات المطلوبة لتفادى خطر توقف مصانع السيارات بفعل إنكشافها امام الصناعات العالمية العملاقة ،واذا كانت المشكلة واضحة، والحلول محسومة فانه لايوجد اى مبرر للإبطاء فى التنفيذ والاستعداد الكامل لهذا التحدى، حتى لا تخسر مصر ملياراتها التى انفقتها فى إنشاء هذه المصانع وتشغيلها.

الجـــات...
ومصـر والبلدان العربيـة
من هافـانا إلى مـراكش (٣)

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة التى يشار إليها اختصارا بالأحرف - جات - اثارت - وتثير - جدلا عالميا - ومحليا - واسع النطاق بسبب تاثيراتها المستقبلية الشاملة على قواعد وأسس المعاملات الاقتصاية العالمية، والمحلية من ثم..

حرص «الاهرام الاقتصادى» - تقديرا منه الى الأهمية البالغة لهذه الاتفاقية - على تناول التاثيرات الخاصة باتفاقية «الجات» عبر عدديه السابقين، وخاصة تلك التاثيرات المرتبطة باقتصاديات الدول النامية عموما، والدول العربية على وجه الخصوص، وذلك بسبب الخلل الكبير الذى تعانى منه موازين التجارة الدولية من هذد الزاوية..

ويستكمل «الاهرام الاقتصادى» فى هذا العدد تقييم جولة أورجواى، واثار الاتفاقية على الدول النامية ثم على الدول العربية وآثارها على مصر خصوصا.

تقييم الجولة.

ما أن اوشكت جولة اوروجواى على الانتهاء حتى بدات مختلف المنظمات الدولية والاقليمية فى اعداد الدراسات والتصورات والتقديرات لاستنباط اثار هذا الحدث التجارى الدولى الهام على مستقبل اقتصاد العالم سواء من منظور الدخل العالمى أو تدفقات التجارة الدولية.

تشترك كافة التقديرات التى توصلت اليها مختلف الجهات بما فيها الجهات البحثية المستقله فى سمة رئيسيه،هى ان هذه التقديرات جميعا غير مؤكدة أو دقيقة وان كانت فى مجملها تقديرات منطقية تم التوصل اليها وفقا لصيغ علمية مختلفة. اما السمة الاخرى المشتركة بين هذه التقديرات فتتمثل فيما اجمعت عليه من ان تحسين وتقوية قواعد عمل الجات، وتوسيع نطاق النظام التجارى الدولى وتحريره،يؤدى الى تحقيق زيادات ملموسة سواء فى الدخل العالمى او تدفقات التجارة الدولية.

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦



أسامة المجدوب

وعلينا فى هذا الصدد أن نميز بين نوعين من النتائج التى انتهت اليها هذه الدراسات:

النوع الأول: يعد بمثابة حقائق مؤكدة Factual تتمثل فى النتائج الفعلية للمفاوضات من منظور التزامات الاعضاء بالتخفيضات الجمركية بموجب الجداول الوطنية وعروض الخدمات وما تضمنته من تعهدات.

النوع الثانى: ويتمثل فى التقديرات المستنبطه SPeculations التى تتناول اثر تحرير التجارة على الدخل العالمى وتدفقات التجارة الدولية، وهى التقديرات التى تخضع لمؤثرات عديدة، من غير الممكن تضمينها كلها فى التقييم لكونها مؤثرات غير كمية ترتبط بمستقبل اداء الاقتصاد العالمى ومدى كفاءته بوجه عام.

ويتناول هذا الكتاب بالتفصيل ما تم التوصل اليه من تقديرات من النوعين.

الاثار على الدول النامية:

يبلغ عدد الدول النامية الاعضاء فى اتفاقية الجات، وبالتالى فى منظمة التجارة العالمية ما يزيد على ٩٠ دولة، وبرغم عدم وجود معيار قانونى فى اطار احكام الاتفاقية الاصلية للجات لتحديد الدول النامية، وانما تطلب الدولة الراغبة الحصول على صفة «النامية» وينظر فى هذا الطلب من قبل سائر الاطراف المتعاقدة بالقبول او بالرفض، الا ان اتفاقيات جولة اوروجواى قد تضمنت فى احكامها تصنيفا خاصا للدول النامية، دون ان تحدد الدول التى تستحق التمتع بهذه الصفة، ونقول «التمتع» وهو تعبير لا يتناسب مع صفة الدولة النامية، حيث تعنى هذه الصفه الحصول على معاملة مميزه، فتفرق الاتفاقيات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والاقل نموا، ويعد هذا تصنيفا عاما فى معظم الاتفاقيات، بينما يختص اتفاق الدعم والاجراءات التعويضية بتصنيف اخر حيث يفرق بين الدول النامية، والدول النامية منخفضة الدخل وهى التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار سنويا كما اوضحنا من قبل، ويتضمن ايضا اتفاق الزراعة تصنيفا خاصا يرتبط بطبيعته حيث يتيح معاملة خاصة للدول النامية المستوردة الصافيه للغذاء.

ليس ثمة شك فى ان التزام الدول الناميه، بمستوياتها التنمويه المختلفة، باحكام الاتفاقيات التابعة لمنظمة التجارة العالمية يفرض على هذه الدول العديد من التحديات التى ينبغى التأهب الجيد لها والتعامل معها بديناميكية وحزم. الا انه فى ذات الوقت يفتح امامها ايضا العديد من الفرص التى اذا ما احسنت استغلالها يصبح فى مقدورها تقليص الاثار السلبية وتحقيق معدلات افضل للتنمية والنمو الاقتصادى، وبرغم الطابع الانشائى والنظرى لهذه المقولة، إلا انها فى الواقع قابلة للترجمة الى سياسات واجراءات وتصرفات من قبل الدول النامية، تستند فى عمومها الى احكام الاتفاقيات وما ينتظر أن تسفر عنه من نتائج.

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن مجموعة الدول النامية، لذا نجد العديد من الاثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق فى جانب كبير منها ايضا على مجموعة الدول العربية.

ولعل ابرز السمات التى تميز العديد من الدول العربية عن سائر الدول النامية، اعتمادها الرئيسى على البترول والبتروكيماويات كأهم سلعة



تصديرية، والمصدر الرئيسى لمواردها من العملات الحره، والذى يتم على أساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية مما يجعل هذه البرامج تتأثر بدرجة كبيرة بالتراوحات الطارئة على الاسعار العالمية للبترول.

يذكر ان خمس دول عربية فقط كانت عضوا بالجات قبل انشاء منظمة التجارة العالمية. وربما يرجع ذلك فى المقام الاول الى خشية الدول العربية الاخرى من المنافسه الشديدة في حالة فتح اسواقها من خلال احكام الجات، الا ان تغير كل من الظروف الاقليمية والدولية فضلا عن تزايد السياسات الحمائية التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، اسهمت بالتوازى مع ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، الى اعادة الدول العربية النظر فى موقفها من الجات والسعى للانضمام الى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات التابعة لها.

هناك العديد من المزايا التى تحققها الدول العربية من جراء التزامها باحكام اتفاقيات الجات، حيث يؤدى الخفض الجمركى والغاء الحواجز غير الجمركية فضلا عن التزام الدول العربية الاعضاء بتحرير اجراءات الاستثمار، الى تهيئة المناخ لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها استفادة من الميزات النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل للتكنولوجيا تعد الدول العربية فى امس الحاجة اليها.

الاثار على مصر:

انضمت مصر الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى عام ١٩٧٠ اى بعد مضى ٢٢ عاما على سريانها، وشأنها شأن سائر الدول الراغبة فى الانضمام للاتفاقية تقدمت مصر بجدول لالتزاماتها وتنازلاتها التعريفية على الواردات من السلع المصنعة والزراعية، بما يكفل لها استكمال اجراءات الانضمام والتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة من سائر الاعضاء

نظرا لانضمام مصر فى عام ١٩٧٠، لذا لم تشارك فى اى من الجولات الست للمفاوضات التى سبقت انضمامها للجات، حيث كانت جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) هى أولى جولات مفاوضات تحرير التجارة الدولية التى تشارك فيها مصر، ويمكن القول ان عدم مشاركة مصر فى الجولات الست السابقة لم يكن ذا اثر بالغ على التزاماتها او المزايا التى قد تحصل عليها نظرا لمحدودية هذه الجولات من كل الأوجه، ولقد انضمت مصر الى سبع من اتفاقيات جولة طوكيو التسع.

وتجدر الاشاره الى ان الكتاب يستعرض فى مبحث كامل وبالتفصيل الالتزامات والمزايا التى حصلت عليها مصر بموجب مشاركتها فى جولة اوروجواى وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، كما يستعرض فى مبحث اخر مقارنه بين علاقة مصر باتفاقيات الجات وعلاقاتها بصندوق النقد الدولى فى اطار اتفاقها معه حول برنامج الاصلاح الاقتصادى.

أما على صعيد الاثار المرتقبة على الاقتصاد المصرى فانه باستعراض اوضاع الميزان التجارى المصرى، وبالنظر الى ضآلة حجم الصادرات الصناعية المصرية فى التجارة العالمية، لا يصبح من المتوقع، وفقا للوضع الراهن، ان يكون

لبروتوكول النفاذ للاسواق اثار ايجابية ملموسه بصورة فورية على الصادرات السلعية المصرية، باستثناء قطاع الملابس والمنسوجات الذى تحكمه ضوابط اخرى.

أما على صعيد السلع الزراعية فبالنظر الى كون مصر دولة مستوردة صافية للغذاء خاصة القمح، فمن المنتظر ان تؤدى التزامات الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعى الى ارتفاع اسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية خاصة القمح، مع ملاحظة ان هذه التقديرات لا تتعدى كونها تقديرات اوليه على اساس عناصر الوضع الراهن، الا انه لا يجوز الاستناد اليها كمؤشر دقيق لاستنباط الاثار المرتقبة بعد ادراج العناصر الديناميكية والمؤثرات الأخرى التى لا علاقه لها باتفاقيات جوله اوروجواى.

وعلى صعيد الخدمات فتعد مصر ضمن الدول المستوردة والمصدرة للخدمات فى ان واحد، وتعتمد بصفة رئيسية على خدمات الأيدى العاملة وعوائد السياحة وقناة السويس، وبينما بلغت عوائد مصر من الخدمات فى عام ١٩٩٢ حوالى ٧،٢ بليون دولار سجلت وارداتها الخدمية فى نفس العام حوالى ٤.٨ بليون دولار اى ان الميزان التجارى للخدمات يحقق فائضا قدره ٢،٥ بليون دولار يرجع اساسا الى صادرات العماله.

ولقد التزمت مصر بالتزامات محددة فى مجالات الخدمات المالية والنقل البحرى والسياحة والمقاولات والتشييد بينما تتمتع مصر بالمزايا الممنوحة فى القطاعات التى شملتها عروض الدول الاخرى الاعضاء حتى لو لم يشملها العرض المصرى.

وبالنسبة لحقوق الملكية الفكرية تعمل مصر حاليا على تعديل قانون براءات الاختراع الذى صدر فى عام ١٩٤٩ ليتواكب مع الطفرة التكنولوجية الهائلة التى شهدها العالم خلال نصف قرن. اما على صعيد حق المؤلف لم تات الاتفاقية بأيه التزامات جديدة على مصر بعد تعديل قانون حق المؤلف لتتوافق احكامه مع احكام الاتفاقية.

واجمالا يمكن القول انه بامكان مصر تحقيق استفادة بالغة من احكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بحماية منتجاتها الثقافية، اما على صعيد صناعات الدواء والكيماويات الزراعية، فيظل تهيئة مناخ افضل لجذب الاستثمارات الاجنبية فى هذا المجال، افضل الحلول امام الصناعة المصرية لتحقيق ومواكبة التطور اللازم.

وختاما فان تحرير التجارة الدولية الناتج عن اتفاقيات جولة اوروجواى هو دون شك اكبر حدث تجارى فى القرن العشرين وسوف تمتد اثاره الى القرن القادم، وهو ينطوى دون شك على العديد من المكاسب، ويتوقف حجم استفادة الدولة منها على طبيعة نشاطها الاقتصادى فى المقام الاول وقدرتها على الانتاج والمنافسة واللحاق بالتطور التكنولوجي والعلمي، كأساس لعلاقتها بالعالم الخارجي، اما تحديد هذه المكاسب بدقه فهو امر ليس بمقدور اى باحث ان يحققه فى الوقت الراهن الا انه تظل هناك حقيقه مؤكده هى ان تحرير التجارة الدولية سيسهم بوجه عام فى تنشيط حركة الاقتصاد والتبادل التجارى العالمى، وينعكس بصورة إيجابية على الدخل العالمى هى الحقيقة التى ينبغى علينا ان ندركها، ونستوعبها، ونعمل على التوصل لافضل السبل لكى تنطبق ايضا علينا سواء على الصعيد الوطنى او على المستوى الاقليمى فى اطار مجموعة الدول العربية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٦

أمين عام اتحاد الغرف العربية يدعو لإقامة منطقة تجارة عربية حرة

«الجات» فتحت الطريق للسوق العربية المشتركة

□ القاهرة - سعيد غزلان:

دعا برهان الدجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية في تصريحات خاصة لـ«العالم اليوم» إلى إقامة منطقة تجارية حرة تجتمع فيها جميع الدول العربية كخطوة نحو اقامة السوق العربية المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية في أوروبا وآسيا وأمريكا.

وقال ان الجو تهيأ الآن لاقامة تلك السوق سواء على المستوى الرسمي بين حكومات عربية أو في إطار القطاع الخاص العربي. و تمت إزالة جميع المعوقات امام انشائها فقد كانت هناك أنظمة تجارية واقتصادية مختلفة في الدول العربية والآن وفي ظل اتفاقية التجارة الحرة العالمية «الجات» فإن هذه الأمور في طريقها للحل.

وأضاف أن الدول العربية كانت تفضل أن تتعامل مع بعضها البعض باتفاقيات ثنائية قائمة على تبادل مصالح سياسية معينة وليس كاتفاقيات اقتصادية بحتة والآن غير ممكن عمل الاتفاقيات الثنائية بعد «الجات» لأن أي تسهيل تعطيه دولة لدولة أخرى يحق لجميع الدول المشتركة في «الجات» ان تستفيد منه. ولذلك فإن الطريقة الوحيدة هي ايجاد تكتل عربي يستثنى من هذه القاعدة.

وأوضح برهان الدجاني ان الشراكة الأوروبية مع بعض الدول العربية ليس لها تأثير على اقامة السوق العربية المشتركة واتحاد الغرف التجارية العربية من جانبه لا يناقش العلاقات العربية الاوروبية لأن تلك الأمور تتم مناقشتها على مستوى الحكومات وليس القطاع الخاص ونحن كقطاع خاص لم تتم استشارتنا في هذه الشراكة وكما نعلم جميعا فإن هناك بالفعل شراكة أوروبية مع كل من تونس والمغرب ومصر وعلى المستوى الجماعي فهناك اعلان «برشلونة» وغيره.

وقال برهان الدجاني ان اتحاد الغرف التجارية العربية يعد لإقامة ندوة كبرى في النصف الأول من العام القادم 1997 لاقامة سوق عربية مشتركة.

وانتقد برهان الدجاني فكرة السوق الشرق أوسطية لانها من صنع إسرائيل ولا تخدم أي دولة عربية كما انتقد الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل خاصة الاتفاقات الاقتصادية معتبرا انها سابقة لأوانها.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ١٦ ابريل ١٩٩٦

□ فى احدث دراسة عنها:

اتفاقية «الجات».. خسائر كثيرة.. منافع أقل!

اكدت احدث دراسة اقتصادية لجامعة الدول العربية عن اتفاقية «الجات» ان المجموعة العربية فوتت على نفسها وعلى اجيالها القادمة فرصة اقامة تكتلها الاقتصادى حماية لمصالحها وتعزيزا لمكانتها كتكتل سيضمن حصولها على العديد من المزايا فى ظل اتفاقية «الجات».

واشارت الدراسة التى اعدها الدكتور على عبدالكريم الامين العام المساعد للجامعة العربية حول اثر «الجات» على الاقتصاديات العربية إلى انها ستجد نفسها تقبل من خلال عضويتها بالجات بتخفيض تعريفاتها الجمركية والغاء اجراءات وقيود كانت ترى صعوبة القيام بها، كلما طرح موضوع يتعلق بتوسيع التجارة العربية وتحقيق التكامل العربى.

واوضحت الدراسة انه من المفارقات حين نتناول تقييم ايجابيات «الجات»، ان نعلن انه من المتوقع زيادة حجم الدخل العالمى الى ما يتراوح بين ٢١٢ و٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥م وفقا لتوقعات الجات فى حين ان نصيب البلاد العربية باعتباره جزءا من البلاد النامية سيكون ضئيلا جدا وستحصل الدول المتقدمة صناعيا على حوالى ١٣٥ مليار دولار من المبلغ المذكور بنسبة تصل الى ٦٤٪ من اجمالى الزيادة المتوقعة!!

وحول انعكاسات اتفاقية الجات على السلع الزراعية العربية وعلى المعاملات العربية فى العالم الخارجى استيرادا وتصديرا اشارت الدراسة الى ان اغلب الدول العربية مستوردة للغذاء، ويعنى ذلك ان الزيادات التى احدثتها الاتفاقية على قطاع الزراعة سوف تنعكس سلبا على موازين المدفوعات العربية.

كما ستزيد اسعار الواردات الزراعية العربية بمقدار ٣٠٪ نتيجة خفض الدعم والاعانات الموجهة للزراعة والسلع والصادرات.

واوضحت الدراسة ان هذا الاثر السلبى يعبر عن الروح الانسانية التى حلت بها الدول الكبرى منازعاتها بشأن السلع الزراعية وفتح الاسواق امام تدفقها عن طريق رفع الدعم والاعانات.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فسيكون تأثير اتفاقية «الجات» على هذا القطاع بالسلب بعكس الحال بالنسبة للبلاد الصناعية المتقدمة التى تحقق مكاسب من خفض التعريفة الجمركية التى اقرتها الجات من ٤٠٪ الى ١٠٪.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات البتروكيماوية قالت الدراسة ان دول مجلس التعاون الخليجى ستستفيد من الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى نتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه الصناعة بنسبة ٣٠٪.

كما تستفيد مصر والجزائر الى جانب دول المجلس نتيجة لارتفاع الطلب على مشتقات البتروكيماويات بالنسبة للمنسوجات.

واشارت الدراسة الى ان مصر والمغرب وتونس ستتعرض لمنافسة شديدة فى صناعة المنسوجات مع الغاء الاستثناء خلال السنوات العشر القادمة من قبل المصدرين الجدد فى جنوب شرق آسيا.

اما بالنسبة للخدمات فسيكون تأثير الجات على هذا القطاع سلبيا بعد تحرير تجارة الخدمات مثل البنوك والتأمين والوكالات التجارية التى بذلت الدول العربية جهودا مضنية لتثبيتها وتوطينها فى الاسواق العربية.

واكدت الدراسة ان ترابط المتغيرات الدولية التى تحيط بمجالات العمل الاقتصادى العربى المختلفة يتطلب مواجهة صريحة معها درءا لمخاطرها المتوقعة على مستقبل العمل الاقتصادى العربى فليس غريبا تزامن اتفاقية «الجات» بما تحمله من آثار وبروز الشرق أوسطية بما تتضمنه من مخاطر تنال من جوهر الهوية العربية وما تحمله المشاركة الاقتصادية من محاذير لابد من الاحتراس بشأنها.



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٦ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

نادر جلال .. وازمة السينما :

قانون الفيديو .. لـ «حماية الفيلم الأمريكي» ... ليه؟!!

الفنان «موقف» و «إختيار».. يكفيه فخرا ان فيلم «عصر الارهاب» - اخرجه عام ٨٩ - كان إرهاصة ذكية ولماحة لبعض الاسباب الموصلة والمجذرة للارهاب فى مصر .. مؤكدا : الارهاب قادم ... فاحذروا !.. وهنا يكمن دور الفن العظيم ووعى الفنان برسالته فى رصد ملامح وبواكير الظواهر الاجتماعية الخطرة.. وأهمية مداهمتها ومعالجتها بسرعة وحكمة. وما اشبه «اليوم».... بـ «الفيلم» !!!!

ورغم الازمة الطاحنة التى تعيشها السينما المصرية .. فلم يكتف نادر جلال كغيره بالكلام واتهام الاخرين .. لكنه يعمل ويدلى ايضا برأيه .. انتهى من اخراج «حسن اللول» .. ويخرج حاليا الفيلم السينمائى الجديد «اغتيال» بطولة احمد زكى ونادية الجندى .

- سألته : فيه ازمة سينما ؟

● نادر يتذكر : سنة ١٩٤٦ . يعنى من «٥٠» سنة .. كان والدى احمد جلال مجتمعا فى الاستديو مع حشد كبير من الفنانين والمخرجين والمنتجين لااذكر منهم الان سوى المنتج الراحل حسن رمزى .. فقد كان سنى وقتها لايتجاوز خمس سنوات ونصفا .

- ....؟

● كانوا بيتكلموا عن «ازمة السينما المصرية» .. وتركز الاجتماع فيما اذكر فى نقطتين : قلة دور العرض .. والموزع الخارجى او الاجنبى .. رغم ان تعداد مصر وقتها كان «١٢» مليونا ودور العرض «٤٨٠».. تعداد مصر الان حوالى «٦٠» مليونا ودور العرض لاتزيد عن «١٣٠»

- ....؟

● فى الصعيد «٣٠» او «٤٠» مليونا .. ودور العرض «٣» فقط فى اسيوط واسوان وسوهاج وفى المحافظات الثانية عندهم نفس المشكلة .. يعنى لازم دور عرض جديدة .. موش لازم تكون فخمة .. على الاقل محترمة ومعقولة ودى تبقى متنفس طبيعى لسوق السينما «داخليا» وهو ده الاصل فى التغلب على مشكلة الموزع الاجنبى وسيطرته على «تمويل» السينما المصرية .

- ....؟

● لا .. زادت سيطرة وتحكم الموزع «الاجنبى» رغم مرور عشرات السنين مع ان الحل واضح وبسيط . دور عرض كافية تتناسب وزيادة السكان وتغطية تكاليف الفيلم المصرى من التمويل «الداخلى» .

- ....؟

● لا .. لا .. انا موش «ضد» الموزع الاجنبى .. انا محتاجة .. ولكن .. تبقى العلاقة التجارية بيننا وبينه على قدم المساواة .

- ....؟

● لو التوزيع «الداخلى» .. يغطى تكاليف الفيلم المصرى .. فى الحالة دى ابيع للموزع الاجنبى بمزاجى وبشروطى كمان .. لكن دلوقتى .. ببيع وانا «مضطر» .. يعنى غصب عنى لان الفيلم بيغطى ٤٠٪ من تكاليفه من التوزيع «الداخلى» و٦٠٪ من التوزيع «الخارجى» .. يعنى المعادلة ضدنا تماما .

- «تسويق» الفيلم المصرى ؟

● «كفنانين» .. مهنتنا فقط «صناعة» الفيلم او السلعة .. «تسويقه» مشكلة تانية .. موش بتاعتنا .

- الدولة والسينما ؟

● «حماية» صناعة السينما المصرية كأى صناعة اخرى .. عن طريق الاعفاءات الضريبية والجمركية الممكنة على ادوات ومعدات السينما وتشجيع فرص الاستثمار المختلفة فى الحقل السينمائى وعدم معاملة تذكرة السينما «ضريبيا» زى الملاهى والكباريهات مع ملاحظة اهمية دور السينما «فنا وثقافة» ايضا .

- ....؟

● الفيلم المصرى «مسروق» فيديو فى الداخل وفى البلاد العربية وغيرها مع انه ممكن يجيب عملة صعبة . قالوا حنعمل قانون الفيديو لحمايته .. للأسف .. لقيناه لحماية الفيلم «الامريكى» .. ليه ؟!!

- ازاى ؟!!

● الحكومة الامريكية «هددت» بقطع جزء من «المعونة» الامريكية لمصر كنوع من الضغط لحماية صناعة السينما الامريكية !!!

- ازاى ؟!!

● يعنى .. غرامة «بسيطة» على نسخ او تزوير الفيلم «المصرى» .. وتعدى المسائل !!

- ....؟

● طلعت حرب باشا هو الذى انشأ «صناعة» السينما فى مصر ونظمها كصناعة و«فن» .. انشأ «ستديو مصر» لصناعة الفيلم وانتاجه ودار عرض «ستديو مصر» لتسويق الانتاج (الافلام) والدار موجودة بشارع عماد الدين ومقفولة من زمان .

- ....؟

● قبل كده .. كان فيه «مغامرات» سينمائية بتعملها مارى كوين وأسيا داغر واحمد جلال .. كانوا بيعملوا «فيلم سينمائى» .. ما كانش فيه «صناعة» فيلم .

- ....؟

● موش عاوزة كلام .. عندنا كوادر فنية عالية جدا فى جميع التخصصات والمجالات السينمائية المختلفة لاتقل عن مستوى السينما العالمية ابدا .. ودول ثروة قومية نادرة يجب رعايتها وحسن توظيفها .

ماري كوين

ـ «تأميم» ستديو جلال ..؟

● كان الاستديو «مديونا» .. اشترت والدتى (مارى كوين) سنة ٦٢ اجهزة ومعدات معمل الوان من فرنسا وبدأت فى انشاء مبانى للمعمل واجهزة صوت واضاءة .. الخ .. لتحديث الاستديو وتطويره ليتلاءم مع احتياجات العصر .. وفجأة تم «تأميم»



نادر جلال

الاستديو وكان فيه ديون كثيرة .

● والدى احمد جلال . اشترى الارض المقام عليها الاستديو ارضا زراعية سنة ١٩٤٣ بسعر المتر ٢٥٠ جنيها .. وعند تأميم الاستديو قدرت الارض بنفس السعر القديم وليس عند تأميمها سنة ١٩٦٣ . يعنى كانت تساوى وقتها «١٥» مليونا ودلوقتى طبعا اكتر بكتير .

ـ التعويضات ؟

● تم «تأميم» الاستديو بقيمة «الديون» .. ولم نحصل بالتالى على اى شىء .. والحمدلله .. خرجنا بهدومنا .. دى عقود «اذعان» مقدرش : اقول ايوة ولا لأ .

***

● ● (السيدة مارى كوين) .. تؤكد الديون حوالى «١٤٠» الف جنيه .

● خلال حياتى الفنية .. انتجت حوالى «٧٠» فيلما .. كانت ايام !!!

ـ «لو» اعادت الدولة «ستديو جلال» لورثته ؟

● ياااااه ... بحل مشاكل كتير واحاول اشوف اى تمويل .

ـ .... ؟

● المنتجة مارى كوين والدتى والمنتجة والممثلة أسيا داغر خالتى حضرتا من لبنان فى اواخر العشرينات لبنانيتا المولد مصريتا الجنسية شاركتا عشرات السنين فى خدمة السينما المصرية صناعة وفنا

د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد: الكفاءة مطلوبة من رجال الصناعة فى عصر الجات

عن أثر اتفاقيات الجات على الاقتصاد المصري يقول د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد إن لمصر وضعاً خاصاً حيث تنفذ منذ أوائل ١٩٩٠ برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يتضمن إجراء تخفيضات معينة فى التعريفة الجمركية وإزاحة الكثير من العوائق الواردات الناشئة عن نظم تقييد كمية الواردات أو ترشيد استخدام العملة الأجنبية.

وتتجاوز بعض الإجراءات التى اتخذتها مصر بالفعل أو التى التزمت بتنفيذها فى ظل اتفاقيات الصندوق والبنك الدولى التزاماتها الجديدة المترتبة على اتفاقيات الجات.

ويقول على سليمان: إن التنبوء بتأثير اتفاقية الجات على صادرات مصر الصناعية وبالذات من المنسوجات والملابس الجاهزة يخضع لحسابات معقدة وعموما فإن العبء الأكبر سيتمثل فى زيادة كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتسويقية فى عالم سريع التغير - وكانت هذه الضغوط قائمة من قبل ولو بصورة أخف وبالتالى فإن الجات وإن أضافت ميزة تخفيض القيود أمام بعض الصادرات المصرية فإنها زادت فى نفس الوقت من مصادر المنافسة المحتملة بإزاحة نفس القيود أمام دول أكثر كفاءة فى التصدير مثل دول الجنوب، وجنوب شرق آسيا.

ومن ناحية أخرى فإن الضغوط تتزايد على مصر فى إطار مفاوضات الجات وكذلك ضمن شروط برنامج الإصلاح الاقتصادى للسماح بتحرير استيراد الملابس والمنسوجات من الخارج وعدم وضع قيود كمية أمامها (كما هو الحال الآن)، وتخفيض الرسوم الجمركية على هذه الواردات.

وتزداد الصورة تعقيدا عند مناقشة تأثير الجات على الدول النامية فى مجال السلع الزراعية.

وفى قضية الغذاء يؤكد على سليمان، أن خفض الدعم على الصادرات الزراعية من عالم الشمال يؤدى إلى زيادة كبيرة فى فاتورة الغذاء للدول الأفريقية والعربية المستوردة للغذاء ولقد قادت مصر موقفا موحدا للدول الأفريقية المشتركة فى مفاوضات الأورجواى للحصول على التزام تنفيذى من الدول المتقدمة بتعويض الدول الأقل نمواً المستوردة للغذاء عن الارتفاع المرتقب فى زيادة فاتورة الغذاء المستورد من العالم المتقدم.

ويحتاج هذا التعهد إلى المتابعة فى محافل مفاوضات الشمال والجنوب - ومن المعروف أن العالم العربى يعانى من فجوة كبيرة فى الاكتفاء الذاتى الغذائى. ولما كانت مصر أيضاً تعتمد اعتماداً كبيرا على واردات الغذاء من الخارج حيث تصل وارداتها السنوية إلى ٢١٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١) فإنها قد تتعرض لزيادة ملحوظة فى فاتورة الغذاء نتيجة تخفيض الدول المتقدمة لدعم الصادرات الزراعية - مع ذلك هناك جانب إيجابى قد يكون له اليد العليا فى الأمد الطويل - إلا وهو تشجيع الإنتاج المحلى من الغذاء وزيادة درجة الاعتماد على الذات.

وهكذا ومع وجود إمكانات زراعية كبيرة فى مصر وغيرها من البلدان العربية فإن ارتفاع أسعار الغذاء عالميا قد يكون نعمة غير مقصودة إذا حفزت جهود الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء وقد تستفيد مصر من ارتفاع الأسعار العالمية للقطن والأرز والموالح.

ويعتقد د. على سليمان أن اتفاقات الجات قد فتحت أبواباً كثيرة للنفع بالنسبة لمصر لكنها جاءت معها بتحديات ومخاوف أيضاً وأن المنافع تفوق الخسائر إذا أحسنا التجاوب مع القواعد الجديدة للتجارة الدولية وحسن إدارة سياسات التجارة الخارجية المصرية وكفاءة ومرونة رجال الصناعة والتصدير فى مصر.

المصدر: الأهالي

التاريخ: ١٢ ابريل ١٩٩٦

اتحاد الصناعات يقترح ٥ مراحل للتعريفة الجمركية

انتهى اتحاد الصناعات من دراسة التعريفة الجمركية المنسقة تمهيداً للشراكة مع الاتحاد الاوربى.

اقترح الاتحاد تقسيم التعريفة إلى خمس مجموعات تمشياً مع مراحل التحرير التجارى المقترحة ، على أن تكون المرحلة ٣ سنوات.

تشمل المرحلة الأولي الجمارك على المعدات الراسمالية وقطع الغيار والمواد الخام وحدد الاتحاد رسومها بواقع ١٠٪ اما الثانية والثالثة فهما خاصتان بالسلع المستوردة ، والمحدد رسومهما باكثر من ١٠٪ حتى ٣٠٪ حسب مستويات التصنيع.

والمرحلة الرابعة والخامسة تختصان بالسلع تامة الصنع ولها بديل محلى فقد اقترح الاتحاد بان تبدا جماركهما من ٣٠٪ حتى الحد الأقصى للتعريفة الجمركية.



المصدر: الـــــوفـــــد

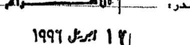
التاريـــخ: ١٧ ابريل ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

ندوة بالقاهرة لبحث تأثير «الجات» على سوق الدواء المصرى
مخاوف من ارتفاع الاسعار وتهديد الاحتكارات العالمية للادوية المحلية

بدات بالقاهرة صباح امس اعمال الندوة التي نظمها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مجلس الرئاسة المصرى الامريكي حول حقوق براءات الاختراع واثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على صناعة الادوية في مصر، اكد ابراهيم كامل رئيس الجانب المصرى في المجلس الرئاسة المصرى الامريكي اهمية الندوة للتعريف بتاثير اتفاقية الجات على صناعة الدواء المصرية باعتبارها صناعة حيوية اثبتت وجودها داخل وخارج مصر في وجه المنافسة العالمية الضارية ، واشار محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية الى وجود مخاوف كثيرة لدى الصناعات المحلية خاصة صناعة الادوية لما سيترتب من اثار نتيجة لاتفاقية الجات . واضاف أن اسعار الادوية سيرتفع بشكل كبير لن تستطيع تحمله الشركات والمستهلكون مؤكدا ان الحل الصحيح هو الالتزام بفترة السماح المتاحة . وطالب محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية بضرورة اعطاء الشركات المصرية والعربية الحق في تسجيل الادوية التى مازالت براءات اختراعها سارية . وطالب رئيس اتحاد الصناعات المصرية بضرورة الاستفادة من فترة السماح التى تسمح بها الاتفاقية ، وهى عشر سنوات قبل التقيد ببراءات الاختراع ، وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل التوقيع على اتفاقية «حقوق الملكية الفكرية» . وطالب بضرورة تحديد سريان براءة الاختراع في مصر والدول العربية بما لايتجاوز خمس سنوات وان لايسرى تمديد اخر لهذه الفترة واعطاء الادوية المصرية حصة مشارا اليها صراحة في اسواق الدول العربية والافريقية على ان يتم تثبيت قوائم الادوية لمدة زمنية لاتقل عن خمس سنوات ، وقال احمد ابوالعينين عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية ان هناك اثارا اقتصادية واجتماعية حيث ستحصل شركات الادوية العالمية بمقتضى الاتفاقية على مزيد من النفوذ



المصدر : 

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٦

فى ندوة عن تطبيق حقوق الملكية الفكرية على صناعة الدواء :

الاتفاقية فى مصلحة الصناعة المصرية وفترة السماح حق وليست منحة

كتب ـ طارق فتحى:

اكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية أن مصر تعى تماما أهمية وخطورة الاتفاقية الخاصة بالحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية فى صناعة الأدوية والعقاقير الطبية، وأضاف ان اتحاد الصناعات المصرية يرى أنه من مصلحة مصر الانضمام لهذه الاتفاقية ولكن بعد مرور فترة السنوات العشر التى منحتها الاتفاقية نفسها للصناعة المصرية، وأشار خميس إلى حجم المخاطر والتكاليف المترتبة على تطبيق هذه الاتفاقية وطالب بضرورة تضافر جهود وزارة الصناعة ومعاهد الأبحاث والجامعات وشركات الدواء الوطنية لتأهيل مصر واعدادها لتنفيذ بنود الاتفاقية اعتبارا من عام ٢٠٠٥ خاصة أن مصر ينبغى عليها القيام بتصنيع المواد الأساسية ودعوة الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية للاستثمار فى صناعة الدواء بمصر مشيرا إلى أن مراكز الأبحاث لدينا تستطيع ابتكار واستحداث أنواع جديدة من الأدوية.

وكان رئيس اتحاد الصناعات المصرية يتحدث فى ندوة « حقوق البراءات فى صناعة الأدوية حقائق وتساؤلات » والتى نظمها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مجلس الرئاسة المصرى الأمريكى.

كما أعلن الدكتور إبراهيم كامل رئيس المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى أن الهدف من وراء هذه المناقشات هو البحث عن الحقيقة بين المطالبين بالتنازل عن فترة السماح التى قررتها الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية مراعاة لظروف صناعة الدواء فى مصر والمطالبين بالبدء الفورى فى تطبيق بنود الاتفاقية من أجل جذب كبرى الشركات العالمية للاستثمار فى القطاع الدوائى بمصر.

وفى بداية الندوة قال الدكتور جاك جورلين مستشار السياسات الدوائية فى المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى: إن كثيرا من دول العالم تضع قوانين لحماية صناعاتها الوطنية، وأشار إلى أن البنك الدولى قدم دراسات عديدة حول المزايا الاقتصادية، التى يمكن لأى دولة أن تتمتع بها من جراء تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية والتى تسهم فى اثراء وتنمية الأبحاث العلمية وتدعم عملية اتخاذ القرارات الصناعية ذات القيمة المضافة.

واشار جورلين فى كلمته إلى أن ٩٢٪ من الاستثمارات العالمية تقوم على المخاطرة سواء فى الولايات المتحدة أو اليابان، وقال إن جميع المنتجات يمكن الحصول لها على براءات أما الأدوية فلها معايير مختلفة مشيرا إلى أن لكل دولة الحق فى الحصول على استثناءات فى قانون براءات الاختراع وأن المنطقة الحرجة هى قوانين النقل الفعالة.

وأكد المستشار الأمريكى أن ٩٠٪ من صناعة الأدوية فى مصر لن تتأثر باصدار قانون جديد للحماية، وضرب عدة أمثلة بتجارب بعض الدول الأخرى فى هذا المجال فقال إن كوريا بدأت فى تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية منذ ١٩٨٦ فأحدثت تطورات كبيرة فى تكنولوجيا الصيدلة فيها، وهو مالم يكن يحدث قبل سن القوانين لحماية الحقوق الفكرية نفس الشئ فعلته المكسيك على ١٩٩١، وخلال أربع سنوات زاد عدد الشركات الأمريكية المستثمرة هناك بصورة كبيرة وفى اليابان كانت حماية الحقوق الفكرية من أهم العوامل التى أسهمت فى تحديث الصناعة الكيميائية والدوائية فقبل عام ١٩٦٧ لم تسن اليابان أى قوانين خاصة بالحماية الفكرية، وقامت بعمليات تقليدية فى اهدار الوقت والجهد لتصنيع أدوية مقلدة وموجودة فى الخارج . وبعد سن القوانين أصبحت اليابان من أهم الدول المصدرة للعقاقير. ففى عام ١٩٨٦ ارتفعت صادراتها الدوائية بنسبة ٢٠٪ كما زاد عدد الشركات الدوائية الاجنبية فى الصين إلى ثلاثة أضعاف بعد سن القوانين الخاصة بالحماية الفكرية وبدأ نقل التكنولوجيا الغربية بشكل مكثف وبطرق قانونية إلى الصين كما اهتمت المؤسسات الدولية بتدريب واعداد الكوادر البشرية فى قطاع الأدوية والعقاقير بالصين والشئ نفسه أيضا حدث فى اسبانيا وامريكا الجنوبية.

واشار الدكتور جورلين إلى أن خوف البعض فى مصر ينبع من أن الدولة التى تتمتع بالبراءة سوف تتمكن من احتكار المنتج وهو خوف لامبرر له لأن السعر قائم على العرض والطلب ولاتوجد أى علاقة بين زيادة الأسعار وسن قوانين الحماية الفكرية، واوضح أن مصر ستتمكن من إحداث نمو حقيقى فى تصنيع الأدوية البديلة تحت مظلة اتفاقية الملكية الفكرية وسيفيد المستهلك العادى منها بصورة مباشرة غير أن التحدى الذى يواجه مصر يتلخص فى تحديد هل ستقبل به أم لا؟

وفى الندوة نفسها تولى احمد أبو العينين رئيس مجلس ادارة احدى شركات الأدوية الوطنية تفنيد آراء مستشار السياسات الدوائية فى مجلس الرئاسة المصرى الأمريكى وأكد أن الأمثلة التى ضربها يشوبها كثير من عدم الدقة.. فإيطاليا على سبيل المثال لم يكن لديها نظام نقل تكنولوجى معمول به وبعد تطبيق حقوق الملكية ارتفعت أسعار المنتجات الدوائية ارتفاعا هائلا كما أن الصين بها مصانع دوائية عديدة ولديها

المصدر: الأهـــــرام
التاريـــخ: ١٧ ابريل ١٩٩٦

الصناعة الدوائية الأساسية، ولاتطبق اطلاقا قوانين الملكية ومع ذلك تقوم الدول الأوروبية والأمريكية بالشراء من الصين.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٨ ابريل ١٩٩٢

استثماراتها 4 مليارات جنيه ويعمل بها 50 ألف عامل

هل تنهار صناعة الدواء المصرى بسبب الضغوط الأمريكية؟

اوضحت دراسة امريكية عن الفرص المتاحة للشركات العالمية المنتجة للدواء ان 15 من دول العالم الثالث (من بينها مصر) تمثل سوقاً دوائية هائلة يصل حجمها عام 2000 إلى 3.860 مليار دولار ويمثل حجم الاستيراد المتوقع مليارين و 700 مليون دولار.

ومن الحقائق المفزعة التي اشارت اليها الدراسة والتى توضح مدى اهتمام الدول المتقدمة بغزو صناعة الدواء بدول العالم الثالث. ان الاكتفاء الذاتي المتوقع لصناعة الدواء بنهاية هذا القرن لن تزيد نسبته على 30٪ فقط.

وتشير الاحصائيات إلى ان استثمارات صناعة الدواء المصرى تقدر بـ 4 مليارات جنيه ويعمل بشركاتها ما يقرب من 50 الف عامل ويغطى انتاجها 93٪ من الاحتياجات المحلية بعقاقير هامة مثل ادوية البلهارسيا والقلب والكوليسترول والسكر.. وهي ادوية اساسية تباع محليا بـ 1/6 سعرها المقرر للمنتج المماثل المستورد.

ويحذر نقيب الصيادلة خلال الندوة التى نظمتها شركة ايبيكو للصناعات الدوائية بمدينة العاشر من رمضان مما تضمنته اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الـ Trips التى تناقش حاليا مؤكداً ان الولايات المتحدة الامريكية تحديدا تمارس ضغوطا شديدة على بعض الدول ومن بينها مصر للتوقيع على الاتفاقية التى بمقتضاها يتم رفع مدة الحماية لبراءات الاختراع إلى 20 عاماً بدلا من 10 سنوات بالاضافة إلى التنازل عن فترة السماح التى قررتها الاتفاقية ومدتها 10 سنوات كمرحلة انتقالية تمهيدا لتنفيذ البنود الجديدة للاتفاقية دون مبرر اللهم الا وعود براقة بضخ استثمارات جديدة ودعوة الشركات الامريكية العملاقة للاستثمار فى مصر فى صناعات اخرى قد يكون الدواء من بينها وهذا التعجيل «غير المبرر» بالتنازل عن الفترة الانتقالية لتنفيذ الاتفاقية — والكلام مازال على لسان نقيب الصيادلة ورئيس شركة المهن الطبية د. زكريا جاد من شانه رفع اسعار الدواء المصرى إلى عشرة اضعاف سعره الحالى..

ويوضح د. احمد برهان الدين اسماعيل رئيس الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية «ايبيكو» المشكلة التى تواجهها اكثر من 30 شركة مصرية تعمل فى مجال الصناعات الدوائية قائلا: ان حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع على المستويين المصرى والدولى لا تمثل حقا مطلقاً بدون قيود بل تمثل حقا يرتبط بفترة زمنية محددة تسقط بعدها الحماية لتصبح براءات الاختراع حقاً شائعا على امتداد العالم يمكن استخدامها فى انتاج مستحضرات صيدلية مثيلة تحت اسماء علمية وتجارية مختلفة.. وبالتالى

فالاختلافات الكبيرة في اسعار المستحضرات الدوائية بين دولة واخرى ومن شركة إلى شركة منطقية.. حيث يصل الفارق بين اعلى الاسعار واقلها إلى 10 اضعافها في العديد من المستحضرات الدوائية الحيوية.

وترتبط الفروق السعرية الكبيرة في اسعار المستحضرات الصيدلية بالفارق بين سعر المستحضرات التي تحميها قوانين الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وهي اسعار عالية بحكم دخول تكاليف الاكتشاف في حسابها ثم اسعار المستحضرات الصيدلية التي سقطت عنها الحماية القانونية لبراءات الاختراع واصبح من الممكن انتاجها خارج نطاق الشركات الاصلية ولا يقتصر الفارق في الاسعار على اسواق الدول النامية وصناعة الدواء بها ولكنه اصبح ظاهرة واقعية حتى في اسواق الدول الصناعية الكبرى بحكم سقوط الحماية القانونية عن الكثير من المستحضرات وامكانية انتاجها بدون الحاجة للحصول على ترخيص او موافقة من الشركة الاصلية وباسماء وعلامات تجارية مختلفة.

كما تلزم القوانين في امريكا ان ينصح الصيدلي المريض الاصناف الارخص المماثلة للمستحضر وان يشار إلى ذلك في فاتورة البيع بحكم عدم وجود اختلاف في فاعلية الدواء، وفي هذا الاطار يتم تقدير فاتورة استهلاك الدواء في مصر على مستويين اولهما مستوى تكلفة الانتاج محليا والبالغ نحو 2 مليار جنيه سنويا تمثل نحو 93٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي من الدواء وثانيهما مستوى تكلفة فاتورة الاستهلاك في حالة استيراد كامل احتياجات الاستهلاك من الاسواق الدولية الرئيسية ومعها ترتفع فاتورة استهلاك الدواء إلى نحو 13 مليار جنيه بما يزيد على ستة اضعاف التكلفة الحالية الحقيقية حيث يتم انتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيدا عن غطاء الشركات الدولية العملاقة وبدون دفع «اتاوات علمية» بحكم ان هذه المستحضرات سقطت عنها الحماية القانونية مع قواعد التشريع المصري الحالية قبل التعديل والتي تقضي بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخارجية والمحلية ومدتها عشر سنوات فقط. وفي ظل الافكار التي تحبذ تعديل التشريع المصري لبراءات الاختراع بما يتفق مع احكام اتفاقية الجات الاخيرة والتي تمتد فيها مدة الحماية القانونية إلى عشرين عاما فإن واقعا جديدا لابد وان يفرض نفسه على صناعة الدواء المصرية يحملها باعباء وتكاليف ضخمة يتم سدادها في صورة اتاوات للحصول على حق المعرفة الفنية من شركات الدواء العالمية الكبرى صاحبة حق الاكتشاف الاصلي. ويحدد د. على الشرقاوي رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية عددا من الآثار السلبية العاجلة التي ستلحق بصناعة الدواء المصري في حالة التنازل عن فترة السماح المقررة بالاتفاقية.

حيث يتناقص الاتجاه نحو ضخ استثمارات جديدة في صناعة الدواء نتيجة تفضيل الشركات الدوائية الدولية الكبرى للانتاج في مراكزها الرئيسية والتصدير إلى اسواق دول العالم المختلفة. بتنازل مصر عن فترة السماح الممنوحة لها بحرمها خلال العشر السنوات المقبلة من تصنيع ما يقرب من 300 مستحضر طبي بالاسعار التي تتوافق وقدرات المواطن المصري الاقتصادية. ويضيف د. علي الشرقاوي ان الدول التي لها نفس ظروف مصر الاقتصادية مثل الهند والدول العربية ودول امريكا الجنوبية رفضت التنازل عن فترة السماح الممنوحة لها وفقا للاتفاقية الاصلية للجات.. بل وتطالب بحق التصنيع الاجباري لمستحضرات الشركات العالمية CMOP- LICENSE ULSORY وكذلك المساهمة المادية والفنية في الابحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية.. والا فالبديل امام مصانع الدواء المصرية ان تتحول إلى فروع للشركات الاجنبية الكبرى التي حرصت خلال الفترة الاخيرة على شراء احدى الشركات الدوائية المصرية باضعاف السعر الحقيقي للسهم في صفقة تثير العديد من نقاط التحفظ وعلامات الاستفهام.

المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٨ ابريل ١٩٩٦

صناعة الدواء المصرية فى مهب الريح

ضغوط أمريكية على الحكومة لإلغاء الفترة التمهيدية لتطبيق الجات

تحقيق

رمضان عبد العال

تتعرض صناعة الدواء المصرى فى الفترة الحالية لخطر يهددها هذه المرة تاتى الرياح من خلال اتفاقية الجات وبشكل اكثر تخصيصا من باب حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع حيث يطالب خبراء من مجلس الرئاسة المصرى الامريكى بضرورة التنازل عن فترة السماح التى حددتها اتفاقية الجات الخاصة بحقوق التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية المصرفية باسم «TAips»، ومدتها عشر سنوات يدعى خبراء المجلس ان هذه الخطوة ستفتح الباب امام تدفق استثمارات خارجية كبيرة من جانب الشركات متعددة الجنسيات الامريكية الاوروبية للاستثمار فى مجال صناعة الدواء فى مصر.

ويدلل على ذلك الدكتور ابراهيم حسين سكرتير مجلس الرئاسة المصرى الامريكى بالتجارب السابقة فى الصين واندونيسيا وكندا التى تشترك مع مصر فى استفادتها بمهلة العشر سنوات لتوفيق اوضاعها .

وعلى الرغم من ان هذه التجارب مازالت فى مهدها فى دول مثل اندونيسيا والصين إلا ان التجربة الكندية اكدت ان تنفيذ طلبات الشركات العالمية المسيطرة على الدواء وبراءة الاختراع قد أدى الى سيطرتها خلال عام واحد من تنفيذ التنازل هذا على حوالى ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا مقابل ١٠٪ للشركات المحلية فقط واذا كان هذا هو الحال فى كندا المتقدمة فماذا سيكون عليه الحال فى مصر؟.

يقول الكيميائى سمير قناوى رئيس غرفة الصناعات الكيماوية انه لابد من الاستفادة من اتفاقية الجات وما تضمنته من التزام

بفترة السماح الانتقالية التى تبلغ السنوات العشر لان غير ذلك يمثل تعجلا لا مبرر له وسيقود صناعة الدواء فى مصر التى توفر حوالى ٩٣٪ من جملة الاستهلاك المحلى الى كارثة مؤكدة.

ويضيف رئيس غرفة الصناعات الكيماوية ان القبول بهذا التنازل الذى يخطط له المتربصون

بمقدرات هذا الشعب سيؤدى الى رفع أسعار الدواء ٥ او ٦ اضعاف مرة واحدة كما سيؤدى الى انهيار الصناعة المحلية واغلاق المصانع ويسيخسر المواطن المصرى ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مستحضر تنتجها الشركات الوطنية كما سيرفع تكلفة الدواء التى تقدر حاليا بالاسعار المحلية الحالية بنحو ٢,٥ مليار جنيه الى ١٣ مليار جنيه قيمتها بالاسعار العالمية سنوياً.

ويضيف رئيس غرفة الصناعات الكيماوية ان ما يروجه عملاء الشركات العالمية من ان الإموال ستنهمر على مصر للاستثمار فى مجال صناعة الدواء لا صحة له لان المنافسة الجدية التى تحققها الان المصانع الوطنية مع المنتجات العالمية ستنتهى بعد توقف المصانع المصرية وهو امر يتسبب فى انهيار صناعة مهمة واستراتيجية تخدع الطبقات محدودة الدخل وسيفتح المجال واسعاً امام الاحتكار والتحكم فى مقدرات سوق الدواء المحلى لصالح الشركات العالمية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: صباح الخير

التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٦

أمريكا
إسرائيل
و«الجات»

عدوان ثلاثي على الدواء المصري

- ورقة إسرائيلية هدفها إبعاد صناعة الدواء عن مصر.
- ٤٠٠ مليون دولار ثمن هدم صناعة الدواء في مصر
- والصناعة المصرية مهددة بالحرمان من الحصول على الترخيص الأجنبي.

تعالوا .. نصرخ باعلى صوت .
لأن الموضوع خطير جداً !!
ويخص واحدة من اهم الصناعات الاستراتيجية .
وايضا .. يخص حياة ٦٠ مليون مواطن مصرى ..
والذين يدركون حجم الخطر .. سيصرخون معنا .
فالحكاية طويلة ووراءها امريكا وإسرائيل .. والاهداف غير معلنة .. لكنها تهدف فى النهاية إلى القضاء على مستقبل صناعة الدواء فى مصر .
ماهى الحكاية ؟
وماهو مستقبل صناعة الدواء فى مصر ؟
وماهى علاقة امريكا وإسرائيل بذلك ؟

● تحايل أمريكى

فى مايو القادم ينعقد اجتماع المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى لمناقشة التعجيل فى تنفيذ قرارات وبنود اتفاقية الجات ، وذلك بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن الإسراع فى التنفيذ ، خاصة فى بعض الصناعات الحيوية ، وأهمها صناعة الدواء .

ومصانع الدواء فى مصر تعمل حاليا وفقا لقواعد قانون حماية الملكية التى تطبقها مصر ، وهذا القانون يعطى المصانع المصرية فترة سماح لمدة ١٠ سنوات لتعديل أوضاعها قبل تطبيق بنود اتفاقيات الجات .

ولكن فجأة تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقناع مصر بالتنفيذ الفورى لاتفاقية الجات .. وتلوح بحافز قدره ٤٠٠ مليون .. وذلك بعد العديد من الاجتماعات التى عقدت بمعرفة اللجان الوزارية ، ومركز دعم المعلومات بمجلس الوزراء ، والتى رأت فيها وزارة الاقتصاد ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية بكامل مدتها المسموح بها فى مختلف المجالات ، وأن مفهوم التعجيل يعنى التزام مصر ببنود الاتفاقية دون النظر إلى التزام الدول الأخرى .

هل هذا فقط ؟!.. بالطبع لا ..

منذ شهور قام المستشار التجارى للسفارة الأمريكية فى القاهرة بتقديم مذكرة للحكومة المصرية يطالب فيها بسرعة تنفيذ بنود اتفاقية الجات « التربس » ، وخاصة فى قطاع الصناعات الدوائية ، ودعواه فى ذلك إثبات حسن النوايا فى الاتجاه إلى الخصخصة .

ورفضت وزيرة البحث العلمى الدكتور « فينيس كامل جودة » الطلب الأمريكى ، لأن مصر استفادت مثل بقية دول العالم الثالث بفترة سماح مدتها عشر سنوات لتعديل أوضاعها ، وبعد هذه الفترة يتم الانتقال إلى تنفيذ بنود اتفاقية الجات .

ووزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة رفضتا من خلال ممثليها فى لجان المناقشة هذا الطلب الأمريكى الغريب بتنفيذ « الجات » قبل موعدها بعشر سنوات .

●●

اتفاقية الجات التى تعنى تحرير التجارة فى العالم دون عوائق جمركية أو حماية ، والتى وقعت عليها ٩٠ دولة ، انقلبت إلى منظمة بموجب اجتماع أورجواى عام ١٩٩٤ ، وأصبحت هذه المنظمة هى المسئولة عن تطبيق بنود اتفاقية الجات التى كانت محتوياتها ٢٦٠ ألف ورقة بالملحقات .



وخرجت من بين هذه الأوراق اتفاقية « التربس » ، والتى تعنى حماية الملكية الفكرية فى كافة المجالات ، وهذه الاتفاقية تحمى حق المؤلف أو المبتكر لمدة ٢٠ سنة ، وبعد هذه المدة تصبح ملكية عامة .

●●

ولكن ماهو الضرر الذى سيقع على مصر من سرعة التنفيذ ؟

توجد فى مصر ٢٩ شركة دواء ، منها ١٤ خاضعة لقطاع الأعمال العام ، و١٥ تابعة للقطاع الاستثمارى الوطنى .

يعمل بهذه الشركات ٥٥ ألف عامل وصيدلى ، ويبلغ حجم إنتاج الدواء فى هذه الشركات ٣ مليارات دولار أمريكى .

ولأن صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية لما لها من تأثير على صحة وحياة ٦٠ مليون مصرى ، تخضع هذه الصناعة لهيئة الرقابة على الأدوية التابعة لوزارة الصحة ، وتتمتع بالقوانين المعمول بها فى مصر ، والتى تكفل الحفاظ على حق الابتكارات الجديدة بدون أى تعرض من أى جهة لمدة ١٠ سنوات ، وطبقا لذلك تقوم هذه الشركات باستخدام « المواد الخام » فى صناعة الدواء ، مما يضمن رخص أسعاره بالمقارنة بالأسعار العالمية . . وذلك فى الوقت الذى يخضع فيه هذا الدواء إلى رقابة ، كالأدوية المستوردة تماما التى تخضع لنفس الرقابة قبل طرحها على الصيدليات ، وأيضا خضوعه لقوانين الحماية فى مصر .

ولكن « التربس » تعنى حماية « المواد الخام » و « المنتج » معا ، وبذلك لا تستطيع شركات صناعة الدواء فى مصر القيام بالتصنيع فى ظل هذه الاتفاقية إلا بعد مرور عشرين سنة على الابتكار الجديد ، وهذا يجبر الدولة على الاستيراد الذى تصل احتياجاتنا له إلى ١٧ مليار دولار أمريكى سنويا ، وهذا يمثل ضررا اقتصاديا على مصر ، لأن الإنتاج المحلى يغطى ٩٣٪ من الاحتياجات ، وتستورد مصر ٧٪ فقط من الخارج ، وهذا الإنتاج لا يجعلنا نخضع لفرض الإتاوات العلمية التى تقوم بها الشركات الأجنبية .

● توطين صناعة الدواء خارج مصر

ولكن هل هذه هى المرة الأولى التى تلجأ فيها أمريكا لمحاولة القضاء على مستقبل صناعة الدواء فى مصر ؟ والتى بدأت نهضتها وتطورها خلال ٣٠ سنة ؟

بالطبع لا . .

لأنه بالاتفاق مع أمريكا قامت إسرائيل بتقديم ورقة فى مؤتمر عمان العام الماضى . . تتضمن الحديث عن توطين الصناعات الأكثر تقدما ، ومنها صناعة الدواء ، فى بلدان أخرى غير مصر .

ولم تجد إسرائيل حرجا فى تحديد اسم الدولة التى جعلتها بديلا ، فاختارت الأردن .

ولكن لماذا الأردن ؟

هذا السؤال ربما يجيب عنه حجم الاستثمارات الإسرائيلية فى الأردن ، واتفاقيات التبادل التجارى والاقتصادى المشتركة بينها ، والتى تم توقيعها فى الآونة الأخيرة ، وكان الاتفاق عليها منذ أكثر من عامين .

● ٤٠٠ مليون دولار ثمن التنازل !

عندما فشلت محاولات الطرف الأمريكى الذى فرض نفسه رقيبا على تنفيذ الحالات من الناحية التى تخدم مخططات لها آثارها السيئة على مصر ، لجأ إلى عقد جلسات مناقشة موسعة يمارس فيها ضغوطا



على الحكومة المصرية ، والتى أعقبها اجتماع ضم كلا من وزير الصحة ، ووزير قطاع الأعمال ، والبحث العلمى ، وأعلن بعده عدم التنازل عن فترة السماح التى قررتها الاتفاقية ، والتى بموجبها تستطيع مصر الاستمرار فى نشاطها ، وتقديم الخدمة الصيدلية للمواطن المصرى بالأسعار المنافسة للأسعار العالمية .

ولم يمل الجانب الأمريكى .. وكرر محاولاته ، وقام أخيرا بعرض ٤٠٠ مليون دولار أمريكى تحت مسمى مساعدات بحثية ، وتكنولوجية ، وذلك فى مؤتمر دعا إليه الأمريكان ، بشرط أن تثبت مصر حسن النوايا فى الاتجاه إلى الخصخصة والبدء فى تنفيذ التنازل عن فترة السماح التى قررتها اتفاقية « الجات » .

عدم وجود أبحاث فى صناعة الدواء

ويؤكد الدكتور « على الشرقاوى » رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ، على ضرورة التمسك بفترة السماح التى قررتها المنظمة المشرفة على تنفيذ الجات ، ويحذر من مخاطر ارتفاع الأسعار فى الخامات الدوائية نظرا لاحتكار البعض لها ، ويدلل على ذلك أن إحدى الشركات الأمريكية تنتج خاما لعلاج « الروماتيزم » يصل سعره إلى ١٠ آلاف دولار للكيلو جرام ، بينما هناك شركات فى دول أخرى تنتجه بسعر ٢٠٠ دولار فقط ، وهذا يدفع بعض شركات صناعة الدواء فى العالم الثالث إلى استخدام الخام ذى الأسعار الأقل .

ومن هنا تبدأ محاولات ضرب هذه الصناعة لما لها من مواصفات عالية ، وبأسعار أقل ، وأكد على ضرورة إيجاد خطة بحث علمى يتم التنسيق فيها بين الدولة والقطاع الاستثمارى لتلافى المخاطرة الناتجة عن عدم وجود أبحاث فى مجال الدواء ، ومواكبة التقدم العالمى فى هذه الصناعة .

حرمان من الترخيص الأجنبى

ويؤكد الدكتور « برهان الدين إسماعيل » رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية ، أن التعجيل فى تنفيذ « الجات » يجعلنا نخضع لقوانين المنافسة غير المشروعة ، لأننا لا نستطيع إرغام الصيدلى على إبراز البديل الرخيص مثلما تفعل ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تجبر الصيدلى على إعلان أسعار بدائل الدواء فى الروشتة ، وأن سقوط الاحتكار بعد ١٠ سنوات يعظم الثقة ، ويحدد مكمن الخطورة فى التعجيل من حيث أنواع الدواء .

إن ٣٥٠ صنفا من أصناف الدواء سيقف تصنيعها لمدة ٢٠ سنة على حسب بنود الاتفاقية ، أى أن مصر ستتخلف عن التطوير والتحديث فى عملية تصنيع الدواء لمدة ٣٠ سنة ، إذا تم التعجيل الفورى ، وإسقاط فترة السماح التى قررتها الاتفاقية ، وأيضا يقلل من حجم الاستثمارات وبناء وحدات التصنيع الجديدة ، فمثلا كانت ٤ كبسولات علاج البلهارسيا بـ١٦ جنيها أثناء الاستيراد من الخارج ، حاليا ولأننا بدأنا الاستفادة من فترة السماح ، فالقطاع الاستثمارى ينتج نفس الأقراص بجنيهين فقط .

ومن هنا فإن التعجيل يفقد مصر محاولات التصنيع بالطرق المختلفة ، ولمدة ٢٠ سنة قادمة ، وهذا يتضمن تناقضا مع ماقررته اتفاقية الجات الأخيرة التى راعت ظروف صناعة الدواء فى الدول النامية ، واحتياجاتها البالغة الضخامة من الاستثمارات الجديدة ، والإضافية لعمليات الإحلال والتحديث للصناعات القائمة .

وطالب بضرورة إنقاذ الصناعة الوطنية لصالح ٦٠ مليون مصرى هم فى أشد الحاجة إلى الدواء



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: ....الخبر..........

التاريخ: ....١٨ أغسطس ١٩٩٦....

المحل المصنع بطرق مختلفة تساهم فى الإقلال من سعره ، ويخضع لرقابة الأجهزة المعنية فى وزارة الصحة ، والتعجيل فى تنفيذ الاتفاقية سيحرم مصر من الحصول على ترخيص صناعات المستحضرات من الشركات الأجنبية ، لأنه فى هذه الحالة سيتم الاحتكار لمدة ٢٠ سنة قادمة لأى منتج صيدلى جديد .

● انهيار الصناعة الوطنية

ويؤكد الدكتور « زكريا جاد » نقيب الصيادلة ، أن مصر ستتأثر بعملية الاحتكار الذى يتولد عن حقوق الملكية بشكل مباشر وضار ، لأن هذه الحقوق ستضيع جميع الفرص أمام دول العالم الثالث ومنها مصر ، وستفرض على هذه الدول عدم القيام بالتقليد أو المشابهة فى صناعة الدواء ، وإجبارها على التعامل مع الشركات الأجنبية المحتكرة التى تحدد سعر هذه الصناعات الدوائية .. ومن هنا فإن لم تكن هناك وقفة جادة للتمسك بفترة السماح التى تقرها اتفاقية الجات للدول النامية ، والانتفاع بحقوق الملكية المطبقة لمدة عشر سنوات ، ستنهار صناعة الدواء فى مصر .

والأخطر من هذا كله أن شركات صناعة الدواء الكبرى فى العالم ستندمج خلال ١٠ سنوات ، وتصبح شركات احتكارية عملاقة ، ومن هنا يصبح الوضع مخيفا ، ويؤكد على ضرورة إيجاد صيغة لمواجهة التكتلات الاقتصادية فى العالم كله ، والتفكير فى اتخاذ إجراءات لمواجهة الموقف بعد فترة السماح ، والتمسك بهذه الفترة ، حفاظا على الصناعة الوطنية ، لأن الشركات الأجنبية رصدت مليارات الدولارات لشراء ودمج بعض الشركات الأخرى ، وأصبحت هذه الشركات بدون جنسية . ويطلق عليها « عابرة القارات » .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ ابريل ١٩٩٦

وقفة للتأمل

الحماية كافية.. ولكن!!

تحت عنوان «صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية» فى مصر الذين تناولنا خلال الأسبوع الماضى أراء خبراء صناعة السيارات فى مصر الذين اكدوا أن صناعة السيارات المصرية ستقف فى مهب الريح حيث أن الجات تنص على الخفض التدريجى للجمارك على السيارات وإلتزام مصر بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المحلية بعد فترة بما يجعلها تخرج من المنافسة وإغلاق مصانعها القائمة.

وقد تلقيت تعقيبا من إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية بالتمثيل التجارى التابع لوزارة التجارة حيث أشار السيد لطفى عبدالحميد إلى ان المفاوض المصرى الذى شارك فى المفاوضات التى صاغت إلتزامات مصر المدرجة فى جداول إلتزاماتها قد حرص حرصا تاما على عدم المساس بنوعيات السلع التى لها طبيعة خاصة سواء لما تدره من إيرادات للموازنة العامة أو لحماية الانتاج المحلى والصناعة الوطنية القائمة. وفى هذا الصدد كانت سيارات الركوب احدى السلع التى أصررنا على عدم إجراء أية تخفيضات جمركية عليها تم ربطها عند المستويات المطبقة حاليا فى التعريفة الجمركية المصرية على الوجه الآتى:

أ. سيارات ركوب أقل ١٠٠ سى سى ٦٠٪

ب. سيارات ركوب من ١٠٠٠ سى سى إلى أقل من ١٥٠٠ سى سى ٧٠٪

جـ. سيارات ركوب من ١٥٠٠ سى سى حتى ١٦٠٠ سى سى ١٠٠٪

د. سيارات ركوب أكثر من ١٦٠٠ سى سى حتى ٢٠٠ سى سى ١٣٥٪.

هـ. بسيارات ركوب تتعدى ٢٠٠ سى سى ١٦٠٪

علما بان هذه النسب هى التى تم ربطها فى إطار إلتزاماتنا ولم تخضع للتخفيض الجمركى كباقى السلع حيث ستظل عند هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٠.

وقال السيد لطفى عبدالحميد إذاتحدثنا عما أثير حول ماترتبه الجات من الإلتزام بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المصرية بعد فترة معينة مما يجعلها خارج المنافسة فإنه إلى جانب التعريفات الجمركية الحامية التى تمت الإشارة إليها، فإن مصر والدول المختلفة لازالت لديها الأدوات المختلفة لحماية صناعاتها من الواردات التى ترد إلى مصر باسلوب غير شرعى طبقا لاحكام الجات حيث ان الاتفاقات التى اسفرت عنها جولة اورجواى تعطى للدول الحق فى حماية صناعاتها من الممارسات غير المشروعة كالإغراق أو الدعم او الواردات المفاجئة المتزايدة التى توقع ضرراً على الصناعة المحلية وذلك من خلال فرض الرسوم التعويضية او إتخاذ الاجراءات الأخرى المنصوص عليها بهذه الاتفاقات

ويبقى القول بأن تطوير الصناعة المصرية وإتباعها للمواصفات القياسية العالمية أمر بالغ الاهمية، وبحيث لاينبغى أن تكون للإبرآت الحمائية (جمركية وغير جمركية) اثار سلبية نتيجة اللجوء اليها دون السعى نحو التطوير والتجديد وتخفيض تكلفة الانتاج مما يساعد هذه الصناعة على المنافسة العالمية إلى جانب سد الاحتياجات الخاصة بالاستهلاك المحلى.

عادل إبراهيم

● ناقشتها ندوة علمية:

صناعة الدواء في مصر.. على موعد مع أوجاع اتفاقية الجات

تواجه صناعة الدواء في مصر تحديات كبيرة بمحاولة شركات الدواء العالمية إقناع الشركات المصرية بالبدء فورا فى تطبيق أحكام حقوق الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع الى نصت عليها اتفاقية الجات.

وتهدف هذه المحاولات إلى عدم الانتظار لمهله السنوات العشر الانتقالية التى سمحت بها الاتفاقية للدول النامية في الوقت الذى ترى فيه الشركات المصرية ان ذلك سيجهض صناعة الدواء المصرى ويؤدى إلى احتكار الشركات الدولية له وبالتالى ارتفاع أسعاره.

وتقدم الشركات الأجنبية إغراءات عديدة للشركات الدوائية للمصرية لاقناعها بأن إلتزامها الفورى بأحكام حماية براءات الاختراع للمنتجات الدوائية من شأنه ان يهيئ مناخا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فى مصر.

وحجة هذه الشركات ان ذلك يسهم فى تطوير صناعة الدواء المصرية وتوفير فرص عمالة إضافية فى هذا القطاع الحيوى وتنمية القدرات الابتكارية لدى الباحثين المصريين من خلال احتكاكهم بالتكنولوجيا المتقدمة من ناحية وحماية حقوقهم الفكرية من ناحية اخرى .

وحذرت شركات الادوية العالمية فى الندوة العلمية التى عقدت مؤخرا بالقاهرة والتى نظمها المجلس الرئاسى المصرى الأمريكي من أن تباطؤ مصر فى حماية براءات الاختراع للمنتجات الدوائية يمكن ان ينعكس سلبا على صناعة الدواء المصرية التى تظل فى غيبة هذه الحماية أسيرة التقليد الأعمى الذى يحكم عليها أن تظل صناعة من الدرجة الثانية غير مؤهلة للمنافسة العالمية المقبلة.

واوضحت مناقشات الندوة انه سوف يتعين على مصر ان تنافس إسرائيل ولبنان والاردن ودولا اخرى فى مجال الصناعات الدوائية التى تعد بطبيعتها نشاطا اقتصاديا ذا ربحية عالية وسوف تمثل حماية براءات الاختراع شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات الاجنبية فى هذه الصناعة .

واشارت إحدى اوراق العمل المقدمة إلى الندوة إلى ان الحكومات الأجنبية التي تستعد لتوسيع نطاق علاقاتها التجارية مع مصر سوف تنظر إلى حماية براءات الاختراع لمنتجات شركاتها باعتباره علامة على حسن النية لدى مصر، وعلى النقيض من ذلك فان عدم توافر مثل هذه الحماية سوف يمثل عاملا سلبيا يحول دون إحراز تقدم فى هذا الصدد.

تساؤلات

تحولت قضية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الى قضية راى عام عندما اقتربت المناقشات من صناعة الدواء.. واذا كان الالتزام بهذه الاتفاقية مفيدا لمصر من جانب الكتب والمطبوعات والاقلام وحماية لها من عمليات القرصنة فقد لا يكون كذلك فى قضية الدواء بوجه خاص..

وطبقا لهذه الاتفاقية الموقعة فى اطار اتفاقيات الجات وسميت بمعاهدة الجوانب الخاصة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يلتزم الموقعون عليها باعادة صياغة قوانين بلادهم بما يتفق والاعراف الدولية لحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية والمستحضرات الصيدلية.. ومنحت الدول الصناعية الكبرى مهلة لمدة عام وذلك اعتبارا من يوليو ١٩٩٥ لتنفيذ ذلك.. اما الدول النمية التى تقوم بعمليات للتحول للاقتصاد الحر فقد حصلت على مهلة ٤ أو ٩ سنوات... ومنحت الدول الأقل تطورا مهلة حتى عام ٢٠٠٦ ورغم ان شهورا مضت من هذه المهلة الممنوحة لمصر كأحدى الدول الموقعة على الاتفاقية فان الحوار لايزال مستمرا حول المهلة وهل تحصل عليها او تتنازل عنها وذلك يرجع ايضا لضغوط اتفاقيات الشراكة مع اوربا وامريكا.. وفى مصر الاتجاه الأول يطالب بالتنازل عن مهلة السنوات العشر بحجة ان هذا يسهم فى جذب استثمارات جديدة ففى ظل عدم وجود حماية للبراءات لا يخدم الابتكار او الاستثمار وقد يكون هذا صحيحا ولكن الاتجاه الثانى وهو ما يتفق مع ظروف مصر التى يجب ان تحصل على هذه المهلة وتعد صناعة الدواء بوجه خاص للمتغيرات الجديدة.. وحتى تؤهل الشركات والمستهلكين ايضا للظروف الجديدة.

فكيف يمكن التنازل عن المهلة.. وهل يمكن ان تواجه الشركات المحلية الظروف الجديدة... والسوق والمستهلك المصرى وقدرته محدودة كيف يواجه ارتفاع سعر الدواء ثلاثة او خمسة اضعاف السعر الحالى الذى يشكو منه ايضا.

الالتزام بالاتفاقية أمر هام وضرورى والحصول على مهلة والاستعداد بالبحث والابتكار واعادة تاهيل شركات الدواء فى مصر اكثر ضرورة

عبدالله نصار



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٢ ابريل ١٩٩٦

تساؤلات

كيف يمكن الاستجابة للاقتراحات والضغوط والافكار التى يحاول البعض الترويج لها بالتنازل عن مهلة السنوات العشر الممنوحة لمصر فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبخاصة فى صناعة الدواء...

اتحاد الصناعات المصرية والدور الواضح فى النهوض بالصناعة الوطنية والذى يقوده رئيس الاتحاد محمد فريد خميس بالتعاون والحوار مع زملائه اهتم بهذه القضية الهامة وعقد الندوات وجلسات العمل سواء بالنسبة لهذه الاتفاقية أو ما يتم من مفاوضات للشراكة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة المناقشات كشفت عن حقائق خطيرة بالنسبة لصناعة الدواء وهى .

- التطبيق الفورى لاتفاقية «التربس» حقوق الملكية الفكرية سيؤدى الى خسارة للمواطن المصرى من الحصول على ٢٠٠ مستحضر بالسعر الاقتصادى سيتم انتاجها وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتى ترفع الحماية لمدة ٢٠ عاما.
- اسعار المستحضرات ترتفع من خمسة وستة اضعاف السعر الحالى رغم ان المستحضرات المتداولة فى السوق المصرى تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك لايزال بعضها له براءة اختراع .
- شركات صناعة الدواء فى مصر كانت تغطى ٥٪ فقط من الاحتياجات عام ١٩٦٧ وارتفعت الى ٩٣٪ فى عام ١٩٩٤ وظلت اسعار الدواء منخفضة عن مثيلاتها فى الدول المجاورة حتى أن سعر الدواء فى مصر يعادل سعره العالمى ....!!
- أن تطبيق المهلة لا يعوق جذب الاستثمارات الأجنبية فى صناعة الدواء التى يكفل لها القانون كل الحماية ولو كانت مملوكة بنسبة ١٠٠٪ للاجانب .

هكذا يجب ان تتم الاستفادة من المهلة فى اعداد شركات الدواء وحتى يمكن للسوق المصرى ان يواجه المتغيرات الجديدة فى اسعار الدواء لأن توفير الدواء قضية لا تحتمل أية مساومات فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية وفى مرحلة التحول الاقتصادى لابد من مهلة للاعداد والتقاط الانفاس لمواجهة الاوضاع الجديدة ..

ولهذا فان ما يجب ان يطرح للمناقشة الآن ليس اسقاط المهلة ولكن كيف يمكن الاستفادة منها بأقصى ما يمكن فى البحوث والتطوير

عبدالله نصار



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٣ ابريل ١٩٩٦

سينما ★ في المؤتمر الذى يعقد الشهر القادم بباريس

المنتجون المصريون يطلبون حماية اتحاد المنتجين العالمى

□ القاهرة ـ ناصر حسين:

فى المؤتمر الذى يعقده اتحاد المنتجين العالمى فى باريس فى الفترة ما بين 9 إلى 11 مايو القادم سوف يقدم الوفد المصرى الذى يشترك فى المؤتمر مذكرة موقعة من أكثر من 100 منتج مصرى يطلبون فيها تدخل اتحاد المنتجين العالمى الذى دخلت مصر عضوا فيه بعد أن سددت الاشتراكات المطلوبة منها والتى تبلغ 30 ألف دولار سنويا.

طلب المنتجون المصريون من اتحاد المنتجين العالمى والذى يضم أكثر من ممثلى 40 دولة مهتمة بالإنتاج السينمائى فى العالم والتى تعتبر قراراته نافذة المفعول فى الدوائر السينمائية التدخل لحماية الفيلم المصرى فى عدد من الدول.

وأولى الدول التى يطالب المنتجون المصريون حماية حقوقهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد بها أكثر من 4 ملايين عربى..

وقد بدأ الموزعون الذين يعملون فى أمريكا بشراء الأفلام المصرية بما قيمته 5 آلاف دولار للفيلم وانخفض السعر حتى وصل إلى 1500 دولار.. رغم أن الاحصائيات تشير إلى أن الفيلم المصرى يحقق أكثر من 30 ألف دولار باستثناء 4 محطات تليفزيونية عربية فى الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بشراء الفيلم المصرى من الموزع الذى اشتراه لأمريكا بما يتراوح ما بين 10 آلاف إلى 15 ألف دولار.

ولأن الموزعين فى الولايات المتحدة الأمريكية يعرفون أن الفيلم المصرى لا توجد له حماية من الاجهزة الرسمية فإن معظم الأفلام المصرية تصل إلى هناك عن طريق التهريب من بيروت أو أية دولة عربية أو أوروبية. ورغم أن الفيلم الأمريكى حصل على الحماية فى مصر منذ صدور قانون حق حماية الملكية الفنية عام 1992 إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على منح الفيلم المصرى حق الحماية.. وهذا يتسبب فى ضياع ما بين 100 ألف إلى 150 ألف دولار لكل فيلم من الولايات المتحدة الأمريكية فقط.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٣ ابريل ١٩٩٦

نفس الشيء حدث بالنسبة لاوروبا فقد طلب المنتجون المصريون ايضا من اتحاد المنتجين العالمي حماية الفيلم المصري حيث أن الفيلم المصري كان يباع باسعار تتراوح ما بين 7 آلاف دولار إلى 10 آلاف دولار إلا أن السعر انخفض بسبب التهريب إلى ألف دولار وترفض كثير من الدول الاوروبية شراء الفيلم المصري رغم أن الاحصائيات تشير إلى أن اكثر من 5 ملايين عربي يعيشون في أوروبا وقد حددت المناطق التي ينتشر فيها الفيلم المصري وهي انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج.

والمنطقة الثالثة التي طلب المنتجون المصريون من اتحاد المنتجين العالمي حمايتهم من سرقة افلامهم بها استراليا ورغم أن في استراليا أكثر من 2 مليون عربي وتوجد محطة تليفزيونية عربية في سيدني إلا أن هذه الجهات لا تشترى الفيلم المصري من القاهرة وانما تشتريه من البلاد العربية ومن خلال الموزعين الذين يشترون بعض المناطق وحتى لو أنهم قاموا بشراء الفيلم المصري فإن السعر الذي يشترون به لا يزيد على 5 آلاف دولار.

وقد قدر المنتجون المصريون أن الفاقد من عائد الفيلم المصري بسبب عدم وجود حماية له بما يتراوح ما بين 300 الف دولار إلى 500 الف دولار للفيلم الواحد... وقد قدرت غرفة صناعة السينما بأن الفاقد من ايراد الأفلام المصرية سنويا يتراوح ما بين 20 مليون إلى 30 مليون دولار.

وفي نفس الوقت ارسلت غرفة صناعة السينما المصرية إلى وزارة الخارجية المصرية تطلب فيها التدخل لحماية الفيلم المصري في الخارج إلى جانب الإجراءات التي سوف يتخذها اتحاد المنتجين العالمي في مؤتمره المنعقد في باريس في الفترة ما بين 9 إلى 11 مايو القادم.

وسوف تقوم غرفة صناعة السينما بتقديم التعهدات اللازمة لحماية الافلام التي تنتجها جميع دول العالم والتي تصل إلى مصر مقابل حماية الفيلم المصري في جميع انحاء العالم.

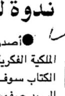
الاعلام فى اسبوع

ابو بكر عمر

ندوة للتعريف بأحكام اتفاقية الجات

● أصدرت وزارة الاعلام كتابا مهماً حول الاعلام المصرى وحقوق الملكية الفكرية وصرح السيد على جلال وكيل أول وزارة الاعلام بأن هذا الكتاب سوف يطرح فى ندوة مهمة يجرى الإعداد لها حاليا تحت رعاية السيد صفوت الشريف وزير الاعلام خلال الشهر القادم ويشارك فيها نخبة من المبدعين والكتاب والمفكرين والعلماء والفنانين والصحفيين ورجال القانون والمهتمين بشئون الفن والأدب والصحافة والإذاعة والتليفزيون والاعلاميين ويأتى إصدار هذا الكتاب وإقامة هذه الندوة فى إطار خطة إعلامية متكاملة للتعريف بأحكام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والالتزامات الناشئة عنها والحماية التى توفرها وأشار الى أن اتفاقية « الجات » تعتبر من أهم الاتفاقيات التى تستهدف رفع الحواجز الجمركية التى تحول دون انسياب التجارة الدولية وقد صدق مجلس الشعب المصرى على الاتفاقية فى ١٩٩٥/٤/٢٢ وعلى ذلك أصبحت مصر ملزمة بهذه الاتفاقيات ومن ثم يتعين علينا العمل على كيفية تعظيم إستفادتنا من القواعد التى تضمنتها الاتفاقية وأشار الى ان اتفاقية الجات توفر تغطية شاملة لمجالات الملكية ، اتفاقية « تريبس » حيث تغطى حق المؤلف والحقوق المرتبطة بها وحقوق فنانى ومنتجى التسجيلات الصوتية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية .

وقال إن قضايا الملكية الفكرية تنطوى على أهمية كبيرة بالنسبة لمصر ، فمصر لها دور ثقافى وعلمى واعلامى رائد فى المنطقة ، وتتعرض بعض الاعمال المصرية من كتب وأفلام ومؤلفات موسيقية وإذاعية وتليفزيونية للسرقة وإعادة نسخها فى الخارج وأضاف ان الملكية الفكرية يطلق عليها الآن تجارة القرن الحادى العشرين .


صفوت الشريف

● والكتاب يشمل خمسة فصول حول اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية « تريبس » ثم النشأة والاسباب ومفهوم الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية المنظمة لها ، والأسباب التى فرضت تضمين حقوق الملكية الفكرية فى إتفاقيات التجارة ، والفصل الثانى يضم الإطار القانونى للإتفاقية والأحكام الخاصة بحماية حق المؤلف فى الاتفاقية وعلاقتها بالاتفاقيات الأخرى ، والفصل الثالث عن موقع التشريعات المصرية المتعلقة بحق المؤلف عن اتفاقية « تريبس » والنصوص المتعلقة بانقاذ حقوق الملكية الفكرية فى القانون المصرى ومدى الحاجة الى تعديلها وحق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والفصل الرابع حول الإعلام المصرى وإتفاقية « تريبس » والريادة الإعلامية المصرية فى عصر الأقمار الصناعية والآثار الايجابية والسلبية لأحكام الاتفاقية على الاعلام المصرى وكيفية مواجهة السلبيات التى تفرضها الاتفاقية على الاعلام المصرى ، كما يضم الكتاب ٦ ملاحق أخرى مهمة حول هيكل منظمة التجارة الدولية والمواد والاجراءات والجزاءات الخاصة بحماية حق المؤلف فى القانون المصرى .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦

شركات الدواء المصرية ترفض التنازل عن مهلة « الجات »

تحذير من اجهاض الصناعة المحلية وارتفاع الاسعار ٥ اضعاف

كتب ـ صادق حشيش

عارضت شركات الدواء المصرية مطلب الشركات العالمية بالتنازل عن مهلة العشر سنوات المقررة في اتفاقية الجات، قبل تطبيق احكام حقوق الملكية الفكرية، وحماية براءات الاختراع. حذر ممثلو شركات الدواء المحلية اذا تم تطبيق هذه الاحكام فوراً. وزيادة احتكار الشركات العالمية للاسواق وتضاعف اسعار الدواء المستهلك في مصر سنوياً من ٣ مليارات الى ١٤ مليار جنيه.

اكد خبراء صناعة الدواء في مصر ان التنازل عن المهلة يحرم الشركات المصرية من انتاج ٣٠٠ مستحضر دوائي بالاسعار المناسبة لدخول المواطنين المصريين. واوضحوا ان قانون براءات الاختراع في مصر ومعظم الدول النامية حالياً يعطي حماية عشر سنوات لطريقة تصنيع المادة الخام الفعالة فقط. ولا يعطي هذه الحماية للمنتجات النهائية. وان هذه الأوضاع سمحت للشركات الوطنية ان تنتج ادوية بديلة للمنتجات المستوردة وتوفيرها باسعار تقل كثيراً عن اسعار الشركات العالمية.

واضاف الخبراء ان الأوضاع السابقة على اتفاقية الجات أتاحت للشركات المصرية تحقيق طفرة كبيرة، والحصول على التكنولوجيا المتطورة في الانتاج والبحوث والرقابة الدوائية، واستخدام احدث المعدات والاجهزة المتاحة في السوق العالمية. وان صناعة الدواء في مصر لا تحتاج الى استثمارات اضافية لتطويرها. ولكن صناعة الخامات الدوائية هي التي تحتاج استثمارات وخبرات عالمية لتطويرها. وان الشركات العالمية لم تحرز اي تقدم في هذا المجال بمصر خلال الاربعين عاماً الماضية.

وعلى الجانب الآخر يحاول ممثلو الشركات العالمية اقناع السلطات المصرية بالتنازل عن المهلة والبدء فوراً في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة التي تزيد مدة الحماية من عشر سنوات الى عشرين عاما على طريقة تصنيع المادة الفعالة والمستحضر النهائي ايضاً. وتقدم الشركات العالمية مقابل هذا وعوداً بتوجيه الاستثمارات العالمية الى صناعة الدواء المصرية. وتقديم منحة مالية من الشركات العالمية الى الشركات الوطنية. لتطوير قدراتها الانتاجية والبحثية. مما يتيح فرصاً جديدة للعمالة وحماية الحقوق الفكرية لابتكارات الشركات المصرية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٦

رئيس الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية لـ«الحياة»:

التكامل العربي في صناعة الادوية غير ممكن التحقيق

□ القاهرة – من مجاهد الجيزاوي:

■ قال الدكتور نزار جردانة رئيس الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية إن التكامل العربي في مجال صناعة الدواء خرافة غير ممكنة التحقيق، إذ أن ما تنتجه مصر هو ما تنتجه الاردن والمغرب وسورية مما اوجد تنافساً عربياً – عربياً في مجال صناعة الدواء من شانه تهديد مستقبل صناعة الدواء العربية.

واضاف في لقاء اجرته معه «الحياة» في القاهرة أن استهلاك الدواء في الوطن العربي يقدر بنحو اربعة بلايين دولار، اي نحو ١.٥ في المئة من الاستهلاك العالمي، اذ تحتل الولايات المتحدة الاميركية المرتبة الاولى وتليها اوروبا الغربية ثم اليابان وتستهلك تلك الدول ما يزيد على ٨٠ في المئة من الدواء المنتج عالمياً، ويقدر انتاج الدواء المحلي في الوطن العربي بنحو ١.٧ بليون.

وذكر ان الدول العربية انجزت خطوات للنهوض بصناعة الدواء، اذ تضاعفت قيمة الانتاج من ٣٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصل الى ٨١٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم ١.٧ بليون دولار عام ١٩٩٤ وارتفع حجم الاستهلاك من ٧٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٣.٨ بليون دولار عام ١٩٩٤ ويلاحظ أن نسبة زيادة تغطية الانتاج المحلي من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٥ زادت بمقدار واحد في المئة فقط من ٤٤ إلى ٤٥ في المئة. اما على المستوى القطري فتحتل السعودية المرتبة الاولى من حيث الاستهلاك ويقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار تنتج منه محليا ١٥ في المئة، وتليها مصر حيث يبلغ حجم الاستهلاك السنوي فيها ٧٠٠ مليون دولار تغطي منه محلياً ٩٤ في المئة، ثم المغرب الذي يغطي ٨٥ في المئة من حاجته محلياً وتليه سورية وتغطي ٨٠ في المئة ثم الاردن الذي يستهلك نحو ١٠٥ ملايين دولار يغطي منه محلياً ٤٠ في المئة. وهناك دول عربية عدة لا يوجد بها مصنع واحد لصناعة الدواء مثل ليبيا وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان وموريتانيا والصومال.

وفي ما يتعلق بالحجم العالمي لصناعة وتجارة الادوية، اكد جردانة انها من اضخم الصناعات في العالم اذ بلغ الاستهلاك العالمي عام ١٩٩٤ نحو ٢٥٦ بليون دولار. وتستهلك الدول الصناعية التي يقدر عدد سكانها ١٤ في المئة من سكان العالم اكثر من ٨٥ في المئة، بينما تستهلك الدول العربية ١.٥ في المئة من انتاج العالم، فيما بلغ عدد سكان تلك الدول ٤.٥ في المئة من سكان العالم.

وقال ان متوسط استهلاك الفرد سنوياً من الدواء يدل على اختلاف الفروق بين الدول الغنية والفقيرة، مشيرا الى انه على مستوى الوطن العربي يبلغ متوسط استهلاك الفرد سنوياً بالدولار ٥٢ دولارا في منطقة الخليج العربي، بينما في دول اخرى مثل فلسطين والسودان وموريتانيا والصومال يقدر بنحو ٢.٥ دولار.

وفي اميركا الشمالية بلغ متوسط استهلاك الفرد ٢٩٧ دولارا، وفي اوروبا الغربية ١٩٧ دولاراً وفي اليابان ٤١٩ دولاراً للفرد، وفي افريقيا ٢.٢ دولار، بينما في آسيا ٣.٧ دولار وفي العالم العربي ١٥.٧ دولار سنوياً. وحول آثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) على صناعة الدواء في الوطن العربي قال جردانه ان الاتفاقية قيدت من إمكانات التصنيع الدوائي في الوطن العربي اذ اشتملت على حماية المنتج النهائي وليس طريقة التصنيع فقط ولمدة ٢٠ عاما مما يحرم الصناعة الدوائية العربية من جزء مهم من التصنيع الدوائي ويقلص الانتاج بصورة كبيرة.واشار الى ان التحديات التي تواجه صناعة الدواء العربي تشمل نقص المواد الخام الاولية وانعدام الصناعات الاساسية وضعف صناعة التعبئة والتغليف اللذين تزيد قيمتهما على ٦٠ في المئة من حجم المنتج الدوائي. وقال ان انعدام الثقة في المنتج العربي عموماً وضعف البحوث والدراسات لتطوير صناعة الدواء ووجود خصومة بين مراكز الابحاث في الجامعات ومصانع الادوية، وغياب دستور عربي للدواء يمثل عائقاً أمام التبادل التجاري العربي في مجال الدواء.

وحول إمكان التعاون العربي–الاسرائيلي في مجال المنتجات الدوائية قال ان التعاون مستحيل لان دخول الدواء الاسرائيلي الدول العربية يحتاج إلى اجراءات عدة يصعب تحقيقها.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٦

السينما المصرية في المزاد العلني

إسرائيل تخصص ٣ مليارات دولار أمريكي للفوز بالصفقة

بعد ثلاثة شهور تبدا مراسم بيع السينما المصرية فى المزاد العلنى بعد ان اصدرت الحكومة قرارها بتسليم الاصول السينمائية المملوكة لوزارة الثقافة إلى قطاع الاعمال العام .. يبدا تنفيذ الاجراءات فور انتهاء الخبراء المثمنين من تقييم الاصول والتى تقدر بـ ٣٥ مليار جنيه مصرى .

وقد علمت « السياسى المصرى » ان إسرائيل حشدت كل طاقاتها ورصدت مبلغ ٣ مليارات دولار امريكى للتجنيد الشركات الخاصة التى تعمل تحت شعار الإنتاج الفنى لكى تدخل المزاد وتفوز بالصفقة ، حتى ان السفارة الإسرائيلية بالقاهرة قررت شراء ٣٥٠ كراسة شروط لتوزيعها على الشركات المجندة لتنفيذ مخططها .

فقد كشفت مصادر خاصة عن نية إسرائيل بدفع منتجين عرب من اللبنانيين والفلسطينيين وجنسيات عربية اخرى او الدخول كشريك مع اطراف اجنبية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٦

تحقيق :
هيثم وحيد
طارق رمضان

ففي الدراسة الاسرائيلية للسينما المصرية كانت استديوهات مصر والاهرام واستديو النحاس وجلال من أهم الاماكن التي تريد اسرائيل شراء اصولها كذلك .. مدينة السينما بالهرم .. والتي تريد اسرائيل وضع يدها عليها .. لان بها المعامل .. ومركز الصوت والمونتاج وبلاتوه تصوير إلى جانب قطعتي أرض فضاء .. احداهما على مساحة ٨ افدنة خلف استديو مصر .. والاخرى بشارع الجمهورية ومساحتها ٧٠٠٠ متر .

اسرائيل لا تريد سوى هذه الاصول اما دور العرض فتخرج من حسابات اسرائيل .

فإذا كانت تلك نية إسرائيل وعرضها الذي يوجد الآن في درج مكتب السفير الاسرائيلي بالقاهرة وجاهز للاشتراك به في مزاد السينما المصرية .

فماذا عن العروض الاخرى ؟

العروض الاخرى بالطبع تتمثل في السينمائيين المصريين الذين وافقوا على تاسيس شركة مساهمة مصرية للسينما ووضعوا لها راس مال مبدئي قدره مائة مليون جنيه تساهم فيه عدد من البنوك المصرية على راسهم البنك الأهلي المصري .. وبنك مصر .. وبعض البنوك الأخرى . كذلك بدا الفنانون المصريون تجميع راس مال خاص بهم ليستطيعوا رفع راس مال الشركة .

وطالب السينمائيون وعلى راسهم نقيبهم يوسف عثمان ان تكون السينما المصرية للسينمائيين المصريين وبدلا من طرح شركة مصر بشركاتها للبيع تقرر ان يتم تشجيع الاستثمار في مجال السينما .

وايضا هناك مجموعة من رجال الأعمال الذين دخلوا في مجال الإنتاج السينمائي بدؤا التفكير الجدي في الدخول كمشترين لهذه الاصول وإن كانت دراسة الجدوى الخاصة بهم تركز على دور العرض السينمائي المنتشرة في وسط البلد وتتراوح اسعار المتر فيها ما بين ١٥ و٢٠ الف جنيه .

لذلك هم يدرسون السيطرة الفعلية على دور العرض وابعادها عن باقي اللعبة التي قد يدخل فيها راس المال الأجنبي :

اما الطرف الثالث والذي جهز اوراقه وامواله لشراء اية اصول وإن لم يكن كل الأصول .

هو « الشيخ صالح كامل » صاحب شبكة راديو وتليفزيون العرب « A.R.T » والذي انتظر طويلا لشراء تلك الاصول .

ولقد بدا فعلا في ذلك عندما اشترى ٣٠٠ فيلم خام من افضل الافلام المصرية لاذاعتهم في قناة الافلام الخاصة به .

ورغم محاولتنا لمعرفة الارقام التي وضعها الشيخ صالح إلا ان جميعها قد فشلت للسرية الشديدة التي يفرضها على الموضوع عكس اسرائيل التي اعلنت نيتها للشراء .. وإن كنا نتوقع انه خلال الايام القادمة قد يعلن نيته للشراء والارقام التي سوف يشترى بها والاصول التي يريدها بالضبط

وبكل صراحة هؤلاء هم الذين سيشترون السينما المصرية واصولها . ويبقى ان نعرض بالتفصيل ما هى هذه الاصول .. واراء الفنانين المصريين فى عملية البيع ولماذا البيع اصلا ؟ وهل هناك ضمانات حتى لا تتحول السينما لمنطقة حرة .. لا نستطيع السيطرة عليها ؟

اولا الاصول تتمثل فى الاربعة استديوهات الكبيرة .. ثم ٣١ دار عرض سينمائى بعضها مغلق .. و١٤ دارا عاملة فى القاهرة وحدها وهى .. ديانا - فاتن حمامة - ميامى - ليدو - روكسى - هليوبوليس - كايرو - بيجال - طيبة ١ - طيبة ٢ - سفنكس - رادوبيس - نورماندى - الشرق . بالاضافة إلى مدينة السينما فى شارع الهرم .

هذه هى الاصول .. اما الاراء فبدانا بالسؤال الاتى هل تستطيع الحكومة المصرية فعلا بيع السينما المصرية ؟!

جاءت الاجابة من سعد الدين وهبة رئيس الاتحاد العام للفنانين العرب قائلا .. لا ؟! لا تستطيع ولسبب بسيط جدا .. هذه الاصول عليها مشاكل .. والتى تعوق الملكية وبالطبع تعوق البيع .. فهناك ١٨ دار عرض عليها مشاكل .. فالدار ملكا لشركة مصر .. والارض مملوكة لجهة اخرى .

وان كنتم لا تصدقون فعندكم سينما كريم حيث نقابة السينمائيين تمتلك مبناها وشركة مصر تمتلك ارضها ويوسف شاهين يستاجرها لمدة ثلاث سنوات قادمة واستديو جلال مازال حتى الان مملوكا ليوسف شاهين والجميع يعلم ذلك .

ورفض سعد الدين وهبة الدخول فى تفاصيل اخرى ؟

لذلك توجهت إلى المخرج الكبير « يوسف شاهين » وسالته عن رايه فى البيع .. فقال .

انظر .. انا ضد بقاء الحال على حاله .. وايضا ضد البيع . لانني ارفض الخصخصة التى يطرحونها .. لذلك لابد من ايجاد صيغة معينة للوصول لحل .

وقلت « لخيرى بشارة » ماهى رؤيتك لهذا الموضوع ؟ قال بهدوء : الرؤية ليست واضحة .. إنما الذى اعتقده وببساطة شديدة جدا انه لابد من قرار سيادى يحمى هذه الصناعة ويوفر الحماية لصناع السينما وتراثنا الحضارى .

« ضرورة »

ويقول الفنان « عزت العلايلى » لابد ان تبقى شركة مصر للاستديوهات ودور العرض فى ايدى الحكومة وان تخرجا من اطار الخصخصة . لان صناعة السينما المصرية صناعة استراتيجية ولابد ان يتم استثناءها من دائرة الخصخصة .. فلابد ان يصبح جزءا منها مملوكا للدولة .. وتشجيع الاستثمار السينمائى لإنشاء شركة جديدة وذلك باعفاءات ضريبية .

ويؤكد الفنان « فاروق الفيشاوى » ان تلك الاصول الضخمة لابد ان تكون ملكا للمصريين فقط .. لان بيع هذه الاصول لغير المصريين تمس وجدان وفكر المواطن المصرى .

ويقول الفنان « محمود عبدالعزيز » ان ما يحدث الان قد تم إعداده مسبقا - ولا يوجد راى يقال بعد ذلك - فلابد من إصلاح حال السينما المصرية بهدوء شديد جدا ولا قلق من ذلك للإصلاح اما البيع فلا ...



اما «يوسف عثمان» نقيب السينمائيين فيقول: ارجو ان يكون ما سيتقرر لصالح السينمائيين لحماية وتطوير صناعتهم .. لأن تلك الصناعة من اخطر الصناعات وانا اؤيد فكرة شركة مساهمة مصرية لشراء اصول السينما لانها هى المنقذ الوحيد لنا.

اذن السينما المصرية للبيع فعلا ؟

يرد جمال ايمن العضو المنتدب لشركة مصر للاستديوهات ويقول - لا - بل سيتم توسيع ملكيتها ؟! وتوسيع قاعدة الملكية قد يعنى البيع الكامل او التاجير وهو نص قانون قطاع الاعمال العام الصادر فى سنة ٩١ فكيف يتم تطبيقه على السينما المصرية ؟!

يقول .. إن هناك اكثر من وسيلة .. منها.

- ان تبيع الاصول او الشركة بالكامل.
- ان يشارك اصحاب راس المال او المستثمرين.
- أن يتم التاجير لفترة سواء طويلة او قصيرة وهذه الشروط التى نضعها لبيع اى اصول.

اما بالنسبة للسينما فسيتم بيع الاصول غير المنتجة

المصدر : الأهـــــرام

التاريـخ : ١ مايو ١٩٩٦

الجات .. قادمة

الجات قادمة ولا مفر منها والسلع الأجنبية التى سوف تأخذ طريقها إلى السوق المصرية لن ترحم بل إنها فى المستقبل القريب سوف تسعى إلى أن تأخذ مكانها وتستقر وتطيح بالمنتج المحلى بكل السبل.

ما هو مصير منتجاتنا المحلية.. هل أعدت عدتها لمواجهة هذه الغزوات الشرسة؟.. هل تتوافر لديها مع مرور الوقت القدرة على الصمود والتصدى للمستورد؟.

حذر بعض النواب داخل لجنة الصناعة بمجلس الشعب من هجوم الجات، وأعربوا عن تخوفهم من عدم قدرة المنتج المحلى على الصمود فى مواجهة المستورد..

قال النواب أن تكلفة المنتج المحلى على مستوى أغلب السلع مازالت تستقر عند حدود مبالغ فيها وأن سعر السلعة الأجنبية سوف يقل بمعدلات ملموسة عن السلعة المصرية المماثلة بالإضافة إلى أن هناك فارقا واضحا بين المحلى والمستورد فى مستوى الجودة.

أمين مبارك

دعا أعضاء اللجنة القطاع الخاص إلى ضرورة أن يكثف جهده ويخفض تكلفته لمواجهة المنافسة القادمة مع قرب تطبيق اتفاقية الجات. وأشار الأعضاء إلى أن تكلفة المنتج المحلى مازالت غير مرشدة ويمكن أن تتراجع على مستوى سلع بديلة وأنه لابديل عن ترشيد هذه التكلفة من أجل التوصل إلى صمود حقيقى أمام الجات.

المصدر: الأهـــــرام

التاريــخ: ١ مايو ١٩٩٦

نظام الجودة الشاملة كيف نأخذ به؟

د. فؤاد أبو اسماعيل
أستاذ ادارة الأعمال بتجارة الأزهر

الاساس فى نجاح اى شركة او مستشفى او مؤسسة صحفية هو استيعاب الادارة للنظم الحديثة وتطبيقها عمليا. ولقد اجمع أساتذة الطب ورواده الذين اجرى معهم الاهرام تحقيقا صحفيا فى ١٩٩٦/٤/١٨ بخصوص إدارة قصر العينى الجديد الذى تكلف مليار جنيه على أن نجاحه فى تحقيق اهدافه يرتبط بنجاح النظم المطبقة فى إدارته. ولكى تحقق المنظمات اهدافها بالنسبة للربحية او غيرها فإنها توظف الافراد الذين لهم خبراتهم السابقة فى تطبيق تلك النظم. او قد تتفق مع احد الاسلوبين او كلاهما فإن الامر يستلزم توافر نظام إدارى فعال للبحث عن التطبيقات الإدارية الحديثة وعرض ذلك على العاملين سواء كانوا من افراد الإدارة او من القائمين بشغل وظائف التنفيذ.

وبالطبع فإن توافر قسم للبحث عما هو جديد من نظم إدارية وقيامه بعرض تجارب الشركات الاخرى من اجل تسهيل عملية الاخذ بتلك النظم لن يقابل بالترحاب من جميع المديرين وبالتالى سيأخذ طريقة نحو التطبيق لان اى مدير قبل أن ينتقل لمرحلة التطبيق لنظام معين يمر بعدة مراحل سابقة على ذلك تتمثل فى ضرورة استيعاب هذا النظام من خلال وسائل التعليم المختلفة، ثم يلى ذلك الاقتناع بجدوى عملية التطبيق، ثم توفير البيئة الداخلية المحفزة على ذلك، حيث تنتهى هذه الدورة بوضع النظام موضع التطبيق الفعلى.

ولذلك نشأ نظام الجودة الشاملة كمفهوم علمى على يد علماء الإدارة والاحصاء والعلوم الهندسية بالولايات المتحدة فى منتصف الخمسينات عندما نشرت اول مقالة عنه فى مجلة Harvard Business Review عام ١٩٥٦ ثم وجدنا أحد العلماء الامريكيين وهو Senge فى عام ١٩٩٢ يقول بالحرف الواحد «ان حركة الجودة الشاملة بالولايات المتحدة مازالت فى مرحلتها الاولى المتمثلة فى اعداد المراكز العلمية والتدريبية القادرة على نشر المفهوم العلمى للجودة الشاملة بين افراد الإدارة» ويؤيد ذلك ماذكره جوران الذى يلقب بالاب العلمى والعملى لنظام الجودة الشاملة، وهو الآخر عالم أمريكى، بانه من عام ١٩٧٥ بدات اليابان تتفوق على الدول الغربية فى المنافسة العالمية وتوسع من حجم الفجوة التنافسية لصالحها لان الشركات اليابانية لم تاخذ إلا فترة زمنية قصيرة لنقل نظام الجودة الشاملة من مرحلة الفكرة او النظرية إلى مرحلة التطبيق على يد علماء الولايات المتحدة واليابان الذين تعاونوا سويا فى هذا المجال.

والسؤال هو اين نحن من ذلك كله؟

وبالرغم من ان هناك استثنائية تتمثل فى الشركات العالمية التى أقامت مصانعها بالمدن الصناعية الجديدة وخاصة بالعاشر من رمضان والسادس من اكتوبر ونقلت معها نظم الجودة الشاملة التى تطبقها الشركة الأم، فان الانسان يستطيع ان يقول اننا فى المراحل التى تسبق نشر الفكرة بين افراد الإدارة.

والدليل على ذلك ان ماكتب وترجم إلى العربية بالنسبة لهذا الموضوع ووقع تحت يدنا لايتعدى خمسة كتب. لذلك تظهر أهمية الصحافة والأهرام الاقتصادى ومراكز التدريب الادارى فى نشره بين قطاع كبير، لان ذلك يمثل مرحلة مهمة تسبق عملية التطبيق.

وانطلاقا من ذلك نضع هنا الاطار العام لوضع هذا النظام موضع التطبيق بواسطة شركاتنا وذلك فى حدود الحيز المتاح. ولكن دعنا اولا نعرف الجودة الشاملة بانها «تعنى تطبيق معايير او مواصفات الجودة التى يرغبها المستهلك على أن يتم ذلك بواسطة كل عامل ومدير وان تتضمن الجودة كل شىء داخل الشركة او المنظمة».

وتوضح تجارب الدول الاخرى أن هذا النظام طبق على شركات تعمل فى صناعات مختلفة وعلى بعض الجامعات وبعض الخدمات الحكومية وهو يختلف عن شهادة المطابقة للجودة «الايزو» فى أن الاخيرة تمثل جزءا فقط من نظام شامل للجودة اخذين ذلك فى الاعتبار نقدم فيما يلى الخطوات المقترحة لتطبيق النظام.

* توفير الالتزام لدى افراد الإدارة للأخذ بهذا النظام، على ان يتضمن ذلك تدريبهم وخلق مصلحة مباشرة لهم من وراء تطبيقه عن طريق قياس درجة مساهمات كل منهم فى «تجويد» الادارة التى يشرف عليها بشكل شامل

* وضع معايير الجودة بالنسبة لكل موظف إدارى وتنفيذى، وشرح تلك المعايير لكل منهم، وتحديثها بصفة مستمرة فى ضوء التغييرات فى حاجات ورغبات المستهلك، ومايقدمه المنافسون للسوق، والتكنولوجيا المطبقة.

* إعداد كتيب على مستوى الشركة او المنظمة يتضمن أهداف نظام الجودة الشاملة ومايجب القيام به بواسطة كل موظف وعامل لتحقيق تلك الاهداف . ووسائل ونظم الرقابة على الجودة وغيرها مع توزيعه على العاملين.

* تشكيل لجنة تمثل فيها جميع الإدارات للتنسيق بين فرق العمل المختلفة المنوط بها تطبيق النظام، مع تدريبهم على كيفية العمل فى شكل فريق.

* تحديد الهدف النهائى من وراء النظام والتاكد انه يتمثل ببساطة فى إنتاج منتج خال من العيوب لإن تكلفة إصلاح المنتج المعيب تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٥٪ من قيمة المبيعات، بحيث تشبع حاجات المستهلك بدرجة أعلى من أى من أى منتج اخر منافس، مع قياس درجة رضاء عينة المستهلكين عن الجودة واستخدام ذلك كاساس فى اعداد نظام حوافز رجال البيع وغيرهم .

* وضع كل ماسبق فى شكل خطة تنفيذية تتضمن مراحل تطبيق البرنامج. والانشطة والاعمال المطلوب القيام بها. وحجم الموارد المالية وغيرها المطلوبة للتنفيذ. والفرد أو الجهة المسئولة عن التطبيق ، ثم الناتج النهائى فى نهاية كل مرحلة.

المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٦

صحة المصريين فى خطر

ارتفاع أسعار الدواء بنسبة ٢٠٠٪ والمصانع تغلق أبوابها بسبب «الجات»

خبراء الصحة يحذرون من التطبيق العاجل لنصوص الاتفاقية ويرفضون الضغوط الأمريكية

أسعار الدواء سوف ترتفع بنسبة ٢٠٠٪ وأكثر من ١١ مصنعا للأدوية سوف تغلق أبوابها! بسبب اتفاقية «الجات».. تلك نقطة خطيرة.. لكن الأخطر منها أن أمريكا تستعجل هذا الدمار وتدفعنا إليه ف عجل!! فالبرغم من أن حكومتنا وقعت اتفاقية «الجات» وصار من حق صناعة الدواء أن تتمتع بفترة سماح مدتها ١٠ سنوات لحين التطبيق العمل للاتفاقية وعلى الرغم من أن هناك مخاطر.. لكننا وقعنا، والآن تمارس أمريكا ضغوطا شديدة من أجل التراجع وإلغاء فترة السماح الـ«١٠ سنوات» وأن يبدأ التطبيق السريع «للجات» على قطاع الدواء، وكل ما يخص الملكية الفكرية من إبداع وبراءات اختراع.

كانت تلك الضغوط بمنزلة «هزة» عنيفة دفعت خبراء الدواء وصناع الأدوية إلى عقد ندوة سريعة يوم الثلاثاء الماضى نظمتها غرفة الصناعات الكيماوية برئاسة سمير قناوى.. كان السؤال المطروح: ندخل فورا ف التطبيق العملى «الجات» أم ننتظر السنوات العشر؟ وماذا لو دخلنا الآن أو بعد عشر سنوات؟ وماذا سيحدث لصناعة الدواء؟ بل للمواطن المصرى؟ وهل تستمر مستشفيات الحكومة ف أداء دورها مع التامين الصحى أم تنتهى كل تلك «المعونات»؟

وأسئلة أخرى عديدة ثارت خلال الندوة وجاءت إجاباتها على ألسنة الخبراء.. وتضمنتها السطور القادمة.

كان الدكتور أحمد أبو العينين –عضو اتحادات الصناعات– محددا حينما أوضح صراحة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «الجات» على قطاع



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٦

صناعة الدواء وقال: إن صناعة الدواء توفر ٩٣٪ من الاحتياجات المحلية للمستهلك المصرى ونستورد الـ ٧٪ الباقية، كما يتم تصنيع العبوات الدوائية كلها فى مصر.

وتصل قيمة إنتاجنا المحلى من الدواء إلى مليارى جنيه، وفى حالة استيراده من الخارج سوف يصل إلى ١٫٢ مليار جنيه.. وهناك ١١ شركة قطاع عام وشركات أخرى خاصة ومشتركة كلها سوف تواجه معاناة شديدة.. وسوف يترتب على تطبيق «الجات» ارتفاع حاد فى أسعار الدواء للمواطنين.. أشار أيضا الدكتور أحمد أبو العينين إلى أن دور الصناعة الوطنية فى مجال الدواء سوف يتقلص فى حين يزداد نفوذ الشركات العالمية والمتعددة الجنسية.. بل إن الشركات الوطنية مصيرها إلى الزوال -هكذا قال.. وسوف تعود مصر إلى الاستيراد من الدول والشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيا.. أيضا حاول د. أبو العينين أن يفند المزاعم القائلة بأن «الجات» سوف توفر استثمارات جديدة فى مجال تصنيع الدواء وقال: إن هذا الكلام مردود عليه؛ لأن تلك الصناعة بطبيعتها مفتوحة على العالم منذ وقت مبكر وهناك العديد من شركات الدواء تعمل فى مصر بعد الحصول على رخصة التشغيل وزادت فى السنوات الأخيرة.. أى أن المجال مفتوح منذ عشرات السنين والذى كان يضبط غول الأسعار هو وجود شركات وطنية كبيرة فى هذا المجال الحيوى، ولو فقدنا تلك الشركات المصرية سوف تتخلى تماما عن دورنا الاجتماعى وستزداد الأسعار بشكل لا محدود.. ويقول د. أبو العينين: إن زيادة الأسعار من شأنها أن تحد من قدرة الدولة على توفير العلاج فى المستشفيات العامة والتأمين الصحى.. بل إن عمال شركات الدواء سوف يصبحون عرضة للفصل وضرب مثالا بذلك ما حدث من فصل عشرات الآلاف من العمال بعد دمج شركتى جلاكسو وبوروزيكلوم.

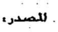
وكانت أيضا تلك المخاوف هى المحركة لكلام الدكتور حسن عبد الفتاح -مدير هيئة التأمين الصحى بالإسكندرية- حينما قال: إن الرعاية الصحية فى مصر تكلف الدولة نحو ٤ مليارات جنيه سنويا -الدواء وحده يمثل ٦٠٪ من التكلفة- وإذا ارتفعت أسعار الدواء يعنى هذا ارتفاعا متزايدا لتكلفة الرعاية الصحية والدواء.. وهى أمور مهمة ولا يمكن التخلى عنها.

أيضا الدكتور برهان الدين إسماعيل -عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية- قال: إن الدواء سلعة حيوية جدا تفوق فى أهميتها الكثير من السلع ولهذا يجب أن نوفر لصانعنا حماية كاملة من أجل القيام بدورها الاجتماعى وعدم السماح بانهيارها.. لأن النتيجة النهائية سوف يتحملها المريض الذى لا يقدر أساسا على توفير ضرورات حياته.

وقال خبراء الدواء: إن التطبيق الفورى لنصوص «الجات» فى شأن الدواء سوف ترفع سعر أكثر من ٢٠٠ مستحضر طبى إلى ٦ أضعاف.. الأمر الذى لا يقدر عليه المواطن المصرى.. لهذا السبب كان التركيز من جانب



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: 

التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٦

تحقيق: أحمد عبد المنعم

المتحدثين على أن تستفيد مصر شركات الدواء الوطنية من فترة السماح الممنوحة في الاتفاقية ومدتها عشر سنوات بدلا من استعجال «الأزمات» من الآن.. وتساءل الخبراء.. كيف تستطيع شركات الدواء العامة مثلاً أن تطور نفسها في خلال العشر سنوات و«سوط» الخصخصة يلاحقها.. والتصريحات المتوالية عن بيعها لا تتوقف؟ واشترط الخبراء ضرورة أن تنشيء الحكومة صندوقًا لدعم شركات الدواء في أبحاثها وأسعارها لتتقدم خلال مدة السماح.

ولأن «كندا» دولة طبقت نصوص «الجات» ولم تأخذ فترة السماح هذه فقد ظهرت فيها آثار التجربة التي حذر منها أحد الخبراء الكنديين عندما قال أمام الندوة: إن تطبيق «الجات» سوف يزيد من الاحتكار وتزيد الأسعار بنسبة ٢٠٠٪ وفقًا لأرقام البنك الدولي، وقوانين الجات تحبط المنافسة ولا تشجعها ولهذه الأسباب طالب المتحدث الكندي المسئولين في حكومتنا بضرورة العمل على حماية صحة المصريين من الجات وآثارها.

كذلك مسئول هندي قال: إن الدول النامية تقاوم مثل تلك الانظمة والاتفاقيات التي تخدم أغراض «الكبار» فقط وأشار إلى أن مجلس النواب الهندي رفض تمرير الاتفاقية خوفًا من مخاطرها على الصناعة الوطنية.. ولأن الآثار وخيمة فقد طالب بعض خبراء الادوية خلال الندوة إعادة اتفاقية الجات إلى مجلس الشعب لإدخال تعديلات عليها تخدم الصناعة الوطنية إن لم يتيسر إلغاء الاتفاقية كاملة.. أشار كذلك مسئول شركات قطاع الاعمال إلى أن الشركات تحتاج موارد هائلة للصرف على الأبحاث والتطوير وهي حاليًا غير قادرة على ذلك.. فكيف تطالبنا الجهات الدولية بالتطبيق الفوري لنصوص الجات، ونحن فعلا نعاني؟ قالوا كذلك: إن الشركات الوطنية لن تزيد مبيعاتها عن ١٠٪ بعد الجات في حين أنه سوف تستأثر الشركات العالمية بـ٩٠٪ من حجم السوق الداخلية ولن تدخل أسواقهم.. وفي كل الاحوال نحن الخاسرون.. وتلك الشركات المتعددة الجنسية لن تراعي أية أبعاد اجتماعية.. وسيكون الإنسان المصري هو الضحية في كل الأحوال.

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: 8 مايو 1996

القرصنة الفكرية ظاهرة جريئة ومفضوحة

□ د. معتمد محرم عبد الغنى☆ □

أصبحت محاربة مافيا الملكية الفكرية فى الحقل التجارى من أهم القضايا المثارة على الساحة الدولية مؤخرا خاصة مع تطبيق اتفاقية الجات مما تضمنته من حماية لهذه الحقوق لقد تدخلت التشريعات منذ سنين عديدة لحماية حقوق المنتج خصوصا لحماية مثلث الملكية الصناعية الذى يتكون من العلامات التجارية، الاختراعات العلمية، الرسوم والنماذج الصناعية وحظيت هذه الحقوق بكم لا باس به من الاتفاقيات الدولية.



ومع ثورة التكنولوجيا بدأت قرصنة من نوع جديد وهى مافيا الابتكارات والاختراعات وبرامج الكمبيوتر والبث عبر الاقمار الصناعية انتشرت هذه الظاهرة التى تحقق ارباحا سريعة للقراصنة وخسائر فادحة للصناع واصبحت تأخذ احيانا شكل الجريمة المنظمة فى صناعات كاملة واشتهرت بها بعض الدول فى جنوب شرق اسيا وهناك مؤشر قوى على انها انتقلت لبعض دول الخليج حيث أنها اسواق واسعة وقادرة على امتصاص ما يرد لها من سلع.

وقد ساعدت عدة عوامل على انتشار هذه الظاهرة اهمها سياسة اغراق الاسواق التى اصبحت تسود العالم والتساهل فى الاجراءات الجمركية بين الدول بسبب الاتفاقيات التجارية بالاضافة إلى أن اغلب الشركات الصناعية لا تتدخل إلا عند وقوع الاعتداء فعلا على ملكيتها الفكرية وحينئذ فقط تسارع لتسجيل علامتها التجارية أو براءة اختراعاتها بعد أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا ولا يصعب على الجانى حينئذ التهرب من هذه الاجراءات كذلك هناك عامل نفسى له تأثير سلبى فى قمع تلك القرصنة وهو احتكار الدول الغنية للتكنولوجيا والفجوة بينها وبين الدول النامية مما يسبب فتور الدول النامية فى ملاحقة هذه الجرائم واخيرا قصور بعض التشريعات المحلية والدولية ووجود بعض الثغرات بها تتسلل منها القرصنة.

وازاء هذا العجز فى قمع المافيا الفكرية التى استفحلت فإن الدول الصناعية لم تتوقف عن التصدى لها حتى جاءتها فرصة مقاومتها فى اتفاقية الجات التى اثارت بحزم موضوع الملكية الفكرية وتضمنت تدابير مهمة لحماية هذه الملكية منها التزام كل الدول الاعضاء بتضمين قوانينها الداخلية المبادىء التى قننتها اتفاقية باريس 1883م واتفاقية بيرن 1886 ومعاهدة روما 1961 واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة 1970 كذلك التزمت الدول بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وذلك بتحقيق المساواة بين الاجانب ومواطنى الدولة فى كل ما تقرره بخصوص الملكية الفكرية بالاضافة ايضا لتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية الذى يعطى الدول الاعضاء حق التمتع بأى ميزة تمنحها دولة عضو لرعايا دولة اخرى.

أما أهم ما تضمنته جولة اورجواى فهو استحداث الجات لجهاز يتولى مراقبة الدول الاعضاء فى مجال حماية الملكية الفكرية حتى يمكن اجبار التدابير اللازمة لاجبار الدولة على اتخاذ ما يلزم لتحقيق الحماية المطلوبة.

ولكن هذه الاجراءات لا يجب أن تغفل الدول المتقدمة حق الدول النامية فى الحصول على التكنولوجيا اللازمة لمجالات التطور والتنمية فيها خاصة وأن عددا منها يلعب دورا على نحو أو اخر فى ثورة التكنولوجيا الحالية لكونها مصدر المواد الأولية والعمالة وبعض العلماء.

وفى هذا السياق فالامل معقود على المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الوبيو» التى تأسست فى استكهولم 1967 واصبحت الآن احدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فى ديسمبر 1974 والتى تقوم بالاشراف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن الملكية الفكرية والعمل على النهوض ببرنامج من شأنه تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى البلدان النامية والمنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر.

☆ مستشار قانونى بالسعودية



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريـخ: ١٢ مايو ١٩٩٦

رئيس جنرال موتورز مصر فى مؤتمر صحفى:

علينا مواجهة الجات بخفض التكلفة وزيادة الجودة

● اكد زيادناشف رئيس شركة جنرال موتورز / مصر بأن سوق السيارات المصرى يرتبط بالتطور والنمو الاقتصادى واتساع الطبقة الوسطى وزيادة الطلب فى الشرائح المتوسط من المستهلكين واكد بأن هناك نموا فى سوق السيارات حيث بلغ حجم السوق عام ١٩٩٥ نحو ٥٨ الف سيارة نقل وملاكى منها ٢٧ الف سيارة مصنعة محليا بزيادة نحو ٣ الف سيارة عن العام قبل الماضى.

زيادناشف

واضاف بأن مصنعى السيارات يبحثون حاليا مع وزير الصناعة إمكانيات تصنيع سيارة شعبية مصرية رخيصة مشيرا الى ان الاستثمارات اللازمة للمكونات المحلية لهذه السيارة لن تقل عن ٢٢٥ مليون جنيه ومؤكدا استعداد شركة جنرال موتورز للمساهمة مع باقى مصنعى السيارات المصرية لتحقيق الهدف فى ضوء ما تتيحه سياسة الشركة وخططها المستقبليه واكد بانه بدأ أمس تسليم اول دفعة لحاجزى السيارة اوبل فيكترا ١٩٩٦ بينما تم توقف انتاج السيارة موديل ١٩٩٥ مع تعهد الشركة بتوفير قطع الغيار اللازمة لعشر سنوات قادمة مع توافر عمليات الصيانة وتتمثل نسبة المكونات المحلية فى السيارة الجديدة نحو ٤٧٪ مع الالتزام بالجودة على المستوى العالمى.

وأشار إلى ان إجمالى الاستثمارات التى انفقتها الشركة لادخال الموديل ١٩٩٦ للسوق المصرى بلغ ٣٠ مليون جنيه مشيرا إلى ان شركة جنرال موتورز / مصر ساهمت بنحو ٤٨٤ مليون جنيه فى الاقتصاد المصرى متمثلة فى ٢٢٠ مليون جنيه مدفوعات للمكونات المحلية و١٢٠ مليون جنيه لمساعدة عمليات تطوير مصنعى المكونات المحلية اضافة الى ١٢ مليون جنيه رواتب للعمالة واكد بأن سياسة التوسع فى التصنيع المحلى للمكونات ستؤدى لتوسيع سوق السيارات وإنتاج سيارة مصرية صميمة فى النهاية كما سيساعد على زيادة التشغيل للعمالة سواء فى مصانع الموردين او مصانع الشركات المصنعة للسيارات المحلية.

وأكد ان على جميع مصنعى السيارات فى الدول النامية تطوير صناعاتهم حيث تفرض اتفاقية الجات وتحرير الأسواق منافسة عالية يجب الاستعداد لها عن طريق خفض التكلفة وزيادة الجودة.

المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٣ مايو ١٩٩٦

بانوراما اقتصادية

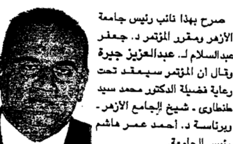
اشراف: مصطفى امام

جامعة الأزهر تناقش أثر الجات

«أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية» هو موضوع المؤتمر الدولى الذى تعقده جامعة الأزهر الشريف - بمركز الشيخ صالح كامل بالجامعة - فى الفترة من الحادى والعشرين وحتى الثالث والعشرين من شهر مايو الجارى.

صرح بهذا نائب رئيس جامعة الأزهر ومقرر المؤتمر د. جعفر عبدالسلام لـ. عبدالعزيز جيرة وقال ان المؤتمر سيعقد تحت رعاية فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى - شيخ الجامع الأزهر - وبرئاسة د. احمد عمر هاشم رئيس الجامعة.

واضاف ان المؤتمر ستشارك فيه وفود من مختلف دول العالم الاسلامى اضافة إلى منظمة التجارة الاسلامية - بالمغرب - والبنك الاسلامى للتنمية - بجدة - وسفراء الدول الاسلامية بالقاهرة والذين سيتحدثون عن تجارب بلادهم فى ظل هذه الاتفاقية الدولية.



د. احمد عمر هاشم

د. جعفر عبد السلام

نائب رئيس جامعة الأزهر قال - «للاهرام الاقتصادى» ايضا ان المؤتمر ستقدم اليه عدة ابحاث تناقش مختلف الجوانب القانونية لاتفاقية الجات وايضا فلسفة الاتفاقية والقضايا التى تمثل تحديا امام الدول النامية - التى من بينها الدول الاسلامية بالاضافة إلى تحليل الآثار التى يمكن أن تترتب على اتفاقية الجات سواء الايجابية او السلبية وذلك بهدف الخروج بتوصيات يمكن الاستفادة بها مستقبلا فيما يتعلق باقتصاديات العالم الاسلامى.



بعد جهود مكثفة لصناعة الدواء: براءات الاختراع.

مهلة العشر سنوات باقية؟

اصبح من المقرر ان تتمتع مصر بمهلة العشر سنوات كاملة وهى مدة السماح التى تتيحها اتفاقية الجات قبل تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية على قطاع الصناعات الدوائية.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية برئاسة وزير الصناعة المهندس سليمان رضا الاسبوع الماضى،

وعلمت شهيرة الرافعى - محررة عالم الاعمال - ان الوزير قد ابدى موافقته على كافة التوصيات الواردة بالندوات التى اقامتها مؤخراً الشركات الوطنية لصناعة الادوية لوقف الحملة التى قادتها بعض الشركات متعددة الجنسية بهدف الاسراع فى تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية دون انتظار فترة السماح التى تقررها اتفاقية الجات للدول النامية .

وقد لاقى هذا القرار ارتياحاً كبيراً داخل الاوساط الصناعية العاملة فى مجال الادوية . ويقول الدكتور احمد ابو العينين - عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس احدى الشركات الوطنية لتصنيع الادوية ان الاسراع فى تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية كان من شانه اضافة إلى رفع اسعار الدواء فانه كان سيقضى على الصناعة الوطنية فى هذا المجال الهام.

اما اليوم ومع احتفاظ مصر بحقها الذى اتاحه لها المجتمع الدولى فان المصانع الوطنية ستكون قادرة خلال هذه الفترة على الاستعداد للمرحلة القادمة التى ستمثل تحدياً كبيراً للصناعة الوطنية.

وكانت التوصيات التى خرجت بها الندوات المنعقدة مؤخراً تدور حول عدة نقاط اهمها:

☐ الاصرار على فترة السماح التى تخولها اتفاقية الجات وهى عشر سنوات قبل التقيد

☐ عدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل التوقيع على الاتفاقية

☐ اعطاء الشركات المصرية والعربية الحق فى تسجيل الادوية التى مازالت براءات اختراعها سارية واجراء التجارب عليها على ان يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقا للقوانين التى كانت سارية قبل اتفاقية الجات.

☐ تحديد سريان براءة الاختراع فى مصر والدول العربية بما لايتجاوز خمس سنوات وان لا يسرى تمديد اخر لهذه الفترة.

☐ اعطاء الادوية المصرية حصة مشار اليها صراحة فى اسواق الدول العربية والافريقية عن طريق (GENERAL SYSTEM OF PREFERENCIES) G.S.P

على ان يتم تثبيت قوائم الادوية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

☐ لا تسرى احكام اتفاقية الجات TRIPS على البراءات المسجلة قبل بدء العمل بالاتفاقية، وتسرى فقط على البراءات التى تسجل عقب بدء التطبيق الفعلى لاتفاقية الملكية الفكرية TRIPS

☐



• عبدالحميد ابراهيم يقول:

أنا «ترباس» فى الافصاح!!

عبد الحميد ابراهيم

فى ندوة جرت مؤخراً وحول النقطة الخاصة بالافصاح والشفافية قال عبدالحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق المال: انا ترباس فى الافصاح.. ولابد من الافصاح لكل الشركات وأولها شركات قطاع الا عمال العام.. وقد تم شطب ١٦ شركة بسبب عدم افصاحها عن البيانات والمعلومات الضرورية.. واضاف أن خدمة المعلومات والافصاح متوافرة فى هيئة سوق المال لكل من يطلبها وبأسرع ما يمكن وفوراً. □

المصدر: المسلمون
التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٦

ندوة إسلامية حول حقوق المؤلف !

جدة.. «المسلمون»

□ تنظم الامانة العامة لرابطة الجامعات الاسلامية بالاشتراك مع جامعة الازهر ومؤسسة اقرأ الخيرية ندوة دولية حول «حقوق المؤلف مدخل اسلامي» بمدينة القاهرة يوم غد السبت ويستمر لمدة يومين.

وكان الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركى وزير الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد بالسعودية ورئيس رابطة الجامعات الاسلامية قد تراس الثلاثاء الماضى بالقاهرة اجتماع المجلس التنفيذى للرابطة نوقش خلالها الخطط المستقبلية الى جانب عدد من المسائل التى تهم رابطة الجامعات الاسلامية.

وحول ندوة السبت صرح د.جعفر عبد السلام الامين العام للرابطة ونائب رئيس جامعة الازهر بان الندوة تستهدف تقديم نموذج لحق المؤلف واساليب حمايته وكيفية مقاومة الشطط فى تقديم ما يسمى بالابداع والابتكار خاصة ان الحقوق يجب ان تراعى دائما مصالح المجتمع وقيمه وادابه وعدم الاضرار بها.

كما تركز على المفاهيم الاسلامية لحق المؤلف وحدوده واساليب حمايته خاصة بعد ان صار للمسلمين محطات فضائية تبث الانتاج الاعلامى فى كل مكان.

وفيما يتعلق بمحاور ندوة حقوق المؤلف قال د. جعفر عبد السلام ان الندوة تتناول ثلاثة محاور الاول هو مضمون حق المؤلف والصور الجديدة التى يشتغل فيها خاصة الحق الاقتصادى للمؤلف ونسبة المؤلف والاختراع لصاحبه والثانى يتضمن اساليب الاعتداء على حق المؤلف قديما وحديثا مثل السطو على المؤلف او الاختراع ونسبته لغير المؤلف ، او الاستغلال الاقتصادى للحق دون اذن صاحبه او دون اداء المقابل، كما يستعرض هذا المحور ابرز الوسائل التى يقدمها القانون الدولى والمقارن لحماية حقوق المؤلف.

اما المحور الثالث فيتناول حرية الابداع والقيود عليها والفرق بين الابداع والاسفاف وحماية النظام العام والآداب.

يشارك فى الندوة خبراء وباحثون من اكثر من 25 جامعة عربية واسلامية ومؤلفون واساتذة الاعلام.■



وزراء النقل العرب يبحثون تأثير الجات على خدمات النقل العربى

كتب ـ سلامة حسن:

وافق المكتب التنفيذى لوزراء النقل العرب برئاسة المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات على مذكرة الأمانة العامة بشأن الدراسة والتوصيات الخاصة بتأسيس لجنة دائمة للسلامة الطرقية، كما ناقش المكتب الذى بدأ أعماله أمس فى دورته الحادية والعشرين عددا من الموضوعات، أهمها توقيع وتصديق الدول العربية على اتفاقية إنشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن والتى وقعت عليها حتى الآن ٨ دول عربية، كما استعرض وزراء كل من سوريا والكويت والسعودية وليبيا ومصر التأثيرات المحتلة لاتفاقيات الجات على خدمات النقل العربى.

وقد أكد المكتب التوصية بضرورة تشجيع القطاع الخاص الوطنى والعربى على الاستثمار فى قطاعات النقل والدراسة الخاصة بدور النقل فى التكامل الاقتصادى العربى وأثره فى تنظيم وخفض تكاليف النقل البرى بين الأقطار العربية. كما وافق المكتب على تقرير اللجنة الفنية للنقل البرى بشأن متابعة إتمام شبكات النقل البرى بشقيها الطرق والسكك الحديدية وتوفير النظم والخدمات على محاور الربط العابرة، وكذلك الدراسة الخاصة بأسس تنظيم نقل الركاب بين الدول العربية ووضع أسس هذا التنظيم والتأكيد على أهمية بلورة اتفاقية عربية شاملة لتنظيم نقل الركاب بين الدول العربية والنقل العابر فى ضوء الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين دول المجلس.

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

حقوق الملكية الفكرية واعتبارات النظام العام

يقوم الفكر السياسى الليبرالى على ان النظام العام - بحسبانه حدا ديمقراطيا لممارسة الحقوق والحريات - يتكون من عناصر ثلاثة: الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة.

والواقع ان هذه العناصر الثلاثة، هى عناصر من طبيعة ديناميكية تحكمها قوانين الحركة تاثيرا وتاثرا، فمما لاشك فيه ان الاخلال بعنصر الصحة العامة على سبيل المثال ينعكس بالضرورة على العنصرين الاخرين، فينال من السكينة العامة، ومن ثم يضطرب الأمن العام.

واذا كانت حماية الصحة العامة كأحد عناصر النظام العام ذات جانب وقائى واخر علاجى، فإن ثمة قاسما مشتركا اعظم يجمع الجانبين الا وهو وجوب توفير الدواء للشعب باسعار مناسبة.

ومن هنا تتبدى أهمية الفترة الانتقالية التى استطاعت الدول النامية ان تحصل عليها بعد جهد جهيد من خلال مفاوضات جولات الجات المتعددة واخرها جولة اوروجواى وما انتهت اليه من انشاء منظمة التجارة العالمية (W. T.O، واقرار عدد من الاتفاقيات التى تعنى بمختلف انواع التجارة ، ومن بينها اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

فوفقا للمادة (٦٥) من تلك الاتفاقية تتمتع الدول النامية بفترة انتقالية مدتها عشر سنوات قبل أن تلتزم بتوفير الحماية لحقوق براءات الاختراع المستخدمة فى مجال الصناعات الدوائية.

وما كان ذلك الاصرار من جانب الدول النامية على الحصول على تلك الفترة الانتقالية إلا لإدراكها لحقيقة مؤكدة مفادها ان الالتزام الفورى بتوفير الحماية لحقوق براءات الاختراع المستخدمة فى مجال صناعة الدواء سوف يؤدى الى تحجيم صناعة الدواء الوطنية تحجيما من شأنه أن يترك الساحة الدوائية للشركات المتعددة الجنسيات التى تعمل فى هذا المجال ، بما يؤدى اليه ذلك من مضاعفة اسعار الدواء اضعافا مضاعفة، وانه لتلافى ذلك ينبغى التمُتع بفترة انتقالية لترتيب البيت من الداخل فى هذا المجال الحيوى الهام، بل الاكثر اهمية لاتصاله بحق من اقدس حقوق الانسان الا وهو الحق فى الحياة وسلامة الجسم.

ومع تقديرنا للدوافع وراء هذه الدعوات وكونها تنبع من رؤية وطنية شأنها فى ذلك شأن الدعوات الأخرى التى ترى وجوب العض بالنواجذ على الفترة الانتقالية سالفة الذكر وعدم التفريط فيها، فإننا نؤكد لأصحاب اتجاه عدم التمسك بالفترة الانتقالية ان جذب الاستثمارات ذات الطبيعة الدولية إلى منطقة من مناطق العالم تحكمه عدة عوامل ولايقوم على عامل واحد فقط، فليس ثمة تلازم بين عدم التمسك بالفترة الانتقالية وبين هذا الجذب، بعبارة أخرى: ان عدم التمسك بالفترة الانتقالية لن يؤدى بذاته فقط إلى جذب الاستثمارات الدولية.

ولو سلمنا جدلا بامكانية حدوث هذه النتيجة بطريق اللزوم والحتم، فهل يعد دخول الاستثمارات الدولية مجال صناعة الدواء فى مصر قبل تدعيم صناعة الدواء الوطنية القائمة بالفعل، وجعلها قادرة على المنافسة من الأهداف التى يجب الحرص عليها وتعبيد الطريق أمام انجازها؟

والاجابة جد بسيطة وتتمثل فى العبارة التالية: «لنا فى تجارب الدول المتقدمة ذاتها عظة وعبرة».

فقد أدى التطبيق الفورى لاتفاقية الـ (TRIPS) فى دولة من الدول السبع الصناعية الكبرى وهى «كندا» إلى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على ٩٠٪ من سوق الدواء فى كندا، مما أدى إلى ارتفاع اسعار الدواء إلى خمسة اضعاف الاسعار القائمة خلال عام واحد

واذا كانت اعتبارات النظام العام تقتضى التمسك بالفترة الانتقالية، فإن هذه الاعتبارات ذاتها بل ومقتضيات الصالح الوطنى ايضا تفرض عليكم وجوب تعبئة كافة الطاقات والامكانيات للإستفادة من هذه الفترة الانتقالية اقصى استفادة متصورة، وذلك لتدعيم صناعة الدواء الوطنية حتى تستطيع المنافسة بعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية، فتوفر الدواء للشعب باسعار مناسبة ومنافسة لتلك التى سوف تفرضها الاستثمارات الدولية فى هذا القطاع الحيوى الهام.

وتبقى لنا كلمة أخيرة: لقد تعلمنا فى السنة الأولى من سنوات الدراسة بكليات الحقوق قاعدة اصولية عامة يقول نصها ان «من يملك الأكثر يملك الأقل»، واذا كان لنا ان نطبق هذه القاعدة على الموضوع المطروح، فإننا نقول: إن التمسك بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لايمنع ان نحرر قطاع الدواء خلال هذه الفترة اذا ما أصبح قادرا على المنافسة، أما إهدار تلك الفترة من البداية، فلن يمكننا من إعادة فرض الحماية على هذا القطاع الحيوى الهام اذا مادعت الضرورة إلى ذلك.

«اللهم بلغت اللهم فاشهد»

د. حسن البدراوى

رئيس المحكمة - منسق مجموعة الملكية الفكرية فى إطار مفاوضات المشاركة المصرية الاوروبية.

[illegible]

تشهد جامعة الازهر فى يومى ١ ، ٢ من شهر يونيه القادم - ان شاء الله - مؤتمرا دوليا عن حماية حقوق المؤلفين والمبتكرين فى ضوء احكام التشريع الاسلامى حيث يعقد هذا المؤتمر فى رحاب تلك الجامعة العريقة وبرعاية رئيسها العالم الجليل الاستاذ الدكتور احمد عمر هاشم ، وبرئاسة الاستاذ الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والامين العام لرابطة الجامعات الاسلامية التى تشارك فى انعقاد هذا المؤتمر ، وسوف يعقد هذا المؤتمر بمركز صالح كامل بجامعة الازهر ويشارك فيه عدد كبير من المفكرين وعلماء الفقه الاسلامى والقانونى والمعنيين بالتأليف والنشر وحماية الملكية الفكرية من مصر والدول العربية والاسلامية .

والواقع ان هذا المؤتمر يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، واهميته هذه تجىء من اهمية الموضوع الذى يناقشه هذا المؤتمر ، وهو حقوق المؤلفين ، حيث لا يخفى على احد مدى اهمية هذا الحق بالنسبة لصاحبه ، وبالنسبة للمجتمع .

فحق المؤلف يعتبر بالنسبة لصاحبه من اهم الحقوق باطلاق لانه يتعلق بانتاجه العلمى ، وبنات فكرة التى لم تظهر الى حيز الوجود وتتجسد فى عمل علمى او فنى الا بعد جهد ومعاناة ومكابدة ، يعيشها المؤلف مع كتابه فكرة فكرة ، ومسألة مسألة ايلتلها بحثا ويعيش معها دراسة وتحليلا مع الترتيب المقصود ، واختيار الالفاظ والعبارات وذلك كله لا يتم الا بعد جهد شاق ومعاناة مريرة ، وتفرغ قد يأتى على حساب حقوق المؤلف الاسرية والاجتماعية ، ومن ثم كان هذا الحق حريا بالحماية اكثر من غيره .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان حق التأليف يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، فهو اداة الرقى الانسانى ، والتقدم العلمى ، وهو وسيلة انتقال الافكار من مجتمع الى غيره انه الاداة التى يتشكل من خلالها عقل الامة وتتكون ثقافتها ، وهو القاطرة التى تجرها الى آفاق الحياة الكريمة ، ولهذا كان هذا الحق محلا لاهتمام الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى .

والحديث بقية غدا ان شاء الله.

د.عبدالله النجار



فاتــورة الاســتهلاك ســترتفع إلـى ١٣ مليار جنيه بعد «الجات»

خفــايا أزمــة الدواء

- أعـراض الأزمـة : نقـص المسـتورد ، رفـض المحـلى ، ارتفـاع الأسعار .
- الصـيادلة .. مشـاهيـر الأطـبـاء يروجـون للمسـتورد على حسـاب المحلـى .
- وزارة الصحة : زيادة الأسعار لمنع اختفاء الدواء من الأسواق

نسـمح باسـتيراد بعض الأدويـة حـتى تثبت فعالية الإنتاج المحلى

●● الدواء أيضا دخل مرحلة الجنون، كل يوم بسعر جديد . مرة موجود وعشرات لم يصل بعد .. والمريض لاينتظر . الأطباء يصرون على المستورد الغالى. والصيدليات لاتجد سوى المحلى، أصحاب مصانع الأدوية يتهمون مشاهير الأطباء بالترويج للشركات العابرة للقارات ، ويتحدثون عن اتفاقات (من تحت لتحت) لتمرير هذه الأدوية التى تكوى المرضى وتؤثر على الصناعة الوطنية ، والجات أيضا على الأبواب وفاتورة استهلاك الدواء سترتفع الى ١٣ مليار جنيه وهى الآن ملياران فقط سنويا ، وتهدد ٣٥٠ مستحضراً دوائيا تنتج الآن محليا ، أزمة الدواء معقدة ، ومشاكلها لاتعد ولاتحصى وتلك محاولة لالتقاط أطراف المشكلة من قلب السوق ومن عناصرها المهمة والمؤثرة . الصيادلة يرمون بالكرة فى ملعب الأطباء والروشتات العجيبة التى يسطرونها للمرضى ، الأطباء يشيرون بالازمة فى وجه مصانع الدواء المحلية والأخيرة تعالت شكواها وستعلو مع «الجات» .. القصة برمتها فى هذا التحقيق ●●

تحقيق :
صفاء لويس
عدسة :
فاروق عبد الحميد

● الصيادلة لخصوا المشكلة فى إصرار الأطباء على المستورد الغالى وأن معظم المرضى يأتون بالروشتة ويرفضون البديل المحلى وحتى إذا قرر الصيدلى التفاهم مع الطبيب المعالج على طريقة «الدواء غير موجود ولكن بديله موجود» هنا يفاجأ الصيدلى برفض حاد من الطبيب وإصرار منه على منح المريض فرصة للبحث عن الدواء المستورد أو «المهرب» فى أى صيدلية أخرى وتكون النتيجة جولة «كعب داير» للمريض أو أحد أقاربه للبحث عن هذا الدواء «الشافى المعافى» وقد يجده وقد لايجده المهم أن الأطباء يزرعون الشك فى قلوب المرضى من فاعلية الدواء المحلى .

أيضا يقول د. ماجد فؤاد زكى صيدلى إن أزمة الدواء فى مصر لها جانبان الأول يتمثل فى عدم توفر الدواء المطلوب وهو غالبا مستورد وغال جدا ، وذلك فى الأحياء الراقية حيث يعلو صوت المريض «أرجوك وفر لى علبة بأى ثمن» والثانى يتمثل فى ارتفاع أسعار الدواء وهو غالبا محلى وذلك فى الأحياء الشعبية ، وهنا تتردد مقولة ، «أرجوك شوفلى دواء بديل أرخص» وأعطنى أهم دواء فى الروشتة وأجل باقى الأدوية، وعموما فإن المشكلتين سواء عدم التوافر أو ارتفاع الأسعار يساهم فى تفاقمها شركات الدواء فى

المصدر: المصور
التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٦

القطاعين العام والخاص والتى ترفع أسعارها بنشرات دورية تصل الى ٥ مرات فى العام .

فعلى سبيل المثال تم رفع أدوية «أولف أمبول» من ٤.٧٥ جنيه الى ٥.٥٠ جنيه «وميوكسول» من ٤ جنيهات الى ٥.٥ جنيه «واكتيفيد» من ٢.٥ الى ٣ جنيهات .

أيضا تقوم بعض شركات الدواء بتوزيع علبة أو ثلاث على الأكثر لكل صيدلية من كل صنف مستورد وذلك طوال الشهر ، بحجة عدم كفاية حصة المستورد لاحتياجات السوق ، مثلا دواء «ايبانوتين» لعلاج الصرع بسعر ٤.٢٥ جنيه تحصل كل صيدلية على علبة واحدة ، علما بأن هذا العلاج يحتاجه مريض الصرع طول العمر ودواء «لانوكسيل» لعلاج هبوط القلب تحصل كل صيدلية على ٣ علب فى الشهر فى حين تبلغ عدد «الروشتات» المقدمة لها ٢٠ روشتة شهريا ، أما دواء «بيرجونال» وسعر العلبة بـ ٣٦٠ جنيها لعلاج العقم عند السيدات فهذا الدواء غير متوفر ، وإذا استخدمت السيدة علبة فى أول شهر فلا تجد الثانية ، وحصة العلاج تصل الى ٤ علب،

وفى حالة عدم توفر العلبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة يصبح الدواء بلا جدوى ، أما دواء «البروسكار» لعلاج البروستاتا والذى يرتفع سعر العلبة فيه الى ١٧٥ جنيها وتحتوى على ٢٨ قرصا أى بسعر ٦.٥ جنيه للحبة تقريبا فهذا الدواء غير متوافر علما بأن حصة علاج المريض الواحد تصل الى ٨ علب ، وكذلك دواء ستيبرين «مستورد» بـ ١١.٨٥ جنيه وهو لعلاج التبول اللاإرادى لا نجده ونضطر كصيادلة لبيعه «بالقرص».

الباب الخلفى

من الطبيعى أن يؤثر ارتفاع الأسعار وعدم توفر الأدوية فى حجم مبيعات الصيادلة لتنخفض بنسب تتراوح بين ٢٠٪ - ٤٠٪ وذلك لاعتبار الدواء سلعة كأى سلعة تتأثر باقتصاديات رجل الشارع ، هذا ما وضحه د. ممدوح مصطفى غراب مدرس بكلية الصيدلة، مشيرا الى أن هناك بعض الأدوية التى وصل فيها سعر العلبة الى ٨٠٠ جنيه مثل دواء «ساندواميون» حقن والخاص بزراعة الكلى وهذا الدواء مستورد وتحصل كل صيدلية على علبة فقط، فى حين أن حجم الطلب يصل الى ١٠ علب على الأقل فى الشهر، وكذلك دواء «انترفيرون» لعلاج فيروس الكبد وهو متوفر وتنتجه شركة استثمارية ، وكان من الطبيعى أن تمتد موجة الارتفاعات فى اسعار الأدوية الى دواء الأطفال، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر دواء «زيثروماكس» مضاد حيوى (٦ كبسولات) الى ٤٨ جنيها «وبتارفيد» إلى ٤٧ جنيها ١٠ أقراص . و «سويراكس» شراب بـ ٤٠ جنيها ٦٠ ميللجرام ، ورغم توفر دواء «أمبسيلين» وبسعر ٥.٦٠ جنيه فلا أحد يكتبه فى الروشتة خلاص راحت عليه» على هذا النحو فليس غريبا أن تصل تكاليف علاج مرض السكر - على سبيل المثال - إلى نحو ١٥٠ جنيها أدوية مضافا إليه ٦٠ جنيها كشف بإجمالى ٢١٠ جنيهات شهريا، وجميعنا يعلم مدى انتشار أمراض السكر فى مصر خاصة بين أصحاب المعاشات المحدودة ، وأضاف أن الذى يعوض انخفاض نسبة المبيعات فى الصيدليات هو ارتفاع ثمن الأدوية، وعموما -كما يقول صيادلة آخرون -أن قدرة أى الشركة على رفع الأدوية التى تنتجها يتوقف على قوة الشركة وحجم الدعاية والإعلان والهدايا للأطراف المشاركة فى حلقة

رفع الاسعار ، وعن أساليب رفع أسعار الأدوية أضافوا ، أنه نظرا لانخفاض اسعار الأدوية التى تنتجها شركات قطاع الأعمال العام ، تقوم هذه الشركات بانتاج أدوية لشركات اجنبية بعد الحصول على ترخيص منها بذلك ، وفى حالات أخرى كما يقول عدد من الصيادلة أنه فى حالة حاجة السوق لدواء بعينه وقيام شركة قطاع عام بإنتاج هذا الدواء ولكن بسعر مفروض عليها ويحقق للشركة خسائر ، يتم توقف هذه الشركات عن إنتاج الدواء الرخيص ، بالاتفاق «الخفى» مع إحدى شركات القطاع الخاص أو الاستثمارى تقوم إحدى هذه الشركات بانتاج الدواء نفسه ولكن باسم تجارى آخر لطرحه فى السوق بالسعر الذى ترغبه ، ويعتبر هذا أسلوبا للتحايل على هيئة الرقابة الدوائية .

فى الزبالة

وحول التلاعب فى أسعار الدواء تحت

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الجمهورية
التاريخ: ١٧ مارس ١٩٩٦

مسمى «الاسم التجارى» يقول د. ممدوح مصطفى ، أنه فى جميع دول العالم يتم انتاج الدواء تحت مسمى «الاسم العلمي» أو بالمادة الفعالة وليس «التجارى» ، وليس هناك ما يسمى بالدواء البديل ولكن دواء من المجموعة نفسها ، ولكن الغريب فى مصر كتابة الاسم

التجارى فى روشتة الطبيب وإذا عرف السبب بطل العجب .

فالدواء عبارة عن مادة فعالة ومكونات الدواء ، والمشكلة تكمن فى ارتفاع اسعار المواد الخام والمواد الفعالة والتى ترتفع اسعارها على مستوى العالم وفى مصر، لدينا مصانع أدوية ولكن ليس لدينا مصدر لتصنيع المواد الخام ولذلك نقوم باستيرادها بأسعارها المرتفعة ونقوم بتصنيعها فى مصر وهنا تظهر المعادلة الصعبة فالدخول فى مصر محدودة والشركات تريد تغطية تكاليف الانتاج مع تحقيق هامش ربح .

وعن قضية ترشيد الدواء يقول لا أفهم سبب كتابة قرص ٣ مرات فى اليوم لمدة أسبوع فى روشتة الطبيب للمريض ، ثم نبيع له علبة بها ٥٠ قرصا ، لماذا لايتم تصنيع عبوة بها ٢١ قرصا حتى نرشد استهلاك الدواء وكذلك نرشد الدعم للمواد الخام، المستوردة ، لماذا لانعطى المريض حسب الجرعة المطلوبة بالضبط حتى يساهم ذلك فى تخفيض اسعار الدواء ، ويؤكد أن ترشيد استخدام الدواء سيعمل على تلاشى ظاهرة الفاقد من الأدوية فى البيت المصرى والذى يتراوح بين ٣٠٪ الى ٣٥٪ وهو رقم كبير بالنسبة لدعم الخامات المستودة ويستطرد قائلا ، إن من مساوىء التأمين الصحى فى مصر ، أن يتم كتابة دواء للمريض وعندما يذهب للصيدلية ولايجده يقوم الصيدلى بمنحه أى علبتى دواء ويقول له استبدلهم من أى صيدلية أخرى ، وفى حالة عدم القدرة على الاستبدال من الطبيعى أن تعتبر هذه الأدوية فاقدا!! .. وهناك فاقد من نوع آخر لدى الصيدليات وبالكراتين فى صورة أدوية إنتهت فترة صلاحيتها وكذلك الأدوية التى تنتهى صلاحيتها خلال فترة ٦ أشهر ، حيث يفضل «الزبون» انتاج اليوم ويعتبر هذا ضعفا فى الوعى الطبى لدى المرضى .

شماعة «الجات» !

أصحاب مصانع الأدوية يلقون بجميع حمول ومتاعب صناعة الدواء فى مصر على «شماعة الجات» مؤكدين أن الجات وما تتضمنه من اتفاقية حقوق أصحاب الملكية الفكرية وبراءات الاختراع هى السبب الرئيسى فى ارتفاع اسعار الدواء وكذلك عدم توفره بالسوق المصرى ، هذا ما أكده د. احمد برهان صاحب أحد مصانع الأدوية (قطاع خاص) مشيرا الى أن مصانع الأدوية فى مصر سواء قطاعا عاما أو خاصا مازالت تبذل قصارى جهدها لمواجهة هذا «الغول» الذى تمثله شركات دوائية عملاقة تسعى جاهدة وبكل السبل الى السيطرة على سوق

الدواء العالمى وهى شركات تمثل فى مجموعها (مافيا الدواء العالمى) .

وقال : إن اتفاقية الجات جاءت لتعدل اتفاقية ٨٩ لحماية الملكية الفكرية والتى كانت تنص على أن الشركة التى تسجل اختراعا عليها أن تسجل طريقة التصنيع ، بمعنى أن هناك فرصة لأكثر من شركة كل منها يقوم بعمل مستحضر بطريقة مختلفة وكانت هذه الاتفاقية القديمة تمنح كل دولة حقها فى تحديد الفترة التى تحدد فيها احترام حق الملكية الفكرية .

ويعنى هذا حق الشركة فى بيع الدواء بالسعر الذى تحدده خلال فترة الحماية لتغطية مصاريف الاختراع ، وحتى يستفيد العالم بتلك الاختراعات تم السماح للشركات غير المخترعة والتى ليس لديها القدرة على عمل أبحاث دوائية ـ تم السماح لها بالاستفادة من الاختراعات الجديدة وتصنيع مستحضرات باستخدامها بعد إسقاط الحماية من عليها ونذكر هنا على سبيل المثال أن سعر كيلو دواء الروماتيزم على سبيل المثال بـ ١٠ آلاف دولار خلال فترة الحماية وبعد الحماية يمكن شراؤه بـ ٢٠٠ دولار فقط . وكان طبيعيا أن تحرص الشركات المخترعة على إستمرار البيع بالسعر العالى لأطول فترة ممكنة . أيضا هناك دواء القلب نستورده بـ ٣٦ جنيها ونصنعه محليا بـ ٣,٦٠ جنيه ودواء للقرحة يستورد بـ ١٣٠ جنيها ونصنعه بـ ٤٢ جنيها .

والجديد في اتفاقية الجات وحماية حقوق الملكية هو مايسمى «بالتربس» وهو تسجيل المستحضر وليس لطريقة التصنيع ولا أحد يقترب من المستحضر إلا بعد مرور ٢٠ سنة ؛ أى أن الشركة تسجل المستحضر باسمها ولا يعتدى عليه أحد ونظرا لمراعاة ظروف الدول النامية تم منح فترة سماح ١٠ سنوات لايطبق خلالها القانون الجديد حتى تتوائم ظروفها مع المتغيرات العالمية.

ويذكر د. أحمد برهان أن هناك ضغوطا على مصر للتنازل عن هذه المهلة الـ ١٠ سنوات والتى بدأت فى يناير ١٩٩٥ ، وأن تطبق الجات على مصر من اليوم ، ومع الأسف رفع هذا الطلب عدد من أصحاب المصالح الأجنبية والمصرية فى مصر حتى وأن بعض هؤلاء حاولوا إغراء مصر بأنها فى حالة الالتزام بالجات دون انتظار المهلة المقررة ، سوف تحضر الى مصر شركات عالمية فى مجال صناعة الدواء ، لعمل أبحاث فى مصر وقد تشرك مصر فى ذلك حتى تصبح شريكا لها فى حالة «اثبات حسن النيات»! .

رخيص وغير مطلوب

وفى مجال الحديث عن الجات ، يطالب د.زكريا جاد نقيب الصيادلة بضرورة انتفاع مصر بالمهلة المحددة بـ ١٠ سنوات وهى المهلة الانتقالية لتطبيق احكام الجات ، وقال يجب ألا ننسى أننا فى السوق المصرى لدينا عدد كبير من الأدوية الحديثة ومع الأسف الموقف سوف يختلف بعد ١٠ سنوات فى ظل تقادم تلك الأدوية بشكل أو بآخر وسوف تخسر مصانع الأدوية فى مصر .

وأضاف أن شركات قطاع الأعمال تستعمل خامات دوائية منها نسبة ١٠٪ تصنع محليا ونسبة ٩٠٪ يتم استيرادها من الخارج ومن المقرر أن ينطبق القانون الجديد للجات على نسبة ٩٠٪ وسترتفع فيه قيمة الخامات ، وهذا يعنى أن هناك نحو ٣٥٠ مستحضرا ستتوقف المصانع عن تصنيعها ، أيضا هناك أدوية لن يزيد عمرها على ٧ ، ٨ سنوات ثم تنتهى ، وفى ظل الجات نستطيع تصنيع ٣٠٪ من المستحضرات بسعر معقول والباقى بسعر غير معقول .

وينصح الدكتور زكريا جاد بضرورة التكاتف بين شركات الأدوية فى مصر فى مجال البحوث ، فلن تستطيع شركة بمفردها مواجهة هذا الوضع حيث يكلف البحث الواحد نحو ٥٠٠ مليون دولار .

الدواء الشعبى

ويؤيد الرأى السابق د. على الشرقاوى رئيس الشركة القابضة للأدوية مشيرا الى أننا مقدمون على عصر لايحق فيه لأى شركة انتاج خامة دوائية إلا لصاحب الاختراع وإذا كانت مصر اليوم تشترى الخامات الدوائية من السوق الأرخص سعرا والأفضل مواصفات فسينتهى ذلك لأننا قادمون على مرحلة تقسيم عالمى لانتاج خامات الأدوية فى العالم وسيؤدى ذلك إلى استيراد «الأسبرينة» بجنيه ، لأن قضية براءة الاختراع عالميا كانت تسجل طريقة تحضير الخامات الدوائية ولكن عندما وجدوها غير مجدية ، غيروا الحماية وجعلوها حماية لاسم الخامة وليس لطريقة التحضير فالقضية هنا ليست قضية عرض وطلب ولكنها قضية خامة دوائية .

وقال أننا لن نستفيد ولن نتمتع بالدواء الجديد وسيظل استخدامنا للدواء الشعبى القديم إلا الفئة القادرة التى يبلغ عددهم نحو ٤ ملايين مواطن ينفقون بمعدلات تفوق المعدلات العالمية حيث ستسمح الجات بدخول أى دواء لمصر ولكن بسعر عال .

أيضا فإن الشركة المصرية تستورد ٣٥٠ صنفا بمتوسط ٢٠ جنيها للصنف ويستورد القطاع الخاص ١٣٧ صنفا بمتوسط سعر ٤٢ جنيها للدواء أو الوحدة وأن خسائر الشركة المصرية وحدها من الاستيراد يبلغ ٧٩ مليون جنيه وان شركات قطاع الاعمال تنتج ١٢٩٠ نوعا من الأدوية بمتوسط سعر الدواء ٣ جنيهات و١٢ قرشاً . ولعل المقارنة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : .... أخبار اليوم ....

التاريخ : .... ١٦ مايو ١٩٩٦ ....

● أصحاب المصانع :
● «الجات» ستحرمنا من إنتاج ٣٥٠ مستحضرا جديدا و«الأسبرينة» ستصبح بجنيه مصرى .. الأفضل الاعتماد على الدواء الشعبى

بين سعر الدواء المنتج محليا والمستورد يكشف عن حجم الارتفاع الذى ينتظر اسعار الأدوية فى ظل الجات ما لم يتم تدارك الأمر .

التراخيص

وتشير دراسة أعدتها غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات الى أن جميع التراخيص التى فى ايدينا الآن كشركات أدوية هى تراخيص تصنيعية تم منحها بموجب القانون الحالى المحلى وعلى هذا الأساس فإن تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية ينتج عنه أن جميع المنتجات سوف تتوقف رخصة تصنيعها مباشرة ويتوقف انتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة الاستهلاك إليها من عدمه وكذلك بغض النظر عن القدرة على استيرادها من عدمه .

تشير الدراسة نفسها الى تناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء لأن الاستثمارات الجديدة تصبح مرهونة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تتجه الى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها والانتاج فى مراكزها الرئيسية والتصدير الى أسواق دول العالم المختلفة .

وتكشف الدراسة عن ضرورة اتخاذ اجراءات تساهم فى ضبط ظاهرة التلاعب بالاسم التجارى وحث الأطباء على التوصية بالمستحضرات الصيدلية الأرخص للمرضى لأنها تخفض تكلفة فاتورة العلاج بصورة كبيرة ، على سبيل المثال تلزم القوانين فى أمريكا أن ينصح الصيدلى المريض بالأصناف الأرخص المماثلة للمستحضر بحكم عدم وجود اختلاف فى فاعلية الدواء .

من جانب وزارة الصحة فإن الدكتورة جميلة موسى وكيل أول وزارة الصحة ورئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية بوزارة الصحة ، إن وزارة الصحة هى المسئولة عن تسعير الدواء ، أما كيف يتم التسعير فإن الدكتورة جميلة تقول ان وزارة الصحة قامت بوضع سياسة دوائية مالية وكذلك خطة مستقبلية للسيطرة على أسعار الدواء أهمها إعادة تشكيل اللجنة العليا لتسعير الدواء برئاسة الدكتور وزير الصحة وذلك لتسعير جميع المستحضرات الصيدلية سواء المنتجة محليا أو المستوردة الى جانب وضع القواعد العامة للتسعير على أن تعتمد على معدلات التكلفة الحقيقية مع هامش ربح معقول للشركة المنتجة يصل الى ١٥٪ للدواء الأساسى و٢٥٪ للدواء غير الأساسى ، أيضا تسعى الوزارة الى توفير جميع الأدوية بأسمائها العلمية وليس بالاسم التجارى وفى عبوات خاصة يكتب عليها وزارة الصحة .

تحت الاختبار

أما عن استيراد الدواء فإن هذا يقتصر على الأصناف ذات حجم الاستهلاك الضئيل وبالتالى تحجم عن انتاجه الشركات المحلية أو أدوية تتطلب تكنولوجيا عالية غير متوفرة فى مصر فضلا عن استيراد الأصناف الحساسة حتى وإن كان يتم انتاجها محليا حتى تثبت فاعلية الدواء المحلى ولا أدل على ذلك من توفر دواء «اللانوكسين» الخاص بالقلب رغم وجود العديد من البدائل المحلية .

ويرجع ارتفاع اسعار الدواء المستورد إلى هيمنة بعض الشركات الدولية على انتاجه لما لديها من تكنولوجيا عالية وتكاليف باهظة . ولذلك تقوم وزارة الصحة بتحديد الأدوية التى يجب دعمها ، ويصل إجمالى الدعم إلى نحو ٧٩ مليون جنيه سنويا لقطاع الدواء وهو تقريبا ثابت ، كما تسعى وزارة الصحة الى

تصنيع بعض الأدوية المستوردة فى شركات وطنية بترخيص من الشركات العالمية بالخارج وبأسعار مناسبة لتخفيض الدعم وتوجيهه فقط للأصناف التى لايمكن انتاجها محليا ، وحاليا لدى وزارة الصحة مشروع لانتاج الأنسولين والأمصال بدلا من استيرادها .

رفع الأسعار

وعن سبب الزيادة فى أسعار الأدوية التى تنتج محليا تقول دكتورة جميلة إن تسعير الأدوية اقتصاديا بدأ منذ عام ١٩٩١ ، فى الوقت نفسه كان لابد من رفع أسعار بعض الأصناف متدنية الأسعار والتى تتسبب فى خسائر عالية للشركات المنتجة مما أدى إلى الامتناع عن انتاجها واختفائها من الأسواق ، وأدى تحريك أسعارها الى معاودة طرحها وظهورها بالأسواق بأسعار مناسبة ومنخفضة إذا قورنت بمثيلها من الانتاج الحديث أو المستورد والتى تبلغ أسعارها أضعاف هذه الأسعار .

وحول كيفية مواجهة مشكلة عدم توفر الأدوية المستوردة بالكمية المناسبة قالت د. جميلة موسى : إن وزارة الصحة وضعت حلا لهذه المشكلة متمثلا فى طرح مناقصة عامة لجميع الأدوية الأساسية المستوردة غير المتوفرة بالسوق حيث تقوم الوزارة بتحديد الكميات التى تغطى الاحتياجات الفعلية والوصول لأفضل الأسعار عن طريق تلك المناقصة التى تشارك فيها شركات قطاع عام وخاص واستثمارى ، وسيتم طرح المناقصة الشهر الحالى وذلك بالاسماء العلمية للأدوية وليس بالاسم التجارى .

وتطمئن الدكتورة جميلة كل من يثير القلق حول مخاوف الجات موضحة أن سوق الدواء فى مصر مطمئن فى ظل تطبيق اتفاقية الجات ويرجع ذلك الى أن ٦٠٪ من الانتاج المصرى هو مستحضرات مصنعة بتصريح من الشركات العالمية أى الشركات صاحبة الحق لهذه المستحضرات وذلك بالاضافة الى أن ٣٠٪ من المستحضرات الباقية قد أصبحت خارج حقوق الملكية ولجميع المصانع الحق فى تصنيعها كما أن خاماتها متوفرة بالأسواق العالمية رسميا ، وينحصر تأثير الاتفاقية على ١٠٪ من الانتاج المحلى وسوف تعمل الشركات التى تصنع هذه المستحضرات على حل هذه الأوضاع خلال فترة السماح الباقية وهى تسع سنوات .

صفاء لويس



المصدر: الأهـرام

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ١٩ مايو ١٩٩٦

العلم وتحديات المستقبل

د . عصام الحناوى

الأستاذ بالمركز القومى للبحوث

تغيرت الاوضاع العالمية السياسية والاقتصادية تغييرا هائلا منذ بداية الثمانينات، ولم تحدث معظم هذه التغييرات بصورة تدريجية، بل حدثت من خلال انتفاضات حادة لم تكن متوقعة.. ونتيجة لذلك اصبحت الخرائط الايديولوجية والاقتصادية اليوم تختلف عن ما كانت عليه فى الثمانينات، ولقد صاحب هذه التغييرات فى الاوضاع العالمية تغييرات كبيرة فى مفهوم العلم واتجاهاته نوجز اهم معالمها فى التالى:

(١) الاهتمام المتزايد فى الدول المتقدمة بالبحوث العلمية الأساسية باعتبارها «الوقود» الذى يولد التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية بصورة شاملة. فالبحوث الأساسية فى علوم الرياضة والفيزيقا وفرت الأساس للانشطار النووى وخلق الصناعة الذرية ومكنت من اختراع الحسابات الالكترونية، والبحوث الاساسية فى الكيمياء وضعت الأساس للتغييرات الجوهرية فى تكنولوجيا العمليات الإنتاجية وافضت إلى إقامة صناعات كثيرة جديدة والبحوث الأساسية فى علم الأحياء كانت العامل الكامن وراء التغييرات الكبيرة فى مجال الزراعة والطب، ولقد وضح الاهتمام المتزايد بالبحوث العلمية الاساسية من زيادة الميزانيات المخصصة لها فى جميع الدول المتقدمة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ففى الولايات المتحدة يبلغ الانفاق الحكومى على هذه البحوث حوالى ١٦ مليار دولار سنويا (اى نصف الاعتمادات الحكومية المخصصة للبحث العلمى المدنى) ومن المزمع زيادة هذه الميزانية إلى ٢٥ مليار دولار مع بداية عام ٢٠٠٠ حتى تحافظ امريكا على مركز الصدارة فى التقدم العلمى فى العالم.

(٢) التطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة والمستقبلية هى تطورات شاملة فى قوى الإنتاج، فحتى الآن كانت الميزة التنافسية تعتمد على توافر الثروات الطبيعية وعلى معدلات الإنتاج خاصة نسبة راس المال للعمل أما فى القرن القادم فستكون الميزة التنافسية من صنع الإنسان، فهناك الآن سباق على رفع معدلات الصناعات كثيفة العلم مثل الالكترونيات الدقيقة التكنولوجيا الحيوية - المواد الجديدة - الاتصالات - الحاسبات الآلية وبرامجها .. الخ وكلها صناعات يمكن توطينها فى اى مكان على الارض اى لا ترتبط بمواقع محددة للثروات الطبيعية.. الخ ولما كان التقدم العلمى والتكنولوجى هو اساس هذا النوع من الميزة التنافسية، اصبح كل من البحث العلمى الاساسى والتطور التكنولوجى ذا اهمية قصوى لدعم وتطوير هذه الميزة التنافسية.

(٣) ادت الاتجاهات فى تغيير الميزات التنافسية إلى زيادة كبيرة فى الاستثمارات المخصصة للبحث العلمى فى الدول الصناعية تتجه فى مجملها لتقوية الأوضاع التنافسية لكل دولة فى مواجهة الأخرى، بالإضافة إلى هذا يتم توجيه جزء من هذه الاستثمارات إلى ما يعرف بالاستثمار التجارى للبحث العلمى ويقتصر العائد من هذا النوع من البحث العلمى على من لديهم القدرة على شرائه واستغلاله (تم تقنين هذا الموضوع فى إطار الملكية الفكرية فى اتفاقية الجات).

(٤) من اهم الاتجاهات التى تتخذ لدعم الميزات التنافسية للدول المتقدمة استخدام نتائج بعض البحوث والتطورات التكنولوجية التى تمت فى إطار البحوث العسكرية ورفع عنها الحظر بعد انتهاء الحرب الباردة، فمثلا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الآن الصور عالية الجودة من اقمار التجسس فى البحوث الاستراتيجية الخاصة بالمصادر الطبيعية والبيئة بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيات كانت مقصورة فى الماضى على برامج الفضاء وتم تحويلها وتطويعها فى استخدامات مدنية مختلفة، ولعل هذا الاتجاه هو سبب انتشار عمليات «التجسس العلمى والصناعى» فى الدول المتقدمة فى الآونة الأخيرة.

(٥) فى ضوء هذا السباق العلمى الهائل اصبحت عملية نقل التكنولوجيا عملية معقدة للغاية لا تعتمد فقط على الجوانب العلمية والاقتصادية، بل ايضا على جوانب استراتيجية وسياسية متعددة، وهذا التعقيد فى نقل التكنولوجيا كان معروفا فى مجالات قليلة محددة (مثل نقل التكنولوجيا النووية فى الاستخدامات السلمية) ولكن اصبح الآن يشمل أعدادا متزايدة من المجالات المختلفة (خاصة مجالات التكنولوجيات المتقدمة).

لقد أدت هذه التغييرات فى اتجاهات البحث العلمى والتقدم العلمى والتكنولوجى السريع والمستمر فى الدول المتقدمة إلى وضع الدول النامية فى وضع اكثر حرجا عن ذى قبل واهم معالم هذا الوضع هى:

(١) استمرار اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية او بين الشمال والجنوب فدول الشمال التى بها ٢٢٪ فقط من سكان العالم تنتج حوالى ٨٦٪ من المنتجات المختلفة التى يصدر معظمها إلى دول الجنوب وتعمل دول الشمال جاهدة على الابقاء على هذه

النسبة او زيادتها خاصة بعد اتفاقية الجات ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة الاستثمارات فى البحث والتطوير لتدعيم ميزاتها التنافسية ويقدر الآن إنفاق دول الشمال على البحث والتطوير بحوالى ٩٥٪ من الانفاق العالمى اى أن نصيب دول الجنوب هو حوالى ٥٪ فقط.

(٢) ادت اتجاهات التقدم العلمى فى الدول المتقدمة إلى فقدان الدول النامية التدريجى لما كان لها من مزايا نسبية فى الاقتصاد العالمى فالتكنولوجيات الجديدة التى رفعت من كفاءة استخدام الطاقة ادت إلى تراجع الطلب على البترول والفحم (لم يعد احد يتحدث الآن عن ازمة الطاقة) وتكنولوجيات احلال المواد المصنعة محل المواد المستخلصة من خامات طبيعية فى صناعات كثيرة (مثل احلال البلاستيك والمواد المركبة محل المعادن فى صناعة السيارات مثلا) ادت إلى خفض الطلب على الخامات المعدنية.

(٣) أدى الاعتماد المتزايد على الآلة والأوتوماتية إلى خفض أهمية الأيدى العاملة فى الصناعة، وبالتالى قيمة العمالة الأرخص فى الدول النامية وقد ادى هذا إلى تراجع فى معدلات نقل بعض الصناعات من دول الشمال إلى الجنوب (التى كانت تنقل للإفادة من العمالة الرخيصة) مما نتج عنه انخفاض فى القدرات التصديرية لبعض الدول النامية (فى اسيا وأمريكا اللاتينية مثلا).

(٤) سوف تؤدى الصعوبات المتزايدة فى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية إلى زيادة اعتماد هذه الدول على منتجات الدول المتقدمة (اى أن الدول النامية ستصبح اساسا أسواقا استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة) وسوف يؤدى التقدم العلمى فى بعض المجالات فى الدول المتقدمة (فى الزراعة مثلا) إلى تغيير أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعى مما سوف يزيد من المشكلات الغذائية لكثير من الدول النامية ويصف البعض تبعية الدول النامية فى القرن الحادى والعشرين بأنها ستكون تبعية تكنولوجية واقتصادية سوف تحكمها عوامل سياسية واستراتيجية ويصف البعض هذه التبعية بانها استعمار القرن الحادى والعشرين الذى سوف يتكون من تكتلات تكنو ـ اقتصادية تتصارع مع بعضها.

وهذا الصراع التكنو ـ اقتصادى بدأ بالفعل (على سبيل المثال الصراع التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبين أمريكا والصين، وبين المجموعة الأوروبية واليابان من جهة وبينها وبين امريكا الشمالية من جهة اخرى، وأخيرا بين التكتلات الاقليمية المختلفة) ويتبلور الآن فى أشكاله المختلفة، والواقع انه لا يوجد طريق امام الدول النامية للخروج من هذا المازق سوى تنمية قدراتها العلمية القومية وزيادة الاعتماد على الذات فى البحث والتطوير فالتراكم الحقيقى لراس المال (الذى من شانه اثراء المجتمع) هو ذلك التراكم الذى يتجسد فى القدرة على تكوين وتطوير القدرة الإنتاجية.

إن التركيز على نقل وتطويع التكنولوجيا قد يؤدى بمكاسب على المدى القصير، ولكنه يشكل خطورة على المدى البعيد، فالنمو الاقتصادى الذى تحقق فى بعض دول شرقى اسيا قد وصل إلى ما يعرف بحدود العائد المتناقص ولقد ادركت بعض هذه الدول ابعاد هذا الخطر فسارعت إلى اتخاذ عدة إجراءات للحد منه ومن هذه الإجراءات العمل على تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية القومية، والدخول فى تجمعات اقتصادية تحت إقليمية، وزيادة استثماراتها خارج الحدود فى دول مجاورة تتيح أسواقا كبيرة لمنتجاتها (مثل الصين والهند) ولقد ساعد على نجاح هذه الإجراءات الموقع الجغرافى لهذه الدول والتقارب الكبير فى عاداتها وانماط عملها.

لقد كانت القدرة العلمية والتكنولوجية فى كل عصور التقدم الإنسانى ركيزة للحضارة والحياة، وهى القدرة التى إذا اكتسبت (فهى لا تمنح ولا تشترى) وتم استخدامها زاد الإنتاج وشاع الرخاء، وكلما زاد ذلك زاد تباعا اكتساب المزيد من العلم والتكنولوجيا واستمرت سلسلة التفاعلات لتحقيق المزيد من التنمية الشاملة.

استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة المصرية

فى اطار الاهتمام بالصناعة المصرية وتمكينها من المنافسة فى الاسواق المحلية والعالمية وخاصة بعد ازالة الحواجز الجمركية واساليب ونظم الحماية فان الارتقاء بالمنتج الصناعى المصرى ورفع قدراته التنافسية فى الاسواق التصديرية يتطلب تعظيم دور الصناعة خلال المرحلة القادمة لزيادة معدل نمو اجمالى الناتج المحلى والمساهمة فى حل مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية.

واكد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين ضرورة وضع استراتيجية مستقبلية للحفاظ على الصناعة المصرية بعد ان كانت الصناعة فى المرحلة الماضية تنتج لتغطة احتياجات السوق المحلية وتقليل الواردات وهى المرحلة التى استلزمت حماية الصناعة فى مصر باساليب عدة منها حظر الاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية، مشيرا الى ان المرحلة القادمة تحتاج لتطوير الصناعات القائمة وادخال صناعات جديدة متطورة على أعلى مستويات التكنولوجيا حتى تتمكن من المنافسة المحلية والتصدير للاسواق الاجنبية.

واشار الى ضرورة ان تكون ملامح الاستراتيجية فى المرحلة القادمة معتمدة على الميزات النسبية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى والصناعة خاصة حتى تتمكن من القدرة على المنافسة فى الاسواق المحلية دون التأثر من دخول الواردات المماثلة كما تمكنها من المنافسة فى الاسواق الخارجية وتحقيق اهداف التصدير موضحا ان الاستراتيجية تتضمن توزيع الاستثمارات الصناعية وانتشارها الى المناطق النائية وتحفيز وتشجيع الاستثمارات كثيفة العمالة التى تساهم فى حل مشكلة البطالة وكذلك الاستفادة من الخامات المتوافرة فى مصر سواء التعدينية او الزراعية.

واكد محمد سالم المنشاوى عضو اتحاد الغرف التجارية ضرورة اجراء دراسات تشخيصية شاملة لجميع



محمد سالم المنشاوى

الصناعات المصرية وتقييم قدرتها النسبية والتنافسية محليا وعالميا، مشيرا الى ان الدراسات التشخيصية تتركز على صناعة النسيج والملابس والصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والصناعات الغذائية والزراعية والصناعات الكيماوية والجلدية وصناعة الدواء والصناعات المعدنية والتعدينية وصناعات مواد البناء.

وقال المنشاوى ان الدراسات تشمل المزايا التنافسية والنسبية فى كل صناعة بوضعها الحالى واوضاعها المستقبلية مع مقارنات بين ما تقدمه دول إخرى منافسة فى اجتذاب رؤوس الاموال والتقنية الحديثة وتحديد المشاكل التى تواجهها حاليا مع اقتراح الحلول المناسبة لها، مشيرا الى تحديد الحوافز المتوازنة والمرونة اللازمة للمصنعين والمستثمرين لتشجيع وتطوير الصناعات القائمة والدخول فى الصناعات الجديدة.

واضاف ان تطبيق نظام الحوافز بالنسبة للصناعات التصديرية او الصناعات كثيفة العمالة او الصناعات التى تأتى بتكنولوجيا حديثة.

وطالب محمد المنشاوى بتشجيع مجالات البحث والتكنولوجيا والتدريب واحياء مراكز البحث والتدريب وفتحها للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستفادة منها والمساهمة فى اعادة تأهيلها بالاضافة الى تحديث المواصفات القياسية المصرية حتى تتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية الدولية واتفاقية الجات والتطورات التكنولوجية العالمية.

محمد خراجة



المصدر: العالم اليوم

للبحوث و التدريب و المعلومات التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٦

رغم إنفاق 30 مليار دولار في مشروعات جديدة

صناعة «البتروكيماويات» الآسيوية في مأزق «الجات»

□ بانكوك - مانيلا - العالم اليوم - خاص:

تحقق الدول الآسيوية معدلات نمو مرتفعة لذلك ينمو الطلب على المنتجات البتروكيميائية بمعدلات سريعة، ويتوقع مكتب «جاردين فليمنج» للسمسرة أن تستهلك أسيا 30٪ من منتجات العالم الكيميائية بمختلف أنواعها بحلول عام 2000 مقابل 26٪ في عام 1990، وعلى الرغم من ازدهار الطلب على المنتجات البتروكيميائية إلا أن القلق يسود رجال الصناعة في أسيا.

ففي تايلاند - على سبيل المثال - انخفضت أسهم الشركات البتروكيميائية في بورصة بانكوك، وفي 24 ابريل تم التعامل على أسهم شركة «فينثاي» المنتجة لمادة الـ «P.V.C» بنحو 34٪ من أسعارها المسجلة، وكان قد تم تسجيل الشركة في فبراير 1995 كما تواجه الشركات المنتجة للراتنجات مشاكل متعددة.

وإحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها الشركات البتروكيميائية هي عدم رغبة الحكومات في حماية الصناعات المحلية، وفي تايلاند فإن الأراء المطالبة بعدم الحماية تستند إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية وإلى اتفاق الافتا، وفي العام الماضي خفضت الحكومة التايلاندية التعريفات الجمركية على بعض المنتجات البتروكيميائية من 20٪ إلى 12٪ كما خفضتها على بعض المنتجات الأخرى من 40٪ إلى 30٪ وفي ظل اتفاق الافتا فإنه سيتم تخفيض التعريفات بمعدلات أكثر بحلول عام 1997.

وفي الفلبين - وهي دولة عضو في الافتا - فإن خفض التعريفات الجمركية أدى إلى إعلان شركة «ميتسوي» اليابانية في مارس الماضي عن تخليها عن مشروعها لإنتاج البولي بروبلين الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية 130 مليون دولار.

وفي الصين فإن الرغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تجعل الحكومة تخفض الرسوم الجمركية إلا أنها في نفس الوقت ستلغي الاستثناءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب على الآلات المستوردة، وأعلنت شركتان من كبرى الشركات العالمية البتروكيميائية وهما «BASF» الألمانية و«دوبونت» الامريكية عن أنهما ستبحثان عن موطن أخر لمشروعهما المشترك لإنتاج النايلون في الصين.

وفي الهند فإنه تم تخفيض الرسوم الجمركية بالفعل على المنتجات البتروكيميائية من 150٪ إلى 40٪ ومن المحتمل انخفاضها أكثر مما أدى إلى انخفاض الأرباح وأسعار الأسهم.. ومن أكثر الشركات التي تضررت شركة «ريليانس» كبرى الشركات الفردية الهندية حيث انخفضت أسعار أسهمها بنحو النصف في خلال الثمانية عشر شهرا الماضية.

وعلى العموم فإن الشركات البتروكيميائية الآسيوية لم تفقد بعد كل قوتها السياسية، ففي أندونيسيا افتتحت شركة «كاندرا اسرى» مشروعا لإنتاج الاثيلين والبروبلين لأغراض الاستهلاك المحلي في العام الماضي باستثمارات بلغت 1.9 مليار دولار، والعديد من المشروعات البتروكيميائية الأندونيسية تابعة لابن الرئيس الأندونيسي سوهارتو كما أن العديد من الديون مستحقة لبنك الدولة، ونتيجة لالتزام الحكومة باتفاق الافتا، فإنها أصرت على عدم توفير حماية خاصة للمشروعات البتروكيميائية كما توقع المستثمرون، ولكن في فبراير الماضي تم فرض 20٪ ضريبة إضافية على البروبلين المستورد، وبعد ذلك بأسبوعين صدر مرسوم بفرض رسوم

مشابهة على الاثيلين فى حالة استيراده لاستخدامه لإنتاج البولى اثيلين ويقول العديد من المراقبين إنه بدون الحماية فإن مشروع «كاندرا اسرى» لن يكتب له البقاء.

وفى الحقيقة فإن هذه المشكلات لن تستمر، وتوجد مشكلة أخرى تبدو فى الأفق وهى مشكلة الطاقات الفائضة، فالشركات الأسيوية تضخ حاليا 30 مليار دولار فى مشروعات جديدة أو لتوسيع الطاقات الإنتاجية لمصانعها القائمة فى المراكز المنتجة القديمة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وفى الدول المنتجة للمواد البتروكيميائية الجديدة مثل تايلاند وماليزيا وأندونيسيا وفى الأسواق الضخمة مثل الهند والصين، ويتوقع مكتب «جاردين فليمنج» وجود فائض فى العرض للمنتجات الكيميائية الأساسية «الاثيلين ومشتقاته» فى بداية العام القادم، ولأول مرة سوف تنتج آسيا اثيلين اكثر مما تستهلك.

مؤتمر بجامعة الأزهر يبحث آثار الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية

كتب ـ ممدوح الولى وحسن عبد المنعم

يفتتح الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة صباح غد مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية الذى ينظمه مركز الاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر. ويتناول انعكاسات اتفاقية الجات على أقطار العالم الإسلامى فى مجالات العمالة والاستثمار والمنظمات الحكومية وعلى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والملكية الفكرية، وتستمر أعماله حتى الثالث والعشرين من الشهر الحالى.

ويناقش المؤتمر مقترحات إنشاء تكتلات اقتصادية إسلامية، وموجبات إنشاء سوق إسلامية مشتركة ودور البنك الإسلامى للتنمية ومنظمة التجارة الإسلامية. ويتم التركيز على الآثار على قطاع المؤسسات المالية من مصارف إسلامية وتقليدية وأسوق مال وشركات تأمين، كما يتم التركيز فى المجال الصناعى على صناعة الدواء وفى قطاع النقل والسياحة يتم التركيز على شركات الطيران.

وتخصص جلسات خاصة لتناول الإطار الفكرى والمنهجى للاتفاقيات باستعراض الأهداف والمبادىء العامة فى ضوء واقع البلدان الإسلامية، وكذلك الإطار القانونى للاتفاقية والعضوية بمنظمة التجارة العالمية وكيفية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بالإضافة إلى دور التحكيم فى تسوية المنازعات فى إطار الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى صرح الدكتور أحمد جويلى بأن المؤتمر يتناول أربعة محاور حيث يشمل المحور الأول الإطار الفكرى، والمنهجى لاتفاقية الجات والذى يتناول الأهداف والمبادىء العامة للاتفاقية فى ضوء واقع البلدان الإسلامية فضلا عن الهدف والغاية من الاتفاقية فى ضوء التاريخ الاقتصادى للعالم بالاضافة إلى الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية فى ادارة الاقتصاد الدولى.

وقال إن المحور الثانى يتناول الإطار القانونى لاتفاقيات الجات ويعالج هذا المحورا لعضوية فى منظمة التجارة العالمية، وكيفية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بالاضافة إلى دور التحكيم فى تسوية تلك المنازعات فى إطار اتفاقيات الجات.

وأضاف ان المحور الثالث فيشمل انعكاسات اتفاقيات الجات على أقطار العالم الإسلامى والحلول المقترحة ويعالج هذا المحور برؤية كلية انعكاسات الاتفاقيات على أقطار الإسلامى وا الإسلامى سواء فى مجال العمالة والاستثمار والمنظمات الحكومية والضريبة العامة على المبيعات.

وأشار إلى أن المحور الرابع يتناول انعكاسات اتفاقيات الجات على القطاعات الاقتصادية فى إطار العالم الاسلامى، خاصة على قطاعات الزراعة والصناعة خاصة الدواء وقطاعات الخدمات وأسواق المال العربية والمصارف وشركات التأمين وقطاع النقل والسياحة خاصة شركات الطيران وحقوق الملكية الفكرية



المصدر: الأهـــــــــرام

التاريــخ: ٢٢ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

في افتتاح المؤتمر الدولي حول تأثيرات الجات على اقتصاديات العالم الاسلامي:

مصر ترحب بالمناطق التجارية الحرة

■ قطاع الزراعة يطلب التعجيل بتنفيذ الاتفاقية وقطاع الدواء يريد الاستفادة من فترة السماح

■ المؤتمر يبحث سلبيات الجات على الاقتصاديات الإسلامية

تابع المؤتمر:
حسن عبدالمنعم
محمد يونس

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر لها دور رائد في جميع مراحل اتفاقيات الجات خاصة التى وقعت فى مراكش، وانها تقدم خبرتها إلى عدد كبير من الدول العربية التى تريد الاشتراك فى اتفاقية الجات، مثل الأردن، والسعودية، ولبنان.

واشار إلى أن المفاوض المصرى كان قويا اثناء توقيع اتفاقية الجات، وانه عظم مزايا كثيرة لمصر، وقلل الاثار السلبية التى تقع على الاقتصاد المصرى. جاء ذلك خلال مؤتمر «اثر إتفاقية الجات على اقتصاديات العالم الاسلامى» الذى عقد بجامعة الأزهر، وحضره الدكتور احمد عمر هاشم رئيس الجامعة، والدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس الجامعة، ومقرر المؤتمر، كما حضره وفود من الدول العربية والاسلامية، واشار إلى أن الاتفاقية شملت بعض السلع، كما دخلت إلى حيز الاتفاقية السلع الزراعية والخدمات وقطاع الملكية الفكرية.

وقال: إن إلغاء الدول المتقدمة لدعم انتاجها من الصناعة والزراعة وبالتالى زادت أسعار صادراتها كان حافزا قويا لزيادة انتاجنا وجودته، كالقمح مثلا فبعد ارتفاع أسعاره كان ذلك حافزا للمزارعين لزيادة انتاجية الفدان، وايضا زيادة المساحة المنزرعة بالقمح، وأصبح الاكتفاء الذاتى يمثل ٥٠٪ من احتياجاتنا، وزادت فرص الاستثمار الزراعى، كما زادت صادراتنا من السلع المختلفة.

واضاف ان الاتفاقية اعطت الحق للدول المضارة من تطبيقها التقدم للحصول على تعويضات ومنح وقروض وتيسيرات نتيجة لزيادة أسعار الواردات من الغذاء.

وقال: إن هناك حماية كاملة للصناعة المصرية، وان المفاوض المصرى كان قد سبق ان رفع التعريفة الجمركيه بمقدار ٢٠٪ مما كان للتخفيض الجمركي الذى ورد بالاتفاقية وقدره ٢٠٪ لمدة خمس سنوات لا اثر كبير على حصيلة الجمارك، واضاف ان الملكية الفكرية تستمر لمدة عشر سنوات فقط، وسيكون التطور التكنولوجي اسرع منها وهى تحمى حق الصانع والمزارع والمؤلف، وقد استحقت مصر ١٠ سنوات سماحا لتطبيق اتفاقية الجات بحيث تستفيد منها ولا تضار. كما ان قطاع الزراعة طلب التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، وذلك لتقدم هذا القطاع. اما قطاع الدواء فاثر الاستفادة من السماح بالسنوات العشر، واكد ان قطاع الخدمات فى مصر متقدم، حيث تملك مصر الكثير من مكاتب الاستشارات العلمية، والمكاتب الهندسية والبنوك، وشركات التامين والمقاولات، والسياحة، ولذلك بدانا نروج لقطاع الخدمات عن طريق مكاتبنا التجارية فى الخارج، وان النقطة الدولية تخدم مصر كثيرا فى هذا المجال حيث تربط مصر بتسع وتسعين دولة لتسهيل تجارة الخدمات.

وقال إننا مستعدون الآن لحماية مصر من اى ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية. فقد صدر قانون مكافحة الدعم والاغراق، وانشانا جهازا



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٦

لذلك وان هذه الاتفاقية اعطت لمصر الحق عندما تشعر باى ضرر يقع عليها ان توقف الواردات وتطلب تعويضا عن ذلك الضرر.

وقال إن جنوب افريقيا رفعت قضية ضدنا لاغراق الالومنيوم اسواقها، ونفس النهج سلكه الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمنسوجات المصرية.

كما أكد وزير التجارة أننا نرحب بالمناطق التجارية الحرة مع الدول العربية والاسلامية، وان أول اتفاقية لاقامة منطقة حرة وقعت مع الأردن وسيتبعها اتفاقات أخرى مع الدول العربية.

وأكد الدكتور احمد عمر هاشم رئيس جامعة الازهر أن هذا المؤتمر يأتى فى إطار الدور الحضارى لجامعة الازهر، وحرصها على المساهمة فى مواجهة المشكلات المثارة فى المجتمعات الاسلامية، مشيرا الى ان المؤتمر سيركز على مواجهة اثار اتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الاسلامية، وبحث امكان إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة، واوضح الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الأزهر والمقرر العام للمؤتمر ان المشكلات التى تواجه هذه الاتفاقية خطيرة ولها تداعيات على مسيرة التنمية فى معظم الدول الاسلامية، وهدفنا هو إيضاح الرؤية حول ماتحتويه هذه الاتفاقية التى انضمت اليها مصر ومعظم الدول الاسلامية.

وأكد اهمية بحث تأثير الاتفاقية على صناعة الدواء فى مصر التى قطعت شوطا كبيرا حيث سيخصص المؤتمر جلسة لمناقشة هذه القضية.



المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢٣ مايو ١٩٩٦

إستراتيجية جديدة للصناعة المصرية

اكد خبراء المجالس القومية المتخصصة على ضرورة وضع استراتيجية مصرية جديدة للتصنيع طويلة الامد تتعامل مع المتغيرات الجديدة التى يتعرض لها السوق بفعل تداعى قوانين الحماية الاستيرادية الجمركية فى الدول المختلفة.وتتركز ملامح الاستراتيجية المقترحة فى تحديد رؤية صناعية واضحة تهيئ مصر لمركز تنافس مناسب بجوار غيرها من الدول فى الاسواق العالمية باعتبار ما أظهرته التطورات العالمية الاخيرة من ان التنمية الاقتصادية فى ا ى دولة لايمكن ان تتم بمعزل عن باقى العالم بل يجب ان يخطط لها من منطلق تنافس متكامل. كما تركز الاستراتيجية على اهمية ان تكون للصناعات المصرية القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية والاقليمية والمحلية وايجاد ميزة تنافسية لها تمكنها من الصمود امام المنافسة العالمية على المدى الطويل.وطالبت الاستراتيجية المقترحة للصناعة المصرية ،التى اعدها خبراء المجالس القومية المتخصصة، باعادة تشكيل هيكل الانتاج خاصة بالنسبة لتوليفة المنتجات الصناعية التى سيحكمها عامل الميزة التنافسية ويضع على عاتق المنتجين لها عبء التكيف مع الغاء الحماية والدعم الصريح والضمنى.وركزت الاستراتيجية على ان تمتد عمليات التغيير المطلوب الى البنيان الصناعى واحداث تغيير جذرى فى نمط تفكير متخذ القرار واسلوب الادارة فى المنشاة الصناعية والتركيز على انشطة بذاتها فى كل مرحلة مع الاهتمام بالتقدم التكنولوجى والعلمى عن طريق تشجيع الربط بين الصناعة ومراكز الابحاث.

المطالبة بإقامة سوق إسلامية مشتركة

كتبت نعيمة جليل :

اختتم مؤتمر الجات بجامعة الازهر اعماله امس .. اوصى المؤتمر فى ختام جلساته باقامة سوق اسلامية مشتركة

تضمنت التوصيات كذلك تبادل المعلومات بين الدول الاسلامية والمنظمات الدولية الاسلامية وسرعة تنفيذ قرار منظمة المؤتمر الاسلامى باقامة السوق الاسلامية المشتركة .. لتشجيع الاستثمار وازالة كل القيود وتبنى سياسات تقوم على ادخال التكنولوجيا المتقدمة

- تصميم نماذج للمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة
- إيجاد وسائل للتسوية السلمية للمنازعات بين الدول الاسلامية

وكان المؤتمر برئاسة د . أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة وحضره ٦٠٠ خبير

السوق الاسلامية المشتركة

ضرورة تفرضها الظروف العالمية الراهنة

في مواجهة «الجات» والسوق الشرق أوسطية ومخططات الهيمنة الصهيونية الأمريكية

تحقيق:
حسام سليمان

المصدر: الأخبار
التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٦

تسعى اسرائيل لترسيخ وتعميق سيطرتها الاقتصادية على المنطقة العربية وتخطط لمد نطاق هذه السيطرة لتطوق بها العالم الاسلامى كله. من خلال ما يسمى بـ«السوق الشرق اوسطية» ومن المعروف ان احلام اسرائيل التوسعية تنطلق من عقيدة دينية، وتستند الى اسس يزعمون انها توراتية... ومواجهة المخططات التوسعية الصهيونية - على الصعيد الاقتصادى - تفرض على الأمة الاسلامية استخدام نفس السلاح وذلك بإقامة السوق الاسلامية المشتركة واذا كانت السوق الشرق اوسطية كيانا مصنوعا خلقته المصالح وخرج من قاعات المؤتمرات ويستمد قوته من أوراق المعاهدات والاتفاقيات فان وحدة الأمة الاسلامية حقيقة قرآنية وواقع تاريخى فى نفس الوقت ولديها من الطاقات والامكانات ومن الثروات والموارد، ما يجعلها قوة اقتصادية مرهوبة الجانب ويجعل سوقها المشتركة درعا صلبة تحمى استقلالها وتكفل لها مكانة لائقة على خريطة العالم المعاصر فى ظل نظامه الجديد وتهئ لشعوبها الحياة الطيبة والكريمة ولكن إذا كانت السوق الاسلامية المشتركة ضرورة تحتمها الظروف الراهنة فان هناك - ايضا عقبات لا يستهان بها تعرقل التعجيل بإقامتها.

انه الامر الواقع الذى لا تملك دول العالم الاسلامي تغييره ولكنها يجب الا تقف امامه صامتج او عاجزة ان الصناعة الاسرائيلية مدعومة فنيا وماليا من دول الغرب مما يجعل منتجاتها اكثر قدرة على المنافسة، فى اطار السوق الشرق اوسطية ويهدد بتحويل الدول العربية والاسلامية إلى دول مستهلكة للمنتجات الاسرائيلية وتقليص قدراتها الانتاجية والقضاء على ما تم تحقيقه فى بعض هذه الدول من تقدم نسبى فى مجالات الصناعة والزراعة إضافة الى ترسيخ النظم المالية والمصرفية التى تقوم على الربا والاستغلال وتوقع المسلمين فى الحرج الشرعى.

وتشير دراسة للباحث محمود سيد مصطفى بكلية تجارة الازهر الى ان النهضة الاقتصادية للأمة الاسلامية مرهونة بالتطبيق الكامل للمفاهيم الاقتصادية الاسلامية بعد ان فشلت الانظمة الوضعية فى علاج تخلفنا الاقتصادى وتعتبر السوق الاسلامية المشتركة هى الامل والغاية فى هذا المجال ولابد اولا من السعى إلى إقامة اتحادات اقتصادية اسلامية اقليمية على ان يتم التنسيق والتكامل فيما بينها وتؤكد نفس الدراسة على ضرورة زرع مفهوم الولاء للامة فى نفوس المسلمين بدلا من العصبية القطرية التى اشعلت بينهم الحروب.

ماذا بعد «الجات»

ان اهم ما تحققه السوق الاسلامية المشتركة- كما يؤكد الدكتور حسين شحاته استاذ الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر- التكامل والتنسيق بين الدول العربية فالامة الاسلامية تشترك فى وحدة العبادة والقبلة والدستور والمنهج وفى وحدة التاريخ والمصالح والمصير لذا يجب أن تتحد وتتضامن اقتصاديا لان هذا هو سبيلنا الوحيد للدفاع عن ديننا وعقيدتنا والحفاظ على هويتنا وحضارتنا وقيام السوق الاسلامية المشتركة يتيح حرية انتقال العمالة بين الدول الاسلامية وحرية انتقال واستثمار راس المال هذا - طبعاً- اضافة الى حرية انتقال البضائع والخدمات والمنتجات...

لقد اصبحت السوق الاسلامية المشتركة ضرورة لابد منها وذلك بسببين

اولا: تفادى الخسائر التى ستصيب الدولة الاسلامية بعد ان وقعت على اتفاقية «الجات» الدولية.

وثانيا: لاننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية والدول الاسلامية أولى من غيرها بالتكتل والوحدة لتقف امام التكتلات والاحلاف الاخرى موقف الند للند دفاعا عن مصالحها ولتحقيق الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها.

ويشرح الدكتور حسين شحاته كيف ان كل المقومات الاقتصادية والعوامل الجغرافية والتاريخية تتيح امكانية قيام السوق الاسلامية المشتركة.

الأمة الاسلامية تضم اكثر من ٥٠ دولة يبلغ عدد سكانها اكثر من مليار نسمة

هذه الدول تمتلك كل مقومات التكامل الاقتصادى متمثلة فى تنوع الموارد الطبيعية والزراعية والثروة الحيوانية.

يمتلك العالم الاسلامى اكبر انتاج واكبر احتياطى ايضا من البترول العالمى ومصادر الطاقة.

هناك تفاوت واضح فى توزيع السكان على مستوى العالم الاسلامى حيث نجد دولا مزدحمة بالسكان مثل اندونسيا وباكستان ومصر وماليزيا ودولا اخرى قليلة السكان مثل دول الخليج والصومال وليبيا وموريتانيا وهذا التنوع فى الثروة البشرية يساعد على التكامل وتبادل العمالة والخبرة.

ان تنوع الموارد والمناخ يؤدى إلى تنوع مماثل فى النشاط الاقتصادى داخل الامة الاسلامية، فبينما تعتمد بعض الدول على النشاط الزراعى مثل مصر وسوريا والعراق ، هناك دول اخر يعتمد اقتصادها على البترول والصيد مثل دول الخليج ودول يزدهر فيها النشاط الرعوى مثل السعودية وموريتانيا والجزائر.

عقبات ومعوقات

ولكن الطريق الى اقامة السوق الاسلامية المشتركة ليس مفروشا بالورود بل تعترض المشاكل والصعوبات التى من اهمها.

التخلف العلمى فالمسلمون حاليا مستهلكون وليسوا منتجين، وبلادهم اسواق مفتوحة لمنتجات الغرب ، ومن هنا يجب ان تكون النهضة العلمية فى مقدمة اهتمامات حكام المسلمين.

اختلاف النظم السياسية المطبقة فى البلاد الاسلامية وتبعية معظمها للدول الاجنبية، اضافة الى حالة التردى التى وصلت إليها علاقات الدول الاسلامية ببعضها البعض وعدم الرضوخ لصوت الحق عند الفصل فى المنازعات الاسلامية وعدم احترام المعاهدات الجماعية والثنائية.

اختلاف المذاهب الاقتصادية وعدم استقرارها حيث تتخبط الدول الاسلامية بين الاشتراكية والراسمالية او خليط منهما ولا توجد حتى الآن دولة اسلامية واحدة تطبق المنهج الاقتصادى الاسلامى.

ولا يعنى قيام السوق الاسلامية المشتركة ان نستغنى تماماً عن التعامل مع العالم ولكن لا يجوز ان تقنع الدول الاسلامية بدور المستهلك لمنتجات غيرها او أن تكتفى فقط- بما تحصل عليه ثمنا للموارد الطبيعية والمواد الخام التى تصدرها للدول الصناعية.

المصدر: الأحرار
التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٦

أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية

كتب - صلاح ضرار

برعاية فضيلة الامام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر الشريف عقدت جامعة الأزهر مؤتمراً على مدى ثلاثة ايام (٢١-٢٣ مايو الحالى) لبحث «أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية» نوقشت خلاله العديد من الابحاث المتعلقة بهذا الموضوع والتى تم طبعها فى اربعة مجلدات تمثل مرجعاً هاماً وغنياً بالمعلومات والآراء.

عقد المؤتمر بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى وفي جلسة الافتتاح قال الدكتور احمد عمر هاشم - رئيس جامعة الازهر- ان المشاكل الاقتصادية للأمة الاسلامية افرزت الي جوارها مشاكل اجتماعية مثل البطالة والأمية الثقافية والدينية ومن هنا تاتي اهمية دراسة هذه المشاكل والعمل على علاجها- ودعا رئيس جامعة الازهر الأمة الاسلامية الي توحيد كلمتها والنهوض بكل قواها لمواجهة عصر التكتلات والصمود امام التحديات والمتغيرات.

وطالب د. احمد عمر هاشم بإقامة سوق اسلامية مشتركة، حتى تقدم الدول الاسلامية للعالم هويتها الحقيقية.وفى نفس الجلسة القى الدكتور احمد جويلى - وزير التموين والتجارة- كلمة قال فيها ان مصر لها دور كبير ورائد في كل الاتفاقيات الاقتصادية وهي من الدول المؤسسة فى التجارة العالمية التى حلت محلها الجات. وهناك خبرة مصرية تقدم الآن للاردن والسعودية فى مجال الاقتصاد ونامل ان تنتقل هذه الخبرة الي الدول الاسلامية المختلفة وقال ان مصر في حاجة الي منطقة تجارة حره بينها وبين الدول العربية والاسلامية حتى نحمى انفسنا من بعض مشاكل الجات.



د . احمد عمر هاشم — د محمد سيد طنطاوى

مؤتمر أثر «الجات» على اقتصاد العالم الإسلامي يطالب بالانضمام لاتفاقية تحرير التجارة

كتب - حسن عبدالمنعم ومحمد يونس:

أنهى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية الذى عقد بجامعة الأزهر في الفترة من ٢١ - ٢٣ مايو الحالى أعماله أمس وأصدر توصياته التى طالب فيها الدول الإسلامية التى لم تنضم إلى اتفاقية الجات بأن تنضم إلى هذه الاتفاقية لأنها تمثل سياسة دولية ثابتة. ولابد من التعامل معها وسرعة تنفيذ الدول الإسلامية قرار منظمة المؤتمر الإسلامي بإقامة السوق الإسلامية المشتركة، كما يوصى هذه المنظمة والبنك الإسلامى للتنمية بسرعة تبنى اتفاقات بين الدول الإسلامية لإقامة السوق.

كما يطالب المؤتمر الدول الإسلامية الأعضاء فى الاتفاقية باتخاذ التدابير القانونية الكفيلة بعدم سريان قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة فى بعض الصناعات، خاصة صناعة الدواء على أن توحد مواقفها مع الدول النامية لتأجيل تطبيق القواعد التي من شأنها إلحاق أضرار بها.

ويوصى المؤتمر، الدول الإسلامية بضرورة تشجيع الاستثمار وإزالة جميع القيود التى تؤثر عليها مع إعادة النظر فى نظام الضرائب والرسوم بما يكفل انطلاق سلع التصدير على وجه الخصوص. وتشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتشجيع انتقال السلع والعمالة بينها.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩٦

قرآن وسنة

تشهد جامعة الازهر فى يومى ١ ، ٢ من شهر يونيه القادم - ان شاء الله - مؤتمرا دوليا عن حماية حقوق المؤلفين والمبتكرين فى ضوء احكام التشريع الاسلامى حيث يعقد هذا المؤتمر فى رحاب تلك الجامعة العريقة وبرعاية رئيسها العالم الجليل الاستاذ الدكتور احمد عمر هاشم ، وبرئاسة الاستاذ الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والامين العام لرابطة الجامعات الاسلامية التى تشارك فى انعقاد هذا المؤتمر ، وسوف يعقد هذا المؤتمر بمركز صالح كامل بجامعة الازهر ويشارك فيه عدد كبير من المفكرين وعلماء الفقه الاسلامى والقانونى والمعنيين بالتأليف والنشر وحماية الملكية الفكرية من مصر والدول العربية والاسلامية .

والواقع ان هذا المؤتمر يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، واهميته هذه تجىء من اهمية الموضوع الذى يناقشه هذا المؤتمر ، وهو حقوق المؤلفين ، حيث لا يخفى على احد مدى اهمية هذا الحق بالنسبة لصاحبه ، وبالنسبة للمجتمع .

فحق المؤلف يعتبر بالنسبة لصاحبه من اهم الحقوق باطلاق لانه يتعلق بانتاجه العلمى ، وبنات فكرة التى لم تظهر الى حيز الوجود وتتجسد فى عمل علمى او فنى الا بعد جهد ومعاناة ومكابدة ، يعيشها المؤلف مع كتابه فكرة فكرة ، ومسألة مسألة فيقتلها بحثا ويعيش معها دراسة وتحليلا مع الترتيب المقصود ، ولاختيار الالفاظ والعبارات وذلك كله لا يتم الا بعد جهد شاق ومعاناة مريرة ، وتفرغ قد يأتى على حساب حظوظ المؤلف الاسرية والاجتماعية ، ومن ثم كان هذا الحق حريا بالحماية اكثر من غيره .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان حق التأليف يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، فهو اداة الرقى الانسانى ، والتقدم العلمى ، وهو وسيلة انتقال الافكار من مجتمع الى غيره انه الاداة التى يتشكل من خلالها عقل الامة وتتكون ثقافتها ، وهو القاطرة التى تجرها الى آفاق الحياة الكريمة ، ولهذا كان هذا الحق محلا لاهتمام الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي .

وللحديث بقية غدا ان شاء الله.

د.عبدالله النجار



المصدر: الجمهورية

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٦

قرآن وسنة

نصل حديث امس عن مؤتمر حماية حقوق المؤلف فى الفقه الاسلامى الذى سيعقد بجامعة الازهر اول شهر يونيه القادم فنقول :

حق المؤلف على درجة كبيرة من الاهمية للفرد وللمجتمع فى آن واحد معا ، فهو ذو طبيعة عامة وخاصة ولهذا كان محلا لاهتمام التشريعات المختلفة والاتفاقات المحلية والاقليمية والدولية فلاتكاد دولة تخلو من وجود تقنين لحق المؤلف ، ناهيك عن الاتفاقيات التى تنظم حمايته بدءا من اتفاقية (برن) ثم الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف ثم الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف ، بالاضافة الى المنظمات المحلية والعالمية التى تقوم على تلك الحماية .

ولاشك ان تلك التقنينات وهذه الاتفاقيات وما يقوم على تطبيقها من منظمات كل ذلك يعكس مدى اهمية هذا الحق فى ذاته ، ومع ذلك فإنه قد طرأ على ساحة الحياة العلمية والبحثية ما يجعله جديرا بحماية اكبر حيث تطورت المخترعات وتقدمت ادوات النسخ والتصوير ، واصبح السطو على المؤلفات جريمة متفشية وتعدت النطاق الاقليمى الى المجال الدولى بعد ان اصبح العالم اشبه بقرية صغيرة وبعد ان تطورت ادوات الاتصال واصبح من اليسير على الانسان ان يستنسخ اى مؤلف من اى مكان فى العالم وفى دقائق معدودات .

كل ذلك جعل حق المؤلف عرضة للاعتداء عليه اكثر من اى وقت مضى ، وبجانب ذلك باتت الحاجة ملحة لبيان ملامح جريمة السطو على المؤلفات حتى لايرمى بها باحث برىء وحتى يتاح لطلاب العلم ان ينجزوا أبحاثهم فى اطار ما يجب لهم من الاستفادة بابحاث وجهود من سبقوهم من العلماء والمفكرين .

كل هذه الجوانب وتلك القضايا تضفى على هذا المؤتمر درجة كبيرة من الاهمية لانه هو الذى سيضع الحدود الفاصلة بين ما هو مباح ومحرم فى العمل العلمى والاستفادة بجهود السابقين دون خشية الرمى بتهمة انتحال مؤلفاتهم

والذى لايعلمه الكثيرون ان حماية حقوق المؤلفين تعد من أهم قضايا الفقه الاسلامى .

والحديث بقية غدا ان شاء الله .

د. عبدالله النجار

المصدر: الأهرام المسائي
التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٦



٨٠٪ من الإنتاج المحلى يعتمد على مواد خام مستوردة

٣ أسباب وراء تدهور صناعة الدواء:

- عدم التنسيق بين الشركات المنتجة
- قصور المراكز البحثية
- غياب التمويل

لم تعد صناعة الدواء من الصناعات التكميلية الهامشية بل اصبحت من الصناعات المؤثرة التى تسهم بقدر كبير فى دعم الاقتصاد القومى وتنمية الصادرات فى كثير من الدول المتقدمة

وقد نجحت هذه الدول فى تحقيق التوازن المنشود فى سوق الدواء وذلك بدعم البحث العلمى وفتح الأبواب امام براءات الاختراع الجديدة حتى اشتدت المنافسة في مجالى التسعير والجودة واصبحت الاسواق حافلة بالعديد من الادوية سواء باسمائها العلمية او التجارية.

ولكن بنظرة سريعة الى أوضاع صناعة الدواء فى مصر نجد انها مازالت فى المهد ولم تعد مجرد تصنيع مايتم استيراده من الخارج من مواد خام والتى تمثل ٨٠٪ من الصناعة وقد يرجع السبب فى ذلك الى غياب التنسيق بين الشركات الدوائية وعدم وجود خطه انتاجية مشتركة ومحددة للبحث عن البدائل المتاحة فى بلادنا ناهيك عن ضعف أمكانيات مراكز البحث وارتفاع تكاليف العملية البحثية التى قد تتجاوز مئات الآلاف من الجنيهات رغم عدم توافر الدعم المالى الكافي.

وتكمن الخطورة فى التغيرات العالمية التى لحقت بهذه الصناعة بمقتضى اتفاقية «الجات» الامر الذى يستدعي سرعة التصدى لهذه التحديات وقد تنبه اتحاد الصناعات لهذه القضية وبادر بوضع خطة للنهوض بصناعة الدواء والتى تتضح ملامحها في السطور التالية:

بداية يوضح د. جلال غراب رئيس مجلس إدارة إحدى شركات انتاج الدواء وعضو مجلس الشورى

أبعاد المشكلة قائلا انه اشتدت ازمة صناعة الدواء عقب اعلان اتفاقية «الجات» التى منحت الدول النامية بما فيها مصر فترة سماح عشر سنوات لحماية وتطوير صناعاتها الوطنية والحاق التطورات العلمية والتكنولوجية بها حتى تكون قادرة على مواجهة ومنافسة انتاج الدول المتقدمة

وقد جاء هذا بمقتضى توقيع اتفاقية حماية الحقوق التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية وتفجرت الأزمة عندما نادت بعض الاصوات بضرورة تنازل مصر عن هذه الفترة الممنوحة وتبدأ فى اقتحام السوق العالمية للمنافسة واثبات الذات واذا كانت هذه الدعوة قد يمكن الاستفادة منها فى بعض الصناعات فيصعب تطبيقها على صناعة الدواء التى مازالت فى المهد.

واذا قمنا بتحليل المشكلة بجميع عناصرها نجد ان قيمة استهلاك الدواء فى مصر تبلغ مايقرب من ٢.٧ مليار تفى بسد احتياجات ٩٣٪ من جملة الاستهلاك علاوة على تدخل الحكومة بدعم الأدوية المستوردة كالانسولين والبان الاطفال وبعض الادوية المستخدمة فى علاج الأمراض الخطيرة والمزمنة ورغم الازدياد الحيوى فى الاسعار العالمية للدواء الا ان قيمة الانتاج المصرى المقدرة بـ ٢.٧ مليار جنيه تعد اكثر انخفاضا مقارنة بالسعر العالمى المتداول بقيمة قدرها حوالى ١.٥ مليار جنيه.

ومن ناحية اخرى نجد ان حوالى ٥٪ من الدواء المتداول فى مصر عبارة عن ادوية مازالت مسجلا بها براءات اختراع وبتطبيق اتفاقية الجات واسقاط فترة السماح الممنوحة سترتفع هذه النسبة الى مايتراوح بين ٣٠٪ الى ٤٠٪ وحتى تتضح الصورة نرى أن نسبة الـ ٥٪ هذه تبلغ تكلفتها حوالى ١٤٠ مليون جنيه لان الشركات المنتجة تحصل على المواد الخام الخاصة بتصنيعها من مصادر متعددة الامر الذى يسهم فى خفض الاسعار ولكن بمجرد تطبيق اتفاقية الجات ستقفز هذه الاسعار من ٥ الى ١٠ اضعاف لتبلغ حوالى مليار جنيه لان فى هذه الحالة ستضطر الشركات المنتجة الى شراء المواد الخام من المنتج الاصلى فقط والذى سيصبح محتكرا للسوق والاسعار.

مدة حماية

ويضيف د. جلال غراب قائلا : نظرا لان صناعة الدواء ذات طبيعة خاصة وبالذات فى الدول النامية التى تقوم حكوماتها بدعم الدواء إلا انه عند توقيع اتفاقية الجات وبخاصة فى الملحق أ «جـ» الذى يشمل احكام الملكية الفكرية المقسمة على ٧٣ مادة تم منح صناعة الدواء مدة حماية لبراءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرة ٢٠ سنة يظل فيها المخترع الاصلى هو المحتكر الوحيد للاختراع وقد جاء هذا الشرط على سبيل التعديل لاتفاقية «برن» عام ١٩٧١ التى كانت تحمى براءة الاختراع لمدة ١٠ سنوات فقط يتم فيها حماية التكنولوجيا المستخدمة فى الوصول الى المنتج «الدواء» ولكن جاءت اتفاقية الجات لتحمى الدواء نفسه أيضا بالاضافة للتكنولوجيا المستخدمة واشترطت الاتفاقية ان يتم العمل بها بعد عام من توقيعها وقد يتعرض المخالف للمساءلة المدنية وفرض التعويضات وقد يصل الى المساءلة الجنائية.

ولكن روعى عند توقيع هذه الاتفاقية النظم الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية فتم منح الدول الاشتراكية مهلة قدرها ٤ سنوات والدول الاقل نموا ومنها مصر فترة سماح قدرها ١٠ سنوات كفترة انتقالية يتم خلالها تطوير صناعة الدواء لامكانية المواجهة والمنافسة

وخلال هذه الفترة تقوم الدول المتقدمة بتقديم المساعدة للدول النامية ببناء قاعدة تكنولوجية ضخمة تساعد على تسجيل براءات الاختراع بالاضافة الى تقديم كافة المساعدات اللازمة لسهولة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ومع ذلك تصاعدت الاصوات المطالبة بالغاء هذه الفترة الانتقالية لفتح الباب لمزيد من الاستثمارات الأجنبية.

لب المشكلة

ويرى د. جلال غراب ان المشكلة الآن ان هذه المهلة الانتقالية آخذة فى التناقص فى حين تقف الاجهزة المسئولة مكتوفة الأيدى دون النهوض بهذا القطاع او حتى رسم خطط مستقبلية لتطويره حتى لانفاجأ بانتهاء المدة وتطبيق الاتفاقية الامر الذى سيؤدى الى حدوث ثورة اجتماعية واقتصادية تفوق امكانياتنا وهذا مايستدعى التنسيق وتضافر الجهود بين الجهات المعنية بالامر على راسها قطاع الاعمال واتحاد الصناعات المصرية والشركات المنتجة وذلك لدعم الابحاث والدراسات الخاصة بالدواء لتسجيل المزيد من براءات الاختراع لانتاج دواء جديد خالص ونظرا لارتفاع تكلفة هذه الابحاث التى يقدر للبحث الواحد حوالى ١٠٠ مليون جنيه فيجب اتجاه الشركات الى اجراء ابحاث علمية مشتركة مع وضع خطة واضحة لتنفيذ براءات الاختراع وبذلك تخطو خطوات ثابتة نحو خصخصة البحث العلمى.

ومن هنا ندعو جميع الشركات المنتجة للدواء فى مصر والبالغ عددها ٢٥ شركة منها ٨ شركات تابعة للقطاع العام و٨ شركات راسمال مشترك والباقى تابع للقطاع الخاص الى الاندماج احتذاء بتجارب الدول المتقدمة وذلك لمواجهة المنافسة ومواكبة تطورات الصناعة

ومن ناحية أخرى يجب مسايرة الاتجاه العالمى لتغيير شكل الدواء وتطوير صناعته بعدم الاقتصار على الموارد الطبيعية والكيماوية والبيولوجية فى التصنيع بل الاتجاه الى الهندسة الوراثية ولأنها مكلفة جدا يجب اجتماع جميع المهتمين بهذا القطاع منذ هذه اللحظة وقبل انتهاء المدة الممنوحة للبحث عن موارد جديدة تستخدم فى المستقبل فى صناعة الدواء ولان مصر غنية بالأعشاب والنباتات الطبيعية فيجب السعى وراء تدعيم براءات الاختراع المعتمدة عليها خاصة انها منخفضة التكاليف.

الأصوات المعارضة

ويحذر د. محمود عبد المقصود أمين عام نقابة الصيادلة من الاصوات المعارضة للفترة الانتقالية الممنوحة قبل تطبيق اتفاقية حماية الملكية والتى تمثل مصالح بعض شركات الأدوية الاستثمارية فى مصر المتحدثة بلسان بعض الدول المتقدمة التى ترغب فى ان تجعل من السوق المصرية مصبا للاستثمارات الأجنبية دون الاهتمام بتطوير صناعاتها المحلية وللأسف لن تلتفت اى من الجهات المعنية بمستقبل صناعة الدواء الى هذه المخططات الخارجية التى تمهد لقرب الصناعة .

ويشير الى ان الخطورة فى عدم الاستعداد لمواجهة مقتضيات المرحلة القادمة فى ظل هذه الاتفاقيات العالمية لا تقتصر فقط على جانب الأسعار علما بان هناك بعض الشركات العالمية تطرح أدويتها فى العديد من أسواق الدول النامية بأسعار منخفضة عن الأسعار المحلية ولكن للمشكلة اخطر من ذلك

فاذا نظرنا إلى وضع صناعة الدواء فى مصر نجد ان الاحصائيات تشير الى انها تفى باحتياجات ٩٢٪ من جملة الاستهلاك . ولكن بتحليل هذه الاحصائية نجد أن ٨٠٪ منها يعتمد على مصادر صناعية ومواد خام مستوردة وهنا تكمن الخطورة فماذالو تم تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية

المصدر: الأهرام المسائى

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٦

والتنازل عن الفترة الممنوحة ستقع مصر فى شراك المحتكرين لهذه المواد التصنيعية مما يؤدى الى تدهور الصناعة وما يترتب على هذا من ضياع ملايين الاستثمارات وضياع مستقبل الاف الأيدى العاملة المستفيدة من قيام هذه الصناعة وبالطبع خضوع أسعار الدواء للعرض والطلب العالمى خاصة أن مصر تفتقر إلى وجود سياسة واضحة لتسعير الدواء التى تتم بشكل عشوائى على خلاف الحال بالدول المتقدمة التى تضع حدودا فاصلة فى التسعير بين الدواء ذى الاسم العلمى وشبيهه ذى الاسم التجارى الذى يباع بأسعار مخفضة بينما نجد فى مصر العديد من الأدوية التى تباع باسمها التجارى بأسعار مضاعفة للأدوية ذات الاسم العلمى مما فتح الأبواب للمتاجرة بأرواح المرضى.

سوق الدواء

وللأسف والحديث على لسان أمين عام نقابة الصيادلة تفرض الشركات العالمية « سطوتها» على سوق الدواء فى مصر ويشاركها بعض الأطباء والصيادلة فى ذلك فنجد مثلا تحالفا بين الطبيب وإحدى الشركات لصرف أدويتها للمرضى رغم وجود بدائل اقل سعرا وقد تكون أعلى جودة فهذا ما لايحدث فى الدول المتقدمة فمثلا نجد أن النظام الدوائى فى أمريكا يشترط على الصيدلانى كتابة الأدوية البديلة الموجودة فى التذكرة الطبية وإعلام المريض بها وبأسعارها لتكون لديه حرية الاختيار بين ما صرفه له الطبيب أو المتوافر بالأسواق على أن تكون له نفس الفاعلية العلاجية وفى حالة تمسك المريض بدواء الطبيب يتم تسجيل هذا على التذكرة الطبية لحماية المريض بالطبع من الاستغلال .

إعادة النظر

لذا يوصى د. محمود عبد المقصود بضرورة اعادة النظر فى صناعة الدواء بمصر وتنظيم أمورها لمواجهة هذه التحديات وتغليب مصلحة المواطن والصناعة على مصالح القلائل الذين لا يمثلون الصناعة المصرية وهذا يستدعى التعاون بين الشركات واندماجها لخلق كيانات قوية قادرة على البحث العلمى والمنافسة وكذلك انشاء صندوق للبحوث والتكنولوجيا لتطوير صناعة الدواء وابتكار ادوية جديدة والمواد الكيماوية وغيرها وتخصص الشركات جزءا من أرباحها ومبيعاتها لدعم هذا الصندوق .

والتنسيق بين الشركات لتنظيم عمليات الانتاج والتخصص فيها لامكانية خفض التكلفة ومنافسة الأسعار العالمية.

موقف حاسم

ويقف اتحاد الصناعات موقفا حاسما للارتقاء بصناعة الدواء وتذليل كافة العقبات لمواجهة التحديات المقبلة وهذا ما يؤكده د. برهان الدين اسماعيل رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات قائلا اننا لا ننكر مدى تطور صناعة الدواء فى مصر حيث يبلغ حجم انتاجها اكثر من نحو ٢ مليار جنيه تحقق الاكتفاء الذاتى للسوق بنسبة ٩٣٪ بأسعار تقل ٢٠ مرة عن السعر العالمى وقد اكدت دراسة أجرتها إحدى المؤسسات الدولية عن صناعة الدواء أن مصر كانت تنتج عام ١٩٨٠ دواء بما يعادل ٣١٥ مليون دولار يحقق الاكتفاء الذاتى بنسبة ٩٣٪ ومن المتوقع ان يرتفع عام ٢٠٠٠ الى ٣٨٦٢ مليون دولار ولكن يحقق ٣٠٪ فقط من احتياجات السوق نظرا لارتفاع الوعى الصحى والحاجة إلى الخدمات العلاجية.

وبنظرة سريعة لصناعة الدواء فى مصر نجد انها تخضع قبل اتفاقية «الجات» الى القانون الصادر عام ١٩٣٩ الخاص بحماية براءة الاختراع والذى يوفر الحماية لطريقة تصنيع الدواء لمدة عشر سنوات يكون من حق المنتجين بعدها انتاج نفس الدواء باعتبار أن فترة الحماية كافية لاعطاء الشركة المنتجة فرصة لتغطية نفقات البحث العلمى وتكلفة الانتاج ونتيجة لذلك فإن مصر تنتج ادوية عالية رخيصة منها دواء مرض القرب « الادلات» بسعر ٣ جنيهات فى حين كان يتم استيراده بنحو ٣٦ جنيها.

ويستطرد رئيس شعبة صناعة الدواء قائلا وعلى هذا النحو ظلت أسعار الدواء تنخفض عن مثيلاتها بالدول المجاورة حتى وصل سعر الدواء فى مصر الآن الى سدس سعره العالمى ولكن بالتطبيق الفورى لاتفاقية الجات سوف يميز المواطن ميزة السعر الاقتصادى لعدد يتراوح بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها وفقا للقانون المحلى ، وسيتم انتاجها فيما بعد وفق قواعد براءات الاختراع الجديدة والتى ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدى إلى رفع أسعار انتاجها بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ٦ أضعاف بمجرد تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية "TRIPS" .

هذا بالاضافة إلى تضييق عمليات البحث والتطوير لمواكبة التطورات العالمية لمدة عشرين عاما وهى مدة حماية براءة الاختراع وكذلك ارتفاع أسعار الاستيراد وخفض معدلات التصدير .

يوصى د. برهان الدين اسماعيل بتشغيل جميع مراكز الابحاث الدوائية ومراكز البحث العلمى للتوصل إلى مستحضرات دوائية جديدة وكذلك توسيع قاعدة تصنيع المواد الخام من خلال انشاء شركات جديدة. للمواد الصيدلانية والاستعانة بالخبرات العالمية علاوة على ضرورة الأخذ بنظام دمج الشركات لضمان وفرة الأبحاث ونقص التكاليف.

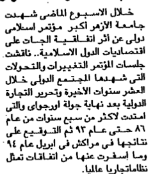
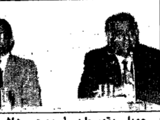
امنية عادل

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٦

الجات من منظور إسلامى لصالح الكبار أم الصغار


د . جويلى يتوسط د . احمد عمر هاشم ود . جعفرعبدالسلام فى إحدى جلسات المؤتمر .

« تصوير : عبدالهادى كامل »

خلال الاسبوع الماضى شهدت جامعة الازهر أكبر مؤتمر اسلامى دولى عن أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية.. ناقشت جلسات المؤتمر التغييرات والتحولات التى شهدها المجتمع الدولى خلال العشر سنوات الأخيرة وتحرير التجارة الدولية بعد نهاية جولة اورجواى والتى امتدت لاكثر من سبع سنوات من عام ٨٦ حتى عام ٩٣ ثم التوقيع على نتائجها فى مراكش فى ابريل عام ٩٤ وما إسفرت عنها من اتفاقات تمثل نظاماتجاريا عالميا.

ناقش المؤتمر الآثار الإيجابية والسلبية للجات على اقتصاديات الدول الاسلامية وحلول مكافحة الدعم والاغراق واكد المؤتمر على ان اتفاقات تحرير التجارة تمثل سياسة دولية ثابتة لابد من التعامل معها واوصى الدول الاسلامية التى لم تنضم الى هذه الاتفاقات بسرعة الانضمام اليها.

قانون مكافحة الدعم

وكان السؤال الذى طرح نفسه وبالحاح خلال المؤتمر هل نحن مستعدون لحماية مصر والدول الاسلامية من اى ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية ؟!! وكيف يمكن تحويل الآثار السلبية الى ايجابية تفيد كافة ابناء العالم الاسلامى؟!

بداية اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين اننا مستعدون الآن لحماية مصر من اى ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية فقد صدر قانون لمكافحة الدعم والاغراق وانشانا جهازا لذلك.. وقال: ان اتفاقية الجات اعطت لمصر الحق عندما تشعر باى ضرر يقع عليها ان توقف الواردات وتطلب تعويضا او ترفع التعريفة الجمركية .

ولان المؤتمر جاء لبحث الآثار السلبية والايجابية نهوضا بالتعاون الاقتصادى الاسلامى الدولى.. فما راى علماء الاسلام والقانون والاقتصاد ؟!.

تابع المؤتمر :

نعيمة جليل

واكد الدكتور احمد عمر هاشم رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر ان دول العالم اليوم لم تعد مغلقة على نفسها بل اصبح العالم الآن اسرة واحدة وان معرفة ما يجرى فى المجتمع الدولى والعالم المعاصر ودراسة الاوضاع الاقتصادية فى الدول الاسلامية والوقوف على كيفية الاستفادة من هذه الاتفاقيات وتلك السياسات أمر ضرورى .

٤ محاور رئيسية

واكد الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومدير مركز الاقتصاد الاسلامى ومقرر عام المؤتمر ان الهدف من المؤتمر هو اظهار القدرات التى تملكها الدول الاسلامية فى مواجهة آثار الجات وكيف يمكن للعالم الاسلامى ولمصر ان تستفيد من الاتفاق وان تتجنب المضار التى تنتج عنه وكيف تعظم الدول الاسلامية الدور الذى تقوم به ليكون لها نصيب هام فى التجارة العالمية لتنافس الدول الكبرى..

جلسات المؤتمر

وفى جلسات المؤتمر اكدت دراسة للدكتورة سهير حسن عبدالعال استاذ مساعد الاقتصاد بكلية تجارة بنات الازهر عن الآثار المحتملة لجولة اورجواى على قطاع السياحة فى مصر: ان جولة اورجواى ستحدث انتعاشا فى الدول الصناعية المتقدمة وستؤدى الى انتعاش حركة السياحة العالمية مما ينعكس بدوره على زيادة حركة السياحة الى مصر.

حماية الملكية الفكرية..

واكدت دراسة للمستشار احمد عبدالفتاح السنهورى مستشار اكاديمية البحث العلمى ورئيس مكتب براءات الاختراع الاسبق ان الدول الاعضاء سوف تتبادل المعلومات عن السلع المقلدة التى تتعدى حقوق الملكية الفكرية اضافة الى التعاون مع سلطات مصلحة الجمارك بالنسبة للسلع المقلدة والقرصنة بالنسبة لحق المؤلف.

وطالبت دراسة للدكتور صلاح الدين فهمى استاذ الاقتصاد بكلية تجارة الازهر بأن يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمساعدة فى تبنى ووضع استراتيجية عربية مشتركة لانتاج وتوزيع الدواء باعتبار ان الامن الدوائى هو احد المحاور الرئيسية لاستراتيجية عربية اسلامية للتنمية الصحية.. وبهذا يمكن تحويل الآثار السلبية لاتفاقية اورجواى على صناعة الدواء العربية الى آثار ايجابية تفيد كافة انحاء العالم الاسلامى.

قرآن وسنة

نصل حديث أمس عن حماية حقوق المؤلفين فى الفقه الإسلامى فنقول :

اهتم التشريع الإسلامى بحقوق المؤلفين فى جانبيها المادى والأدبى أيما اهتمام .

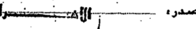
أما بالنسبة للحق المادى ، فانه يعد مقابلا مشروعا لمجهود بذله الباحث ليقدم من خلاله عملا مفيدا للناس ، وقد تكبد فى سبيل انجاز هذا العمل المفيد جهدا عقليا وبدنيا ، ونفسيا ، وماديا ، ومن ثم كان حريا بأن يعوض عن هذا المجهود بأن يستأثر بعوائده المادية ، ولذلك كان الأجر الذى يتقاضاه نظير مؤلفه او كتابه أو عمله العلمى مشروعا ولاشبهة فيه ، إذ هو لايعدو أن يكون أجرا نظير عمل مشروع ونافع مثله كمثل الأجر الذى يتقاضاه العامل على عمله ، والموظف من وظيفته .

وأما بالنسبة للحق الأدبى ، فإنه يتمثل فى حق المؤلف فى ان ينسب مؤلفه اليه ويسمى ذلك فى فقه القانون بحق الأبوة ، كأن المؤلف أب لكتابة أو أفكاره ، ولهذا يقال أن البحث من بنات فكره ، أى أنه أب لتلك الأفكار ، ومن ثم وجب أن تحمى نسبة أفكاره إليه ، كما يحمى حقه فى نسب أولاده له ، فإذا اقتبس من كتابه باحث فلابد أن يشير إلى أن العبارة المنقولة مأخوذة عن المؤلف ويشير اليه بما يعرف به تعريفا شافيا ضافيا ..

وأصول هذا الحق ترجع فى بداياتها إلى علم مصطلح الحديث حيث عنى المحدثون بتحقيق اتصال سند الرواية بالرسول ﷺ . لينسب القول إليه ، وقد عنى فقهاء الشريعة الإسلامية بالاسناد ، أى اسناد القول لقائله ، ونسبة العلم لصاحبه ، حتى قال عبدالله بن المبارك فيما رواه الإمام النووى فى مقدمة شرحه لصحيح مسلم (إن الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال فى الدين من شاء) ، وجاء فى الأثر : (بركة العلم عزوه إلى قائله) ..

هذه الآثار وغيرها تدل على أهمية حق المؤلف ، كما تدل على تحريم التعدى عليه بالسطو أو الانتحال ، وذلك ماستظهر جوانبه جلية خلال مؤتمر حماية حق المؤلف الذى سيعقد بجامعة الأزهر فى أول الشهر القادم إن شاء الله .

د. عبدالله النجار

المصدر: 
الأهرام

التاريخ: ٢٨ مايو ١٩٩٦


وجهة نظر

الجات.. وحكايتها معنا

دعيت لحفل زفاف. جميل.. والف مبروك للعرسان والعرائس. كان الرقص الشرقى محور حديث المدعوين. فى الحفلين، قدمته فنانتان، واحدة من روسيا والثانية من الارجنتين. فى الحقيقة. هما مجتهدتان فى ادائه، لكن بلا نكهة بلدية حلوة يعرفها الجميع وتتقنها القلة القليلة. ربما لم تتذوق الفنانتان طبق فول بزيت وليمون و «دقة» ثوم وكمون مع سلطانية «طرشى» بلدى تناثرت على سطحها عيدان الجرجير، والحلو «مفتقة محوجة» يتقن صنعها عطار فى الدرب الأحمر او درب الجماميز.

مع المتابعة، فكرت فى جولة أوروجواى واتفاقية الجات وتحريرها لحركة انتقال السلع والخدمات. فى حدود علمى، لم تنص الاتفاقية على حرية إنتقال الفنون، خاصة ما هو تخصص شعبى أصيل. «ما إتفقناش على كده» . لماذا إذن يتم هذا الغزو الفنى الذى يفرض المنافسة وآليات السوق فى امور لم تنص عليها الاتفاقية صراحة: أم أن الاتفاقية قد تضمنت بنودا سرية مثل كل الاتفاقيات الثنائية أو العالمية الأخرى. وإذا كان الأمر كذلك فاللعنة على هذه الاتفاقية التى ستسرق من الشعوب تخصصاتها التاريخية وتقضى على تقسيم العمل الدقيق المتعارف عليه.

مالت على صديقة تشاركنى المتابعة وسألتها «الروس دول، مش كانوا زمان بيبجوا مصر علشان يبنوا السد العالى؟ إيه اللى جرى لهم؟»

اجابت، «إللى جرى، لا ينكتب ولا ينقرى»

سالتها، «طيب وشعب الارجنتين؟» اجابت، «ما هو العالم اصبح قرية صغيرة، هو إنتى ما عرفتيش؟».

إجابات سياسية علمية دقيقة تعكس تحليلا سياسيا علميا دقيقا.

أمينة شفيق

المصدر: صوت الأمة [illegible]
التاريخ: ٢٨ مايو ١٩٩٦

في مؤتمر آثار الجات على اقتصاد الدول الإسلامية :

السوق الإسلامية العربية المشتركة حبر على ورق.. ولكنها خيارنا الوحيد

على مدى ثلاثة أيام تمت مناقشة الآثار السلبية والايجابية للجات على اقتصاديات الدول الاسلامية .. والضروريات التي تفرضها هذه الآثار وفي مقدمتها السوق العربية والاسلامية المشتركة والعملة الاسلامية وخاصة ان هناك مواثيق صدرت من عشرات السنين إلا انها مازالت حبراً على ورق .

ففي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حاول الدكتور أحمد جويلي .. وزير التموين .. ازالة المخاوف من الآثار السلبية على كافة المجالات الاقتصادية .. مؤكدا انه تم اتخاذ كافة الوسائل التي تحمي الشعب المصري من مخاطرها .

وعلى النقيض من ذلك وجدنا الدكتور جعفر عبد السلام .. مقرر عام المؤتمر .. يؤكد ان هذا المؤتمر يمثل صرخة مدوية لأبناء مصر والعالم الاسلامي لكي يفيقوا وينتبهوا للواقع الجديد الذي صاروا فيه بعد تطبيق الجات التي صارت - أردنا أم لم نرد - جزءا من النظام الدولي الذي نعيش فيه ولا يمكن تجنبه - ومع هذا فانه يمكن الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول الاسلامية في كافة المجالات فضلا عن مدد الاعفاء من حماية الحقوق الفكرية والمعنوية أو استثناء حماية بعض السلع والمنتجات الظروف قهرية .

وأكد الدكتور أحمد عمر هاشم .. رئيس المؤتمر .. أن التعاون في مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة ومنها الآثار السلبية للجات بعد فرض عين على كل المسلمين حكاماً ومحكومين .. ويجب غرس هذه الروح في نفوس كل المسلمين .

وقسم المستشار أسامة المجدوب .. مستشار شئون العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .. الدول الاسلامية من حيث تأثرها بالجات إلى مجموعات هي الدول البترولية .. ودول المتوسط وشمال افريقيا .. النمور الاسيوية .. الدول الأكثر فقراً في افريقيا وآسيا .. ومشكلات هذه الدول لا ترتبط بأوضاع التجارة العالمية بقدر ما تتوقف في المقام الأول على طبيعة الاداء الاقتصادي فيها ومدى كفاءتها واكتسابها للقدرة التنافسية وكسر قيود التبعية للدول الكبرى الذي تعتبرها منبعاً لتصدير المواد الأولية وسوقاً رائجة لتسويق هذه المواد بعد تصنيعها .

عزيمة الزعماء

أما الدكتور حسين شحاته .. أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر فقد طالب منظمة المؤتمر الاسلامي بتطبيق قرارها بانشاء سوق اسلامية مشتركة الذي صدر منذ عام ٨٩ ومازال حبراً على ورق وكذلك قرارها بانشاء عملة « الدينار الاسلامي » كعملة موحدة للعالم الاسلامي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تستهدف إلى السيطرة على مواردنا ومقدراتنا مع استمرارنا في الخضوع والتبعية الشاملة لها .. ولكن ارادة الزعماء وعزيمة القادة في الاستجابة لتطلعات الشعوب التي تطمح في مزيد من التقدم والتكامل مع الدول الاسلامية الأخرى حتى ولو كانت البداية محدودة ثم تزداد فيما بعد .

الموقع الجغرافي

وعرض الدكتور بكرى عطية .. عميد تجارة الأزهر .. إلى دور الموقع الجغرافي الذي يشغله العالم الاسلامي في التخفيف من الآثار السلبية للجات إذا ما أحسن استثمار هذا الموقع الفريد بتطوير الموانىء البحرية والجوية .. فضلا عن ضرورة زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وخاصة أن هناك تنوعاً كبيرا في منتجاتها وكذلك استثمار فائض رأس المال في دول الخليج الغنية في الدول الاسلامية التي لديها موارد طبيعية غير مستغلة .

البنوك الاسلامية

ونالت قضية « البنوك الاسلامية » - باعتبارها أحد دعائم الاقتصاد الاسلامي الذي ينبغي زيادة الاهتمام بتدريسه وتطبيقه في المرحلة القادمة حتى تكون لنا شخصيتنا الاقتصادية المتميزة - إهتمام العديد من الباحثين أهمها بحث الدكتورة زينب الأشوح من تجارة الأزهر وعنوانه « المصارف الاسلامية ما بين التأصيل والتدمير في ظل الجات » والذي طالبت فيه بدعم هذه التجربة وتصحيح بعض الأخطاء التي وقعت في مسيرة التطبيق وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات الهامة هي العمل بجدية لازالة الخلافات السياسية وعقد إجتماعات ثنائية ومتعدد الأطراف بين الدول الاسلامية لتوحيد المعاملات المالية واقامة تكتلات اقتصادية رأسية وأفقية تمهيدا للوصول الى سوق اسلامية مشتركة ..



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩٦

خبراء التامين العربى لـ « العالم اليوم »

مطلوب إعادة هيكلة قطاع التأمين العربى ماليا وفنيا

«الجات» تقدم فرصا كبيرة لشركات التأمين العربية

□ عمان ـ محمد قنديل :

فى سوق التامين العربى يفرض السؤال نفسه حول التحديات التى ستواجه صناعة التامين العربى لما بعد العام 2000 فى ظل المستجدات التى تشهدها الساحة الدولية التى تلقى على سوق التامين وصناعة تحديات جساما اتخذها المؤتمر الحادى والعشرون للاتحاد العام العربى للتامين الذى عقد فى عمان مؤخرا شعارا يعبر به عن اهمية هذه التحديات التى تواجه صناعة التامين وأسواقه فى العالم العربى فى ظل اتفاقية التجارة الحرة التى سيتم بموجبها فتح اسواق التأمين العربية امام الشركات الاجنبية ذات الرساميل الكبيرة وكذلك التكتلات الاقتصادية المنتشرة فى دول العالم مما يعنى ضرورة تأهيل الاسواق العربية لنفسها لمواجهة هذه التحديات وكما يرى محمد العبد الحسن العواملة مدير مكتب التامين الالزامى بالاردن انه لابد من ضرورة تقارب الاتصالات ووجهات النظر حتى يكون هناك تكتل عربى لمواجهة تحديات صناعة التامين العربى التى لا تقتصر على التجارة الحرة وخدمات الوساطة المالية بل تشهد العنصر البشرى ايضا وهيكلة صناعة التامين العربية اداريا وفنيا والسعى لايجاد صيغة توافقية بين شركات التامين والمؤمن له بحيث توفق الاوضاع وتنظم الامور بشكل معقول حتى إذا دخلنا وانضممنا لاتفاقية التجارة الحرة يكون الامر مناسبا لنا بصورة جيدة لأن سوق التامين العربية دون معوقات مع توفير الكوادر الشابة التى تتفهم وتستوعب تشريعات التامين الجديدة للوصول إلى تشريع تامين عربى موحد.

العلاقات العربية ـ العربية

ويقول الدكتور برهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتامين المصرية أن التحدى يأتى من العلاقات العربية ـ العربية أكثر من الخوف من علاقات خارجية عربية لأن الشركات العربية يجب أن تؤمن ببعضها البعض وتثق فى بعضها البعض وتتبادل التغطيات المختلفة وهو تحد كبير مفقود ليس فى قطاع التامين فقط وإنما فى القطاعات التجارية بصفة عامة.

فالتبادل التجارى العربى لا يتجاوز 6٪ أو 7٪ من التجارة العربية العالمية وهنا يلعب التامين دورا خطيرا باعتباره ليس على المستوى المطلوب.

فمنذ انشاء السوق العربية المشتركة والعلاقات السياسية لم تسمح بتعميق التبادل التجارى العربى ولا قيام سوق عربية تامينية حقيقية لذلك تذهب الشركات العربية مضطرة إلى الاسواق الخارجية لتجد معيدى التامين فى الخارج وهذا ضرورى لانتشار التغطيات عبر العالم لان مهمة التامين تفتيت المخاطر وتشتيتها على أكبر عدد من شركات اعادة التامين فى العالم.

والسؤال لماذا لا تثق شركات التامين العربية فى بعضها البعض؟

فى الماضى كانت هناك رقابة على النقد الاجنبى ولا تزال بعض الدول العربية تعيش اثار هذه الرقابة والسياسات الاقتصادية المنغلقة مما أثر على التعامل بين شركات التامين العربية.

والتحدى الحقيقى ليس لقطاع التامين فقط وإنما لجميع الانشطة الاقتصادية مع انفتاح السوق وسياسة التحرر الاقتصادى حيث ستوجد منافسة شاملة على الشركات العربية أن تعد نفسها لها بالوسائل التقنية المختلفة واستخدام الكمبيوتر لتحديد التسعيرة لانه لن يكون فى القرن الواحد والعشرين تعريفة بالمعنى الذى شهدته الاسواق العربية فى الخمسين سنة الماضية لذلك يقتضى الامر وهذا تحد حقيقى تكوين كوادر جديدة مؤهلة لتنظر إلى الامام لا إلى الخلف وتقدر حجم المنافسة القادمة والتى ستكون قاتلة ليس بسبب دخول الاجانب ولكن بين الشركات العربية بعضها البعض.

وهناك تحد اخر لزيادة النشاط التامينى وهو الوعى ونشره بالنسبة للتامين وهذا مهمة كل المثقفين لأن التامين اصبح ظاهرة حديثة فى ظل التطور الاقتصادى وتباعد التضامن البدائى وتفكك التغطيات العائلية والعصبيات لذلك لابد من وسيلة للتغطيات الاجتماعية وهو لا يتم إلا عن طريق التامين فبقدر زيادة الوعى سيزيد التامين والأمل الحضارى الحقيقى وجود سوق تامينية كبيرة فى الوطن العربى لتستمر التنمية ويكون لنا مكان على خريطة القرن الحادى والعشرين.

الملاءة المالية واعادة التامين

ويضيف نزيه العبد الحسن العواملة رئيس الاتحاد الاردنى

المصدر: العالم اليوم



التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩٦

لشركات التامين ورئيس الاتحاد العام العربي للتامين لدورة 1996 ـ 1998م أن التحديات التي تواجه صناعة التامين العربية كثيرة جدا ولكن الأمر يتطلب التفاهم بين الشركات العربية وزيادة ملاءتها المالية لمواجهة الشركات القوية ذات رؤوس الاموال الكبيرة والحجوم الاقتصادية الكبيرة مع تنسيق الجهود ووضع خطط مشتركة لتعزيز العمل العربي في مجال التامين.

والمطلوب ايضا تعزيز شركات الاعادة العربية بمزيد من اسناد الاعمال إليها حتى تقلل بقدر المستطاع من الحاجة إلى اللجوء إلى شركات اعادة التامين الخارجية.

ولا يخفى على احد أن هذا التوجه يحفظ العملات الاجنبية في البلاد العربية ويخفض الحاجة لخروجها لجهات اخرى اجنبية لذلك فالحاجة مطلوبة لتعزيز التعاون بين شركات التامين العربية سواء في مجال الاسناد المباشر أو في مجال أي تعاون ممكن خاصة في التامينات الكبيرة كتامينات الطيران والنفط حيث تحتاج المخاطر إلى تعاون كبير لايجاد الغطاء التاميني المناسب لها لتامين افضل حماية بالتعاون العربي.

الكوادر الوطنية

ويوضح الشيخ خلدون بكرى بركات ممثل السوق السعودي للتامين في الاتحاد العام العربي للتامين أن اقسام التامين العربية لاتزال متواضعة وهذا يشكل تحديا كبيرا لصناعة التامين العربية نسبة إلى الدخول وإلى الانتاج القومي لذلك مطلوب زيادة الوعي التاميني لزيادة هذه الاقساط وتطوير سوق التامين العربية للوصول إلى الاهداف المطلوبة هذا بالاضافة إلى تاهيل الكوادر الوطنية وجذبها لصناعة التامين والعمل فيه لمواجهة التغيرات الجديدة وبث الثقة في المتعاملين من قبل الاسواق الوطنية في شركات التامين العربية لمواجهة المنافسة القادمة الضارية.

ويرى عبد العزيز مصطفى رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتامين أن شركات التامين العربية ستواجه تحديا لاريب فيه لذلك عليها تقبل الاتفاقيات الدولية واعداد نفسها لها بإعادة النظر في هياكلها من حيث كفاية رأس المال ومستوياتها الفنية ورفع مستوى الجهاز الاداري والفني والاخذ في الاعتبار العلاقات الدولية المتوازنة وقبل ذلك العلاقات العربية ـ العربية التي يجب أن تتوج بالثقة وتنمى حتى يمكن أن تحتفظ الشركات العربية بأكبر قدر ممكن من الاقساط لديها داخل الوطن العربي.

وفي مصر تغيرت سوق التامين بسرعة شديدة واستجاب قطاع التامين واصدر قانونا يسمح لرأس المال المصري والاجنبي بنسبة 49٪ و 51٪ للعمل في قطاع التامين لتحقيق الصالح للمستفيدين في سوق التامين المصري.

ويشير د. جواد العناني عضو مجلس الاعيان الاردني والخبير الاقتصادي أن منظمة التجارة الدولية WTO سيكون لها دور فاعل في المستقبل القريب أقوى من دور المنظمات المالية العالمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. ولذلك لابد لقطاع التامين العربي من اعادة النظر في هيكلته واستثماراته والتشريعات المنظمة لاعماله حتى يستطيع بناء مؤسسات جديدة كبيرة نسبيا وقادرة على الحركة في مواجهة التطورات التكنولوجية والاستثمارية والتجارية الجديدة.



المصدر: اللواء الإسلامي

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٦

في مؤتمر أثر اتفاقية الجات على الدول الاسلامية :

التكامل الاقتصادى هو المخرج الوحيد للعالم الاسلامى

يجب ازالة كافة المعوقات امام تطوير السلع والخدمات

رفع الدعم عن السلع الغذائية تحد جديد .. علاجه الاكتفاء الذاتى

طالب مؤتمر « اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية » الذى عقد بجامعة الأزهر ـ بضرورة قيام تكامل اقتصادى بين الدول الاسلامية لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية .. واكدت توصيات المؤتمر ان هذا التكامل هو المخرج الوحيد للعالم الاسلامى بعد توقيع اتفاقات الجولة الأخيرة من الجات عام ١٩٩٤ .. الى جانب اهمية قيام سوق اسلامية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية المختلفة ، حتى يكون لنا وجود اقتصادى مؤثر فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : اللواء الإسلامي

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

تابع اعمال المؤتمر :

أحمد عبدالرحمن

اشار البيان الختامى للمؤتمر الى ان الدول الاسلامية سوف تواجه منافسة ضارية من جانب الدول المتقدمة فى مجال السلع والخدمات الاجنبية والمستوردة فى ظل تطبيق اتفاقية الجات ، وذلك يتطلب منه الاستعداد جيدا لهذه المنافسة بتطوير الانتاج والاهتمام بالتصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتى الى جانب ضرورة تطوير قطاع الخدمات ـ خاصة البنوك ـ حتى تتمكن الدول الاسلامية من مواجهة المنافسة الشديدة فى هذا المجال .

وفى كلمته ـ فى افتتاح المؤتمر ـ اشار الدكتور احمد عمر هاشم الى ان واجب الامة .الاسلامية ان تتوحد ولاتتفرق بالفعل لا بالقول .. وان تنهض بتوجيه كل قواها لمواجهة عصر التكتلات الاقتصادية ، لأن وحدتها وتضامنها اصبح امرا ضروريا فى مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية .

واوضح ان قيام سوق إسلامية مشتركة أصبح امرا مهما تدعو اليه الحاجة اليوم ، لكى نقدم للعالم هويتنا الحقيقية التى وصفها القرآن الكريم بقوله « كنتم خير امة اخرجت للناس ».. واكد د . هاشم ان حل المشكلات الاقتصادية هو الطريق الامثل للنهوض بالامة ، وكل المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والامية والعنف والانحرافات السلوكية ، وغيرها من المشكلات والامراض الاجتماعية المزمنة التى تمثل خطرا وعبئا على المجتمع .

قضية مصيرية

اما د . احمد الجويلى وزير التموين فاكد ان المؤتمر يناقش قضية مصيرية للدول الاسلامية ، حيث يبحث كيفية التعاون بين الدول الاسلامية ، وهو واحد من عدة مؤتمرات دولية تناقش نفس القضية التى اصبحت من اهم القضايا التى تواجه العالم الاسلامى فى الوقت الحاضر .

وتناول د . جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومقرر عام المؤتمر فى كلمته دور المسلمين فى وضع اسس التجارة الدولية وفتح الابواب التى كانت مغلقة قبل الاسلام ، وقد اعترفت اوربا بهذا الفضل اثناء الحروب الصليبية .. ولذلك فان العالم الاسلامى لا يدعو لقتل مبدأ حرية التجارة او اغلاق ابواب التعامل مع غير المسلمين ، لان هذا لايتفق مع روح الاسلام السمحة ، ولا شريعته الغراء .. وان لدينا الكثير الذى يمكن ان نقدمه للعالم فى حماية الجات ، وفى ظل التكافل الاسلامى .

صور التعاون الاسلامى

وقد ناقش المؤتمر اكثر من خمسين بحثا مقدمة من الاساتذة والباحثين من جامعة الازهر والجامعات المصرية والمراكز البحثية والهيئات الاقتصادية المصرية والاسلامية ، وكان من اهم الابحاث والدراسات التى نوقشت بحث بعنوان « اثر اتفاقيات جولة اوروجواى على اقتصاديات البلدان الاسلامية » للمستشار اسامة المجدوب خبير العلاقات الاقتصادية بوزارة الخارجية .. وتناول فيه تصور التعاون الاسلامي لمواجهة اثار الجات ، حيث أوضح ان الدول الاسلامية تتسم بتنوع وتوافر الامكانات والقدرات ، ولا ينقصها ـ لكى تنهض باقتصادياتها ـ الا وضع تصور علمى ديناميكى للتعاون .

ويشير البحث الى ضرورة توافر عدة عناصر ضرورية لهذا التعاون الاسلامى اهمها :

(١) انشاء قاعدة لحصر الامكانات المتاحة لدى مجموعة الدول الاسلامية من ثروات طبيعية وبشرية وعلمية وبحثية

(٢) تشغيل لجان متخصصة من الخبراء لاقامة المشروعات المشتركة بين الدول الاسلامية تحقق النفع لاكثر من دولة

(٣) تعزيز التعاون الثقافى والفكرى ، والاستفادة من احكام الملكية الفكرية لضمان تحقيق العوائد لهذا الانتاج ذو الطابع المتميز .

اما د . حسين شحاته استاذ الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر فيوضح فى بحثه « اثر النظام الاقتصادى العالمى الجديد على اقتصاديات الامة الاسلامية » ان معظم الدول الاسلامية قد انضمت إلى اتفاقية الجات ، والتى تهدف الى تحرير التجارة العالمية وفتح الابواب امام الدول الموافقة على الاتفاقية ، والغاء الحواجز وتخفيض الجمارك .. وادى ذلك الى عدة اثار سلبية على الدول الاسلامية كالتالى

(١) رفع الدعم بالتدريج مما يؤثر على الطبقة الفقيرة فى الدول الاسلامية النامية

(٢) فتح الأسواق الاسلامية امام كافة منتجات الدول الاعضاء مما يضر بالسلع المحلية للدول الاسلامية الى جانب الآثار السلبية على الشعوب الاسلامية اجتماعيا واقتصاديا

(٣) الاضرار الشديد بالسلع والصناعات بالدول الاسلامية نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع الدول الصناعية الكبرى

(٤) تخفيض الجمارك على السلع المستوردة سوف يؤدى الى عجز فى موازنة بعض الدول الاسلامية النامية

(٥) تمنع الاتفاقية انشاء اتفاقيات تجارية بين الدول العربية والاسلامية ، وهذا يعنى استمرار التبعية للدول المتقدمة والغنية .

ويقترح د . حسين شحاته عدة مقدمات لمواجهة هذه الآثار السلبية ، منها حث المستهلك على تفضيل المنتجات الوطنية ، لأن ذلك يعتبر واجبا وطنيا ، ويجب ان تكون خيرات المسلمين للمسلمين .. الى جانب معالجة الفساد الاقتصادى والاجتماعى والحالى فى بعض الدول الاسلامية ومواجهة مشكلة البطالة ورفع الاسعار .

بالاضافة الى قيام تعاون حقيقى بين رجال الاعمال والاتحادات والنقابات فى العالم الاسلامى ، من اجل مواجهة المنافسة الخارجية ، وذاك عن طريق تنمية المنتجات وتنمية قدرات العامل المسلم وازالة كافة المعوقات من امامه وتوفير الجو الملائم للابداع والابتكار .

المصدر: اللواء الإسلامي
التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٦

ويتناول البحث المقدم من المستشار الاقتصادى معتصم راشد حول اتفاقية الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الاسلامية ، وضع الدول الاسلامية بعد تطبيق اتفاقية الجات الاخيرة ، فيرى ان هناك دول اسلامية قوية مثل ماليزيا واندونسيا سوف تتاثر بشكل سلبى بسبب اجراءات امريكا واوربا لمنع انتشار سلع هذه الدول الاسلامية فى بلادها ، كما أن هناك بعض الدول المصدرة للمنسوجات والملابس ومنها مصر سوف تضار من هذه الاتفاقية .

الى جانب ارتفاع اسعار السلع الغذائية نتيجة رفع الدعم عنها ..

اما التخلص من هذه الآثار السلبية فانه يتطلب - كما يشير البحث السابق - الى عدة خطوات هامة :

اولا : ضرورة التكتل والتعاون ومتابعة الجديد على الساحة الدولية ، لكى نتمكن من الصمود فى وجه التحدى الجديد الذى سنواجهه .

ثانيا : تطوير الانتاج على أساس الجودة الشاملة ، وتوجيه الاستثمارات الوطنية للانتاج

ثالثا : الاهتمام بالتصدير وتذليل جميع العقوبات من طريقه .

التكتلات الاقتصادية

ويقترح الدكتور عبدالله الأشعل الخبير بوزارة الخارجية فى الدراسة التى قدمها بعنوان « التكتلات الاقتصادية الاسلامية لمواجهة آثار الجات » قيام الخبراء فى العالم الاسلامى بدراسة سبل احياء اطار التعاون الاقتصادى على أسس موضوعية بما يناسب المناخ الاجتماعى والثقافى للمجتمعات الاسلامية كما يتعين على الدول الاسلامية التنسيق بينها وبين التجمعات الاقليمية الأخرى .

ويبقى التعاون بين الدول الاسلامية ضعيف جدا ويفتقر الى الية فعالة للمتابعة والتنفيذ والتطوير ، ليرتقى الى احدى مراحل التكامل الاقتصادى المتطورة .. هذا ما يؤكده د . طالب محمد عوض استاذ الاقتصاد بالجامعة الاردنية ، ثم يضيف .. فلابد من قيام كل دولة مسلمة بالعمل الجاد على ازالة المعوقات الاقتصادية المحلية ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، وذلك يتطلب القيام ببرامج تصحيح للمسار الاقتصادى ، كما يجب التركيز على البحث العلمى ، ورفع المستوى الفنى ، وتطوير أنظمة المعلومات .

ويؤكد د . طالب عوض ان هذه الخطوات ضرورية من اجل تسهيل مهمة ربط اقتصاديات الدول الاسلامية فى مجموعة واحدة ، بهدف قيام تعاون اقتصادى اسلامى حقيقى حيث يعتمد اولا على تكامل موارد الدول الاسلامية ، كمدخل لتحقيق التكامل الانتاجى ، مع ازالة كافة القيود والعقبات التى تعترض طريق التكامل الاقتصادى .

الجات من منظور اسلامى

وفى دراسة بعنوان « الجات من منظور اسلامى » يقول د . على حافظ منصور استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ان العالم الاسلامى فيما مضى كان دولة واحدة لا يفصل بينها حدود سياسية ، لذلك كانت حالتها الاقتصادية متقدمة جدا ، اما الآن فهى بحاجة الى التكامل ، خاصة ان الظروف مهيئة ، لاينقصها سوى اخلاص النية .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الـمـسـاء

التاريخ: ٣١ مايو ١٩٩٦

بدلاً من إحالة علمائنا للمعاش:

مصر وعلوم القرن الحادى والعشرين

- العمل بالرخص الاجنبية يشل ابتكار المصريين .
- لماذا يدفع المصرى فدية للأجانب على كل صابونة ودواء وفرشة ومعجون أسنان .
- تقنيات الفضاء تتيح فى ٥ دقائق ما تعجز البعثات المساحية عن إنجازه فى ٨٠ عاما .

محمد فتحى

●● مجمل أوضاع العلوم الحديثة والأوضاع العالمية المحيطة بها مثل اتفاقية الجات ، وظروف الاصلاح الاقتصادى والتخصيص فى مصر ، ناهيك عن الأوضاع العلمية الاستراتيجية والقومية يفرض على مؤسستنا العلمية تجاوز المأزق الذى تعانى منه، مأزق الخلط بين مفاهيم التخطيط والأداء الشامل لمؤسسة وسط مؤسسات تابعة للدولة ، ومفهوم المايسترو المسئول الذى يعمل فى إطار السوق الحرة .

لهذا جاء طرح وزارة البحث العلمى للنقاش العام «إطار السياسة العلمية والتكنولوجية المتكاملة لمصر» الذى يهدف إلى تقويم الطاقات الموجودة وإعادة هيكلتها لحشدها والارتفاع بقدرتها لخدمة الاحتياجات القومية ، والتنمية الاقتصادية المتواصلة ، جاء ذلك فى توقيت موفق للغاية بالذات مع المفهوم الراقى للسياسة العلمية الذى التزمه الإطار والذى يشمل بين جنباته العلوم الاجتماعية والانسانية ●●

لاسبيل إلى الحديث عن مؤسساتنا العلمية وأدائها دون إلمامة بالتغيرات التى تدير الرأس، التى تجرى فى عالمنا ومنطقتنا ، وفيما يخص إمكانات العلم الحديث فى الوقت نفسه.

ويمكن أن نلمس ما أصاب الإمكانات العلمية من تغيرات إذا عرفنا أن خمس دقائق من التصوير الفضائى اليوم تتيح من المعلومات ما تستغرق الطائرات فى جمعه عامين كاملين ، وما لايتيسر للبعثات المساحية إلا فيما يقرب من ثمانين عاما . والمعلومات الفضائية الموجودة فى الصور ليست ضربا من الترف أو الخيال ، فهى تخص مجالات مهمة تمس مختلف جوانب حياة الإنسان ، من طقس إلى تربة «زراعة» إلى ثروات طبيعية «استخراج وصناعة» .. إلخ ، والمهم هنا أن البلدان النامية أكثر من غيرها إفتقارا ــ وحاجة فى الوقت نفسه ــ إلى مثل هذه المعلومات ، والحصول عليها بالطرق التقليدية إجراء بطيء وباهظ التكاليف ، تعوقه كثيرا ظروف التخلف والفقر وضعف البنى الأساسية ونقص الكوادر الفنية ، ناهيك عن طبيعة الصور الفضائية الواضحة المفصلة، الخالية من عيوب الفسيفساء «الموزايكو» وعن أن تكاليف الحصول على المعلومات من مثل هذه الصور الفضائية صارت أقل بما لايقاس مقارنة بالطرق الأخرى .

غير أن وجهة أخرى لإمكانات العلم الهائلة يمكن استشفافه مما يشهده عالمنا من طفرة فى استخدام الحاسبات الأليكترونية فى جميع مجالات الحياة ، وإن كان من الصحيح أن هذه الأجهزة صارت تحت قدرات الإنسان بملايين الأضعاف ، فإن بإمكانها أن تكون أيضا وبالا ما بعده وبال ، إذ أنها قادرة على مضاعفة الأخطاء (التى يجرى إدخالها إليها) بما يقدر بملايين المرات فى الثانية الواحدة !!

ويمكن أن نذهب بهذا الوجه إلى مداه إذا تصورنا مريضا ، لم تشخص أوجاعه بصورة صحيحة ، يدخل صيدلية تحوى أحدث ما توصل إليه العلم من دواء ، ويمضى فى تناول عجائب الأدوية «كلشنكان» ، فيكون تفاقم الحالة نصيبه ، بدلا من الشفاء .

هنا تبرز أهمية الطبيب الذى يصف الدواء فى كل حالة أو يرسم السياسة العلمية الرشيدة التى تتواءم مع ظروفنا وظروف العصر ، وليت الظروف الجديدة التى تحيط بالموقف تقتصر على ماسبق فإن مجالا كالهندسة الوراثية مثلا يفتح الباب لثورة حقيقية فى الزراعة والطب والصحة والحياة بوجه عام ، لكنه يمكن أن يفتح الباب أيضا لنهث تراث مورثات ما نملكه من أحياء (نبات وحيوان) بأبخث الأثمان وتضمينه لأصناف جديدة ، والعودة لبيعه لنا بأبهظ الأسعار!! ومهمة السياسة العلمية أن تتحسب لمثل هذه الحالات .

الجات والملكية الفكرية

ولعل هذا يكون قد فتح باب الحديث عن عوامل أخرى تخص مايحيط بالعلم مثل «حقوق الملكية الفكرية» التى تؤكدها اتفاقيات الجات الجديدة ، والأعباء غير المبررة التى يمكن أن نتحملها نتيجة لذلك . وحتى تتضح أبعاد الموقف ، ماعلى القارىء إلا أن يتذكر

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٦

بعض اعلانات التليفزيون فصابونة «كذا» صنعت بترخيص من شركة «كذا» ، والشركة بالطبع أجنبية ، والترخيص معناه فدية أو أعباء مالية تدفع على كل صابونة يستهلكها المصرى لهذه الشركة . فهل فى الصابون الجيد سر يمكن أن يعجز عن معرفته مصرى على مشارف القرن الحادى والعشرين؟

والمسألة ليست مسألة صابون طبعا فالغالبية العظمى من الدواء المتداول فى السوق المصرى مصنوع بتراخيص أجنبية ، وهذه التراخيص أعباء مادية تساهم فى ارتفاع سعر الدواء بينما كثير من المكونات الدوائية فى متناول كثير من العقول المصرية . والصابون والدواء ليسا سوى مثال اخترناه لقربه من القارىء لكن الأمر يغطى دائرة واسعة يمكن تخمين مداها انطلاقا من مثال الصابون .

والمسألة ليست بخلا أو محاولة للتملص من دفع فدية الرخص الأجنبية ، ولا هى مجرد بحث عن وظيفة للقدرات التى بثها الخالق فينا كغيرنا من البشر ، بل هى فى نهاية المطاف بحث عن وضع معقول نبتكر فيه مانقدر عليه لنستخدمه ، ومايمكن أن نتفوق فيه ربما ننال رخصا عليه ، فمن أين نوازن دفع فدية فيما يخص كثيرا من السلع التى نحتاجها ، إن لم نكن سنأخذ من سلع أخرى لنا حقوق عن رخص فيها .

هذا كما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة تهدد بإحالة كل جهود العلماء والمهندسين المصريين ناهيك عن هواة المبدعين ، إلى المعاش ، أو إلى وظيفة «التشهيلجي» فى أحسن الحالات . فالاتجاه الآخذ بالانتشار فى المجتمع المصرى حاليا هو الاعتماد على الرخص الأجنبية حتى فى أهون التقنيات، وللرخص علاوة على تكلفتها قيود مصاحبة ، ومن هذه القيود عدم إدخال تعديلات عليها ، وبالتالى فإن لاحت فرصة للمهندس المصرى لتحسين ما ، سواء على المستوى العام أو حتى لملاءمة الظروف المصرية ، يمكن أن يكون أول من يقف فى وجهه رئيسه المصرى ، حتى لايحدث خلل بشروط الرخصة ، وتحمل الجزاءات المنصوص عليها فى التعاقد . وسينتهى الأمر بأن يتم اللجوء إلى الخواجه المعنى عند حدوث أبسط خلل ، وتحمل المستهلك المصرى فى نهاية المطاف أعباء الخواجة بآلاف الدولارات ، وهكذا يمكن أن تئول وظيفة المهندس المبدع أو حتى «الترزى» الذى يعدل ويضبط التقنية «الأجنبية» وفق الظروف الصناعية والبيئية الموجودة ، يمكن أن تئول إلى الصفر .

واضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مؤثرة فى واقع حركة الابتكار المصرية مثل ضعف هذه الحركة من الأساس ، واعتمادها على الأفراد غير المؤهلين ، مما يجعل معظمها إنجازات بدائية (فهى لاتخضع أساسا للفحص الفنى الواجب).

ومثل عدم رؤية الشركات الصناعية العالمية الكبرى ضيرا فى أن تقضى ، حتى مثل هذا لنتاج الواهن ، وتستفيد من أى شىء له قيمة نيه ، فما يحاسب عليه القانون عمليا هو لسرقة الصناعية ، أو سرقة المعالجات المتكاملة للآخرين ، وفيما عداها فمسرح للكل، وفق معايير حرية الإطلاع ، بأن «يدعبس» فى الأفكار حتى لاتصير عملية تسجيلها ، حتى وإن كان فى براءات ، حجرا على التقدم أو معطلا له .

بل أن الأمور تبلغ أبعادا أكبر ، فعلى سبيل المثال أنتجت شركة «أودى» قبل فترة نظام سيطرة أوسع على عجلات سياراتها ، الأمر الذى يفيد فى تطبيقات معينة كالغرز فى الصحراء . ولم تمر ستة شهور إلا وكانت شركة «مرسيدس» قد أدخلت التحديث على سياراتها ، ولم تفلح «أودى» فى الحصول على أية حقوق من «مرسيدس» لأن الأخيرة اخترقت الابتكار بكوادرها المؤهلة الخبيرة العالية الحنكة ، وتصميماتها الخاصة وإمكاناتها التقنية الهائلة .

صار مجالا شرسا !!

كما أن حركة الإبتكار، مع البحث العلمى، وثبت على مستوى العالم فى الفترة الأخيرة وثبات هائلة جعلت الإبتكار مجالا شرسا لايمكن أن يخوضه هواة ، ولايمكن إلا أن يعتمد على ميزانيات هائلة ، وكوادر على أعلى درجة من اللياقة . فحتى وقت قريب كان فى عداد العاملين بالشركات الصناعية الكبرى

كثير من المتخصصين فى البحث العلمى، فيما عرف بادارات البحوث والتجديد . لكنه وسط المباراة الشرسة التى أخذت بلباب السوق العالمية صار تحسين وتجديد السلع على نحو مستمر هو العامل الحاسم فى القدرة على الوجود والربح .

ولهذا تزايدت ظاهرة ولادة مؤسسات جديدة ، متخصصة تماما فى شئون البحث والابتكار ، أكثر إمكانا وإلماما وقدرة على النهوض بدور إدارات البحث العلمى . وتخصصت فى تطوير ما يطلب منها فى أى مجال من المجالات ، وهى تؤدى عملا متكاملا حتى تقدم المنتج جاهزا ، وتجند فرقا متكاملة القدرات والخبرات مجهزة بأحدث أساليب التفكير الإبداعى وحثه ، وتعمل الواحدة منها ٨٠ ساعة أسبوعيا ، بصورة متواصلة ، حتى تحل المشكلة المعنية وتقدم المنتج المطلوب متكاملا .

وظهور مثل هذه المؤسسات يضفى على حركة البحث العلمى دينامية هائلة ، الأمر الذى دفع عددا من المؤسسات الضخمة إلى التعامل معها متخطية إدارات البحث الموجودة فيها ، كما فعلت «أبل ماكنتوش» مثلا ، بصدد بعض أجزاء الكمبيوتر (الفارة) ، فى حينه.

التسويق هو المشكلة

وكل ما سبق يقودنا إلى المشكلة الأولى التى تعانى منها حركة البحث العلمى عامة ، وهى مشكلة تسويق إنتاجها . ذلك أن التسويق النشط الفعال هو الأداة الواقعية لحفز وتشجيع وازدهار الطاقات الابتكارية، وبث وتربية الثقة بدلا من الإحباط وسط المبتكرين ، الأمر الذى يساعد على استمراريتهم واكسابهم الدربة أو اللياقة الابتكارية التى يحتاجونها ، حتى لايصبح نتاجهم كبيضة الديك ، بالذات وسط الواقع الابتكارى العالمى الشرس . وهناك ضرورة للمحافظة على الطاقة الإبداعية الابتكارية لمصر بكثافتها السكانية لأنها الوسيلة الناجعة لشغل مكان كريم فى العالم المعاصر .

وبالمناسبة فالتسويق ليس الإعلان الفج فمن يسمع ويرى فى التليفزيون والصحف إعلانات السيراميك المصرى يعتقد مع مايقال عن أحدث خطوط الإنتاج العالمية ودعم مؤسسات البحث العلمى و ... يعتقد أننا حققنا إنجازا هائلا . لكن الغريب أن هيئة مترو الأنفاق حين فكرت قبل فترة فى إعادة رصف محطاتها استوردت سيراميك ألمانى ، وهذا الموقف يعنى أحد شيئين اما أن انتاجنا لايرقى إلى الجودة المطلوبة فى مرفق كالمترو ، واما أن هناك مشكلة تسويقية تأخذ بخناق المجتمع . صحيح نحن ندرك أن السيراميك المطلوب من نوع خاص يتحمل الخدمة الشاقة ، لكننا نعلن عن إنتاجنا لهذا النوع ، وهو النوع المطلوب فى القرى السياحية والمؤسسات الصناعية والخدمية وفى كثير من منشآتنا الأخرى ، وإن لم نكن فى صناعة كالسيراميك (وكل أولياتها فى متناولنا) قد استطعنا أن نصل إلى هذه الجودة المحدودة القيمة (السيراميك وصل حاليا إلى صنع مفاصل وعظام الإنسان البديلة ، والبلاطات التى تقى مكوك الفضاء من الإحتراق عند عودته من الفضاء ، ودخوله الغلاف الجوى المحيط بالأرض) . إن لم نكن قد استطعنا أن نصل رغم توفر الإمكانات وكل هذه الضجة الإعلانية السيراميكية ، فأى صناعة ياترى نراهن على أن نسد احتياجاتنا منها ؟



أما إن كنا ننتج هذه النوعية لكن الألمان كانوا أبرع فى تسويق إنتاجهم الموازى لمترو الأنفاق المصرى فإن الدورة تكون قد اكتملت لنعود إلى المربع الأول. أزمة التسويق وما تشكله مع التهديد الأجنبى لفعاليتنا.

وفى كل الجوانب التى فصلناها نحن فى حاجة إلى جهد جاد على مستوى راق للمؤسسات العلمية. ومحدودية عائد مؤسسات البحث العلمى يجعلها مطالبة بأن تحشد قدرات علمية تقنية قوية وعالية التنظيم، وتوجه جهودها إلى الاحتياجات الحرجة للتنمية، وتكامل أنشطتها مع الخطط القومية وتستجيب لنبض المجتمع وتعمل على زيادة إدراكه لأهمية العلم والتقنية فى تطوير وضعه الاقتصادى الاجتماعى، والطريق إلى ذلك لن يكون ممكنا إلا عن طريق جهود تسويقية من الطراز الأول، بدونها سنعجز عن الانتقال إلى تحمل المؤسسات الخاصة مسئولية الإنفاق على الأنشطة العلمية والابتكارية التحديثية، وحتى عن حفز المجتمع على استثمار أكبر فى مجال الابتكار والبحث العلمى، وتشجيع عدد أكبر من المصريين على العمل فى هذا المجال.

المهام القومية والاستراتيجية

ومجمل الأوضاع العلمية والعالمية والإقليمية تبين مدى حاجتنا إلى التزام منطلق قومى فى الحديث، لأننا فى عالم أعجز الكيانات الصغيرة عن العيش، مما حدا ببلدان فى حجم بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن تسعى إلى أشكال من التكامل وإزالة الحدود، رغم عدم امتلاكها معشار ما يملكه العرب من مقومات التكامل، أو بلوغ حاجتها المصيرية إلى هذا التكامل معشار احتياج العرب له.

ولايمكن ترك مسألة اعتمادنا المنطلق القومى فى الحديث دون إيضاح أن الأمر لايقتصر على ظروف العصر، ذلك أن الإستعانة بالخبرة الأجنبية فى هذا الصدد محدود القيمة، فاللهاث فى إثر المجتمعات الغربية، الذى كان هدفا مسلما به فى فترات سابقة، أمر ظهر فى جلاء، أنه ليس طريقنا. هذا كما بات من المسلم به أن التكنولوجيا حقيقة اجتماعية واقتصادية وليست حقيقة مجردة، وكل ذلك مما يفرض علينا تجاوز استيعاب وسائل العصر بل وحتى توظيفها المبدع، إلى إبداع مايخصنا من حلول ووسائل، وحتى نوضح ذلك لنأخذ بعض الأمثلة.

من المسلم به فى الأدبيات العلمية الغربية أن ارتفاع درجة الحرارة والجفاف يضفى على عملية النهوض الصناعى والتكنولوجى فى بلدان الجنوب، أعباء اضافية لاتستوجبها هذه العملية فى بلدان الشمال. ويمكن أن تنعكس هذه الاحتياجات فى مؤشر نهائى، هو حاجة الجنوبيين إلى قدر أكبر من الطاقة. وهذه المسلمة (!) تنطوى على مفارقات تعرى الإمكانية والعجز فى الوقت نفسه. ذلك أن إرتفاع درجة الحرارة هو فى حد ذاته طاقة. وهنا تكمن الإمكانية، لكن عجزنا فى الجنوب عن استغلال هذه الإمكانية هو الذى يكرس ما تروج له الأدبيات الغربية.

وجوهر المفارقة يكمن فى أننا ننتظر -كعهدنا دائما- فى موضوع استغلال الطاقة الشمسية أن يأتينا الحل من الشمال (الذى يفتقر إلى الشمس وبالتالى لا يشكل الأمر أولوية عنده) ولهذا تبقى إنجازاتنا فى هذا المجال محكومة بالجهود التى يبذلها الشمال فى الفضاء القريب من الأرض فى الأقمار الصناعية وسفن الفضاء حيث يجد نفسه مضطرا إلى ذلك.

الأجانب يعرفون العربية أفضل

وإذا أخذنا مجال الكمبيوتر لوجدنا مثلا فاضحا آخر فجوهر التعامل مع الكمبيوتر هو



استرجاع المعلومات (المخزنة بعد معالجتها) منه ، ولايخفى على أحد أن سهولة معالجة المعلومات وشيوعها يرتبط بتعريب الكمبيوتر . لكن مفهوم التعريب انحصر حتى وقت قريب فى استخدام لوحة مفاتيح بشكل الحروف العربية ، ذلك بينما تختلف اللغة العربية عن اللغات الأصلية للكمبيوتر اشتقاقا (أى صرفا) ونحوا وتشكيلا ودلالة ، الأمر الذى يجعل التعامل الكمبيوترى بأشكال حروف العربية فقط أمرا محدود القيمة إلى أقصى حد، قياسا على الممكن عند التعامل باللغة العربية (وليس حروفها فقط) لقد ظللنا نطمع فى هذا الصدد أن تضلنا المعارف الكمبيوترية الخاصة باللغة العربية من أمريكا واليابان . وكأن اللغة العربية يمكن أن تكون بنحوها وصرفها وأشكال كتابتها فى متناول هذه البلدان ، أكثر مما هى فى متناول أبناء الحجاز ونجد والقاهرة وعمان .

ولايحتاج الأمر إلى استطراد فى سرد أمثلة أخرى لبيان المهام النوعية المختلفة المطروحة على مدرستنا القومية الخاصة ، أو احتياجاتنا الاستراتيجية فى الإبداع العلمى ، التى لن تنجزها سوى مؤسساتنا العلمية ، لأنها ليست مما يباع ويشترى فى الأسواق .

متطلبات الخصخصة والاستثمار

تبقى فى النهاية الظروف الراهنة التى يمر بها اقتصادنا . إن للسياسة العلمية دورا فى وضع روشتة النهوض بالمؤسسات المتعثرة ، ودورا فى التحديث التكنولوجى للقدرة على المنافسة ، ودورا فى تحديد وإيجاد موطأ لقدم فى المجالات التى نتمتع فيها بأفضليات أو ميزات نسبية . وفى ظروف فتح الأبواب أمام الإستثمار أدوار مختلفة ، مثل رسم خريطة بيئية واضحة لمصر حتى لانعطى تصريحا لمشروع يمكن أن يحيل مرصدا كمرصد القطامية للتقاعد ، أو مشاريع لاتراعى إمكان التوسع المدنى والعمرانى حتى لاتتكرر تجربة حى المهندسين ، أو تساهم فى تكثف انتشار الرصاص والتخلف الذهنى .

لأنه حتى التجارب الباهرة للنمور الاقتصادية كشفت فيما بعد ، هى وتجارب توطين الصناعات المهاجرة ، عن جوانب خلل قاتلة فى مجال تلوث البيئة تتطلب توظيفات مالية هائلة لاصلاحها . لهذا لابد من الاطمئنان إلى معايير حماية البيئة مع العلم أن وجهات النظر تتفاوت كثيرا فى هذا الصدد.

وكل ماسبق يمكن أن يكون مبررا قويا لأهداف طرحها إطار السياسة العلمية المقترحة من وزارة البحث العلمى مثل :

- استخدام العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاجلة ذات الطابع القومى فى قطاعى الانتاج والخدمات .
- تقوية قدراتنا التكنولوجية بحيث يمكنها المنافسة فى الأسواق العالمية خاصة فى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية .
- إيجاد موطىء قدم فى التكنولوجيا العالية .
- زيادة فعالية أنشطة البحوث والتطوير فى المراكز العلمية مع اهتمام خاص بتحويل مراكز البحوث الصناعية إلى مراكز تطوير تكنولوجى .
- تشجيع الانتاج والخدمات على استخدام التكنولوجيا العالية بمساندة مؤسسات البحث.
- استخدام اتفاقات المشاركة (والتحالفات) المصرية - الأجنبية لتطوير التعاون العلمى التكنولوجى .
- الحفاظ على البيئة كعنصر جوهرى فى جهود التنمية المتواصلة .

ومن فضل القول هنا التأكيد على أن السياسة المقترحة لا تخص العلميين وحدهم فالمسألة تشغل مساحة هائلة تمتد بين أحلام الأمة فى مستقبلها ، وبين المناخ العام ، ومرورا بنظام التعليم المناسب ، ومن هنا دور هذه المساهمة الأولى من مجلة «المصور» التى تلفت الرأى العام لنقاش هذه السياسة البالغة الأهمية .

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٤

وزير الصناعة يدرس:

٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية وتعرقل المنافسة

مراجعة للنتائج السلبية لاتفاقيات الشراكة والجات

محمد العزاوى

يناقش المهندس سليمان رضا وزير الصناعة تقريرا اعده اتحاد الصناعات المصرية حول ٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية فى مجالات الرسوم والتسويق والتمويل والاثار السلبية لاتفاقيات الجات والشراكة مع أوربا وامريكا.

وصرح محمد فريد خميس رئيس الاتحاد ان التقرير تضمن الحلول لهذه المشاكل وانه تم بالفعل مناقشة بعض هذه المشكلات خلال الاجتماع الاخير مع مجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية.

واكد ان الوزير ابدى تفهما لمشكلات الصناعة فى هذه المرحلة وسيبدأ العمل علي حلها خلال الفترة القادمة حيث ان الصناعة المصرية تواجه تحديات كبيرة خلال المرحلة القادمة وهذه المشكلات هى.

● ● الغاء رسم مقابل خدمة كشف وحصر وتصنيف ومراجعة الرسائل الواردة للبلاد طبقا للقرارى وزير المالية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ و١٢٣ لسنة ١٩٩٤.

● ● الغاء الزيادة فى الرسوم الجمركية على وسائل النقل التى زيدت اخيرا من ٢٠٪ الى ٦٠٪ وعودتها الى ٢٠٪.

● ● تخفيض رسم نظير خدمات اليه بنسبة ٥٠٪ وذلك بواقع ١٠ جنيهات عن كل بند من البنود الجمركية لمستلزمات الانتاج المستوردة وبحد ادنى ٢٠ جنيها وذلك بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٣.

● ● القبول باقرار من الشاحن فقط بدلا من طلب الجمارك لعقود موثقة من الشهر العقارى طبقا لاتفاقيات الشحن التى تمت بين كل من المصدر ووسيلة النقل بالبرادات التى لاتتوفر فى مصر على الرغم من حاجة مصر اليها.

● ● الغاء ضريبة المبيعات على الالات وقطع الغيار والاصول الراسمالية الخاصة بخطوط الانتاج.

● ● ضرورة الانتهاء من دراسة اسلوب تطبيق لنظام التاكس ريبت وتشكيل لجنة على مستوى عال تمثل فيها وزارتي الصناعة والمالية واتحاد الصناعات لبحث اسلوب التنفيذ.

● ● رفع عبء تحصيل ضريبة المبيعات عن كاهل الصناع اساسا حيث انه يدفعها نيابة عن التاجر والمستهلك ويتحمل تمويلها لمدة متوسطها ٥ شهور حتى يتم التصنيع والبيع ويجب السماح باسترداد الرصيد الدائن فى اقرار ضريبة المبيعات فى نهاية الفترة الضريبية المحددة بالاقرار او احتساب فائدة على هذا الرصيد.

● ● الغاء اى ضرائب على وكلاء الشركات المصرية بالخارج حتى لايمتنعون عن المساعدة فى تسويق السلع المصرية.

● ● منح اعفاء كلى للارباح الناتجة عن التصدير وتخفيض اسعار الضريبة

● ● منح المنشأت وشركات الاشخاص الصناعية اعفاء من الضريبة الموحدة على الدخل لمدة ٥ سنوات اذا ما استخدمت ٥٠ عاملا او اكثر وكانت تمسك حسابات منتظمة اسوة بشركات الاموال الصناعية وتشجيعا للصناعة.

● ● اعفاء شركات الاشخاص من ضريبة شركات الاموال لمدة خمس سنوات عند تحويلها الى شركات اموال وفقا للمادة ٨/١٢٠ من قانون الضرائب مشروطا باجراء زيادة نقدية فى رأس مال الشركة مقرونة بزيادة انتاجية بعدد العاملين.

● ● رفع الحد الادنى لقيمة المعاملة التى تخضع لنظام الخصم او الاضافة ليصبح ٢٠٠ جنيه بدلا من ١٠ جنيهات.

● ● اعادة النظر بشكل دورى فى نسب الخصم والاضافة بالنسبة للانشطة المختلفة وتعديلها بحيث على شركات الاموال بحيث تصبح ٢٠٪ كحد اقصى.

● ● يجب ان تختلف مدد الاعفاء الضريبى باختلاف طبيعة النشاط للمشروعات بدلا من توحيد مدد الاعفاء الضريبى.

● ● الغاء تعريفة الاقامة التى تعطى صفة الاقامة للاجنبى لمجرد اقامته فى مصر لمدة تزيد عن ١٨٣ يوما فى السنة.

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٦

تتمشى مع النسب الواقعية لصافى الربح فى كل نوع من انواع النشاط وبما يؤدى الى عدم زيادة المبالغ الواردة لمصلحة الضرائب بدلا من ثبات نسب الخصم والاضافة .

● النظر فى السعر التصاعدى للضريبة الموحدة بحيث يبدأ بـ ١٥٪ ويصل الى ٣٠٪ كحد اقصى وذلك تشجيعا للافراد . وشركات الاشخاص على مزاولة الاعمال والمهن الحرة واقامة المشروعات بدلا من ارتفاع السعر التصاعدى للضريبة الموحدة على مزاولة الاعمال الحرة .

● يجب ان يعطى المستورد الحق فى خصم فروق الضريبة من تحصيلات الاشهر التالية اذا تبين ان الضريبة على المبيعات المحصلة بواسطة المستورد عن شهر المحاسبة تقل عن ضريبة المبيعات المسددة عن الافراج الجمركى .

● الغاء ضريبة المبيعات على اعمال المقاولات والنقل والتصليح والصيانة والتركيب بدلا من فرضها .

اتحاد الصناعات [illegible] مشكلات الرسوم والتسويق

● الغاء ضريبة الربح الرأسمالى الـ٢٪ عن بيع الاسهم والسندات وصكوك التمويل والاوراق المالية .

● تبسيط وتيسير نظام تمويل الارباح واصل رأس المال الى الخارج المتبع طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فضلا عن عدم ملاءمته لنظام تحرير التعامل فى النقد الاجنبى رقم ٩٤/٣٩ .

● التيسير والتعجيل بالاجراءات الامنية المتعلقة بالشركات العرب والاجانب التى تستغرق ٦ اشهر بادخال الكمبيوتر .

● العمل على تشجيع تعميق التصنيع المحلى وربط سياسات الاستثمار وحوافزه بسياسة تعميق التصنيع وخاصة فى انتاج السلع الاستثمارية والرأسمالية .

● تخفيض اسعار الطاقة للمصانع اسوة بما تم فى الاستثمار الزراعى مع ثباتها لمدة ٣ سنوات على الاقل .

● وضع سياسة لتأهيل الصناعة المصرية لمواجهة تحديات القرن الـ٢١ وذلك عن طريق برنامج طموح لنقل التكنولوجيا الصناعية وكذا برنامج طموح للتقريب الصناعى لرفع كفاءة الانتاج والانتاجية .

● توحيد الاجهزة التى تتعامل مع المصدر لتقوية التنسيق بين مركز تنمية الصادرات والتمثيل التجارى والجمارك والتجارة الخارجية والرقابة الصناعية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

● العمل على تقوية دور التنظيمات الصناعية مع وضع الضوابط الخاصة باقامة منظمات جديدة حفاظا على عدم التشتت للتنظيمات القائمة مع وضع الضوابط التى تحكم تنظيم الصناعات الصغيرة لتجميعها تحت مظلة واحدة .

● ضرورة تشكيل لجنة عليا للمعلومات تمثل فيها جميع الجهات المعنية بهدف تقنين وتحديد المعلومات الحالية والمطلوبة واسلوب توزيعها لتحقيق اقصى استفادة ممكنة منها بدلا من تعدد مصادر المعلومات واختلافها .

● ضرورة الربط بين مراكز البحث العلمى والجامعات والاجهزة الحكومية لتوفير الدراسات الاقتصادية والفنية فى مجال الصناعة على ان تعطى للمصنع مجانا .

● ضرورة حصر الطاقات الانتاجية العاملة والعاطلة فى قطاع الصناعة وتحديد الطاقات الانتاجية التى يمكن استغلالها عن طريق التأجير مما سيترتب عنه استغلال الطاقة وخفض فى التكلفة .

● الاعفاء من ثمن الارض التى تقام عليها المشروعات او تمنح بايجار رمزى وتزويد تلك المناطق بالمرافق اللازمة على نفقة الدولة وتخفيض اسعار الطاقة .

● ضرورة الاهتمام بتحديد وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها هى الامل فى دعم الصادرات المصرية .

● تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية المستخدمة فى تمويل تجارة التصدير بفارق واضح عن سعر الفائدة المستخدمة فى العمليات الاخرى وتخفيض عمولة اعتمادات التصدير والقبول بعقود التصدير ومستندات الشحن غير المتعلقة باعتمادات مستندية كضمان للتسهيلات الائتمانية لتجارة التصدير مع اخذ الاحتياطات الواجبة فى هذا الصدد .

● اعتماد مشروع البروتوكول المقترح لتنظيم العلاقة بين الحكومة والشركة المصرية لضمان الصادرات حيث تتوافر للشركة التغطية المناسبة والسماح لشركات التأمين التجارية .

● اعادة هيكله دور بنك تنمية الصادرات ليساهم بشكل مؤثر فى تمويل الصادرات المصرية .

● ربط السياسة التسويقية بخطة الانتاج لتحقيق رؤية عالمية للمنتج المصرى من خلال المعاونة فى انشاء مكاتب تجارية لتسويق المنتجات المصرية فى المدن العالمية الرئيسية مع عمل برامج لانشاء وتدعيم اقسام البحوث والتطوير بالمصانع وكذلك برامج لتزويد المصانع بشبكات الحاسب الالى وانشاء مركز متخصص لعلوم وفنون التسويق .

● تحديث نظم محطات الفرز وتزويدها باحدث التكنولوجيا العالمية لرفع جودة المنتج المصرى .

● تشجيع انشاء شركات متخصصة فى مجال تسويق المنتجات والتعبئة والتغليف والنقل والشحن و



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأسبوع

التاريخ: ٢١ مايو ١٩٩٦

الدكتور ثروت باسيلى

رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية

يكشف أبعاد اللعبة فى سوق الدواء المحلى

ويرد على الاتهامات الموجهة إلى شركات الأدوية

● استخدام الاسم العلمى بدلا من الاسم التجارى يعنى انتقال الكرة من ملعب الطبيب إلى ملعب الصيدلى !



●● يبدو أن قضية الدواء بشقيه المحلي والمستورد مازالت تثير شهية رجال هذه الصناعة في مصر بهدف كشف الستار عن عديد من الحقائق التي تحاول بعض الاطراف المصرية والإجنبية إخفاءها أو على الأقل تجميلها بأسلوب أو بآخر ، ومحاولة لاستكمال ملامح صورة حاضر ومستقبل صناعة الدواء في مصر ، توجهنا لاجراء حديث سريع مع رجل قام بوضع حجر الأساس الأول لدخول القطاع الخاص هذا المجال الذي مازال شائكاً، واستطاع أن يمضي قدماً علي هذا الطريق رغم المتاعب التي واجهته، حتي أصبح رمزاً من رموز صناعة الدواء في مصر ●●

كان لقاؤنا مع الدكتور ثروت باسيلى رئيس شركة أمون للادوية ورئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية وقمنا بطرح عديد من التساؤلات والاستفسارات بل والاتهامات التى تم توجيهها لهذه الصناعة حتى من وزارة الصحة .

فى البداية سألت الدكتور ثروت باسيلى عن حقيقة ابعاد قضية الجات والتريس واثرها على الصناعة المحلية للدواء فى مصر هذا من جانب واثرها على حق المستهلك فى الحصول على الدواء المطلوب وبسعر معقول من جانب آخر

حول هذه القضية يوضح د. ثروت باسيلى أن قضية الجات والتريس من القضايا الساخنة والمطروحة على الساحة المحلية والعالمية فى الوقت الحالي واستطرد باستغراب، ماكنا نظن فى يوم ما أن البديهيات لا تحتاج إلى شرح ، ولكن جاء علينا الوقت الذى نضطر فيه لاثبات أن الظلمة ظلمة، وأن النور نور . واضاف ، نحن لانستطيع أن نتفهم لوجهة نظر امريكية دعت فى البداية إلي منح مصر فترة سماح تصل إلى ١٠ سنوات حتي تتمكن صناعة الدواء فى العالم النامى ومن بينها مصر من التقاط انفاسها وتعديل اوضاعها وتحسين ظروفها وأن تصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز، وقد اعتمدت وجهة النظر الأمريكية فى منح هذه الفترة الانتقالية على أساس أن متوسط الدخل فى مصر أقل من ١٠٠٠ دولار سنويا.. وهنا أريد أن اتساءل كيف يتم مناقشة دولة مثل مصر بمنطق امريكي خاصة إذا علمنا أن نصيب المواطن المصرى تحت بند الرعاية الصحية لايتعدى ١٤ دولارا سنويا فى حين تصل قيمة هذا البند إلى نحو ٢٠٠٠ دولار سنويا للمواطن الامريكى ، فهل من المنطق أن نطبق المنطق الامريكى على اوضاع الاقتصاد المصرى .

هذه المقارنة بالطبع غير جائزة .

وعلى الجانب الآخر استنكر الدكتور ثروت باسيلى ، مطالب أصحاب الأصوات المرتفعة بأن تدعم مصر ابحاث الادوية المكتشفة حديثا،قائلا، إذا كانت امريكا واوربا واليابان يستهلكون وحدهم اكثر من ثلثى انتاج الدواء على المستوى العالمى، إذن فليس من المفروض أن تقوم مصر وغيرها من الدول النامية بتحمل تكلفة دعم الدواء وابحاثه، علما بأن إجمالى استهلاك الدول الافريقية باكملها لايتجاوز ٢٪ فقط من اجمالى الاستهلاك العالمى .

وأشار الدكتور ثروت باسيلى، قائلا لعلها المرة الأولى التى تشهد فيها مصر تكاتفاً من ممثلى القطاعين العام والخاص لشركات الادوية لتنادى بضرورة التمسك بحق مصر فى مهلة العشر سنوات والتى بدأت فى يناير ١٩٩٥،لأنه مجرد التطبيق الفورى لبراءة الاختراع فى مصر طبقا «للتريس» سوف تزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق والتى قاربت مدتها على الانتهاء، إلى ٥ - ٦ أضعاف السعر الحالى نظراً لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاماً، حيث أغرى التطبيق الفورى للاتفاقية على المستوى الدولى الشركات صاحبة براءات الاختراع المطالبة بمد براءات اختراعاتهم من ١٧ سنة إلى ٢٠ سنة بعد اتفاقية الجات كما هى الحال فى الولايات المتحدة الامريكية.

صناعة وطنية

وأضاف د. ثروت باسيلى إذا كان هذا هو الموقف المشرف لممثلى مصانع القطاعين العام والخاص المصرى بهدف حماية الصناعة الوطنية للدواء وحماية حقوق المستهلك المصرى من الادوية، فهناك أيضا موقف غريب لبعض الشركات المصرية المساهمة والتى هى فى حقيقة الأمر فروع لشركات أجنبية عملاقة فى الخارج تسيطر على سوق الدواء العالمى، هذه الشركات بفروعها تكتلت وبدأت تنادى بضرورة التنازل عن فترة السماح التى حصلت عليها مصر بالفعل مع محاولة اغراء الجانب المصرى بمنحة معونة تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه، وهى بالطبع تقدم قرشا لكى تكسب جنيهات من احتكار صناعة الدواء والتحكم فى أسعارها .

ويضرب مثالا على ذلك بدواء لعلاج قرحة المعدة والذى لايستطيع المريض شراء سوى ١٤ كبسولة منه بسعر ١٥٣ جنيها وذلك فى حالة تطبيق التريس ، فى حين أنه لدينا فى مصر ٤ شركات مصرية تنتجه بسعر ٤٢ جنيها ، وتطالبنا الشركات العالمية الاجنبية اليوم بالغاء هذه الاصناف المصنعة محليا بهدف المحافظة على دوائها المستورد أيضا هناك دواء آخر مضاد حيوى يتم بيعه بنحو ٤٧ جنيها فى حين لايتعدى سعر بديله المحلى ٣٤,٥ جنيه، وطالبت الشركة العالمية برفع



المصدر: المصور
للبحوث و التدريب و المعلومات
التاريخ: ٣١ مايو ١٩٩٦

سعر المستورد من ٤٧ جنيها إلى ٥٢ جنيها وقال أن هذه الزيادة ليست كافية لأن تكلفته تصل إلى ٦٧ جنيها، وعندما تأكدت من منافسة البديل المحلى لهذا الدواء اضطررت إلى تخفيض دوائها بنسبة ١٠٪

وأشار د. ثروت باسيلي إلى أن الدعوة المستمرة من قبل البلدان المتقدمة وشركاتها العملاقة بضرورة تطبيق آليات السوق الحر والتخلى عن الاقتصاد الموجه أو ما يسمى بالتخطيط المركزى، فإن هذا يستلزم ضرورة توافر قوى حقيقية متنافسة تعمل بفاعلية فى السوق من جانب وتصل بالاسعار إلى مستوى قدرات المواطن العادى من جانب آخر

حروب دوائية

وأكد د. ثروت باسيلي أن الحروب مازالت مستمرة بين دول العالم ولكن فى ثوب تجارى جديد .. فالحرب مستمرة بها قاتل ومقتول فالاستعمار مازال يعمل بصيغ اقتصادية متعددة، ولاشك أن نتائج هذه الحروب تتجسم فى طرف يشهر افلاسه وآخر يزيد خزائنه بالمليارات بل بالتريليونات .

ويستطرد قائلا : لماذا نبتلع الطعم ونقع فى السنارة بهذا القدر من السهولة ، يجب أن نفكر ولويقدر محدود فيما يعرض علينا .

وألا يخدعنا البعض بحجج واهية كما يقولون ، أنه من حق الشركات أن تحمى حقوق بزاءات الاختراع لديها ، ولابد أن نحدد الآن معنى أن تكتشف شركة شيئا ما ، وأن نحدد قيمة مكسبها منه ، وهل هناك حد أقصى المكاسب المتحصلة نتيجة. هذه الاختراعات أم أنها بلا حدود ولانهايات !!

وأريد وبسذاجة متعمدة - كما يقول د. ثروت باسيلي ، أن اتساءل .

* كم ربح اديسون من وراء اكتشاف المصباح الكهربائى !

* وكم ربح ماركونى من وراء اكتشاف اللاسلكي !

* وكم ربح كولومبوس من اكتشاف امريكا !

* كم وكم وكم ... آلاف التساؤلات ، تؤكد أن هؤلاء العلماء قد قدموا خدمات للبشرية أفيد عشرات بل وألوف المرات من بعض المستحضرات الدوائية التى تبلغ مكاسبها مائتى مليار دولار .

ويتساءل أيضا د. ثروت باسيلي .. لماذا نبتدع الآن المنطق الاحتكارى الردىء الذى يريد أن يفرض علينا احتكارا يصل لمدة ٢٠ سنة كاملة نظير اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائي .

إذا كانت القضية قضية تكلفة ابحاث وتشجيع الاستمرار فى هذا المجال، فلابد أن نحدد مسبقاً العلاقة بين تكلفة البحث والعائد منه ، وأن تصبح هذه العلاقة مقبولة ، ولكن من غير المقبول أن الذى يصرف دولارا واحدا فى الابحاث أن يحصل على عائد يصل إلى ٤ آلاف دولار .. هذا من دم من .. وعلى حساب من ؟!

واذكر هنا على سبيل المثال أن احدى الشركات العالمية التى قامت بتطوير أحد اصناف الادوية لعلاج حموضة المعدة ، وهذه الشركة التى

المصدر: الأهـــــــــرام
التاريـخ: ٢١ مايو ١٩٩٦
بالمحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

قامت بالتطوير فقط وليس لاكتشاف، بلغت اجمالى تكلفة ابحاثها فى هذا المجال نحو ٥٠٠ مليون دولار، وبدأت تكسب من بيع هذا الدواء فى السنة السابعة للتطوير نحو ١٥٠٠ مليون دولار وأمامها ١٠ سنوات أخرى، فضلا عن أن هذه الشركة قد غطت مصاريفها بدءاً من العام الثانى للتطوير.

ورغم ذلك، يبدو د. ثروت باسيلى متفائلا من تطبيق الجات موضحا أنه ربما تنتهى هذه الصراعات الحالية قبل عام ٢٠٠٠، وذلك بسبب الكم الهائل من المصالح المتعارضة، وتقول إن الضرر الذى سيلحق بصناعة الدواء فى مصر، سيقل كثيراً من الضرر الذى سيقع على صناعة الدواء فى كل من الهند واندونيسيا وتركيا وغيرها فهناك عشرات الالوف من المصانع تعمل حاليا على صناعة المستحضرات البديلة، ولاشك إن تحرك هذه المصانع لمواجهة غول الجات سيخفف من الاثار السلبية على صناعة الدواء فى مصر كما فى بقية الدول الاخرى.

الأصناف الحساسة

ويسؤال د. ثروت باسيلى رئيس شركة آمون للادوية، عن رأى الدكتورة جميلة موسى وكيل أول وزارة الصحة ورئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية بالوزارة، من أن الوزارة توافق على استيراد الاصناف الحساسة حتى وإن كان يتم انتاجها محليا حتى تثبت فاعلية الدواء المحلى ولا أدل على ذلك من توفر دواء اللانوكسين الخاص بالقلب والايزوديريل أقراص رغم وجود العديد من المثائل المحلية كذلك حقن التخدير ثايونتون الصوديوم.

يجيب د. ثروت على هذا بانه لا مانع اطلاقا من توفير الادوية الحساسة عن طريق اكثر من مصدر وسوف يثبت بالتجربة لكل من السادة الاطباء والمرضى فاعلية البدائل التى تنتج محليا عقب استعمالها.

وحول الاتهام الآخر الموجه لشركات الأدوية من وزارة الصحة بأن الوزارة تضطر إلى رفع اسعار بعض الاصناف من الدواء متدنية الاسعار والتى تسبب خسائر عالية للشركات المنتجة مما أدى إلى التوقف عن انتاجها واختفائها من الاسواق، وأن تحريك اسعارها أدى إلى معاودة طرحها بالاسواق باسعار مناسبة مقارنة بمثيلها من المستورد، حول هذا الاتهام أجاب د. ثروت باسيلى مرحبا بهذا الاتهام، وقال أرجو أن تخبرونا عن أى سلعة ليس فى مصر فقط ولكن على مستوى العالم، يمكن الاستمرار فى انتاجها فى الوقت الذى تحقق فيه خسائر، وبديهى أن كل ما يسبب خسارة يهرب منه الجميع سواء أفراداً أو شركات أو حتى حكومات، وأن كل ما يحقق ربحاً يجرى وراءه الجميع. وليس هناك أى منطق عادل ممكن أن يطالب أى شركة ادوية بالمضى قدما نحو الافلاس. وقال إن ابسط دور ممكن أن تقوم به وزارة الصحة هو أن تحدد سعراً على الاقل يغطى سعر التكلفة حتى يتمكن المصنع من الاستمرار فى الانتاج.

وحول قضية العمل على الغاء



التعامل بالاسم التجارى والتوجه إلى استخدام الاسم العلمى حتى يقف ذلك حائلا دون تدخل الاطباء فى الترويج لبعض الادوية دون غيرها، أوضح د. ثروت باسيلى أن هذه القضية مطروحة منذ سنوات طويلة، ويعتقد أن تطبيقها ليس بالسهولة التى يتصورها البعض، لأن اللجوء للاسم العلمى يعنى القضاء على الطبيب كوسيط وظهور الصيدلى كوسيط جديد حيث ينتقل الاختيار من يد الطبيب إلي يد الصيدلى . وبذلك بدلا من أن تجرى الشركات العالمية لترويج أدويتها عن طريق الاطباء تتجه للضغط على الصيادلة. ولذلك مناقشة قضية الاسم العلمى والاسم التجارى لن تخرج من دائرة المناقشة، النظرية ولايمكن تطبيقها عمليا.

واخيرا أعرب د. ثروت باسيلى رئيس شركة آمون للادوية ورئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية، أن تظل قضية الدواء ساخنة ومطروحة دائما على الساحة المحلية لكى تظل لها قوة الدفع الذاتى حتى تستقر على الوضع الذى يحقق مصلحة المواطن المصري والشركات المصرية . أما ما يجرى الآن من محاولات التعتيم أو التضليل أو الاستعجال فى التنازل عن مهلة السماح فى الملكية الفكرية فهذه تعتبر محاولة بشعة لسرقة المواطن المصرى فى غفلة من الزمن ولابد من اضاءة الانوار لرؤية كل شىء على حقيقته وهذه المقالات تعتبر انوارا كاشفة لفضح ما يتم ترتيبه فى الظلام لقتل صناعة الدواء فى مصر وامتصاص دماء المصريين . وتكديس تلال الاموال فى خزائن قلة قليلة من الديناصورات المحتكرين لسوق الدواء فى العالم الخارجى .

صفاء لويس



الصناعة المصرفية الاسلامية .. ومواجهة مع الجات

طالب تقرير اقتصادى بدعم دور البنك الاسلامى للتنمية ليقوم بدور فعال فى مجال إيجاد قنوات تمويلية بين البنوك الاسلامية والتقريب بين هذه البنوك وبعضها البعض مما يساعد على إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين هذه البنوك وتقديم الاستشارات والمساعدات اللازمة لرفع مستوى اداء الخدمة المصرفية سواء من الناحية الفنية او الادارية او التكنولوجية.

واكد التقرير الذى أعده الدكتور محمد المتولى الموجى والذى دار حول اثر إتفاقيات الجات على الصناعة المصرفية فى الدول الاسلامية ضرورة التقريب بين أساليب وأدوات السياسة النقدية الائتمانية فى الدول الاسلامية بما يساعد على تحقيق التقارب بين سياسات وأهداف البنوك وإيجاد بيئة مناسبة للتعاون والتكامل بينها.

واشار الى أن تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات يأتى بإزالة القيود المرتبطة بتصدير الخدمات المالية عبر الحدود وبفتح الاسواق المحلية للمنافسة الأجنبية، وهذا يعنى إطلاق حرية الاستثمار الأجنبى بتأسيس بنوك تابعة وفروع لها فى الداخل من جانب آخر.

وهنا يثار سؤال هام هو مدى ما تتمتع به الدول الاسلامية وجهازها المصرفى من ميزة نسبية فى مجال التجارة فى الخدمات المالية.

اكدت الدراسة انه لكى تتمكن الدول الاسلامية من الاستفادة من هذه الميزة يجب عليها الاهتمام بالعمالة الماهرة والمؤهلة وتوفير المعدات الراسمالية المكملة التى تساعد على اداء الخدمة بالمستوى المناسب وتحقيق معدل كفاية رأس المال

يضاف إلى هذا التقديرات الخاصة بالإدارة المصرفية وأسلوب إدارة الأصول والخصوم والمشتقات الجديدة.

واشار إلى انه لابد من التسليم مبدئيا بأنه سوف تكون هناك آثار سلبية لتنفيذ اتفاقية الجات بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية حيث أن المتغيرات والتعديلات اللازمة لمجابهة التطورات المصرفية العالمية

يجب أن تتضمن توفير البيانات والاحصائيات عن نشاط البنوك الاسلامية وذلك من خلال وحدة تنشأ خصيصا لذلك بالبنك الاسلامى للتنمية ويتم إصدارها فى نشرات دورية ترسل للبنوك ومراكز الابحاث مع توسيع إطار اتحاد المصارف العربية ليشمل كافة الدول العربية والاسلامية وتعديل مسماه ليصبح اتحاد المصارف بالدول الاسلامية، والتنسيق بين البنوك والمؤسسات المالية بالدول العربية فى مجال التجارة البينية وزيادة التبادل التجارى وتوسيع إطار صندوق النقد العربى ليشمل باقى الدول الاسلامية وتعديل مسماه ليصبح صندوق النقد الاسلامى

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بالبنوك العاملة فى الدول الاسلامية وتنمية الخبرات باعتبارها العنصر الأساسى فى الارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية وتنمية القدرات الادارية للإدارة المصرفية بما يتناسب والمستويات العالمية والأساليب الحديثة فى مجال الادارة المصرفية، وبما يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المالية وزيادة الطاقة الانتاجية والتعامل مع المتغيرات الحديثة.



(انتربيلد ٩٦) يناقش الجات والسوق الشرق أوسطية وتنمية الصعيد

كتب سمير ياقوت :

تحت رعاية الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء يعقد المؤتمر والمعرض الدولى الثالث للبناء والتشييد انتربيلد ٩٦ والذى تنظمه المجموعة العربية للتنمية بمركز القاهرة الدولى للمؤتمرات بمدينة نصر فى الفترة من ٢٠-٢٤ يونيو، حيث يناقش عدة قضايا هامة ابرزها تاثير اتفاقية الجات والسوق الشرق أوسطية على صناعة التشييد وكذلك رفع الكفاءة الفنية والإدارية لصناعة التشييد. وقد صرح أ.د. عمرو عزت سلامة امين عام المؤتمر بأن المؤتمر يناقش أكثر من ١٥٠ بحثا من ٢٥ جامعة عربية وعالمية تتناول أبرز المجالات المتعلقة بالبناء والتشييد وتكنولوجيا مواد البناء. بالاضافة الى عقد ثلاث حلقات نقاشية تتناول المشروع القومى لتنمية الصعيد.

بانوراما اقتصادية

مؤتمر بالأزهر يطالب باقامة السوق الاسلامية المشتركة

ناقش مؤتمر اتفاقية الجات الذى عقد بجامعة الأزهر الآثار الاقتصادية للاتفاقية على الدول الاسلامية.

وصرح الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس الجامعة مقرر عام المؤتمر لـ عبد العزيز جبره بان المؤتمر الذى استمر ثلاثة أيام ناقش اتفاقية الجات وآثارها على اقتصاديات البلدان الاسلامية من خلال ثلاثة محاور هى الاطار الفكرى والمنهجى والإطار القانونى وانعكاسات اتفاقية الجات على اقطار العالم الاسلامى والحلول المقترحة.

واضاف ان المؤتمر أصدر توصيات منها

(١) ان اتفاقات تحرير التجارة تمثل سياسة دولية ثابتة لابد من التعامل معها ولهذا يوصى المؤتمر الدول الاسلامية التى لم تنضم الى هذه الاتفاقيات أن تنضم إليها

(٢) تبادل الدول الاسلامية الخبرات والمعلومات والنصائح فى كل ما يتصل بالاتفاقيات واسلوب التعامل معها

(٣) يوصى مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بعمل مركز معلومات يضم كل الدراسات والوثائق والبحوث التى تتصل بهذه الاتفاقيات وإتاحة هذه المعلومات للدول الاسلامية ومختلف وزاراتها واجهزتها

(٤) سرعة تنفيذ قرار منظمة المؤتمر الاسلامية باقامة السوق الاسلامية المشتركة

د. جعفر عبدالسلام

(٥) ضرورة اتخاذ الدول الاسلامية الاعضاء فى الاتفاقية التدابير القانونية الكفيلة بعدم سريان قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة فى بعض الصناعات خاصة صناعة الدواء اعتمادا على احكام الاتفاقية التى تسمح بذلك على أن توحد مواقفها مع الدول النامية لتأجيل تطبيق القواعد التى من شأنها الحاق اضرار بها

(٦) ضرورة تشجيع الاستثمار وازالة جميع القيود التى تؤثر عليه مع اعادة النظر فى نظام الضرائب والرسوم بما يساعد على انطلاق سلع التصدير على وجه الخصوص

□

بورصة زراعية.. في مواجهة الجات!

أصحاب الملكيات الصغيرة أبرز المستفيدين من هذه الخطوة

الهدف الرئيسى منع التلاعب فى الأسعار وفتح أسواق جديدة

لم يتبق إلا خطوات قليلة.. وتدخل «الجات» علينا كالضيف الثقيل على قلوبنا.. الذى يبدد كل الأحلام.. لذلك أصبح من الضرورى أن نستعد لتلك المواجهة.. حتى نكون مؤهلين للآثار التى ستعانى منها الزراعات المصرية فى الأسواق العالمية.

لذلك كان قرار وزير الزراعة بإنشاء البورصة الزراعية أحد أساليب المواجهة التى تخفف من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعات المصرية، والنهوض بها، وتحسين جودة المنتج الزراعى.. مما يتيح الفرصة للنهوض بأحوال الفلاحين والمصدرين على حد سواء، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية.

فى البداية يوضح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى الهدف من انشاء البورصة الزراعية المصرية قائلا الهدف منها تسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر سواء قبل الانتاج أو بعده.. حيث يمكن من خلال التقاء الامكانيات بالأفكار توفير انواع افضل وإنتاج متميز يخدم الاحتياجات المطروحة ويسهل فتح قنوات تصديرية ضخمة تستطيع ان تثبت أقدام المنتج المصرى فى الاسواق العالمية وتساعد على انتشاره.. كذلك الارتقاء بمستوى المنتج سواء من حيث مواصفاته الانتاجية أو وسائل التعبئة والحفظ وسرعة إنجاز إجراءات التسويق، والتصدير، وتقليل الفاقد الناتج من معاملات مابعد الجمع إلى اقل مستوى ممكن قد يؤدى فى النهاية إلى إنقاذ مايقرب من ٣٠٪ من الانتاج الذى نفقده اثناء عمليات الجمع والتعبئة.. كذلك اعطاء منتج متميز يتحمل إجراءات التصدير ويصل بالصورة اللائقة التى تحافظ على سمعة المنتج المصرى فى الاسواق العالمية.

لكن هل هناك مزايا تعود على الفلاح والمصدر من إنشاء البورصة؟ السؤال لنا والاجابة على لسان وزير الزراعة حيث قال: بالتأكيد أن المستفيد من هذه البورصة بالدرجة الأولى هو الفلاح والمصدر على حد سواء.. لأنها تحقق لهما سهولة تلاقى العرض مع الطلب، وبالتالى إبرام الصفقات فى وقت قصير، وبأقل جهد ممكن، وتحقيق عدالة الأسعار للمنتجين، والقضاء على الاحتكار، وخلق جو من المنافسة بين التجار والمصدرين والوصول بأسعار السلع إلى المستوى الحقيقى للاسعار بالاضافة إلى شغل الفراغ الناشىء عن تطوير نشاط نظام التسويق التبادلى الزراعى الذى كان يساعد صغار الفلاحين فى تسويق حاصلاتهم الزراعية، وهذا يعطى المزارعين الحرية فى زراعة مايرونه صالحا داخل إطار من التوجيه والارشاد، وعدم تقيدهم بنظام الدورات

المصدر: الأهرام المسائي
التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٦
المدوسة للبحوث و التدريب و المعلومات

الزراعية.

ويؤكد الدكتور والى اننا فى حالة حرب مع السوق العالمية من اجل استمرار الزراعات المصرية فى حلبة المنافسة مؤكدا اننا نصدر مياه النيل معبأة فى صورة ثمار.. حيث أن نسبة المياه بها تصل إلى ٩٠٪.. مما يجعلها سريعة العطب، وهذا يحتاج إلى مجهود كبير ومعلومات متوافرة فى اتجاهات كثيرة.. بالاضافة إلى كسر احتكار المعلومات عن طريق البورصة، وكذلك اهمية عملية التبريد المبدئى فى الحقل والنقل للتصدير للخارج، وان ذلك لن يكون إلا إذا كان هناك تجمع كبير للمنتجين.

ويساعد على ذلك قطاع الزراعة الذى اصبح الآن قطاعا خاصا بنسبة ١٠٠٪، وهذا يجعل من دور الوزارة دورا ارشاديا بالاضافة إلى البحوث وتوجيه المنتج عن طريق الدراسات الاقتصادية وستكون مهمة البورصة هى إعطاء الضوء للفلاح عن اى المحاصيل يزرع وفى اى المناطق، وتوقيت زراعتها.. حيث أن هذه البيانات الموجودة فى اى مكان قد لاتفيد المزارع أو المصدر.. لكن بيانات البورصة ستكون حاضرة، وسريعة الوصول للمنتج والمصدر.

اما عن كيفية اشتراك المنتجين اصحاب الحيازات الصغيرة داخل البورصة فيقول الدكتور والى ان الوزارة تضع نصب اعينها صغار المنتجين لأن اغلب الملكيات فى مصر صغيرة، وهى تعطى معظم الانتاج.. لذلك فإن اصحاب الملكيات الصغيرة تتحقق الاستفادة الكاملة لهم من وجود هذه البورصة وتسويق محصولهم.

ويؤكد وزير الزراعة انه لن تحدث اى عمليات احتكار للمزارع داخل البورصة، وهذا التخوف ليس له اساس لأن البورصة يجتمع فيها المنتج مع المصدر وتتم بينهم مناقشات.. مما يؤدى إلى كسر عملية الاحتكار

للبيع او الشراء

وكما جاء على لسان الوزير فإن هذه البورصة سوف تتعامل مع المنتجات الزراعية المصرية ومنتجات الدول الأخرى وذلك حسب السعر الذى نسوق به المحاصيل داخليا .. فاذا وجدنا السعر خارج مصر اعلى نسوق خارجيا وذلك لأن هذه هى التجارة الفعلية فمثلا نجد اليوم اتجاها نحو الاقبال على المحاصيل التى لم تعامل بالمبيدات ولذلك طبقنا هذا النظام من خلال محصول القطن، وباقى المحاصيل خاصة البطاطس الذى تعرض لأزمة حادة فى السوق العالمية نتيجة لارتفاع معدل السمية عن الحد المسموح به عالميا وذلك من جراء الاستخدام العشوائى للمبيدات الزراعية والامر بات واضحا فى ظل التحديات العالمية التى تشهدها الساحة.. اصبح لابديل عن تقنين طرق واساليب جديدة من أجل استعادة المنتج الزراعى لمكانته فى السوق العالمية.

شروط البورصة

اما الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الخارجية ... فينظر الى البورصة الزراعية من خلال اربعة ابعاد فيقول

اولا وجود قانون يتيح الحرية الكاملة للتنافس بما لا يتيح وجود مجال للاحتكار .. حيث ان وجود المنافسة يكون دائما للتطوير وتحسين المنتج الامر الذى سيؤدى الى تحقيق اكبر عائد بالنسبة للمنتج والمستهلك بالاضافة الى كسر احتكار المعلومة الذى يعد اخطر انواع الاحتكار.. حيث ستكون جميع المعلومات متوافرة امامهم على شاشات متصلة بالبورصات العالمية التى توفر المعلومة فى وقتها مما يتيح للمشاركين الفرصة فى الحصول عليها.. لتكون بمثابة مؤشر لهم فى اتخاذ وتدعيم قراراتهم

ثانيا: دفع حركة التصدير وربط مصر بالعالم ربطا مباشرا.. مما سيؤدى الى عقد صفقات سريعة وكبيرة .. بالاضافة الى انتقاء الأسواق التى يمكن ان يكون التصدير اليها افضل. وهذا من شأنه أن يصل بالصادرات المصرية الى مرحلة صناعة التصدير والتى ستكون البورصة افضل أدواتها

ثالثا: تطوير عملية الإنتاج التسويقية حتى تواكب الحركة فى السوق الداخلية والخارجية واحتياجاتها المتجددة.

رابعا: تحجيم عمليات الفاقد الناتج اثناء تداول المنتجات عن طريق استخدام الوسائل الحديثة فى التجهيز والتعبئة.. مما سيدفع بعملية التصدير إلى الامام

ويؤكد الدكتور جويلى أن فائدة التصدير بالنسبة للمستهلك المحلى ستعود عليه بالحصول على منتج افضل وسلعة عالية الجودة

ولن يؤدى ارتفاع سعر المنتج فى البورصة إلى ارتفاع السعر فى السوق المحلية.. حيث ان التصدير لا يؤدى الى ارتفاع السعر

وكما ورد على لسان وزير التموين فإن قيام المصدر بعمليات التصدير، والذى غالبا يكون باسعار مرتفعة سيؤدى بالتالى إلى عرض المنتج المطروح محليا باسعار مناسبة وبعد تحرير التجارة داخليا فإن الأسعار ستكون واحدة.. فعندما تكون هناك معلومة سريعة ستكون هناك شبكة للربط بين كل الأسعار وهذا يحفظ عدم التلاعب فيها.

وضوح الرؤية

ويرى ابو السعود سلطان رئيس الشعبة العامة للمصدرين من جهته أن وجود مثل هذه البورصة سيساعد دون شك على وضوح الرؤية امام المصدرين كما يساهم فى فتح أسواق جديدة امامهم.. لأن ما يحتاج إليه المصدر هو المعلومات والبيانات عن احوال الأسواق العالمية واحتياجاتها من انواع الحاصلات الزراعية هذا من ناحية وهى من ناحية أخرى تمنع التلاعب والاستغلال من جانب بعض التجار مما يساعد على استقرار الاسعار ووضوحها أمام الجميع وهذا من شأنه إتاحة الفرصة للمنتجين للحصول على أعلى اسعار هذا إلى جانب غزو المحاصيل الزراعية لمختلف الأسواق العالمية.

وعلى الجانب الاخر يقول المهندس على عيسى نائب رئيس شعبة المصدرين ان البورصة الزراعية اصبحت ضرورة ملحة لتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالمحاصيل الزراعية .. مما يمكن المتعاملين من خلالها بالأطلاع على كل ماهو جديد فى السوق وما يحدث فى المستقبل من تغيرات يمكن التنبؤ بها وبذلك نحقق الاستفادة للفلاح والمصدر على حد سواء. لأنها ستكون بمثابة الكتاب المفتوح.. لكليهما وفى ضوء ذلك سيتم تحديد احتياجات السوق العالمية من محاصيل زراعية

المواصفات القياسية

ويؤكد على عيسى ان الحاصلات الزراعية المصرية غالبا ما تكون هشة وضعيفة فى مواجهة تحديات السوق العالمية نظرا لغياب المواصفات القياسية لها.. بما يؤهلها لأن تخرج من أول جولة داخل حلبة المنافسة فى السوق العالمية ووجود تلك البورصة لاشك انه يخرج بنا من هذا النفق المظلم الذى يخيم على مستقبل الحاصلات الزراعية!!

لذلك لابد من تدعيم وجود تلك البورصة التى بلا شك سوف تحقق الاستفادة الكاملة لكل من الفلاح والمصدر على حد سواء، وتتيح له

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٦

آثار سلبية لاتفاقية الجات على البنوك العربية

كتبت ـ حنان حلوى

اكد د.محمد المتولى الموجى ـ المدير العام بالبنك الأهلى المصرى فى دراسة اعدها حول اثر اتفاقية الجات على الصناعة المصرفية فى الدول الاسلامية وتمت مناقشتها امام مؤتمر عقد مؤخرا بالقاهرة ـ وجود قيود كمية على التجارة مع وجود استثناء بالنسبة للدول التى تواجه صعوبات فى موازين مدفوعاتها او الدول التى تعانى من عجز شديد فى المواد الغذائية ، واصبحت القدرة على الدخول للاسواق الدولية تعتمد على مجموعة من المعايير من اهمها معيار الملاءة المالية ومدى تحقيق البنوك المحلية لمعدلات كفاية راس المال ومدى كفاءة العنصر البشرى الذى يعتبر المحور الرئيسى للاداء المصرفى ومدى القدرة على الادارة المصرفية وفقا للمفاهيم الحديثة فى ادارة الاصول ، وعن الآثار السلبية المحتملة للاتفاق قال من المتوقع ان تبرز بعضها اثناء مجابهة التكتلات المالية العالمية الأمر الذى سوف يضعف مستقبلا من قدرة المصارف العربية خاصة والمصارف فى الدول النامية عامة على تقديم خدمات متكاملة وشاملة لاسيما فى الحقلين الاستثمارى والمالى وايضا من قدرتها على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة وكذا من قدرتها على تحمل الهزات المصرفية او تقلبات الأسواق وايضا من قدرتها التنافسية فى أسواق يشتد فيها كل يوم حجم وحدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية حلبة الصيرفة المصرفية والمالية والاستثمارية.

واشارت الدراسة الى التأثير على السياسة النقدية والائتمانية والسياسة التى ستتيحها الشركات التابعة والتى ستقوم بانشائها التكتلات الدولية والتى ستفرضها على الدول الاخرى بما لايتماشى مع سياستها الداخلية التى قد تسعى للانكماش لضبط حدة الضغوط التضخمية فى الدولة من خلال تقييد التوسع النقدى والعكس صحيح، فقد تستهدف هذه الفروع سياسة انكماشية بمعنى أن تقوم بتوجيه جزء من استثماراتها من الموارد المحلية الى الاستثمار فى الخارج سعيا الى تحقيق معدلات عوائد عالية مما يترتب عليه حرمان بعض قطاعات الاقتصاد القومى لتلك البلدان من هذه الموارد المالية وبالتالى التأثير على معدلات العائد الاقتصادى وبالتالى عدم تحقيق معدلات النمو المطلوبة بما يتعارض مع أهداف السياسات والخطط المحلية.



في مؤتمر العمل الدولي بجنيف

مصر تحذر من استخدام الجات في الإضرار بمصالح الدول النامية

جنيف -أ.ش.أ:

حذرت مصر مجموعة الدول العربية والدول النامية من الربط بين حرية التجارة ومستويات العمل الدولية... واكدت رفضها لأي محاولة لان تتولى المنظمة العالمية للتجارة امر متابعة تطبيق معايير العمل الدولية حيث ان هذا الاختصاص اصيل لمنظمة العمل الدولية. ودعا الدكتور منير زهران رئيس بعثة مصر الدائمة لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف في كلمته امام المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي الذي افتتح ليلة امس برئاسة محمد الناصر رئيس بعثة تونس الدائمة في جنيف.

المجموعة العربية الى الحذر ازاء بعض مشروعات القرارات المقدمة لمؤتمر العمل الدولي هذا العام والخاصة بعمالة الاطفال وقال ان هذه المشروعات تنطوي على محاولات من بعض الدول المتقدمة الكبرى للاضرار بالدول النامية خاصة التي تعاني من ظاهرة تشغيل الاطفال وذلك باستخدام اتفاقيات الجات وادعاء ان هذه الدول لاتلتزم بمعايير العمل الدولية مما يتيح لها مزايا نسبية تخل بشروط المنافسة وقد وافقت المجموعة العربية على اقتراح لرئيس بعثة مصر لدى المقر الاوروبي في جنيف بعقد اجتماع خاص لدراسة تفصيلية لمشروعات القرارات المقدمة للمؤتمر وتحديد الوقت لها.

وطالب السفير منير زهران بدراسة لمشروع القرار الامريكي الخاص بتوسيع برنامج منظمة العمل الدولية لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات اصحاب الاعمال والعمالة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية..

واشار الى ان هذا المشروع يركز على جوانب المساعدة التقنية لاطراف الانتاج الفلسطينية مع اسقاط ايه اشارة الى الجوانب المتعلقة بالمسائل الانسانية والعمالية والحقوقية.



المصدر: الأهـــــــرام

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٦

ندوة بأكاديمية ناصر العسكرية حول مواجهة التكتلات الاقليمية

عقدت بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ندوة حول التحديات التى تواجه مصر خاصة فى عصر التكتلات الاقليمية والدولية وتأثير انضمام مصر للمنظمة العالمية المعروفة باسم «الجات» وذلك بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة وفى اطار توجيهات المشير محمد حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربى وشهدها الفريق مجدى حتاتة رئيس اركان القوات المسلحة وحضر الندوة كبار قادة القوات المسلحة والدارسون بأكاديمية ناصر

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٦



للبحوث و التدريب و المعلومات

ردود فعل إيجابية للبداية الجادة فى تطبيق قانون حماية حقوق مؤلف برامج الكومبيوتر

تحقيق:
ياسر صبحى

اشتكى بعض من المتعاملين فى مجال الكومبيوتر من هجوم الشرطة عليهم ومصادرتهم لديسكات الكومبيوتر الخاصة بهم بما يؤدى الى خسائر مادية لهم او تعطيل لعملهم. ولم يكن هذا فى الحقيقة نوعا من التعدى من الشرطة او بلاغات كيدية من الشركات المنافسة ولكنها البداية الحقيقية لتنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية والتى تتضمن حماية جميع حقوق المؤلف بما فيها برامج الكومبيوتر "السوفتوير".

وقد لاقى هذا التطبيق للقانون فيما يتعلق بحماية برامج الكومبيوتر من النسخ والتقليد ردود فعل ايجابية من جانب شركات الكومبيوتر خاصة المنتجة للبرامج بالاضافة الى الاوساط المهتمة فيما يعتبرونه نقطة تحول ستسهم فى نمو صناعة برامج الكومبيوتر فى مصر ودخول أحدث البرامج العالمية إليها. ويقول الدكتور عادل دانيش رئيس شركة ستاندر داتا وهى شركة منتجة ومستهلكة لبرامج الكومبيوتر إن حماية الملكية الفكرية ضرورة لنمو صناعة برامج الكومبيوتر فى مصر. وأن تطبيق القانون من شأنه تشجيع الشركات العالمية فى هذا المجال فى تنمية نشاطها فى مصر دون خوف من نسخ برامجها. ويوضح أن مصر لديها فرصة كبيرة للتوسع فى تصنيع برامج الكومبيوتر وتصديرها للخارج. وحتى الان لا يوجد سوى أربع شركات فقط تقوم بتصدير برامج الكومبيوتر للخارج بما يقدر بنحو ١٥ مليون جنيه فقط. بينما تقوم دولة اخرى كالهند بتصدير ما يقرب من مليار جنيه سنويا من برامج الكومبيوتر. فالشركات الاجنبية التى تريد القيام ببرنامج جديد للكومبيوتر تعهد بذلك إلى الشركات فى الهند او فى دول اخرى تتميز بالأسعار المنخفضة للمهندسين والمصممين للبرامج وفى نفس الوقت توجد حماية لهذا الانتاج مما يشجعهم على القيام بذلك. أما فى مصر فالشركات التى تقوم بالتصدير غالبا ما يكون لها شريك أجنبى من الخارج او تكون شركة عائلية لديها فرع فى الخارج وبالتالى تستفيد الشركة الخارجية من كفاءة وصغر أجر مصممى البرامج فى مصر مع وجود ثقة فى انه لن يتم نسخ او نقل تلك البرامج. ويشير إلى أن وجود حماية لحق مؤلف برامج السوفتوير سيمنح طمأنينة للشركات الخارجية ويشجعها على تصميم البرامج فى مصر مما ينمى هذه الصناعة فى مصر وعمليات التصدير لها.

ويوضح دانيش ان صناعة برامج الكومبيوتر من اكثر الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وهى تفوق بكثير صناعة السيارات وصناعات التجميع إذ ان القيمة المضافة كلها تعتمد على خلاصة الفكر البشرى المصرى فى الابتكار والتصميم وليس على مكونات انتاج. وعملية التصدير تمثل استفادة للجميع سواء للشركة الخارجية التي تستفيد من حصولها على برنامج بسعر يقل عن النصف غالبا مما يستطيع القيام به فى الولايات المتحدة او اوروبا مثلا لارتفاع الاجور بهما. كما ان الشركات المحلية المنتجة للبرامج ستستفيد وتوجد جيشا كبيرا من المهندسين والمصممين للبرامج وهو ما تتمتع به مصر وتحتاج إلى فرص للعمل والتشغيل والإستفادة من امكانياتها.

ويضيف أن هناك حاليا نحو ١٠٠ شركة فى مصر تبيع برامج السوفتوير من بينها ٤٠ شركة منتجة إلا أن الصناعة المحلية "مقتولة" تماما بسبب النسخ. فتصميم البرنامج قد يحتاج إلى سنة من العمل لعدد من المهندسين وبعد انتهاء البرنامج يبدأ القيام ببيعه ب ١٠٠ دولار مثلا يفاجأ المنتج بوجود شخص آخر يبيعه بما يقرب من ٦ دولارات بل وقد يجد اعلانا فى الصحف عن بيع هذا المنتج!

ويؤكد سمير حمزة المحامى أهمية تطبيق القانون لمحاربة القرصنة فى مجال ديسكات الكومبيوتر. فقد ارتبط مفهوم السرقة لدينا غالبا بسرقة النقود أو الأشياء المادية إلا أن عملية النسخ لبرامج الكومبيوتر تمثل سرقة للفكر والمجهود الذهنى والبشرى ولا بد من معاقبة المخطىء من الناحية القانونية. ويشير إلى أن الشركات العالمية فى مجال برامج الكومبيوتر عندما تعلم أن دولة ما معروفة بأنها تقوم بالنسخ والتقليد لا تقوم بإدخال البرامج الحديثة لها وآخر ما توصلت إليه البرامج اللازمة فى مجالات الحياة المختلفة والتى تسمح للدولة بالدخول فى آفاق القرن الحادى والعشرين. ولكنها قد ترسل إليها الديسكات القديمة والتى لا تخاف من تقليدها ولن تمثل لها خسارة كبيرة.

ويضيف أن التطبيق يجب أن يكون صارما لأن عدم الجدية فى تنفيذ القانون سيجعل الدولة المعروفة بعدم احترامها لحقوق الملكية الفكرية سيجعلها تنعزل عن أحدث التطورات الدولية فى مجال الحاسب الالى خاصة البرامج التى دخلت جميع مجالات النشاط فى المجتمع وتوفر الجهد والمال.

ولكن ما هو حجم ظاهرة القرصنة لبرامج الكومبيوتر فى مصر حاليا؟ رغم عدم امكانية التحديد بشكل واضح فإن هذا الحجم كما يراه الخبراء. أنه مرتفع جدا. وتقدر الشركات الأجنبية فى مصر حجم النسخ ب ٩٠٪ من عدد الديسكات المستخدمة. كما لا تزال مصر ضمن قائمة اقل عشر دول من حيث حماية حقوق الملكية الفكرية فى العالم!



المصدر : اللواء الاسلامى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٦

علمــاء الاقتــصاد يناقشــون

وضع استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية

□ الخبراء والمتخصصون يدقون ناقوس الخطر !!

□ الفارق بين الصادرات والواردات مشكلة خطيرة تواجه العالم الاسلامى



نظمت جامعة الازهر ندوة اقتصادية بمركز الاقتصاد الاسلامي بالجامعة على هامش اعمال مؤتمر اثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية، بعنوان «نحو استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية».

شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين على رأسهم د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق والمهندس سعد هجرس وزير الزراعة سابقا - الى جانب الاستاذ اشرف شمس الدين نائب رئيس هيئة سوق المال وعصام رفعت الخبير الاقتصادي ورئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادي.. وقد حضر المناقشات الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومدير مركز الاقتصاد الاسلامي، وادارها د. حاتم القرشاوى عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر - بنات.. وقد دارت المناقشات حول كيفية التصدى للمتغيرات والتحديات التى تواجهنا اقتصاديا في الوقت الراهن، وعلى راسها اتفاقية الجات في جولتها الأخيرة والنتائج المترتبة على تطبيق مجموعة الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها في ابريل عام ١٩٩٤.

في البداية تحدث المهندس سعد هجرس وزير الزراعة ونقيب الزراعيين سابقا.. فاكد ان العالم الاسلامي يبلغ تعداده حوالى ١٢٥٠ مليون نسمة غالبيتهم يعملون بالزراعة، والتى هي دعامة اساسية من دعامات التنمية الاقتصادية في عالمنا الاسلامي.. والقضية الحقيقية تكمن في الفارق بين الصادرات والواردات الزراعية، والتى تشمل المشكلة الكبرى في العالم الاسلامي.

السلع الزراعية في العالم الاسلامي

ويضيف سعد هجرس.. وإذا كانت صادرات الدول الاسلامية اقل بكثير من وارداتها - بصفة عامة -، فإن الجانب الزراعي يمثل عجزا كبيرا - ١١ مليار دولار - حيث ان العالم الاسلامي يستورد سلعاً غذائية بحوالى ٤١ مليار دولار ويصدر منتجات وسلع زراعية بحوالى ٣٠ مليار دولار فقط، وهذا الأمر يؤثر بالسلب على موازنات الدول الاسلامية.

ففى مصر هناك صادرات بحوالى مليار دولار سنويا فقط، في حين اننا نستورد بـ ١٠ مليار دولار سنويا، وهكذا فإن التركيز على استيراد السلع الغذائية يمثل مكمنا للخطورة، الى جانب انها مكمن للضغط على الدول الاسلامية، خاصة في مجال الحبوب - على راسها القمح -.. والعجيب في الأمر مواردنا الزراعية.. في العالم الاسلامي - ضخمة جدا، وخاصة الاراضي الزراعية، حيث ان العالم الاسلامي به حوالى ٢٣٪ من الاراضي الزراعية في العالم كله.

التكتلات الاقتصادية

ويرى وزير الزراعة الأسبق ان الدول الاسلامي لكى تواجه هذه التحديات والمتغيرات، فإنه يجب عليها اقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية، ولاسيما بين الدول العربية ذات الامكانات والموارد الضخمة جدا ولكنها غير مستغلة !!

ففى السودان حوالى ١٠٠٠ مليون فدان غير مستصلحة - على اقل تقدير -، وهذه المساحات الشاسعة ممكن ان تحل مشاكل الغذاء ليس في العالم الاسلامي وحده، بل في العالم كله.

ويختتم هجرس حديثه موجها صيحة تحذير الى جميع الدول الاسلامية بقوله.. إن الدول الاسلامية يتهددها خطر كبير اذا لم تطور صادراتها وتزيد منها وتقلل حجم وارداتها، الى جانب تحقيق الجودة في الانتاج، خاصة في الجانب الزراعي الذى يمثل.. جانب الغذاء -، وعلى جميع هذه الدول اعطاء الاهتمام البالغ بهذه القضية لمواجهة الحياة في السنوات القادمة !!

منافسة غير متكافئة

ويشير د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق الى ان العالم كله يشكو في السنوات الأخيرة - من البطالة وتدنى النشاط الاقتصادى في كافة المناطق، ولكن بدرجات متفاوتة.. وإذا كان العالم ينظر للدول الاسلامية بنظرة مختلفة الجوانب، فإن الدول المتقدمة تعمل على معاملة الدول الاسلامية بالندية وادخالها منافسة غير متكافئة في السوق الاقتصادية وذلك دون النظر الى التفاوت في القوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول الاسلامية.

كيف نواجه التحديات

ويوضح وزير الاقتصاد الاسبق اهم الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات والصعاب الاقتصادية امام العالم الاسلامي:

اولا: الإصلاح الاقتصادى لاقتصاديات الدول الاسلامية.. وذلك عن طريق مجموعة اجراءات محددة، مثل تخفيض العجز في الموازنة، الى جانب زيادة الانتاج، واصلاح السوق المالية والمصرفية.

ثانيا: تطوير اداء الجهاز الادارى وقطاع الخدمات، خاصة في مجالات التعليم والاعلام والنواحى الصحية.

ثالثا: الاهتمام بالجانب الاجتماعى، خاصة في مجال تشغيل الشباب والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة.

رابعا: الاهتمام باستراتيجيات التنمية على اساس الميزات المؤهلة للتنافس، مع التركيز على بعض الامور الهامة اللازمة لذلك، مثل ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة - خاصة في مجال المعلومات.

خامسا: بالنسبة للعالم الاسلامي ككل، يجب الاهتمام بتطوير لجان التعاون الاقتصادى المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي، وذلك من اجل رفع درجة التنسيق بين الدول الاسلامية في المجالات التجارية والاقتصادية، لاسيما فكرة انشاء سوق اسلامية مشتركة، خاصة ان اتفاقية الجات تسمح بقيام تجمع اقليمى بين الدول الاعضاء فيها، بل وتعطى مزايا خاصة لهذا التجمع، وهذه ميزة مهمة يمكن الاستفادة بها لصالح العالم الاسلامي.



إيجابيات مهمة

اما الاستاذ اشرف شمس الدين نائب رئيس هيئة سوق المال فيرى ان هناك بعض المزايا والايجابيات التى يمكن الاستفادة منها فى اتفاقية الجات - رغم عيوبها الخطيرة - مثل نقل التكنولوجيا وتطويرها حسب احتياجاتنا ، الى جانب الحصول على السلع الوسيطة اللازمة للانتاج ، وكذلك تشجيع التصدير .. كما ان قضية التنافس ليست سلبية على الدوام ، فالدول الاسلامية لها الحق فى ابداء المخاوف ، خاصة فى مجال الخدمات والتى تعد المنافسة فيها غير متكافئة . ولكن التنافس يجب ان يحفزنا نحو التقدم والتطوير والجودة ، وكذلك يلفت نظرنا بقوة الى اهمية تنظيم وتطوير التعاون بين الدول الاسلامية لمواجهة التنافس الرهيب فى السوق الاقتصادية .

النظام الاقتصادى الجديد

ويحدد الاستاذ عصام رفعت الخبير الاقتصادى ورئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادى معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يجب علينا مواجهته فهو يشمل (١) عالمية الاقتصاد والاتجاه نحو الكونية ، اى جعل العالم اقتصادا واحدا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ، والتى تلعب دورا خطيرا لصالح الدول الغنية فى ظل هذا النظام .

(٢) التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية ، مثل الاتحاد الاوربى ومجموعة الآسيان - دول اسيا - ومجموعة الكمنولث البريطانى ، ومجموعة الدول الامريكية وغيرها - ولكن الدول الاسلامية هى الوحيدة التى لا يوجد تجمع يضمها وكذلك الدول العربية .

(٣) الاعتماد على نظام ، منظمة التجارة العالمية ، وهى المنظمة التى ستتولى الاشراف ومراقبة تطبيق اتفاقية الجات .

استراتيجية اسلامية

ويؤكد عصام رفعت ان الدول العربية والاسلامية من اكثر الدول استيرادا للسلع الغذائية ، ولذلك سوف ترتفع فاتورة الغذاء فى ظل تطبيق اتفاقية الجات ، لان الاتفاقية تنص على رفع الدعم تدريجيا عن السلع الغذائية فى الدول الاعضاء .

ويضيف .. اما استراتيجية الدول الاسلامية فى التعامل مع الجات فانها يجب ان ترتكز على النقاط التالية :

اولا : على الدول الاسلامية ان تسارع فى الانضمام الى الجات التباطؤ يؤدى الى تضييع الفرصة وتناقص الفترة الممنوحة لبدء التطبيق الكلى - عشر سنوات -

ثانيا : تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الاسلامية فى هذا المجال ، بحيث تقوم لجان متخصصة فى القطاعات المختلفة ، وذلك لتحقيق الفهم الصحيح للاتفاقية ، من اجل التحرك السليم لمواجهة السلبيات والاستفادة القصوى من الايجابيات .

ثالثا : وضع خطة مدروسة لمواجهة المنافسة العالمية تعتمد على حماية الصناعات المحلية فى الدول الاسلامية ، مع التخطيط السليم لتسويق المنتجات الاسلامية بشكل جيد فى الدول الاسلامية ثم فى العالم كله .

ناقوس الخطر

ويرى د . على حافظ منصور استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ان اتفاقية الجات تعتبر ناقوسا يدق فى اذان الدول الاسلامية ، حتى نستعد للمنافسة الخارجية بشكل حقيقى ، وتوجهنا الى كيفية مواجهة الاقتصاد العالمى ، حتى لا تفاجأ مرة واحدة بالكارثة التى تنتظرنا !! فالكلام السابق حول اهمية الاستعداد للمنافسة هو كلام جيد وفى محله ، خاصة انه يأتى على لسان خبراء متخصصين .. فهل لدينا القدرة على الاستفادة من هذه الاتفاقية بالشكل الذى يحقق مصالحنا ؟!

مصر تتابع الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على تنفيذ اتفاقيات «الجات»

كتب ـ حسن عبد المنعم:

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ضرورة متابعة الآثار المترتبة على اتفاقية الجات . مشيرا الى انه يجب الاستفادة من الآثار الايجابية للاتفاقية اما الآثار السلبية فانه يجب التخفيف من اضرارها بالنسبة لمصر خاصة ارتفاع اسعار الغذاء بشكل كبير والتى تشمل القمح والمنتجات الحيوانية والزيوت والسكر حيث تستورد مصر منها كميات كبيرة وأن هذا الارتفاع انعكس على اسعار السلع الغذائية داخل مصر حيث ارتفعت ارتفاعا كبيرا فى الفترة الأخيرة ومن المتوقع زيادتها مستقبلا .

واشار الى أن أمريكا رفعت الدعم بالكامل على القمح المصدر لمصر وايضا الدول الأوروبية فرضت ضرائب على صادراتها فاصبحت مصر تزيد دعمها لرغيف الخبز الى حوالى ٣ مليارات جنيه بعد أن كان مليارا ونصف المليار .

احمد جويلى

واكد الدكتور جويلى خلال اجتماع اللجنة العليا واللجان الفرعية لبحث الآثار المترتبة على اتفاقية الجات انه يجب دراسة أسباب ارتفاع الأسعار والفصل بين تداخلها وبين تحرير التجارة العالمية واتفاقية الجات مشيرا الى انا خطونا خطوات كبيرة فى مجال مكافحة الدعم والاغراق بعد عرض القانون الخاص بذلك على مجلس الوزراء وتم اعداد الجهاز المنفذ لهذا القانون .

وقال الوزير انه يتم الآن بحث رفع الحظر على استيراد بعض السلع تنفيذا لاتفاقية الجات ويأتى على راس هذه السلع الدواجن والخردة وفى هذه الحالة سيتم النظر فى رفع الضريبة الجمركية .

المدوسه
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٦

غدا افتتاح معرض كمبيوسكوب السابع للكمبيوتر بفندق هيلتون رمسيس من ١٤ ـ ١٦/٦/١٩٩٦

سوق الكمبيوتر وقانون حماية حق المؤلف

اعداد
عاطف كامل تهامى

ينعقد المعرض للسنة السابعة فى ظل حديث الساعة اليوم .. لقد صدر قانون حماية حق المؤلف سنة ٥٤ برقم ٣٥٤ وبه حماية كافية لبرامج الحاسب الالى كمصنف فكرى الا انه

وبالتعديل رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ والتعديل رقم ٨٢ لسنة ٩٣ اضيف نص صريح لبرامج الحاسب الآلى وغلظت العقوبة على المخالفين ومنذ تطبيق القانون وينظر العالم اجمع للتجربة المصرية الرائدة وهى

تبدو كواحة من الامان لحماية الابداع الفكرى والاستثمارات المترتبة عليه ان مصر ترمى لخلق صناعة برمجيات متقدمة تسهم فى الناتج القومى بابسط الاستثمارات واغلاها قيمة وثمنا وهى عقول اعز ابنائها وللحفاظ على هذه الثروة من الفكر ولتنميتها فلابد من استقرار البيئة العامة التى يربى فيها ذلك الفكر واول دعائمها قانون الحماية . ان انتاج مصر من البرمجيات يقدر بـ ٣٥ مليون دولار وينتظر ان ينمو حتى نهاية القرن بواقع ٣٥٪ سنويا (انظر بزنس ويك عدد ١٨ ابريل)

وهناك مجموعة نقاط يجب اخذها دوما فى الحسبان

١ ـ ان احترامنا للقوانين التى شرعتها الدولة هو ضرورة حضارية لتدعيم صورتنا العالمية .

٢ـ ان تنفيذ مصر لتلك القوانين هو التزام حتمى منها باتفاقات « تريبس» الدولية.

٣ ـ ان تصبح مصر واحة الامان ستفتح اسواقها امام مختلف البرامج من كل دول العالم وهو مايؤدى لانخفاض الاسعار لمستوى الاسعار العالمية .

بعد اتفاقية التجارة العالمية:

«الجات» الثقافية تفتح أبواب الدول أمام الغزو الغربى

احتفالاً بالعيد الخمسينى لمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة والمعروفة اختصاراً باسم «اليونيسكو» انعقد أول مؤتمر من نوعه بمقر المنظمة بباريس يجمع لأول مرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلمانى الدولى فى إطار خطة مستقبلية للتعاون بين المنظمتين الدوليتين. وقد ناقش المؤتمر الذى استمر أربعة أيام مستقبل التربية والثقافة والإعلام فى القرن الحادى والعشرين ودور البرلمانيين فى هذه القضايا.

وبرغم أهمية القضايا المطروحة للنقاش إلا أن دهاليز المؤتمر ومناقشاته عكست ماهو أكثر أهمية وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية.. فقد كانت المناقشات والمساجلات تعبيراً عن حرب حقيقية بين دول العالم الثالث وبخاصة أفريقيا والدول المتقدمة إلى الحد الذى جعل بعض الدول الأفريقية تطلق على ما يحدث فى هذه الميادين الثلاثة أنه استعمار جديد من جانب الدول المتقدمة للقارة الأفريقية باستخدام التربية والثقافة والإعلام.

وفى الوقت نفسه برزت مجموعة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم النمور لتثبت قدرتها على منافسة الغرب ليس فقط فى الجانب الاقتصادى، وإنما فى جوانب الثقافة والإعلام أيضا وكان لافتا للنظر أن هذه الدول وبخاصة الدول الإسلامية منها كانت الأكثر تركيزاً على ثقافتها الخاصة وضرورة حماية القيم والأخلاق بها من غزو الثقافة الغربية.

وقف رئيس وفد سنغافورة يتحدث فى ثقة وتحد للغرب قائلاً: إن نسب النمو العالية التى حققتها بلاده ستستمر إلى ما لانهاية ورغم ذلك فإننا نقول للشباب: إن هذا الوضع قد لايستمر، ونهتم فى مجالات التربية والثقافة بالقيم الدينية وأهمية الأسرة ونعلم الشباب كيف يعيش ونكسبه كفاءات تنفعه مدى الحياة. وختم كلمته بالقول: إنهم بهذه الطريقة وحدها خرجوا من دائرة البلدان النامية وإنهم بهذه الطريقة يواجهون الغزو الثقافى الغربى.

..والمنظمات تكسب

وبالرغم من أن المشاركين فى المؤتمر كانوا يطالبون اليونيسكو بالتدخل لوضع حد للاختلال فى الموازين بين الشمال والجنوب، إلا أن المتحدثين باسم المنظمة الدولية كانوا أكثر جرأة فى

تشخيص المرض والاعتراف بالخلل الكبير في الإمكانات الهائلة بين دول الشمال والجنوب.

وكانت المنظمة تقود المتمردين على النظام الحالي الذي ساد القرن العشرين في مجال التربية والثقافة والعلوم بالرغم من أنها المسئول دولياً عن حماية هذه المجالات.

وفي هذا السياق يأتي تقرير السيدة أناماريا ديكوك الملىء بالأرقام والبيانات التي لاتكذب والتي تعكس الفجوة الرهيبة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.. فهناك ٢٤ دولة بها ١٥٪ فقط من سكان العالم ومع ذلك تملك وحدها ٧٢٪ من خطوط التليفون.

وقالت: إن ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في ريف مظلم بعيداً عن النور والكمبيوتر، ويعانون عدم توافر الرعاية الصحية. وأطلقت السيدة ديكوك وصفي «فقراء المعلومات» و«أثرياء المعلومات» على دول الجنوب والشمال. وقالت: إن أثرياء المعلومات استخدموا وسائل الإعلام الحديثة في جعل شعوب الدول النامية تحتقر تاريخها وقيمها وقديم بلادها، وطالبت البرلمانيين بأن يتخذوا القرار المناسب لبلادهم، وضرورة تداول المعلومات والمعارف بين بني البشر في إشارة إلى أن الشبكات الفضائية أصبحت حكراً على الأقوياء اقتصادياً وسياسياً وهذا يسهل عملية الغزو الثقافي، وقالت: إن الطرق السريعة للاتصال ينبغي أن تنظم وتدار لمصلحة العالم بأسره، وليس لمصلحة دولة معينة.

ومن ثم لابد لإحداث تنمية حقيقية من عولمة وسائل الإعلام وإنشاء آلية دولية تسمح بتداول المعلومات بشكل منصف.

أفريقيا تعلن الحرب

وفي الإطار نفسه جاءت كلمات الوفود الأفريقية لتركز على هذا الخلل وتصفه بأنه استعمار جديد لأفريقيا. وطالبت وفود الدول الأفريقية بإصلاح هذا الخلل وبخاصة أن المعونات التي تقدم للدول الأفريقية يمكن أن تساهم في إصلاح الخلل ولكن الدول التي تقدم المعونات تمنع استخدامها في هذه المجالات.

وقال رئيس وفد بوروندي: إن القوى يغلب الضعيف بالإعلام وإن الدول التي لديها إمكانيات هائلة تتحكم في وسائل الاتصال وإن ما يجرى لأفريقيا هو استعمار جديد، مطالباً اليونيسكو بالتدخل لوضع الضوابط.

وفي إطار الحرب التي دارت بين الشمال والجنوب حول الغزو الثقافي والإعلامي كانت هناك حرب أخرى بين دول الشمال فيما يبدو حول اقتسام مناطق النفوذ في العالم الثالث فقد أبدت فرنسا ومجموعة الدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكفونية) رفضها للغة المستخدمة على شبكات الاتصال الدولية وهي اللغة الإنجليزية، مطالبة بضرورة أن يكون هناك توازن في هذا المجال.

ليست للتنفيذ

وعلى قدر سخونة مناقشات المؤتمر جاءت التوصيات التي يمكن اعتبارها توصيات مثالية ليست للتنفيذ.. فأولاً على صعيد العالم المتقدم الذي ليس هناك ما يمنعه فعلياً من ممارسة سياسات الغزو الثقافي والإعلامي وهدم ثقافات الشعوب الأخرى مادام هو الذي يملك أدوات التقنية الحديثة. وثانياً على صعيد العالم الثالث الذي يبدو أن أمامه سنوات طوالا



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٦

ليستجيب لدعوات الديمقراطية الحقيقة وممارسة حرية الرأى والتفكير كبداية لمواجهة اى غزو ثقافى او إعلامى محتمل.

ففيما يتعلق بالتعليم جاءت التوصيات لتؤكد أهمية إعلاء قيم التضامن الاجتماعى والمشاركة الديمقراطية والتنمية البشرية.

وحتى فى مجال الثقافة ركز المؤتمر على أهمية العناية بالحريات الأساسية وأكد العلاقة الوثيقة بينها وبين الثقافة، وطالبت التوصيات بوضع حد أدنى من القواعد حتى لايتم تشويه الثقافات المحلية من خلال الافكار العالمية ودعم قيم حقوق الإنسان والديمقراطية واحترام الأقليات وحل المنازعات بالطرق السلمية. واعتبر المؤتمر الحقوق الثقافية من حقوق الإنسان الأساسية مطالباً البرلمانيين بإصدار التشريعات التى تحمى هذه الحقوق.

وفى مجال الإعلام أكد المؤتمر أن ثورة المعلومات مازالت مستمرة وأن هناك نتائج مخيفة لهذه الثورة تؤثر فى حياتنا اليومية. وأشار إلى أن عصر المعلومات لم يتبلور بعد بالكامل ودعا إلى أهمية وضع سياسة عالمية للمعلومات وأن تشارك البرلمانات فى وضع هذه السياسة وصياغتها بالتشريعات الملائمة.

وعبر المؤتمر عن قلقه مما يمكن أن تحدثه وسائل الاتصال الحديثة من تأثير فى الحياة الخاصة وما تحققه من غزو ثقافى يؤثر فى الذاتية الثقافية مطالباً الدول المتقدمة باحترام الثقافات الخاصة.

رأس المؤتمر د. أحمد فتحى سرور -رئيس الاتحاد البرلمانى الدولى، وعرض وجهة نظر مصر د. محمد عبد اللاه. وألقى د. فتحى البرادعى ومحمود سلطان كلمتين.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٦ يونيو ١٩٩٦

الكمبيــوتر .. فى انتظــار فض الاشتبـــاك

الحاسب الآلى فى الهيئات الحكومية والجامعات بعيدا عن الرقابة .. لماذا ؟

شركات الكمبيوتر :

تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر .. سيشجع المستخدمين على اقتناء برامج أصلية

قانون حماية حق المؤلف يضع مصنفات الحاسب الآلى فى قفص الاتهـــام

منذ سنين طويلة والانسان يجد فى الكمبيوتر معينا له .. يساعده على اداء عمله وتوفير وقته وجهده .. نسمع الان ان المعين اصبح عبئا وبدا الكمبيوتر يجلب على مستخدمه مشكلات عديدة اخرها ان يصبح مجرما فى نظر القانون !

الحكاية تبدا عندما تجد رجال مباحث المصنفات الفنية فى قلب عملك يفتشون داخل اجهزة الكمبيوتر ويبحثون عن البرامج الاصلية والمقلدة . وان لم تقدم لهم مستندات تثبت ملكيتك للبرامج القابعة داخل هذه الاجهزة تصبح متهما بانتهاك حق المؤلف وتقع تحت طائلة قانون حماية حق المؤلف الذى ربما لم تسمع عنه من قبل .

تسأل ـ ومن حقك ان تسأل ـ اين كان القانون عندما اشتريت جهاز كمبيوتر محملا عليه برامج مقلده من احدى الشركات ؟

اليس من المعروف ان استخدام البرامج المقلدة يعتبر تقليدا اعتاد عليه مستخدمو الكمبيوتر فى مصر ؟

وقد لا تسأل بل ترفع صوتك بالشكوى .. كيف يصدر قانون بين يوم وليلة واصبح متهما دون أن يعطينى القانون فترة سماح لتوفيق اوضاعي .

الاجابة التى نسمعها .. هناك قانون ..

ونحن لانطالب بعدم تطبيق القانون بل نناقش هموم مستخدمى الكمبيوتر ونستطلع الاراء علنا نصل إلى حل يحفظ مصالح الجميع .

والبداية مع القانون ...

تحقيق: سامح فوزى

قانون الازمة

في عام ١٩٥٤ صدر قانون حماية حق المؤلف. واوضح القانون في مادته الثانية طبيعة المصنفات التي يكفل حمايتها وهي المصنفات التمثيلية والموسيقية والتصويرية وكذلك المصنفات السمعية والسمعية البصرية وعندما صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ تم تعديل هذه المادة حيث اضيفت مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة، وقد اصدر وزير الثقافة قرارا رقم ٨٢، لسنة ١٩٩٣ حدد فيه ما هية مصنفات الحاسب الالي ومن ضمنها برامج الكمبيوتر.. واوجب القرار ضرورة ايداع مصنفات الحاسب الآلي في المكان الذي يخصصه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء. ويتم ايداع نسختين من كل مصنف من مصنفات الحاسب في الشكل النهائي المتداول او المطروح او الجاهز للاستخدام مرفقا بها الوثائق الدالة على الحق في المصنف وكيفية استخدامه.

ويجب على مودعي مصنفات الحاسب ان يرفقوا بالنسخ المودعة إقرارا موقعا منهم متضمنا بيانات المصنف وبيانات المؤلف وصاحب الحق فيه او الناشر.

وعلى مؤلفي ومنتجي وناشري وموزعي مصنفات الحاسب وصاحب الحق فيه ان يثبتوا على مصنفاتهم رقم وتاريخ ومكان الايداع.

ايضا نص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ على معاقبة كل من يعتدى على مصنفات الحاسب من برامج وقواعد بيانات وغير ذلك بالحبس وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة الاف جنيه ولاتزيد على عشرة الاف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين. وتنطبق هذه العقوبة على كل من باع او عرض للبيع او للتداول او للايجار برنامج كمبيوتر مع علمه بانه مقلد. وايضا كل من قلد في مصر برنامجا للكمبيوتر منشورا بالخارج.

وفي حالة عودة الشركة او المنشاة إلى تكرار الاستخدام او الاتجار في برامج مقلدة غير اصليه ينص القانون على جعل الحبس وجوبيا بالاضافة إلى غرامة مالية قد تصل إلى خمسين الف جنيه. وفي كل الاحوال تصادر النسخ المقلدة والادوات المستخدمة للتقليد واجاز المشرع للمحكمة عند الحكم بالادانة ان تقضي بغلق المنشاة التي استغلها المقلدون او شركاؤهم في التقليد مدة لاتزيد على ستة أشهر.

وللمؤلف او لمنتج البرامج الحق في اللجوء للقضاء المدني مطالبا بالتعويض المدني لما لحق به من ضرر وما فاته من مكسب.

ويرى طارق خاطر المحامي، ان القانون المشار اليه ينطوى على مجموعة من الثغرات، فالمادة (١٢) من القانون - مثلا - تنص على حق اى شخص في عمل نسخة وحيدة من برنامج الكمبيوتر لاستخدامه الشخصي. وعبارة، الاستخدام الشخصي، عبارة غير مفهومة وغير محددة خاصة مع انتشار اجهزة الكمبيوتر الشخصي.

ومن ناحية اخرى فان القانون لم يتناول كيفية الفصل في الوقائع التي سبقت صدوره مثل حالة برنامج موضوع في جهاز كمبيوتر في تاريخ سابق على صدور القانون وهل في هذه الحالة يتم تجريم الفعل ام لا؟

ويضيف طارق خاطر قائلا لقد سبق وان اكدت تشريعات سابقة على ان الاولى بالعقاب ليس المستهلك او المستخدم بل المنتج كما حدث في قانون الغش التجاري. الوضع الوحيد المقبول هو ضبط النسخ المقلدة لبرنامج تم ايداعه طرف رئاسة مجلس الوزراء - حسب قرار وزير الثقافة. بعد صدور القانون والتثبت من ان المستخدم حصل على نسخة مقلدة بعد صدور القانون.

قانون.. ولكن!

يرى المهندس توفيق يسرى - صاحب شركة كمبيوتر - ان اجهزة الكمبيوتر غالية الثمن ولكن اثمان البرامج الاصلية مرتفعة بدرجة تزيد على ثمن الجهاز نفسه! مما يؤدي بالشركات إلى ترويج النسخ المقلدة وعدم الالتزام بالاصل ولو راعت احدى الشركات ذلك فقد لاتراعيه شركة اخرى مجاورة وتستمر في بيع الاجهزة محمله ببرامج مقلدة مما يجعلها تستاثر بالعملاء، ولو ان هناك شركة بها عشرة اجهزة كمبيوتر وتستخدم عشرة برامج فان معنى ذلك ان تشترى عشرة نسخ اصلية من كل برنامج لكل جهاز لديها وبالطبع هذا يكلفها مبالغ طائلة:

ويستطرد توفيق يسرى قائلا.. ان الفائدة الحقيقية من شراء البرامج الاصلية تعود في الواقع على الشركات المنتجة للبرامج.

فاذا كان من الضرورى استخدام برامج اصليه فيجب ان تكون اسعار هذا البرامج ملائمة لسعر الجنيه المصرى. لانه ليس من المعقول ان اشترى برنامجا في مصر بثلاثة الاف جنيه بينما سعره في الولايات المتحدة لايتعدى خمسمائة دولار!

ويضيف توفيق يسرى قائلا.. ان القانون لايجرم سوى شركات الكمبيوتر او شركات القطاع الخاص في حين ان معامل كليات الهندسة والوزارات وشركات القطاع العام تستخدم برامج مقلدة ولا احد يقترب منها!

ويرى المهندس سماحه ناجي - صاحب مكتب كمبيوتر - ان اشرطة الكاسيت والفيديو هي التي تحتاج الى حماية رقابة المصنفات الفنية لانه من السهل تقليد اصول هذه الاشرطة اما في حالة الكمبيوتر فإن الوضع مختلف. لان المفروض ان تضع شركات انتاج برامج الكمبيوتر حماية على برامجها او ما يسمى "Protection" بحيث لايستطيع اى مستخدم للبرنامج تقليد الاصل بأى صورة من الصور. ولكن الملاحظ - والحديث لسماحه ناجي - ان شركات انتاج البرامج رغبة منها في غزو الاسواق لاتضع حماية على برامجها حتى يسهل نسخها وترويجها بين المتعاملين. وان كان من السهل ملاحقة الشركات التي تبيع او تستخدم برامج مقلدة فانه من المستحيل ملاحقة الناس في منازلهم والتفتيش على اجهزة الكمبيوتر بها. والان كثير من الناس يفضلون العمل التجاري من خلال المنازل بعيدا عن رقابة المصنفات الفنية.

هواجس مرفوضة

ولمنتجي برامج الكمبيوتر.. وهم الفئة المتضررة - راى اخر مختلف تماما عن راى بعض المستخدمين.

يقول الاستاذ محمود النقراشي - مدير باحدى شركات انتاج البرامج - ان تكاليف انتاج برامج الكمبيوتر مرتفعة جدا. ومن الطبيعي ان يعكس ثمن البرنامج المنتج كل هذه التكاليف. فاذا قام احد بتقليد البرنامج وبيعه بثمن زهيد فان معنى ذلك خسارة فادحة لكافة المنتجين.

وفي هذا الاطار يؤكد المهندس محمد زين العابدين أن الشركات العالمية ترحب باستخدام العمالة الذهنية في البدان النامية نظرا لقلة التكاليف.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: وطني

التاريخ: ١٦ يونيه ١٩٩٦

وهو ما يحدث على نطاق واسع حاليا فى الهند . ومصر بالطبع مؤهلة لذلك بما تمتلك من عمالة ذهنية عالية المستوى . ولكن حتى تنتشر صناعة البرامج فى مصر يجب ان يكون هناك مناخ ثقة فاذا ظلت ظاهرة نسخ برامج الكمبيوتر الاصلية فان معنى ذلك فقدان ثقة الشركات الكبرى فى التعامل مع العقول المصرية .

وهذا ما يؤكده المهندس هانى دراز - المدير باحدى شركات انتاج البرامج - قائلا .. ثبت بدراسات اجرتها هيئات اوربية انه فى حالة زيادة نسبة استخدام برامج الكمبيوتر الاصلية إلى ما يقرب من ٥٠٪ كما هو الحال فى الولايات المتحدة فإن ذلك سوف يوفر ٥٦ الف فرصة عمل جديدة سنويا فى اوربا . وفى حالة ازدهار صناعة البرامج فى مصر سوف تنشأ شركات للتسويق واخرى لتقديم الدعم الفنى وثالثة للتدريب مما سيساهم فى خلق فرص عمل جديدة .

ويضيف هاني دراز لقد تاسست فى الولايات المتحدة جمعية لاتهدف للربح باسم « اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية » ولهذه الجمعية فروع فى ٧٠ دولة فى العالم ، وحاليا هناك فرع تحت التاسيس فى مصر ، ومن اهداف هذه الجمعية متابعة تطبيق القوانين المحلية التى تتصدى لحماية حقوق المؤلف . وسوف تقوم هذه الجمعية بابلاغ مباحث المصنفات الفنية عن ايه حالات إنتهاك ترد اليها سواء من خلال شركات منتجى البرامج او حتى من خلال الافراد .

ومن الواضح ان تشديد الاهتمام بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية اكتسب بعدا دوليا ، وهو ما يؤكده الاستاذ عبد الفتاح الجبالى الخبير الاقتصادى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام حيث يرى ان مصر ضمن البلدان الموقعة على اتفاقيات الجات التى بموجبها تاسست منظمة التجارة العالمية وهذه الاتفاقيات تحتوى ٢٨ اتفاقية سجلت كافة مناحى الحياة الاقتصادية والإجتماعية وتعتبر الدولة الموقعة على الاتفاقيات موافقة ضمنيا عليها جميعا باستثناء ٤ اتفاقيات فقط تركت للبلدان حرية التوقيع عليها من عدمه وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ مع مطلع عام ١٩٩٥ . وتحتوى المنظمة مجموعة من الاتفاقيات ضمنها ثانى اتفاقية حماية الملكية الفكرية .

وقد رات الدول المتقدمة المصدرة للتكنولوجيا ان هناك انتهاكا لبراءات الاختراع وزيادة حجم التجارة فى السلع المقلدة والمزورة وبالتالى طالبت بمنح الحماية لبراءات الاختراع باعتبار ان المنتج الان يحتوى نسبة كبيرة من انتاج العقل البشرى . وفى راى هذه الدول ان حماية براءات الاختراع يضمن زيادة درجة التنافسية مما يسهم فى تطوير المنتجات ويضمن حصول صاحب البراءة على حقوقه المادية والمعنوية وهو ما يعزز من فرص المنافسة على الصعيد الفكرى والتكنولوجى .

وبينما رات الدول النامية فى المفاوضات ان هذه الضمانات سوف تطلق يد صاحب البراءة فى فرض سطوته مما يزيد الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ويضاعف من عبء الحصول على التكنولوجيا المتقدمة .

ويضيف عبد الفتاح الجبالى انه فيما يخص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فانها تعطى الدولة الموقعة فترة سماح مدتها اربع سنوات ابتداء من العام التالى للتوقيع على الاتفاق اى بداية من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ مع الاخذ فى الاعتبار ان فترة السماح تنسحب على الاوضاع السابقة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ اما اى منتج جديد فهو يخضع مباشرة للاتفاقية من حيث حماية براءات الاختراع .

ومن ذلك ان اى منتج فكرى او تقنى جديد يخضع لاتفاقية الجات ومصر تتمتع فقط بفترة سماح حتى عام ٢٠٠٠ لاعادة ترتيب اوضاعها السابقة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

فض الاشتباك

هناك قانون ونحن نحترم هذا القانون ولانطالب ابدا بوقف تنفيذ بنوده .. ولكن فى المقابل لابد من التفكير فى سبل الخروج من هذا المازق .

بعض مستخدمى الكمبيوتر اقترحوا ان تكون هناك « فترة سماح » ينص عليها القانون لتوفيق الاوضاع ، وراوا ان تصل هذه الفترة إلى عشر سنوات . يقول محمود النقراشى معنى ذلك القضاء على صناعة برامج الكمبيوتر .. ويرى ان ستة اشهر كافية جدا لذلك . خلالها تتمكن الشركات والجهات المستخدمة من التنسيق مع الشركات المنتجة وشراء البرامج المرخصة التى تجعل الشركة المستخدمة فى وضع قانونى .

ويرفض هانى دراز فكرة اعطاء « فترة سماح » لتوفيق الاوضاع بحجة ان القانون قد صدر ولايوجد قانون فى العالم يصدر ثم يعطى فترة سماح بعد صدوره باربع سنوات ويرى ان الحل الامثل يتمثل فى تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر .. اذ انه من المعروف ان الجمارك على إجهزة الكمبيوتر تقدر بحوالى ٥٪ يضاف اليها ١٠٪ ضريبة مبيعات . فى حين ان الجمارك على البرامج ٣٠ ٪ يضاف اليها ١٠ ٪ ضريبة مبيعات وفى حالة تخفيض الجمارك سوف تقل اسعار برامج الكمبيوتر مما يشجع المستخدمين على اقتناء برامج اصلية .

وبعد

النتيجة الطبيعية لما سبق هو البحث عن حل ايا كان حرصا على استقرار صناعة برامج الكمبيوتر فى مصر ، قد يكون الحل فى تعديل تشريعى يعطى فترة سماح للمستخدمين حتى يوفقوا اوضاعهم او قد يكون فى تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر المهم اننا فى انتظار حل يفض الاشتباك ..



ندوة حقوق المؤلف : مدخل اسلامى

الفقه وضع مقاييس علمية لمن يريد النقل والاقتباس

السطو الفكرى نوع من السرقة لأنه انتحال

نظمت رابطة الجامعات الاسلامية ندوة حول حقوق المؤلف : مدخل اسلامى شارك فيها اكثر من مائة وخمسين عالما .. وقد اكد المشاركون فى الندوة ان حرية ابداء الراى والتعبير لا تعنى الاعتداء على ممتلكاتهم من فكر ـ

والعجيب ان السرقة تعددت صورها بسرقة الافكار والكتب ـ ولهذا يجب تحديد معيار وتقدير لتلك السرقات سواء بقصد أو بغير قصد وان يكون هناك عقاب رادع لمن تسول له نفسه الوقوع فى هذا الجرم .

تحقيق :

محمد الشندويلى

●● وحول تطور أساليب حماية حق المؤلف فى الفقة الاسلامى والقانون المقارن ـ بحث تقدم به الدكتور عبدالله مبروك النجار ـ استاذ القانون المدنى المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ـ جامعة الازهر . فإنه لا يجرؤ احد فى وقتنا الحاضر على المغالطة فى تلك الحقيقة

اهمية الاسناد كعلم

ولم تكن اهمية الاسناد كعلم له اهمية فى بدايات عصر الصحابة الذى يغلب على الدرس العلمى فيه طابع الفقهاء والصدق والامانة ، وفى جو كهذا لم يكن السؤال عن الاسناد يتردد كثيرا ـ حتى وقعت الفتنة بين على ومعاوية ـ وبعدها بدا عصر التحرى فى الاسناد .

وبعد ان تباعد الناس عن عصر الصحابة باتت الحاجة الملسة الى العلم بالاسانيد للتثبت من امر النقلة ..

اهمية الاسناد

●● ولاهمية الاسناد حرص العلماء على القراءة على الشيوخ وتلقى المصنفات بالاسانيد .. ولم يقتصر التحمل والاداء عند المحدثين على الاجازة فقط بل كان معها « المناولة » والوجادة ـ ونحوها ـ وقد ظهرت المسانيد كثمرة لعلم الاسناد .. وقد تطور علم الاسناد بعد ذلك ليتضمن المبادىء الاساسية لحق المؤلف بما تستلزمه من امانة علمية ، وتحريم الكذب .. والتدليس .. والسرقة والانتحال المعروف باسم قرصنة الكتب ونظام الابداع الذى كان يطلق عليه التخليد .. »

وعلى هذا النحو فانه لا يجوز الحصول على أجر عن ادائه .. ومن ثم فانه يجب على العالم ان يتصرف لعلمه تحصيلا وتدريسا دون مقابل وعلى الامة بعد ذلك ان تكفى هذا العالم امور معيشته كما كان الحال فى السلف الصالح رضوان الله عليهم .

●● ومن المعلوم ان القران الكريم والسنة النبوية المطهرة قد احتويا على الكثير من النصوص التى تحض على طلب العلم النافع ونشره بين الناس بكل وسيلة ولم يوجد فى تلك النصوص ما يمنع اخذ الأجر على بذل العلم النافع ولا ريب ان التاليف نوع من التعليم وهو ابقى اثرا واعظم نفعا فانه ليس ثمة ما يمنع من اخذ مقابلة متمثلا فى حصول المؤلف على عائد مادى يوازى ثمرة جهده .

الفقة الاسلامى والحق المالى للمؤلف

●● وتحدث الدكتور عبدالسميع عبدالوهاب ابو الخير .. استاذ القانون المدنى بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ـ جامعة الازهر .. عن مدى مشروعية الحق المالى للمؤلف فى نظر الفقه الاسلامى ..

حيث ان هناك ادلة على ان حبس المؤلف لمصنفه العلمى عن الطبع والتداول الا فى مقابل ما لى يحصل عليه ، انما يعتبر من قبيل كتمان العلم ـ وهو ما يستاهل الوعيد المنصوص عليه فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من كتم علما جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار » وذلك هو ما يستتبع القول بحرمة حصول المؤلف على مقابل مالى لانتاجه او لجهده الذهنى .

ولكن هذا الاستدلال منقوص من وجهين : لان الحديث المذكور لا كتمان فيه ـ لان النشر فى العصر الحالى هو الوسيلة المالوفة لنشر الافكار والاراء واذاعتها على الناس بايسر الوسائل والوجه التالى : ان الكتمان المؤثم شرعا هو الذى يهدف الى احتكار العلم وحجبه عن الاخرين الا ان احدا من الفقهاء لم يقل بان حرمة الاحتكار تستلزم بذل المادة المحتكرة مجانا ودون عوض ، اذ كل ما اوجبه الفقهاء من خلال ادلة الشرع هو البيع باثمان معقولة تحفظ لكل حقه دون وكس ولا شطط .

مفهوم التاليف

اما الدليل الثانى ان العلم يعد قربة وطاعة وليس من قبيل الصناعة او التجارة .. وعن مفهوم التاليف وموقف المشرع الجنائى من الرقابة على المؤلفات ـ يقول الدكتور عبدالرحيم صدقى الاستاذ بقسم القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة .. ان التاليف عمل ذهنى ، والاصل انه من الاشياء التى لا تقبل الاستئمار فلا يستطيع ان يتحوز عليها شخص ، فلا يستطيع شخص ما ان يستاثر بمنافع « التاليف » ولكن يشترك الكافة فى الانتفاع بها الا ان المشرع الوضعى فى دول العالم نظم التاليف كحق من الحقوق المعنوية اى غير المادية اى غير المحسوسة لحماية المؤلف اى صاحب الابداع الذهنى الفكرى وليس لحماية غيره من الافراد وعلى ضوء هذه القاعدة الاصولية يجب ان يفهم « التاليف » او بقول موازى « حق المؤلف » وتتدرج « حقوق التاليف » تحت عنوان الملكية الفكرية » فى القوانين المدنية فى العالم ايا كانت فلسفتها السياسية ، وبداهة تعتبر اختراعات الانسان نوع من انواع التاليف الذهنى الفكرى .

التاليف فى الاسلام حق من الحقوق المقررة شرعا ، وتسجيل ما يؤلفه الانسان فى كتاب او شريط او لوحة او ما شابه ذلك امر حبب فيه الاسلام لذا شرعت فى الاسلام كتابة العلم وابرزت الاحاديث والآثار مشروعية تسجيل ما يؤلف والحديث يقول : « بلغوا عنى ولو اية ».

والجدير بالذكر ان الشريعة الاسلامية عرفت عقوبة الحبس فى عهد ثانى الخلفاء الراشدين امير المؤمنين عمر بن الخطاب وان سرقة مؤلف تخضع للعقاب التعزيرى مثل الحبس ، والغرامة والمصادرة .

الضمانات على حق المؤلف

وتقدم الدكتور محمد حسام محمود لطفى استاذ القانون المدنى بكلية الحقوق بنى سويف جامعة القاهرة ـ ببحث تحت عنوان « مضمون حق المؤلف والصور الجديدة التى يستغل فيها » دراسة مقارنة للقانون الوضعى فى اطار الشريعة الاسلامية وقد توصل بان للمؤلف الحق فى التمتع بطائفتين من الحقوق على مصنفاته الفكرية المبتكرة وهما : طائفة اولى حقوق مالية ـ تخول المؤلف طيلة حياته ولمدة زمنية معينة بعد وفاته الاستئثار بنتاج استغلال مصنفاته باى صورة من صور الاستغلال المباشر التمثيل .. التلاوة وتعتبر من المصنفات الادبية والأداء بالنسبة للمصنفات الموسيقية .

طائفة ثانية وهى حقوق ادبية

تخول المؤلف مادامت الحياة الانسانية مستمرة، ما يسمى بسلطات ابوية على مصنفة، فينسب اليه وحده، وينعقد له الحق فى اعتبار اى اعتداء على مصنفه بمثابة الاعتداء عليه شخصيا وهناك اتفاقات دولية قائمة فى مجال حماية حقوق المؤلف منها :

اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية ـ الفنية فى مدينة برن السويسرية فى ٩ سبتمبر ١٨٨٦ م واتفاقية جنيف للمصنفات السمعية البصرية الموقعة فى مدينة جنيف السويسرية فى ١٩٨٩ .

.. واتفاقية روما عام ١٩٦١ م لحماية المؤدين وهيئات الاذاعة ولا تضم هذه الاتفاقية اية دولة عربية حسب احصاء يوليو عام ١٩٩٥ .

.. اتفاقية جنيف عام ١٩٧٠ بشان حماية منتجى التسجيلات ضد النسخ غير المشروع واختتم الباحث دراسته بان القانون يرتضى للمؤلفين كل ما تقدم من حقوق فإن الشريعة الاسلامية بدورها لا تتعارض مع ما اقره القانون، بل تؤيده وتدعمه بهدف تحقيق الخير للبشر جميعا، فتحمى ابداعاتهم الفكرية الحالية، والمستقبلة حمايتها لحقوق متلقى هذه الابداعات فى ان يشارك فى تحفيز المبدعين على الاستمرار فى عطائهم .

حق المؤلف من منظور اسلامى

اما الدراسة التى تقدم بها الدكتور محمد الشحات الجندى استاذ الشريعة الاسلامية ووكيل كلية حقوق طنطا وتميزت بالموضوعية وعنوانها «حماية حق المؤلف من منظور اسلامى» فتناول عدة مؤديات لحماية حقوق المؤلف ان يخول المؤلف احترام حقه فى البيان الصادر عنه، عبارة كان او كتابة وكان ذا قيمة متى نسب اليه وحقه فى الدفاع عنه ضد الاعتداء عليه ايا كانت صورة الاعتداء عليه من تزوير او تزييف او اقتباس او تحوير لما فى استخدام هذه الوسائل من تقويض لعمله، وسلب لحقوقه مع كونها اثيرة لديه مرتبطة بمكنون فؤاده واستخدام المعتدى لوسائل تاباها الشريعة الاسلامية ودلالة هذه الواقعة حق المؤلف يخوله حق نسبة المصنف اليه واعتباره حجة عليه عند التنازع وحماية حقه فى النسبة اليه .

ومعلوم فى الاسلام تحريم الزور فى كل احواله قولا او فعلا لما فيه من الافتيات على الحقيقة وتغيير الثابت وفى القرآن «فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور» ومن خصال المؤمنين انهم لا يسلكون الزور .. ونفهم من ذلك أن من يسرق فكر الاخرين، ينسبه لنفسه هو مرتكب الزور، ومغير الحقيقة وهو منتحل لعمل ليس له كذبا وبهتانا ومن جهة اخرى فان الوحى القرانى يرشد المسلمين ان يحذروا من امثال هؤلاء الاشخاص الذين يقولون عن الآخرين او يختلقون الاشياء او يقلبون الحقائق او يدلسون فى التعامل .

.. ان السلف الصالح التزموا التحرى فى اقوالهم فى منقولاتهم، والصدق فى مروياتهم



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٩٦

غرفة تجارة القاهرة تحذر من الاثار السلبية للجات على القمح المصرى

واردات القمح ثابتة


ظافر البشرى

لم تزد واردات مصر من القمح خلال السنوات الخمس الأخيرة .. ولم تتجاوز سنوياً ٥ مليون طن فقط. قال ذلك ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط فى اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الاسبوع الماضى برئاسة الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة وعلل ظافر البشرى ذلك بزيادة الانتاج المحلى من القمح رغم زيادة الاستهلاك وزيادة السكان

حذرت الغرفة التجارية للقاهرة من الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات على القمح المصرى والذى لا يكفى الانتاج المحلى منه حاجة المستهلك خاصة فيما يتعلق باحتمالات ارتفاع اسعاره عالميا بعد اقتطاع الدعم - المقرر عليه - تدريجيا فى ظل هذه الاتفاقية.

واشار التقرير الشهرى للغرفة - والذى لخصه عبدالله عبدالحميد إلى ان القمح يمثل اهم مشكلات الغذاء فى مصر باعتباره المحصول الرئيسى فى الغذاء والالتجاء إلى العالم الخارجى لسد الفجوة الغذائية منه خاصة وان الانتاج لايكفى الاستهلاك وهو ما يشكل عبئاً على ميزانية الصرف الأجنبى إضافة إلى الاعتبارات السياسية المرتبطة بشروط المعونة فى مجال القمح.

وارجع التقرير اسباب تراجع مصر فى انتاج القمح وبالرغم من انها كانت إحدى صوامع القمح فى العالم - إلى عدة اسباب اهمها زيادة عدد السكان والتوسع فى زراعة القطن وتزايد سكان المدن باعتبارهم يمثلون السواد الأعظم الذين يستهلكون القمح كمحصول غذائى.. وقد ادت تلك الأسباب إلى التجاء مصر إلى استيراده من الخارج بداية من عام ١٩٥١ حيث وصل حجم الاستيراد إلى ٧٠٪ من حجم الاستهلاك إلا انه انخفض مؤخراً الى ٥٠٪ فقط بعد توسع الدولة فى زراعته حيث تستهدف الدولة زيادة مساحته المنزرعة إلى ٢,٥ مليون فدان اى بزيادة نصف مليون فدان.

وفى دراسة اعدتها الغرفة على تطور انتاج القمح خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٥ تبين:

- زيادة المساحة المنزرعة الى الصنف تقريباً وبما نسبته ٩٧,٥٪ اى بمعدل سنوى قدره ١٢٪ وهو ما يبين جهود الحكومة للتوسع فى زراعته.
- زيادة الكمية المنتجة بنسبة ٧٨,٥٪ اى بمعدل زيادة قدره ٩,٨٪.
- زيادة متوسط انتاجية الفدان بنحو ١٨٪ اى بمعدل نمو سنوى قدره ٢,٣٪ فى المتوسط ويؤكد التقرير انه بالرغم من الاهتمام المتزايد الذى توليه الحكومة لزيادة المساحة المزروعة من القمح إلا انه يلاحظ ان نسبته فى التركيب المحصولى مازالت دون المستوى، حيث انخفضت من ١٦,٧٪ فى الستينات الى ١٢,٨٪ فى السبعينات ثم ١٢٪ الآن، وهو ما يتطلب زيادة وزنه فى التركيب المحصولى.

واوضح التقرير ان الأسعار العالمية للقمح فى تزايد من عام لآخر فبينما كان سعر الطن منه ١٢٩ دولارا سنة ١٩٩١ زاد الى ١٤٢ دولارا سنة ١٩٩٣ ثم ١٩٠ دولارا عام ١٩٩٥ .. ولا شك ان ارتفاعه المفاجىء من ١٠١ دولار سنة ٩٤ إلى ١٩٠ دولارا سنة ١٩٩٥ يرجع إلى ان الولايات المتحدة الامريكية قررت عام ١٩٩٥ تخفيض الدعم المقرر على القمح بمقدار ٤٠ دولارا على الطن اثر العمل باتفاقية الجات



وفى حالة إضافة قيمة نولون الشحن بواقع ٣٠ دولاراً على الطن اصبحت تكلفة استيراد الطن ٢٢٠ دولاراً وهو ما يعني ان استيراد القمح استنزف نقداً اجنبياً. مقداره ١,١ مليار دولار عام ١٩٩٥!

ودعت الغرفة التجارية - عبر تقريرها - إلى مزيد من ترشيد الاستهلاك والقضاء على الفاقد في القمح مع الاهتمام بزيادة المساحة المزروعة وتحسين الانتاجية، مع الاهتمام بسياسات التوسع الأفقى من خلال تخصيص مساحات أكبر من اراضى الاستصلاح المخصصة للشباب، وسياسات التوسع الراسى من خلال زيادة الانتاجية، وتبنى سياسة الاعتماد على الذات فى توفير معظم احتياجاتنا من القمح.

تجارة مصر مع الدول العربية.. الواقع وآفاق المستقبل

مع التحرك المصرى - العربى والاستعدادات لعقد قمة عربية تأتى أهمية الحديث عن الأبعاد الاقتصادية للعلاقات المصرية العربية، واقعها وامكانيات تطويرها، ومن أبرز جوانب هذه العلاقات التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة العربية.. فما رأى المختصين فى واقع التجارة المصرية - العربية، وما هى مشكلاتها وآفاق تطويرها، وزيادة حجمها، خاصة مع التوسع فى تطبيق اتفاقيات الجات - التى ستقوم بتطبيقها منظمة التجارة العالمية، ومع تنفيذ برامج المشاركين بين مصر والدول الأوروبية والأمريكية. بداية تشير احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة، والاحصاء إلى ان اجمالى حجم تجارة مصر مع دول المنطقة العربية، بلغ نحو ٢,٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥، منها نحو ١,١ مليار جنيه واردات مصر من دول المنطقة بنسبة بلغت نحو ٣,٨٪ من اجمالى واردات مصر مع جميع دول العالم. كما بلغت قيمة صادراتها نحو ١,٦ مليار جنيه، بنسبة بلغت حوالى ١٤٪ من اجمالى صادرات مصر لجميع دول العالم.

٢,٧ مليار جنيه تجارة مصر مع الدول العربية

المصدر: الأهــــرام
التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٦

اتفاقات الجات والمشاركة هل تعرقل زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية؟

ويؤكد اهاب مصطفى علوى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن أهم الدول العربية التى تستورد مصر منها هى السعودية، والتى بلغت قيمة وارداتنا منها ٨٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، يليها ليبيا فى المرتبة الثانية بنحو ٢٢٨ مليون جنيه، ثم لبنان فى المرتبة الثالثة بنحو ٨٤ مليون جنيه، يليها الإمارات فى المرتبة الرابعة بنحو ٥٠ مليون جنيه، ثم تونس فى المرتبة الخامسة بنحو ٤٢ مليون جنيه، ثم سوريا فى المرتبة السادسة بنحو ٤٠ مليون جنيه، والأردن فى المرتبة السابعة ٣٤ مليون جنيه.

ويضيف أن السعودية تأتى أيضا على رأس قائمة الدول التى تصدر مصر إليها المنتجات والسلع، حيث بلغ اجمالى صادراتنا إليها حوالى ٣٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥، يليها سوريا فى المرتبة الثانية بنحو ١٩٠ مليون جنيه ثم ليبيا فى المرتبة الثالثة بنحو ١٧٩ مليون جنيه، ثم لبنان فى المرتبة الرابعة بنحو ١٤٧ مليون جنيه، ثم الإمارات فى المرتبة الخامسة ١٣٩ مليون جنيه، ثم الجزائر ١٠٦ ملايين جنيه ثم الأردن ١٠٥ ملايين جنيه.

وبالرغم من تنوع هيكل الصادرات والواردات مع دول المنطقة، ودخول سلع غير تقليدية فى قائمتى التصدير والاستيراد معها مثل الملابس والكيماويات والأثاث والسجاد والمفروشات، إلا انه مازال هناك العديد من السلع الاخرى التى يجب أن تحظى بنصيب أكبر فى اجمالى التجارة المصرية ـ العربية مثل الآلات والصناعات الهندسة والالكترونية والمصنوعات الجلدية وغيرها.

ومن ناحية اخرى يوضح التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربى، ومنظمة الأوابيك والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ لعام ١٩٩٦ أن اجمالى الصادرات بين الدول العربية، وبعضها البعض بلغ فى عام ١٩٩٥ نحو ١٢.٨ مليار دولار، وأن نسبة التجارة بين الدول العربية، وبعضها إلى اجمالى التجارة العربية مع جميع دول العالم بلغ ٩.٢٪، كما بلغت نسبة الصادرات بين الدول العربية ٣.١٪ من اجمالى صادراتها لجميع دول العالم، ونسبة الواردات العربية مع بعضها ٢.٧٪ من اجمالى الواردات العربية مع جميع دول العالم.

وتعنى هذه الأرقام ضآلة حجم التبادل التجارى العربى ـ العربى هذا فى الوقت الذى تشير فيه هياكل الصادرات والواردات العربية إلى تشابه المنتجات والسلع المصرية والمستوردة بين دول المنطقة وبعضها.. فما هى امكانيات جهود التمثيل التجارى لتنشيط التجارة المصرية ـ العربية، بين جميع دول المنطقة وبعضها البعض؟

٩,٢٪ نسبة الصادرات العربية العربية

يقول دكتور عادل خليل ان تنويع وزيادة قيمة التبادل التجارى لمصر مع دول المنطقة أو بين جميع الدول العربية يأتى من خلال التحرك على عدة محاور، منها انشاء شركات مشتركة، وتنشيط بعض الصفقات المتكافئة، ودعوة رجال الأعمال لتبادل اللقاءات، والمشاركة فى توسيع رقعة الاستثمار، وتقديم جميع التسهيلات للمستثمرين، بالإضافة إلى اهمية تنشيط خطوط نقل البضائع، وفتح أسواق ومعارض دائمة، واعداد الدراسات التسويقية، وزيادة التعاون بين الغرف التجارية والصناعية.

وتحرص مصر دائما على تنشيط الاتفاقيات التجارية، وقد استطاعت خلال العام الأخير تجديد نحو ثلاثة اتفاقات تجارية جديدة مع دول المنطقة العربية، وهى المغرب، والسعودية، واليمن بالاضافة إلى توقيع اتفاق رابع يتفق مع أحكام الجات، وهو اتفاق انشاء منطقة تجارة حرة مع الأردن. كما يجرى الاعداد لتوقيع ٤ اتفاقات جديدة مماثلة مع تونس وليبيا ولبنان والكويت خلال الشهور المتبقية من العام الحالى.

ويوضح دكتور عادل خليل أنه بالرغم من توقعات بعض الدوائر والمحللين الاقتصاديين من زيادة التبادل التجارى مع دول الغرب من خلال اتفاقات المشاركة المصرية ـ الأوروبية أو المصرية الأمريكية، فإن الاتفاق مع الولايات المتحدة هو اتفاق استثمارى، وليس تجاريا، كما ان الاتفاق مع الدول الأوروبية، قد يؤدى فى المدى الطويل، إلى تنويع هيكل التجارة المصرية من خلال تنمية هيكل الصناعة، الذى سيحدث مع الاستفادة بالمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا من الدول الأوروبية، والتى ستجرى فى إطار اتفاقية المشاركة معها.

ويبقى بعد ذلك قضية أخرى مهمة، وهى تحرير التجارة فى إطار تطبيق اتفاقية الجات، التى ستقوم بتطبيقها منظمة التجارة العالمية فى المستقبل، وهل يعنى تحرير التجارة مع دول الجات تضييق حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها؟

المصدر: الأهـــــرام
التاريخ: ٢٥ يونيو ١٩٩٦

تحقيق:
صفاء جمال الدين

ويرد رئيس التمثيل التجارى على هذا التساؤل بأن تحرير التجارة مع العالم، سيؤدى إلى ازالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية وبعضها، مما يمكن أن يترتب عليه مزيد من التبادل التجارى. ويضيف أن المشكلة الرئيسية ليست فى تحرير التجارة،

٣,١ نسبة الواردات بين دول المنطقة

ولكن فى التكامل الزراعى والصناعى العربى، لأن تحريرها فى ظل الهياكل الانتاجية الحالية، يعنى حركة بطيئة للتجارة، نظرا لتماثل الانتاج فى دول المنطقة، فمعظم هذه الدول تركز على تصدير الأغذية والخضار والفاكهة ومستحضرات التجميل، وغيرها من المنتجات المتشابهة.

ومن ثم يصبح المطلوب هو التكامل والاستفادة من القدرات العربية فى انشاء صناعات تجميعية ومغذية، والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة لانتاج سلع صناعية مهمة تنافس فى الجودة مثيلتها من الدول الأوروبية والأمريكية. مثل صناعات الألومنيوم والسفن والالكترونيات - تجميع تليفزيونات وفيديو وكمبيوتر وغيرها - وصناعات الحديد والصلب والسيارات. مع ضرورة القيام بدراسات جدوى لتحديد مدى امكانية قيام هذه الصناعات، وتنميتها على المستوى العربى بجودة منافسة وسعر منافس، مع أهمية تنمية الوعى، لدى المستهلك العربى، لتفضيل شراء السلع العربية، كلما كان ذلك متاحا حتى يمكن دعم وتقوية الصناعات المصرية العربية، وتوفير سلع عربية المنشأ فى جميع أسواق العالم.

الإعداد لعقد ٤ اتفاقات منطقة تجارة حرة مع تونس وليبيا ولبنان والكويت خلال النصف الثانى من العام الحالى

ومن ناحية أخرى يؤكد رئيس التمثيل التجارى أنه يجرى اعداد برنامج تنفيذى لتنشيط اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين دول المنطقة، والتى تنظمها الجامعة العربية «والتى أعدت فى غياب مصر عام ١٩٨٨ عن الساحة العربية»، وسوف يؤدى هذا البرنامج التنفيذى إلى تنشيط وزيادة التبادل التجارى المصرى - العربى، وبين دول المنطقة وبعضها البعض، ومثل هذه الاتفاقية تمهد لسوق عربية مشتركة، ولمزيد من التعاون التجارى والاقتصادى العربى.



رؤية اقتصادية

تأثير اتفاقية الجات على النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية

من حق مصر طلب مد الفترة الانتقالية لإلغاء التدابير المقيدة للتجارة الخارجية

فرضت اتفاقية الجات على الدول الأعضاء الالتزام بتدابير معينة فيما يتعلق بمعاملة الاستثمارات الاجنبية معاملة الاستثمارات المحلية سواء من حيث الضرائب او حرية الاستثمار فى المجالات المتعددة وكذلك فيما يتعلق بتحرير الواردات بمعنى الغاء القيود الكمية او تراخيص الاستيراد على الواردات.

وتهدف الاتفاقية من هذه التدابير الى ضمان تحرير التجارة والاستثمار وإزالة القيود والحدود سواء على تدفقات رءوس الأموال اوالسلع.

ولكن قد تتعارض هذه التدابير مع النظام القانوني للدولة وفى هذه الحالة يجب ان تكيف الدول الاعضاء انظمتها القانونية مع بنود اتفاقية الجات.

الدكتور احمد شرف الدين استاذ القانون التجارى بتجارة عين شمس يقدم رؤية قانونية اقتصادية يوضح فيها تاثير تدابير الجات على النظام القانوني المصري للاستثمارات الأجنبية مستعرضا اهم بنود اتفاقية الجات بالنسبة للمعاملة الوطنية بالمثل وحرية انتقال السلع ويقدم ايضا تقويما لآثار هذه الاتفاقية على حماية الانتاج المحلى، ويقول :

تلتزم الدول الاعضاء فى الاتفاقيات الناتجة عن مفاوضات جولة اورجواى، خصوصا اتفاقية الجات ١٩٩٤ ووثائق التفاهم المرتبطة بها، باتخاذ الخطوات والاجراءات الضرورية لضمان تطابق قوانينها ونظمها الادارية والاجرائية مع قواعد الجات. من بين الاتفاقيات الناتجة عن جولة ارجواى بشان التجارة فى البضائع (السلع) اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التى تحظر على الدول الاعضاء تطبيق هذه التدابير، وقد حددتها بخمسة، على نحو يتعارض مع قاعدتين من قواعد الجات هما تحديدا قاعدة المعاملة الوطنية وهى تعنى معاملة الاستثمارات الاجنبية بنفس معاملة الاستثمارات (الوطنية) من ناحية، وقاعدة حظر القيود الكمية على المنتجات المستوردة مثل قيود نظام الحصص وقيود تراخيص الاستيراد والتصدير من ناحية اخرى.

وازاء انضمام مصر الى اتفاقيات جولة اورجواى فسوف يكون من المفيد بحث اثار التزامها بما ورد فى اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وهو مانعرض له من خلال بحث خلفية الاتفاق ومحتواه.

اولا - خلفية الاتفاق :

يتوجب على الدول الاعضاء فى الاتفاقيات التي انتهت اليها مفاوضات جولة اورجواى فى التجارة الالتزام باحكام هذه الاتفاقيات وبالتالى ازالة الاحكام التي تضمنها انظمتها القانونية وهي تتعارض مع قواعد الاتفاقيات المذكورة وذلك رغم اهمية الاعتبارات الاقتصادية والمالية التي تقوم عليها احكام النظم القانونية الداخلية. فقد لوحظ أثناء مفاوضات جولة اورجواى ان النظام القانونى للاستثمار الاجنبى يتضمن تدابير تراها الدولة المضيفة له ضرورية لضمان جريان الاستثمار وفقا لبعض الاولويات الوطنية مما قد يكون له اثر معاكس على حرية التجارة.

ومن امثلة هذه التدابير تقرير عدد من الحوافز والمزايا وفرض بعض الشروط والمتطلبات للاستفادة منها او لتوجيه الاستثمارات نحو مجالات او اقاليم محددة - فعلى سبيل المثال فإنه التزاما بمقتضيات موازنة التجارة قد يفيد قانون الدولة المضيفة للاستثمار وإيرادات المشروع بكمية معينة تحسب على اساس نسبة من حجم او قيمة صادراته من الانتاج المحلى، كما ان اعتبارات موازنة النقد الاجنبى قد تفر ض على

المشروع قصر استيراد مدخلات الانتاج على مقدار محدد من تدفقات النقد الاجنبى المتحصل من صادرات المشروع، وبالمثل فإن تشجيع استخدام المواد المحلية يتطلب ربط حصول المشروع على مزايا معينة باستخدامه لنسبة معينة من المكون المحلى. وبالاضافة الى ان اعتبارات التنمية الوطنية قد تملى الأخذ بمثل هذه التدابير فإن الدول النامية تلجأ اليها كوسيلة للتعامل مع ممارسات الشركات عابرة القارات التى تضمن لها السيطرة على الإنتاج والاسواق.

وكما هو واضح فإن تدابير الاستثمار المذكورة تتضمن منح معاملة تفضيلية للمنتجات او المواد المحلية مقارنا بنظيراتها الاجنبية، كما انها تفرض قيودا على انسياب التجارة فى السلع (البضائع) وبالنظر الى تأثير تدابير الاستثمار المذكورة على حرية التجارة فقد اقترحت الولايات المتحدة التفاوض حول سياسات تدفق الاستثمار المباشر الاجنبى ولكن ازاء الخلافات التى شهدتها جولة المفاوضات فى هذا الشأن فقد اقتصر الأمر على وضع تنظيم لايتناول من سياسات الاستثمار الا الجانب المتعلق بالتدابير التى يكون لها اثر على حرية التجارة. من هنا جاء الاتفاق المسمى بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ليضع مبدأ حظر تطبيق مثل هذه التدابير على الدول الاعضاء.

وعلى هذا الأساس وقع الالتزام على هذه الدول بتوفيق اوضاعها القانونية فى شأن تدابير الاستثمار التى ينطبق عليها الاتفاق وهو مايتطلب مراجعة مفردات النظام القانونى للاستثمار (تشريعات ـ نظم ـ قواعد إدارية ـ إجراءات) على نحو يجعله متوافقا مع قواعد الجات. ويرى القانون على منظمة التجارة العالمية ان التزام الدول الاعضاء بما ورد فى اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة من شأنه تحسين مناخ الاستثمار فيها اذ ان ما تضعه هذه التدابير من قيود على التجارة لايحفز على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا ـ محتوى الاتفاق:

حدد اتفاق تدابير الاستثمار المتصل بالتجارة نطاق تطبيقه ونظم واجب الاخطار بهذه التدابير ومنح فترة سماح (فترة انتقالية) ووضع ترتيبات مؤقته يمكن اتخاذها لصالح بعض الدول الاعضاء فى ظروف معينة.

وينطبق الاتفاق المذكور على التجارة فى السلع (البضائع) وحدها ويحظر على الدول تطبيق تدابير بشأنها تتعارض مع قاعدة المعاملة الوطنية وقاعدة الحظر العام للقيود الكمية. وقد تضمن ملحق الاتفاق قائمة توضيحية لتدابير الاستثمار التى تعتبر مقيدة أو مشوهة لحرية التجارة متى كانت هذه التدابير نافذة بمقتضى قوانين داخلية او قواعد ادارية وكان الالتزام بها ضروريا للحصول على ميزة معينة. وقد وزعت هذه التدابير بين طائفتين الاولى تتضمن تلك التى تتعارض مع التزام الدولة بالمعاملة الوطنية المنصوص عليها فى اتفاقية جات ١٩٩٤ والثانية تشمل التدابير التى تتعارض مع التزام الدولة بحظر القيود الكمية المنصوص عليها فى ذات الاتفاقية.

ويندرج تحت الطائفة الاولى اشتراط شراء المشروع او استخدامه لمنتجات محلية المنشأ او من اى مصدر محلى. وربط قدرة المشروع على شراء منتجات مستوردة او استخدامها بما يصدره من منتجات محلية، بينما يقع تحت الطائفة الثانية من التدابير المحظورة، تقييد قدرة المشروع على استيراد منتجات تستخدم فى انتاجه المحلى سواء كان التقييد عاما او محددا بكمية تتناسب مع حجم او قيمة ما يصدره من انتاجه المحلى، وتقييد قدرة المشروع على استيراد لوازم الانتاج بمبلغ معين يتحدد فى ضوء تدفقات العملة الاجنبية التى تعود للمشروع عن صادراته، وقصر صادرات المشروع على منتجات معينة او قيمة منها او تحديد قدرته على التصدير على اساس نسبة معينة من حجم او قيمة انتاجه المحلى.

ويستوجب على الدول الأعضاء ابلاغ مجلس التجارة فى السلع بالتدابير التى تطبقها والتى لا تتمشى مع أحكام الاتفاق وذلك خلال تسعين يوما من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥/١/١)ويجب على هذه الدول إلغاء التدابير التى تم الاخطار عنها خلال فترة انتقالية تحسب من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية وقدرها عامان بالنسبة للدول المتقدمة وخمسة اعوام للدول النامية وسبعة اعوام للدول الاقل نموا ويجوز لمجلس التجارة والسلع ـ بناء على طلب الدولة ـ مد الفترة الانتقالية لإلغاء التدابير التى تم الاخطار عنها وذلك بالنسبة للدول النامية والاقل نموا والتى تواجه صعوبات خاصة فى تنفيذ الاتفاق فى ضوء الاحتياجات الانمائية والمالية والتجارية لكل دولة على حدة. واتاح الاتفاق للدولة ان تطبق خلال الفترة الانتقالية التدابير (المحظورة) القائمة على الاستثمارات الجديدة بشرطين، اولاهما: ان تكون الاستثمارات الجديدة مماثلة لمنتجات المشروعات القائمة. والثانى: ان يكون ذلك ضروريا لتجنيب التشوهات فى ظروف المنافسه بين الاستثمارات الجديدة والقديمة وقد انشأ الاتفاق لجنة معنية بتدابير الاستثمار مفتوحة امام جميع الاعضاء حيث يمكن لهم التشاور فى اى مسألة تتعلق بالاتفاق ومن مهام هذه اللجنة مراقبة تنفيذ الاتفاق.

ثالثا ـ اثر الاتفاق على تنظيم الاستثمار الاجنبى:

تعكس احكام اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة نطاقه الضيق فهو يقتصر على جانب محدود من تنظيم الاستثمار الاجنبى هو جانب التدابير التى يتضمنها والتى تتعارض مع قاعدتين فقط من قواعد اتفاقية الجات بشأن التجارة فى البضائع وهى قاعدة المعاملة الوطنية وقاعدة الحظر العام القيود الكمية. كما هو واضح فإن التدابير المحظورة تتعلق بالتجارة فى البضائع (السلع) فقط وبالتالى فإن الاتفاق لا يمس التدابير التى قد تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار والتى تتعلق بالتجارة فى الخدمات. يضاف إلى ذلك أن الاتفاق لا يشمل كافة التدابير التى يمكن ان يكون لها اثر معاكس على التجارة اذ انه لم يحظر الا خمسة منها حددها على سبيل الحصر.

وعلى هذا الأساس فإن الاتفاق المذكور لم يمس سلطة الدول الأعضاء فى تنظيم الجوانب الاخرى للاستثمار الاجنبى فهو لم يفرض عليها التزامات محددة غير ما ذكر فى شأن معاملة الاستثمار الاجنبى. ولذلك فإنه لا يوجد فى الاتفاق ما يمنع الدول مثلا من اشتراط نسبة معينة لمساهمة رأس المال المحلى فى الاستثمار او اشتراط استقدام المستثمر الاجنبى لتكنولوجيا متقدمة.

واذا اردنا بعد ذلك ان نقيم تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والتى يتضمنها النظام القانونى المصرى للاستثمار فى ضوء الاتفاق المتعلق بها ضمن اتفاقات جولة اورجواى فانه يتعين جرد التشريعات واللوائح والقرارات الادارية والممارسات الفعلية لتحديد مكان وجود مثل هذه التدابير وتحديد مدى تعارضها مع الاتفاق ومن ثم الاخطار عنها مع تحديد اثر الغائها فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى التى تمر بها مصر حاليا.

ونستطيع ان نبرز فى هذه المرحلة المبدئية، بعض نصوص قانون الاستثمار المصرى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ التى قد يرى فيها ما يتعارض مع التزام مصر بتطبيق اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. فقد تضمن نص المادة (١١) من هذا القانون ـ فيما يتعلق بالمعاملة «الضريبية» للاستثمار ـ قيدا يتعلق بتمتع المشروع الاستثمارى بأحد الحوافز الضريبية، فبعد ان قرر هذا النص اعفاء أرباح المشروع والأرباح التى يوزعها من ضرائب الدخل (الضريبة الموحدة) لمدد تتفاوت بين خمس سنوات وخمسة عشر سنة، قضى بزيادة مدة الاعفاء مدة سنتين اذا تجاوزت نسبة المكون المحلى فى الالات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪. ومن الواضح ان هذا النص يقيد الاستفادة من الاعفاء، من حيث مدته، بنسبة المكون المحلى وهو ما يتعارض مع التزام الدولة بمبدأ المعاملة الوطنية المنصوص عليه فى اتفاقيات جات ١٩٩٤. وقد تضمن نص قانون الاستثمار المصرى المذكور (مادة ١١) ما يفيد اعطاء السلطة لمجلس الوزراء وبناء على اقتراح مجلس ادارة

الهيئة لمد المدة الاصلية للاعفاء (خمس سنوات) اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام مثل مدى اسهام المشروع الاستثمار فى زيادة الصادرات وهو ما يفيد ربط منح الميزة من حيث مدتها بصادرات المشروع الامر الذى قد يرى مخالفته للحظر العام للقيود الكمية المنصوص عليه فى اتفاقية جات ١٩٩٤.

هكذا فانه اذا كان انضمام مصر إلى الجات ينطوى على مكاسب فإنه سوف يحملها بتضحيات يظهر اثرها بصفة خاصة فى مجال تنمية الانتاج المحلى وحمايته. ومع ذلك فانه من المفروض أن يؤدى انتهاج مصر لسياسات ناجحة خلال الفترة الانتقالية (خمس سنوات من اول يناير ١٩٩٥) فى شأن الاصلاح الاقتصادى الى اشتداد عودة المنتجات المحلية ودخولها حلبة المنافسة لتفرض نفسها على المستثمر الاجنبى، وفى هذه الحالة فإن الغاء شرط المكون المحلى لن تكون له اثار سلبية يصعب ازالتها. وعلى اية حال فان مقتضيات الاصلاح ذاتها قد تبرر طلب مصر مد الفترة الانتقالية لالغاء التدابير التى تنتج اثاره تقييدية أو مشوهة للتجارة وذلك اعمالا للاتفاق المتعلق بهذه التدابير.

وينبغى الا نتزعج بهذا التاثير المحدود للارتباط باتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بشرط المكون المحلى، أذ ان هناك دولا مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك قامت بالغاء هذا الشرط فى قوانينها فى تاريخ سابق على انتهاء جولة اورجواى. اما بالنسبة للقيود المرتبطة بصادرات المشروع فإن تحسين جودة المنتجات المحلية والتزام الدول الاخرى بفتح اسواقها قد يخففان من اثر هذه القيود.

